وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية
المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إعداد الطالب:
. مدوري عبدالرزاق

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
. زايري بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. دربال عبد القادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيسا**
- أ.د. زايري بلقاسم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مشرفا و مقررا**
- د. مباركي ناصر	**أستاذ محاضر-أ-**	**جامعة وهران**	**ممتحنا**
- د. يوسفي رشيد	**أستاذ محاضر-أ-**	**جامعة مستغانم**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2011 / 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء

إلى من ربتني بلطف و منحتني الحنان

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة

إلى قرة العين

أمي العزيزة

إلى من علمني الكفاح و الصبر

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و تعليمي

إلى ذلك الرجل الكريم

أبي العزيز

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي– يوسف – و غوتي.

إلى كل أعمامي و أخوالي، أهلي و أقاربي، صغيرا و كبيرا، و إلى كل من يحمل لقب مدوري و غيات و شملال

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد و نسي أن يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

عبد الرزاق

كلمة شكر و تقدير

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والديَ و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل. بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بخالص الشكر إلى مشرفي الأستاذ ***الدكتور زايري بلقاسم*** على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم أيضا بالشكر إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

العبد الضعيف إلى الله عبد الرزاق

الفهرس العام

فهرس المحتويات

قائمة الجداول xiv
قائمة الأشكال xix
المقدمة العامة أ- و

الفصل الأول: ماهية السياسة العمومية و تطورها

مقدمة الفصل الأول 1
المبحث الأول: ماهية السياسة العمومية 2
1.مفهوم السياسة العمومية 3
1.1 مفهوم السياسة عموما 3
2.1 مفهوم السياسة العمومية 3
2. العناصر المكونة للسياسة العمومية و خصائصها 6
1.2 العناصر المكونة للسياسة العمومية 6
2.2 خصائص السياسة العمومية 7
3. العوامل المؤثرة على السياسة العمومية 7
1.3 العوامل السياسية 7
1.1.3 السياسة العمومية كمتغير تابع 7
2.1.3 السياسة العمومية كمتغير مستقل 8
2.3 العوامل الإدارية 9
4. عمليات السياسة العمومية و خطواتها المنهجية 9
1.4 التعرف على مشكلة السياسة العمومية و دراسة أبعادها 10

2.4 رسم السياسة العمومية 11
3.4 تنفيذ السياسات العمومية 12
4.4 تقويم السياسات العمومية 13
5. الفاعلون في مجال السياسات العمومية 14
1.5 الفاعلون الرسميون 14
2.5 الفاعلون غير الرسميون 14
6.خصائص تحليل السياسات العمومية 15
7. تطور الاهتمام بتحليل السياسات العمومية و أسبابه 16
المبحث الثاني: دور الدولة في النشاط الاقتصادي 18
1.مفهوم الدولة 19
2. استخدامات مصطلح الدولة 20
1.2 مصطلح الإدارة العمومية (الحكومة) و استخدامه في المحاسبة الوطنية 21
2.2 مصطلح الإدارة العمومية (الحكومة) و استخدامه في المحاسبة العمومية 21
3.الدولة و أثر النظام الاقتصادي 22
1.3 الدولة و النظام الاشتراكي 22
2.3 الدولة و النظام الرأسمالي 23
4. أشكال الدولة 24
1.4 الدولة الحارسة 26
2.4 الدولة المتدخلة 27
3.4 دولة الرفاهية 28
4.4 دولة التحويلات 31
5.المبررات الأساسية للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي 32

1.5 إشباع الحاجات العامة 33
2.5 تصحيح الاختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية 34
3.5 إعادة توزيع الدخل و تشجيع الصادرات 35
1.3.5 إعادة توزيع دخول الثروات بما يحقق العدالة الاجتماعية 35
2.3.5 تشجيع الصادرات 36
4.5 تحقيق الاستقرار الاقتصادي 36
1.4.5 مفهوم الاستقرار الاقتصادي 36
2.4.5 دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 37
5.5 تحقيق التنمية الاقتصادية 38
1.5.5 مفهوم التنمية الاقتصادية 38
2.5.5 دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية 38
6. قياس حجم الدولة في الاقتصاد 40
1.6 نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام 40
2.6 نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام 42
7. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين التأييد و المعارضة 45
8 . تفسير حجم التوسع الاقتصادي للدولة 47
1.8 تفسير فاقنر Wagner لتوسع حجم الدولة 47
2.8 تفسير بيكوك Peacock و ويسمان Wiseman 48
3.8 أطروحة Stigure و Tullour 49
4.8 أطروحة Baumol 49
9. المجالات الجديدة لتدخل الدولة 50
1.9 محاربة الفقر و التخفيف من حدته 50

2.9 حماية البيئة 51
3.9 توفير الرعاية الصحية 53
4.9 محاربة الفساد 54
5.9 الاهتمام بنشاط البحث و التطوير 56
المبحث الثالث : وسائل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي 58
1. الدولة و السياسة الاقتصادية 58
1.1 مفهوم السياسة الاقتصادية 58
2.1 خطوات إعداد السياسة الاقتصادية 59
3.1 وظائف السياسة الاقتصادية 60
3.1 أهداف السياسة الاقتصادية 61
1.3.1 النمو الاقتصادي 61
2.3.1 التشغيل التام 63
3.3.1 استقرار الأسعار 64
4.3.1 التوازن الخارجي 65
4.1 أنواع السياسات الاقتصادية 66
2. الدولة و السياسة الاقتصادية الظرفية 67
1.2 السياسة المالية 67
1.1.2 اشتقاق منحنى IS 67
2.1.2 دور الدولة في الاقتصاد و انتقال منحنى IS 69
2.2 السياسة النقدية 69
2.2.2 دور الدولة في الاقتصاد و إنتقال منحنى LM 72
3.2 السياسة التجارية 73

1.3.2 مفهوع السياسة التجارية و أدواتها 73
2.3.2 إتجاهات السياسة التجارية 74
3. الدولة و السياسة الاقتصادية الهيكلية 75
1.3 الخوصصة 76
2.3 السياسة الصناعية 76
4.3 تحرير الأسعار 81
5.3 إصلاح القطاع المالي 82
1.5.3 مفهوم النظام المالي و أنواعه 82
2.3.5 إصلاح النظام المالي 83
خلاصة الفصل 84

الفصل الثاني: ماهية التصدير و مدي تأثره بالسياسات العمومية

مقدمة الفصل 86
المبحث الأول: موقع التصدير في إطار الفكر الاقتصادي 87
1.ماهية التصدير 87
1.1 مفهوم التصدير و أهميته 87
1.1.1 مفاهيم عامة حول التصدير 87
2.1.1 أهمية التصدير في التنمية الاقتصادية 89
2.1 أنواع الصادرات 92
3.1 دوافع التصدير 92
1.3.1 دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية 93

2.3.1 دوافع التصدير على مستوى الشركات 93
4.1 استراتيجيات التصدير و أنماطه 93
1.4.1 إستراتيجيات التصدير 93
2.4.1 أنماط التصدير 94
1.2.4.1 التصدير عن طريق التوطين التجاري 94
2.2.4.1 التصدير عن طريق التوطين الصناعي 95
أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة 95
ثانيا: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة 95
5.1 العولمة و تحديات التصدير 97
2.التفسير النظري و المؤسساتي للتصدير 98
1.2 التصدير في إطار النظرية التجارية 99
2.2 التصدير في إطار التنظير الكلاسيكي للتجارة الخارجية 99
3.2 التصدير في إطار التنظير النيوكلاسيكي للتجارة الخارجية 101
4.2 التصدير في إطار التنظير الجديد للتجارة الدولية 102
5.2 التصدير في إطار التنظير الحديث للتجارة الدولية 105
1.5.2 التصدير و نظرية اقتصاديات الحجم 105
2.5.2 التصدير و نظرية تنوع المنتجات 107
3.5.2 التصدير و نظرية الميزة التنافسية لبورتر Porter 109
6.2 التصدير في إطار المؤسسات الاقتصادية و المالية 110
1.6.2 التصدير من منظور صندوق النقد الدولي 110
2.6.2 التصدير من منظور المنظمة العالمية للتجارة 113
3. التصدير من منظور السياسات الاقتصادية الكلية 116

1.3 السياسات الاقتصادية الظرفية و دورها في ترقية الصادرات 116
1.1.3 التوازن العام في ظل الاقتصاد المفتوح 116
1.1.1.3 توازن سوق الإنتاج 116
1.1.1.3. 2 توازن سوق الصرف 117
ثانيا: ميل منحنى ميزان المدفوعات وعلاقته بحركة رؤوس الأموال 120
3.1.1.3 التوازن الآني لسوق الإنتاج و سوق النقد و سوق الصرف: IS-LM-BP 121
2.1.3 تحديد فعالية السياسات الاقتصادية الظرفية في ترقية الصادرات في ظل اختلاف أنظمة الصرف 122
1.2.1.3 السياسات الاقتصادية الظرفية ودورها في ترقية الصادرات في ظل سعر الصرف المرن122
أولا: السياسة المالية و علاقتها بالصادرات 122
ثانيا:السياسة النقدية و علاقتها بالصادرات 124
2.2.1.3 السياسات الاقتصادية الظرفية ودورها في ترقية الصادرات في ظل سعر الصرف المسيَر 125
أولا: أثر تخفيض العملة وعلاقته بالصادرات 125
2.3 السياسات الاقتصادية الهيكلية و إستراتيجيتها في ترقية الصادرات 127
1.2.3 دور سياسة التصنيع في التنمية الاقتصادية 127
2.2.3 سياسة التصنيع عن طريق إستراتيجية إحلال الواردات 128
3.2.3 سياسة التصنيع عن طريق إستراتيجية التصدير 131
المبحث الثاني: علاقة السياسات العمومية بالصادرات من منظور الدراسات النظرية و القياسية 136
1. الاستراتيجيات القاعدية المفسرة لشروط التصدير في ظل المنافسة الاحتكارية 136
1.1نموذج كورنت Cournot 136

2.1 نموذج ستاكلبارغ Stackelberg 138
2. الاستراتيجيات النظرية للسياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات 139
1.2إستراتيجيات براندر و سبانسر Brander et Spencer 140
1.1.2إستراتيجية تدعيم نفقات البحث و التطوير في إطار الاحتكار الثنائي 140
2.1.2 إستراتيجية الدعم المالي للصادرات في إطار الاحتكار الثنائي 144
3.1.2 حدود إستراتيجيات براندر و سبانسر 149
2.2 إستراتيجية بارترو Bertrand 149
3.2 إستراتيجيات بول كروقمان Krugman 151
1.3.2 إستراتيجية وفرات الحجم الاقتصادية في ظل الاحتكار الثنائي 151
2.3.2 إستراتيجية البحث و التطوير في ظل الاحتكار الثنائي 153
3. بعض السياسات العمومية الأكثر شيوعا في مجال ترقية الصادرات 156
1.3 سياسة حماية الصناعات الناشئة 156
2.3 سياسة الدعم العمومي للصادرات 158
3.3 سياسة تخفيض العملة الوطنية 161
1.3.3 تخفيض العملة الوطنية و آثاره 161
2.3.3 شروط تخفيض العملة الوطنية 162
3.3.3 قياس القدرة التنافسية للصادرات 164
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في اختيار السياسات العمومية المتعلقة بترقية صادراتها. 166
1.تجربة كوريا الجنوبية 166
1.1 السياسات العمومية الكورية الداعمة للتصدير 167
2.1 نتائج السياسات العمومية الكورية في مجال ترقية الصادرات 167

2. تجربة ماليزيا 169
1.2 السياسات العمومية الماليزية الداعمة للتصدير 169
2.2 نتائج السياسات العمومية الماليزية في مجال ترقية الصادرات 170
3. تجربة الصين 172
1.3 السياسات العمومية الصينية الداعمة للتصدير 172
2.3 نتائج السياسات العمومية الصينية في مجال ترقية الصادرات 174
4. تجربة تركيا 175
4 .1السياسات العمومية التركية الداعمة للتصدير 175
2.4 نتائج السياسات العمومية التركية في مجال ترقية الصادرات 177
خلاصة الفصل 179

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور و فعالية السياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

مقدمة الفصل 181

المبحث الأول: تحليل إحصائي لأداء الصادرات في الجزائر خلال فترة: 1990– 2010
182
1.اتجاه التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة: 1990- 2010. 182
1.1 تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال فترة (1990- 2010) 182
2.1 تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990- 2010)
186
2.تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 - 2010) 190
1.2 تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1990- 2010) 190

2.2 نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال فترة: 1990-2010 194
3.2 التوزيع السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 – 2010) 196
4.2 أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنتي 2009 - 2010. 201
3.التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 203
1.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين: 1990- 2010 203
2.3 أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات خلال فترة (2005- 2010) 206
المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات. 209
1.إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية. 209
2.إستراتيجية سعر الصرف و تخفيض العملة. 213
3. إستراتيجية الإصلاح النقدي و الضريبي و الجمركي 215
1.3 إستراتيجية الإصلاح النقدي 215
2.3 إستراتيجية الإصلاح الضريبي. 217
1.2.3 الضريبة على الدخل الإجمالي IRG 218
2.2.3 الضريبة على أرباح الشركات IBS 219
3.2.3 الرسم على القيمة المضافة TVA 220
4.2.3 الرسم على النشاط المهني TAP 221
5.2.3 الدفع الجزافي VF 222
3.3 إستراتيجية الإصلاحات الجمركية. 223
1.2.3 الأنظمة الجمركية و تحفيز التصدير 223
2.2.3 تخفيض الحقوق الجمركية و ترقية الإنتاج الوطني. 224
3.2.3 التسهيلات الجمركية. 227

1.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل. 227
2.3.2.3 التسهيلات الممنوحة أثناء فترة انتظار البضاعة 228
أولا: مخازن و مساحات الإيداع المؤقت 228
ثانيا: الإيداع الجمركي 228
3.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بالفحص في المحل 229
4.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بتقنية تسيير المخاطر 229
5.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بالإعفاء من الكفالة 229
4.إستراتيجية تكوين إطار مؤسساتي 230
1.4 الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX 230
2.4 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX 231
3.4 إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI 231
4.4 إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX 232
5.4 إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE 232
6.4 الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين ANEXAL 233
7.4 المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE 234
8.4 برنامج Optime export 235
5.إستراتجية دَعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. 235
1.5 مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 236
2.5 آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 236
1.2.5.آلية ترقية الاستثمار 236
2.2.5 آلية الخصخصة 237
3.2.5 آلية التمويل 238

1.3.2.5 المصادر التمويلية على المستوى المحلي 238
أولا:صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 239
ثانيا:صندوق رأسمال المخاطر 239
ثالثا:التمويل عن طريق القرض الإيجاري 239
2.3.2.5 المصادر التمويلية على المستوى الدولي 240
3.5 أهداف برامج دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 241
4.5 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات 241
1.4.5 مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني 241
2.4.5 دراسة العلاقة بين تنامي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات 244
6.إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي 245
1.6 ترقية الصادرات خارج المحروقات من منظور الشراكة الأورومتوسطية 246
1.1.6 تقديم اتفاق الشراكة 246
2.1.6 محتوى اتفاق الشراكة 246
3.1.6 التفكيك الجمركي في اتفاقية الشراكة 247
4.1.6 ما هي أهداف اتفاق الشراكة 247
5.1.6 انعكاسات التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية 247
2.6 آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 250
1.2.6 علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة 250
2.2.6 الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الصادرات السلعية 251
3.6 آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار المنطقة العربية الحرة للتجارة 251
1.3.6 تقديم اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة 251

2.3.6 أداء التجارة البينية العربية 252
4.3.6 آثار اتفاق التبادل الحر على قطاع الصادرات السلعية للجزائر 254
1.4.3.6 تقديم الاتفاق 254
2.4.3.6 آثار اتفاق التبادل الحر على الصادرات خارج المحروقات 254
المبحث الثالث: تحليل مدى فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة: 1990– 2010 256
1. قياس فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة: 1990 - 2010. 256
1.1 قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الزراعية 256
2.1 قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الصناعية 259
2.أسباب فشل السياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 264
1.2 الأسباب المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية و السياسية 264
2.2 الأسباب المتعلقة بالمحيط التصديري 270
خلاصة الفصل 277
الخاتمة العامة 279
قائمة المراجع 285

فهرس الجداول

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الدولة الاشتراكية و الدولة الرأسمالية. 25

الجدول رقم 02: خصائص أشكال الدولة. 31

الجدول رقم 03: النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام للدول العربية ما بين 2005. 2009. 41

الجدول رقم 04 : نسبة الإيرادات الضريبية العامة إلى الناتج المحلي الخام للدول العربية ما 2005. 2009 43

الجدول رقم 05 : مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد لبعض الدول في المتوسط خلال فترة:2004-2007. 45

الجدول رقم 06: حجج أنصار التدخل الحكومي و معارضيه. 45

الجدول رقم 07: الميزانية العمومية لنشاط البحث و التطوير المخصصة لحماية البيئة و المحيط في بعض الدول المتقدمة (على أساس أسعار و تعادل القوى الشرائية PPA لسنة 2000). 52

الجدول رقم 08: النفقات المخصصة لمحاربة التلوث إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول الصناعية خلال الفترة الممتدة ما بين: 2000-2004. 53

الجدول رقم 09: نسبة النفقات العمومية المخصصة للصحة إلى الناتج المحلي الخام لدول المجموعة رقم 7 (G7) خلال الفترة الممتدة ما بين: 2004-2007. 54

الجدول رقم 11: نسبة نفقات البحث و التطوير إلى الناتج المحلي الخام في بعض دول منظمة OCDE. 57

الجدول رقم 12: معدلات النمو الحقيقي في العالم (2005- 2010). 62

الجدول رقم 13: معدلات البطالة في الدول المتقدمة للفترة الممتدة ما بين: 2005. 2010. 64

الجدول رقم 14: معدلات التضخم في الدول المتقدمة (أسعار المستهلك) لفترة ما بين (2005. 2010). 65

الجدول رقم 15: وضعية موازين المدفوعات لبعض الدول العربية خلال فترة: 2007-2010. 66

الجدول رقم 16: الجدول رقم 16: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة لدول المجموعة رقم 7 خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2010 81

الجدول رقم 17: مؤشرات التصدير و خصائصها. 90

الجدول رقم 18: درجة التركيز السلعي للصادرات العربية خلال فترة: 2006-2007. 91

الجدول رقم 19 : محددات التصدير في إطار التنظير الكلاسيكي للتجارة الخارجية. 100

الجدول رقم 20: محددات التصدير في إطار التنظير الجديد للتجارة الدولية. 102

الجدول رقم 21 : حصة المنتجات المانوفاكتورية في الصادرات الإجمالية لبعض المناطق سنة 2009. 104

الجدول رقم 22 : أبرز المصدريين في العالم للسلع سنة 2009. 115

الجدول رقم 23: فعالية السياسات الاقتصادية في ترقية الصادرات، في ظل اختلاف حركة تنقل رؤوس الأموال، و أنظمة الصرف. 126

الجدول رقم 24: الفرق بين سياسة إحلال الواردات و سياسة التوجه نحو التصدير. 134

الجدول رقم 25: المنافسة ما بين شركة Airbus و Boeing. 147

الجدول رقم 26: آثار الدعم المقدم ل Airbus. 148

الجدول رقم 27: مؤشرات ديناميكية الأسواق في المتوسط لفترة: 2004-2007. 157

الجدول رقم 28: مؤشرات ديناميكية الأسواق في المتوسط لفترة: 2004-2007. 158

الجدول رقم 29: الدعم العمومي لدول OCDE لصادراتها خلال الفترة الممتدة ما بين: 1989-1993. 160

الجدول رقم 30: القروض العامة الموجهة لتمويل الصادرات في بعض دول OCDE سنة 2010. 161

الجدول رقم 31: متوسط معدل تخفيض العملة الوطنية لبعض الدول النامية خلال فترة: 2004-2007. 164

الجدول رقم 32: متوسط سعر الصرف الحقيقي لبعض الدول خلال فترة: 2004-2007. 165

الجدول رقم 33: تطور الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية خلال فترة: 1999-2009. 168

الجدول رقم 34: حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية لكوريا الجنوبية في الصادرات العالمية.169

الجدول رقم 35: تطور الصادرات الماليزية خلال فترات زمنية متفرقة. 171

الجدول رقم 36: حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية لماليزيا في الصادرات العالمية. 172

الجدول رقم 37: تطور الصادرات الصينية خلال فترة: 1999-2009. 175

الجدول رقم 38: تطور الصادرات التركية خلال فترات زمنية متفرقة. 177

الجدول رقم 39: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990-2010. 183

الجدول رقم 40: تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990- 2010). 187

الجدول رقم 41: تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (1990-2010). 191

الجدول رقم 42: تطور نسب مساهمة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 194

الجدول رقم 43: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة الحاصلة ما بين (1990-2010). 196

الجدول رقم 44: أبرز المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنتي 2009- 2010. 201

الجدول رقم 45: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (1990-2010). 203

الجدول رقم 46: العملاء العشر الأوائل للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين: 2005- 2010. 207

الجدول رقم 47: تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لتغيرات سعر الصرف خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2001. 213

الجدول رقم 48: السلم الضريبي على الدخل الإجمالي. 218

الجدول رقم 49: تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة: 2006-2010. 222

الجدول رقم 50: المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين. 224

الجدول رقم 51: تطور المعدلات الجمركية المطبقة في الجزائر خلال فترة: 1992-2002. 225

الجدول رقم 52: تطور ناتج الصناعات المصنعة في الجزائر خلال فترة: 2001- 2006. 226

الجدول رقم 53: خصائص التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل. 227

الجدول رقم 54: محصلة عملية الخصخصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001_ أوت 2008. 237

الجدول رقم 55: مدى مساهمة القطاع العام و الخاص في تكوين الناتج الوطني الصناعي (ن و ص) خارج المحروقات خلال الفترة الحاصلة ما بين: 2000-2010 242

الجدول رقم 56: مدى مساهمة الناتج الصناعي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000_2010. 243

الجدول رقم 57: نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 2000- 2009. 244

الجدول رقم 58: تطور التجارة البينية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2010. 248

الجدول رقم 59: تطور بعض مؤشرات التجارة البينية للدول العربية خلال فترة: 2005-2009. 252

الجدول رقم 60: الصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر _ السداسي الأول 2009 254

الجدول رقم 61: قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الزراعية خلال فترة: 1990-2010. 257

الجدول رقم 62: الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الجزائر خلال فترة: 2005-2008. 258

الجدول رقم 63: قياس المزايا النسبية المحققة في الصادرات الصناعية خلال فترة: 1990- 2010. 260

الجدول رقم 64: تطور نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الخام خلال فترة:2006-2010. 265

الجدول رقم 65: تطور نسب مساهمة القيم المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال فترة: 2006-2010 266

الجدول رقم 66: نسب النمو القطاعي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1993 – 1998). 267

الجدول رقم 67: تطور تشريعات التجارة الخارجية في الجزائر. 269

الجدول رقم 68: توزيع الشهادات المودعة من قبل المخترعين على أساس التصنيف لفترة الممتدة ما بين: 1989- 1993 272

الجدول رقم 69: عوائق التصدير. 274

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01: عمليات السياسة العمومية و خطواتها المنهجية. 10

الشكل رقم 02: الفاعلين في إطار السياسات العمومية. 15

الشكل رقم 03: اشتقاق منحنى IS. 68

الشكل رقم 04: اشتقاق منحنى LM. 71

الشكل رقم 05: انتقال منحنى LM. 73

الشكل البياني رقم 06: تجارة دولية قائمة على أساس اقتصاديات الحجم. 106

الشكل رقم 07: محددات التنافسية الوطنية. 110

الشكل رقم 08 : اشتقاق منحنى Bp. 119

الشكل رقم 09: الأشكال الممكنة و البديلة لمنحنى Bp. 120

الشكل رقم 10: التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد و سوق الصرف. 122

الشكل رقم 11 : آثار التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن. 123

الشكل رقم 12: آثار التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن. 124

الشكل رقم 13: أثر تخفيض العملة في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال. 125

الشكل رقم 14 : توازن كورنت. 138

الشكل رقم 15: توازن ستاكلبارغ. 139

الشكل رقم 16: التوازن على مستوى سوق ثالث في إطار تدخل السلطات العمومية (توازن كورنت). 142

الشكل رقم 17: التوازن على مستوى سوق المحلي مع تدخل السلطات العمومية (توازن كورنت) . 143

الشكل رقم 18: التوازن على مستوى سوق ثالث في ظل دعم الصادرات. 146

الشكل رقم 19 : دوال ردود الأفعال في ظل الاحتكار الثنائي Bertrand. 150

الشكل رقم 20: حماية الدولة لمبيعات الشركة المحلية من خلال وفرات الحجم الاقتصادية. 151

الشكل رقم 21: منحنى التعلم. 154

الشكل البياني رقم 22: أثر دعم الصادرات. 159

الشكل رقم 23: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990-2010. 184

الشكل رقم 24: تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 188

الشكل رقم 25: تطور معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 190

الشكل رقم 26: تطور الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 192

الشكل رقم 27: تغير قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر بالنسبة لتغير قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 194

الشكل رقم 28: نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990-2010. 196

الشكل رقم 29: حصة المنتجات غير النفطية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010. 199

الشكل رقم 30: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010 205

الشكل رقم 31: تطور نسب تغير الصادرات خارج المحروقات و سعر الصرف خلال فترة: 1990-2001. 215

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يتمحور هدف أي سياسة عمومية في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي و تطويره في تعزيز كفاءة النمو و التنمية الاقتصادية، و يعتبر قطاع التجارة الخارجية الحقل الاقتصادي المناسب لذلك ما دام أنه يوفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل هذه العملية التنموية، و بالخصوص عند الاعتماد على آلية التصدير التي تسعى من خلالها الدول إلى تفعيلها على أساس القطاع الصناعي الذي هو من بين القطاعات الحيوية التي احتلت مكانة مهمة في التجارة العالمية في الآونة الأخيرة، فهذه الحقيقة قد دفعت بكثير من الدَول النامية إلى العمل على تحسين و تنويع صادراتها، و من ثم قد أصبح موضوع ترقية الصادرات الصناعية من موضوعات البحث العلمي حيث ظهرت بشأنها عدة نظريات حديثة مما جعلها من أبرز مؤشرات تصنيف الدول من قبل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي. و بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي للدول، فإن الجزائر تعتبر من الدَول النامية التي تشهد اختلال في تركيبة صادراتها التي تعتمد على النفط بشكل كبير مما سيجعل الاقتصاد الوطني في خطر دائم نتيجة التغير المستمر لأسعار هذه السلعة النمطية، و تعتبر أزمة 1986 و تبعاتها خير مثال على ذلك.

و بالإضافة إلى هذا، وجود دراسات متطورة تقوم على العلم و المعرفة في الدول المتقدمة قد كشفت عن طاقات بديلة و جديدة للطاقات التقليدية، فهذا الأمر قد يرهن نمو الدول النامية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على هذه الطاقة الذي يؤدي مباشرة إلى تراجع سعرها. و أمام هذه المعطيات الاقتصادية وجب على الجزائر أن تسطر مجموعة من السياسات العمومية الفعالة التي تعمل على ترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات، فهذه السياسات التي يفرض تطبيقها في مجال تنظيم نشاطات التجارة الخارجية بصفة عامة و نشاط التصدير بصفة خاصة طبقا للأوضاع الاقتصادية الراهنة و المستقبلية من شأنها أن تمكن قطاع المصدرين للبلد من كسب حصص سوقية في السوق الدولي.

فقضية تنمية الصادرات خارج المحروقات تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للجزائر على حد السواء، و لازالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية و بالخصوص في الدول المصدرة للنفط أهمية أكبر خاصة و أنها الخيار الرئيسي و الوحيد لتحسين قيمة عملتها الوطنية و تنافسيتها .

إشكالية الدراسة:

تعد السياسة العمومية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوب الوصول إليها (النمو، التوازن،

استقرار الأسعار، التشغيل). و قد استخدمت الجزائر العديد من السياسات العمومية في المجال الاقتصادي، و التي استهدفت في مجملها زيادة معدلات الناتج المحلي الخام عن طريق تنمية الصادرات غير النفطية التي تعتبر كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي، و ما يستدعيه هذا الأخير من زيادة في مستويات الاستثمار و التوظيف، و بالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. و عليه يقودنا هذا إلى طرح التساؤل التالي:

- ✓ ما مدى فعالية إستراتيجيات السياسات العمومية التي اتخذتها الجزائر من أجل ترقية صادراتها خارج المحروقات؟

و لقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مكانة الدولة في النشاط الاقتصادي؟
- ✓ ما مكانة التصدير و سياسات ترقيته في إطار الفكر الاقتصادي ؟ و في إطار النظريات الحديثة المفسرة للسياسات العمومية في مجال التجارة الخارجية؟ و هل يعتبر نموذج دول جنوب شرق آسيا كنموذج تطبيقي لهذه السياسات النظرية؟
- ✓ ما هي مختلف الوسائل و الترتيبات القانونية و الإدارية و المالية و الإقليمية التي اتخذتها الجزائر من أجل ترقية و تفعيل صادراتها خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

تقودنا الإجابة عن هذه الأسئلة إلى طرح الفرضيات التالية:

- ✓ تعد السياسة الاقتصادية بنوعيها الظرفية و الهيكلية الأساس القاعدي الذي تعتمد عليه الدولة في تنظيم نشاطها الاقتصادي و ترقيته،
- ✓ تمثل سياسة التصنيع من أجل التصدير أو سياسة التوجه نحو الخارج من أبرز السياسات العمومية الاقتصادية الهيكلية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مثالية مثل ما وصلت إليه دول جنوب شرق آسيا من تطور و تقدم صناعي.
- ✓ أن مختلف الترتيبات المحلية (إستراتيجية سعر الصرف، و الاستراتيجيات النقدية الضريبية و الجمركية، و الاستراتيجيات المؤسساتية) و الإقليمية (الشراكة الأورو متوسطية، و آفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة) التي سطرتها

الجزائر في إطار سياساتها العمومية لترقية نشاطها التصديري كشفت عن عدم وجود قطاعات اقتصادية قوية خارج قطاع المحروقات.

أهمية الموضوع:

يحتل هذا الموضوع أهمية بالغة في الوقت الراهن نظرا للتغيرات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الدولي، فالجزائر بحكم أنها تصدَر سلعة ريكاردو فإنها ستتأثر بتقلبات الأسعار التي ستنعكس سلبا على دخلها الوطني ، و لقد تجلى هذا الأثر بوضوح بعد أزمة 1986 أين تعطلت حركة الاقتصاد الوطني. و بالتالي هنا تكمن أهمية البحث من خلال الضرورة الملحة لإعادة هيكلة التركيبة السلعية لقطاع الصادرات الوطنية، بما يضمن و يعزز مكانة القطاع الصناعي و الزراعي في الاقتصاد و بما يسمح أساسا بتنويع صادرات البلد خارج المحروقات، و من أجل معالجة هذا المشكل قامت السلطات العمومية الجزائرية برسم إستراتيجية شاملة لترقية أداء هذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود السبب الأول و الأخير لاختيارنا هذا الموضوع إلى ضآلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث أن اعتماد الجزائر على النفط فقط كمادة تصديرية وحيدة يشكل خطر كبير على الاقتصاد الوطني، و يجعله دائما معرضا لأخطار العلة الهولندية.

أهداف البحث:

و يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ محاولة استنتاج دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صياغتها للسياسات الاقتصادية،
- ✓ محاولة إبراز كل السياسات التي من شأنها أن تؤثر على منحى الصادرات من الناحية النظرية و حتى التطبيقية بالتطرق إلى تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا،
- ✓ محاولة إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي اعتمدتها الجزائر في إطار إستراتيجية تنمية و ترقية صادراتها خارج المحروقات.

حدود الدراسة:

سنقوم من خلال هذا البحث بالتطرق إلى إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات، و مدى فعاليتها في هذا المجال، و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2010، حيث هذه الفترة قد شهدت تطبيق حزمة من السياسات العمومية التي حملت في طياتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة لزيادة الصادرات الصناعية و الزراعية.

المنهج المستخدم في البحث:

من أجل الإحاطة بجميع نقاط الموضوع، و تحديد أبعاد المشكلة على وجه العموم لهدف بلوغ نتائج تقربنا من حل إشكالية البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي لدراسة هذا الموضوع، حيث وفق هذا المنهج نعمل على تقديم وصف دقيق لموضوع الدراسة من خلال تحليل كل الأرقام التي تعني قطاع التجارة الخارجية للجزائر على وجه عام و قطاع الصادرات على وجه خاص .

أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث كما يلي:

- ✓ المراجع المتكونة من: الكتب، المجلات و الدوريات، مقالات، الجرائد الرسمية،
- ✓ المواقع الالكترونية لمختلف الهيئات الرسمية سواء المحلية (الديوان الوطني للإحصاء، مديرية العامة للجمارك، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار) أو الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد العربي.....).

الدراسات السابقة:

لقد تم إجراء عدة دراسات و أبحاث علمية أكاديمية تخص سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، و من أبرز الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع هي كالتالي:

- ✓ دراسة عبد الرشيد بن ديب التي قدمها بعنوان تنظيم و تطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر– سنة 2003، و هي رسالة دكتوراه منشورة من جامعة الجزائر، حيث يتمحور

موضوع بحثها حول عملية سيَر منظومة التجارة الخارجية الجزائرية توافقا مع التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع التطرق لكل من مرحلة الاحتكار و التحرير للتجارة الخارجية.

- ✓ دراسة يوسفي رشيد التي قدمها بعنوان سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي " حالة الجزائر"، سنة 2005-2006، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة وهران، و التي تطرق فيها إلى ضرورة إصلاح هياكل الإنتاج و الاستثمار لترقية التصدير و تعزيز تواجد المنتجات الجزائرية داخل الأسواق العالمية، و كما تعرض فيها لعنصر تصحيح السياسات التجارية كآلية لترشيد الواردات و ترقية الصادرات الصناعية.
- ✓ دراسة عماري جمعي، بعنوان إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،و هي رسالة دكتوراه منشورة من جامعة باتنة (نوقشت في 2011/04/14)، حيث قدم الباحث في إطارها عملا مفصلا حول كيفية غرس استراتيجيه للتصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من خلال تحديد مفهوم عام لموضوع التنمية في الجزائر.
- ✓ دراسة بلقلة إبراهيم، بعنوان: آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، و هي رسالة ماجستير منشورة من جامعة الشلف (السنة الجامعية 2008-2009)، حيث قام الباحث في صدودها بتناول مختلف السياسات التي سطرتها الدولة لترقية صادراتها خارج المحروقات مستدلا أكثر بتجارب بعض الدول في مجال تنمية الصادرات، و كما بين بوضوح العلاقة السببية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي.

- ✓ دراسة قسوم ميساوي الوليد، تحت عنوان: دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة ما بين 1978-2006، و هي رسالة ماجستير منشورة من جامعة بسكرة – السنة الجامعية 2007-2008. و لقد تناول الباحث في إطار هذه الرسالة أربعة نقاط مهمة، النقطة الأولى بيَن فيها ماهية التجارة الخارجية و التصدير في إطار الفكر الاقتصادي مع ذكره لبعض تجارب الدول الناجحة في ترقية صادراتها الصناعية، و في النقطة الثانية قد تعرض هذا الباحث إلى مختلف الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل تفعيل صادراتها الصناعية (إجراءات تخفيض العملة الوطنية في إطار سياسة سعر الصرف، و الإجراءات الجمركية، و الإجراءات المؤسساتية و غيرها من الإجراءات .... الخ)،

و أما النقطة الثالثة فقد تناول فيها آفاق ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في إطار الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية، في حين النقطة الرابعة و الأخيرة، فقد قدم فيها الباحث دراسة قياسية يكشف فيها أثر أبرز المتغيرات الاقتصادية على الصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (1978-2006).

هيكل البحث:

سنقوم بدراسة موضوع" تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر" من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول؛ فصلين نظريين و فصل تطبيقي، حيث سنتطرق بصدد الفصل الأول إلى ماهية السياسات العمومية و تطورها من خلال التطرق لدور الدولة في النشاط الاقتصادي. أما الفصل الثاني فسنتناول في إطاره أولا الجانب النظري للتصدير و ذلك بالتعرض إلى النظريات المفسرة له، و كذا إلى دور السياسات الاقتصادية بنوعيها الظرفية و الهيكلية في ترقيته، و ثانيا إلى النظريات الحديثة التي عملت على تفسيره وفق شروط جديدة تقوم على المنافسة غير التامة، و ثالثا إلى تجربة بعض دول جنوب شرق آسيا في ترقية صادراتها بالخصوص الصناعية منها. و في الأخير، الفصل الثالث سنعرض في إطاره دراسة تحليلية لتطور الصادرات الجزائرية بصفة عامة و الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، و ذلك بالاعتماد على الجداول الإحصائية الصادرة عن مختلف المؤسسات سواء الوطنية أو الدَولية التي تفيدنا بأرقام مهمة تسمح لنا بتحليل كل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في مجال التجارة الخارجية، و كما سنتطرق في هذا الفصل إلى عنصر جوهري يدور حول ما مدى فعالية السياسات العمومية التي استحدثتها الجزائر لكي ترقي و تحسن كما و نوعا من مستوى أداء صادراتها خارج المحروقات.

الفصل الأول

ماهية السايسة العمومية و تطورها

مقدمة الفصل الأول

إن دراسة السياسات العمومية هو من الاتجاهات الحديثة نسبيا، فهي توضح دور الدولة في جميع المجالات، ففي إطار المجال الاقتصادي تعمل هذه السياسات على تقديم كشف عميق فيما يخص المشاكل الاقتصادية السائدة، و كما هي تبين دور الدولة في ظل مختلف الأنظمة السياسية، و بذلك هي تعمل على إيضاح معالم السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول في ظل هذه الأنظمة، فهذه السياسات تمثل مخرجات أي نظام. و من ثم يكون تحليل السياسات العمومية قد أخذ أهمية بالغة أكاديميا و علميا.

و على هذا الأساس تعتبر السياسة العمومية كأداة لتدخل الدولة في مختلف القطاعات. فالسياسة العمومية تطرح مسألة تدخل الدولة في تنظيم و تدبير قطاع محدد أو قضية معينة ، وهذا من خلال إدراجها في الأجندة الحكومية نتيجة مبادرة الفاعلين السياسيين على وجه الخصوص.

و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة العمومية.

المبحث الثاني: دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: وسائل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة العمومية

إن نشاطات الحكومة تتنوع و تتعدد في كل دولة بحسب النظام السياسي الذي تعتمده كمرجعية في إتخاذ قرارتها، حيث تشمل كافة الاقتطاعات الضريبية و منح الإعانات، و كذا عمليات إعادة توزيع المداخيل و إصدار القوانين و إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول و المنظمات وغيرها من النشاطات التي تضطلع بها الهيئات العامة لتلبية حاجات المجتمع و تحقيق رفاهيته.

و تسهر الدولة على دعم و تطوير هذه النشاطات لأنها تشكل في حد ذاتها مواضيع للسياسات العمومية، التي تعد بشأنها مجموعة من الإجراءات و القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، والتي تأخذ معها بعين الاعتبار كافة المعطيات سواء الداخلية منها (الطاقة المادية و البشرية) أو الخارجية ضمن علاقاتها الدولية[1].

فالسياسات العمومية في السنوات الأخيرة احتلت مكانا بارزا في الاقتصاديات العمومية للدول، باعتبارها المرجع الأساسي التي يمكن من خلالها إثراء القرارات العامة. و على هذا الأساس تطرقنا في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

1. مفهوم السياسة العمومية.
2. العناصر المكونة للسياسة العمومية و خصائصها
3. العوامل المؤثرة على السياسة العمومية.
4. الخطوات المنهجية في صنع السياسات العمومية.
5. خصائص تحليل السياسات العمومية.
6. الفاعلون في مجال السياسات العمومية.
7. تطور الاهتمام بتحليل السياسات العمومية و أسبابه.

[1] الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، جوان 2008، ص3.

1.مفهوم السياسة العمومية

1.1 مفهوم السياسة عموما

يستعمل لفظ السياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، و السياسة بوجه عام تعني القيام على الشيء بما يصلحه أي طلب المصلحة وتدبير الأمر و التصرف فيه بما يصلحه، و هذا هو أصل السياسة في اللغة[2]. في حين اصطلاحا يقصد بها منذ أن استعملها اليونان تدبير أمور الدولة. فالسياسة ارتبطت بمفهوم الدولة و مراحل تطورها. ويرى "ليون دوجي"[3] أن السياسة توجد كلما توفرت أربعة عوامل، والتي تتمثل في كل من عامل انقسام الجماعة إلى أقوياء و ضعفاء أي هناك حكاما ومحكومين، و كذا عامل الاختلاف السياسي و عامل الإكراه وعامل التضامن الاجتماعي الذي يسمو فوق شدة الأقوياء وضعف الفقراء وهو بذلك يأتي فوق الفوارق الاجتماعية[4].

و مع تطور الفكر السياسي و ما نتج عنه من نظريات و مذاهب سياسية، فإن السياسة أصبحت تعبَر عن كافة الأحكام و السلوكيات التي تدبر بها شؤون الأمة، و بذلك أصبحت تعرف بعلم إدارة الدولة وأمورها في مختلف المجالات كأن نتكلم عن السياسة الاقتصادية.

2.1 مفهوم السياسة العمومية

هناك عدة تعاريف لمفهوم السياسة العمومية، وهذا راجع لاختلاف زوايا و المنطلقات الفكرية في دراسة هذا المفهوم. وعليه نجد ما يلي:

✓ لقد عرف هارولد لاسويل H.Lasswell السياسة العمومية من منظور القوة بأنها من يحوز على ماذا ؟ و متى ؟ وكيف؟ من خلال عدة نشاطات تقترن بعملية توزيع المكاسب و المناصب و المزايا بفعل ممارسة القوة[5].

---

[2] عبد السلام محمد الشريف العالم، نظرية السياسة الشرعية . ضوابط وتصنيفات، دار الكتب الوطنية . بنغازي، الطبعة الأولى 1996، ليبيا، ص 12.

[3] ليون دوجي هو فقيه فرنسي، له عدة كتب في الدراسات القانونية منها النظرية العامة للدولة سنة 1911.

[4] سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 37.

[5] نقل عن/ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة – منظور كلي في البنية و التحليل، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2001، ص 32.

✓ و كما عرف ديفيد ايستن D. Easton السياسة العمومية من منظور تحليل النظام على أنَها توزيع للقيم المادية و المعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة[6].

✓ و أما توماس دي T.Dye فقد عرف السياسة العمومية من منظور الحكومة، حيث تناول السياسة العمومية على أنها كل ما تختاره الحكومة للفعل أو عدم الفعل[7]. و في نفس السياق نجد كذلك ما يلي:

- المفهوم الذي قدمه ارنولدج هاينهاير؛ حيث إعتبر أن السياسة العمومية هي دراسة كيف ولماذا و لأي غرض تتبع الحكومات المختلفة مسالك محددة للفعل أو عدم الفعل. فإذا تمحور السؤال حول (كيف) تنتقي الحكومات إجراءاتها فإن هذا يسمح بمعرفة ما يجري داخل الدولة وما حولها، وكما يتطلب الأمر معرفة جوانب الهياكل و العمليات التي من خلالها يمكن التوصل للقرارات الحكومية. و أما السؤال عن (لماذا) تتخذ الحكومات مسالك محددة للفعل فالإجابة عليه هي صعبة لأنها تعتمد على تطورات تاريخية في الماضي البعيد، و كما قد تقوم هذه الإجابات على الحالة المتغيرة للوعي العام الذي يشكل من قضية ما معضلة تثير الاهتمام السياسي. و العنصر الثالث في تعريف السياسة العامة – لأي غرض – فجميع الناس يهتمون بما تفعله الحكومة بحقهم ولأجلهم أي أن السياسة العامة تعطي أهمية خاصة لتأثيرات الإجراءات الحكومية على الحياة العامة. و لكن ماذا عن القرارات التي لا تتخذ من قبل الحكومة، أو القضايا التي ترفض مواجهتها؟

إن امتناع الحكومة عن القيام بفعل أو اتخاذ قرار يصبح سياسة عندما يمتد الامتناع لفترة من الزمن وبثبات على موقف معين[8].

✓ و قد عرف جيمس أندرسون السياسة العمومية بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي و جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"[9]، فهذا التعريف يفرَق بين السياسة و القرار الذي هو مجرد خيار من البدائل.

---

[6] Marke. Rushefsky, Public policy in the United states, 4 Edition, Copyright 2008 by M.E. Sharpe. Inc, ISBN : 978 – 0 – 7656 – 1664 – 7, P3.

[7] Larry N. Gerston, Public policy making, 3 Edtion, Copyright 2010 by M.E. Sharpe. Inc, ISBN : 978 – 0 – 7656 – 2534 – 2, P6.

[8] ارنولد ج. هايدنهايمر و آخرون. السياسات العامة المقارنة . سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا و أوروبا و اليابان، ترجمه من الانجليزية إلى العربية أمل الشرقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص ص 21 . 25.

[9] Lemieux.Vencent .l'étude des politiques publiques : les acteurs et leurs pouvoirs, Les presses de l'université Lavel 2002.P3.

✓ المفهوم الذي قدمه فنسنت لوميكس أين اعتبر السياسة العمومية هي" مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الجهات السياسية الفاعلة، و التي تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل المطروحة"[10].

و إلى جانب هذه المفاهيم، فقد عرف فهمي خليفة فهداوي السياسة العمومية "بأنها تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة و المتغيرة و الفاعلة و التابعة) التي تتفاعل مع محيطها و المتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيويَة (فكرا و فعلا)، بالشكل الذي يعبَر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية و سلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف و البرامج و السلوكيات المنتظمة في حل القضايا و مواجهة المشكلات القائمة و المستقبلية، و التحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل و الموارد البشرية و الفنية و المعنوية اللازمة و تهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ و الممارسة التطبيقية، ومتابعتها و رقابتها و تطويرها و تقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة في المجتمع"[11].

و كما عرَفها خيري عبد القوي " بأنها تلك العمليات و الاجراءات السياسية و غير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى إتفاق على تعريف المشكلة، و التعرف على بدائل حلها و أسس المفاضلة بينها، تمهيدا لإختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة"[12].

و وسط هذه التعاريف لمصطلح السياسة العمومية كان لزاما أن نضع تعريفا موافق لأهداف هذه الدراسة، حيث أننا خلصنا أن السياسة العمومية تتمثل في أساليب وطرق إدارة الدولة التي تسمح لها بتسير شؤونها، فهي تكشف حقيقة العمل الحكومي و الظروف والمشكلات و البدائل و الآليات المختلفة التي تمكن الحكومات من خلالها أداء عملها وتحقيق أهدافها، لذا يجب أن تتوفر لدى السياسة العمومية القدرة و الكفاءة المطلوبة عند استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة لتحقيق أكبر عدد من الأهداف، و لذلك تسعى السياسات العمومية و بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج وتوسيعه من

[10] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمه عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2002، ص 15.

[11] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 38.

[12] رأي نقل عن/ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 28.

أجل استخدام الفائض منه في التصدير. وفي هذا الإطار يفضل استعمال كل من أدوات السياسة المالية و النقدية و التجارية.

2. العناصر المكونة للسياسة العمومية و خصائصها

و حتى يمكن فهم مصطلح السياسة العمومية بصورة أدق لابد من التعرض لأبرز العناصر المكونة له و كذا الخصائص التي يتسم بها.

1.2 العناصر المكونة للسياسة العمومية

فهيكلة السياسة العمومية ترتبط و تتشكل عبر مجموعة من العناصر، و التي تتمثل فيما يلي[13]:

- ✓ **المطالب السياسية Political Demands:**

و تتمثل المطالب في كل ما يطرح على المسئولين في الحكومة من قبل الفاعلين الرّسميين أو غير الرسميين، و التي تحث الحكومة على التحرك إزاء القضية المعروضة أمامها.

- ✓ **قرارات السياسة Policy Decisions** :

و تتمثل في كل ما يصدر عن المسئولين الحكوميين المخوّلين قانونا من الأوامر و التوجيهات التي تعبّر عن محتويات و إجراءات السياسة العمومية.

- ✓ **إعلان محتويات السياسة Policy Contents Advertisement** : و تتمثل في الخطابات و الإعلانات الرسمية و التصريحات الحكومية التي توحي للرأي العام بأن هناك توجها معينا نحو قضية ما.
- ✓ **مخرجات السياسة Policy Output:** و تتمثل في النتائج أو المعطيات الملموسة الناجمة عن السياسة العمومية، فالمخرجات تعبّر عن الفارق الذي يكون بين ما أعلنته الحكومة من وَعد بالعمل و التنفيذ و ما تحقق فعلا.
- ✓ **أثر السياسة Policy Impact:** وتشمل كل العوائد المتحصل عليها و النتائج المقاسة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة من جراء السياسة العمومية التي تبين موقف الحكومة إزاء قضية معينة. فلكل سياسة عمومية جرى تنفيذها لها آثار معينة قد تكون ايجابية أو سلبية.

[13] فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ، ص ص 40 – 42.

2.2 خصائص السياسة العمومية

فنظرا لكثرة التعاريف التي تحدَد مفهوم السياسة العمومية فإنه لابد من تحديد جلَ خصائصها، و التي تتمثل فيما يلي[14]:

- ✓ أنَها تحتوي على كافة الأعمال الموجهة نحو الأهداف المقصودة، فهي بذلك لا تشمل التصرفات العشوائية التي تصدر عن بعض المسؤولين،
- ✓ أنها تشمل البرامج و الأعمال المنسَقة التي تصدر عن الفاعلين السياسيين و ليس القرارات المنفصلة،
- ✓ و كما قد تكون السياسة العمومية ايجابية مثلما تكون سلبية، فهي قد تأمر بتصرفات معينة و كما قد تنهى عن بعضها، مثلا قد تتبنى الحكومة سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي laissez faire أو رفع اليد في قطاع معين. فهي في كل حال تؤثر على المجتمع بحد ذاته وعلى كل من يهمَه الأمر،
- ✓ السياسة العمومية كتوازن بين الجماعات: فهذا التوازن يخص الجماعات المصلحية حيث يحدد بناءا على النفوذ النسبي لهذه الجماعات، فتغيير هذا النفوذ من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في السياسة العمومية.

3. العوامل المؤثرة على السياسة العمومية

1.3 العوامل السياسية

1.1.3 السياسة العمومية كمتغير تابع

يقصد بالسياسة العمومية كمتغير تابع بأنها تتأثر بالعوامل السياسية، فقد ينظر إلى السياسة العمومية على أنها استجابة للنظام السياسي. فالنظام السياسي كما عرَفه ديفيد إيستن[15] بأنَه" مركب يضم مؤسسات و أنشطة مترابطة ومحددة في المجتمع تصنع قرارات ملزمة التنفيذ من قبل المجتمع"[16].

و لعلَ أبرز العناصر الأساسية المكونة للنظام هي كل من المدخلات و العمليات و المخرجات و التغذية العكسية، و أن هذه العناصر تعتبر من أهم خصائص النظام المفتوح و التي يتم بموجبها تحويل

---

[14] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 31.

[15] ديفيد ايستن هو باحث سياسي، ولد عام 1917 في كندا، تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفرد عام 1947.حيث اشتهر بدراسته للنظام السياسي مع اشتغاله في عدة مناصب منها؛ أستاذ في جامعة شيكاغو و رئيس جمعية العلوم السياسية في أمريكا ونائب رئيس الأكاديمية الأمريكية للفنون و العلوم.

[16] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 33.

المدخلات إلى مخرجات لكي يستفيد منها المجتمع. وبصفة عامة، النظام السياسي هو جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أي التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة، فإذا حدث تغير في أي من هذه العلاقات، فإن بقية العلاقات تتغيَر وفقا لذلك، ومن ثم يتخذ الكل شكل جديد. و بناءا على هذا فإن الفئة ذات التفوق السياسي في الدولة قد تلعب دور كبير في توجيه الدائرة المالية للنشاط الحكومي سواء عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي أو بواسطة سياسة الضرائب[17].

و كما للوقائع التاريخية و السياسية من حروب عسكرية و حملات انتخابية انعكاسات على سيَر السياسات العمومية خاصة من ناحية المالية العامة للدَولة، فهذه العوامل تتطلب زيادة الإنفاق الحكومي. و بالإضافة إلى هذا، فإن قضية محاربة الفساد و زيادة التزام الدولة اتجاه القضايا الدولية كلَها اهتمامات تتطلب نفقات حكومية جديدة.

2.1.3 السياسة العمومية كمتغير مستقل

يمكن أن ينظر إلى السياسة العمومية على أنَها متغيَر مستقل أي أنها تؤثر على الحياة السياسية من خلال السلطة السياسية، كون هذه الأخيرة تمثل ركنا جوهريا و أساسيا في قيام الدَولة، وهي أيضا ضرورية لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها سواء الداخلية أو الخارجية، فالسلطة السياسية التي يتمتع بها متخذي السياسات العمومية و على وجه الخصوص السلطة البرلمانية هي سلطة دستورية مباشرة للتصرف، أي أن البرلمان لا ينتظر تفويضا من أي جهة رسمية فمثلا بعد المصادقة على ميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية(في أغلب دول العالم) تقوم مباشرة الهيئات الإدارية بتنفيذها في الميدان. و أخيرا نخلص إلى أن فعالية أداء السياسات العمومية تكون أكبر في إطار النظم السياسية التي تسود فيها "الديمقراطية".

[17] إن الفئة ذات التفوق السياسي تتجسد من خلال الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في التأثير على منحى السياسات العمومية؛ فالحزب السياسي هو عنصر أساسي في تكوين النظام السياسي، و كما يعتبر وسيطا مهما في السياسات الحديثة، حيث له دور حاسم في ربط بين القوى الاجتماعية و المؤسسات الرسمية للحكومة.

2.3 العوامل الإدارية

قد يتجلى تأثير العوامل الإدارية في السياسات العمومية خاصة مع تطور مهام دور الدولة من دولة حارسة (Etat gendarme) إلى دولة متدخلة (Etat interventionniste) ، فتوسع الجهاز الإداري الحكومي و ازدياد هيئاته و مؤسساته و ارتفاع عدد الموظفين العاملين به، اقتضي زيادة النفقات العامة لمواجهة التكاليف الزائدة من جراء إقامة هذه المؤسسات مع دفع مرتبات و أجور الموظفين الجدد بها[18].

و كما تتأثر السياسات العمومية بالعوامل الإدارية فإنَها تؤثر فيها، من خلال منحها للمؤسسات الإدارية سلطة قائمة على الاستقلالية المالية (ذمة مالية مستقلة)، و ذلك من أجل إعطاءها الفعَالية و المردودَية و الديناميكية المطلوبة في إطار التسيير الحديث.

4. عمليات السياسة العمومية و خطواتها المنهجية

إن عمليات السياسة العمومية تقوم على مجموعة من الخطوات المنهجية، لهذا يجب التفرقة بين عملية صنع السياسات العمومية عن عملية تحليلها[19]، فتحليل السياسات العمومية يمثل عملية منهجية للوصول إلى أنجع الحلول للمشاكل المطروحة و القضايا التي تواجه حكومات الدول[20]، و أما عملية وضع هذه السياسات يمكن أن تفهم بأنها سلسلة من المراحل تبدأ بالتعرف على المشكلة و تنتهي بتقويم السياسة العمومية المختارة (أنظر إلى الشكل رقم 1).

---

[18] محمد الصغير بعلي، يسري أبو علا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابه، 2003، ص 48.

[19] إن تحليل السياسات العمومية قد حظي باهتمام كبير من قبل علماء السياسة و التنظيم، ولعل أبرزهم ماكس فيبر Max Webre الذي اهتم بدراسة مختلف مستويات التي تشكل شرعية تحليل السياسة العمومية، و التي تتمثل فيما يلي:

. مستوى الإجراءات؛ والذي يتمثل في المشروعية القانونية المحددة للأدوات و الإطار التدخلي للسلطات العمومية في مختلف المجالات، وكما أنه يحدد طبيعة النظام السياسي.

. مستوى المسؤولية؛ ففي إطار هذا المستوى يتم اختيار البديل و تحديد الأهداف والنتائج المتوقعة وحتى التي تم التحصل عليها، فالمسؤولية تدل على السلطة و القوة العمومية في شرح النتائج وأسبابها. إذاً المسؤولية هي التي تحدد مشروعية النشاط. و للمزيد من المعلومات أنظر:

Patrice Durban, Légitimité , Droit et action publique, presses universitaires de France, 2009 , P 321.

[20] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 91.

الشكل رقم 1: عمليات السياسة العمومية و خطواتها المنهجية.

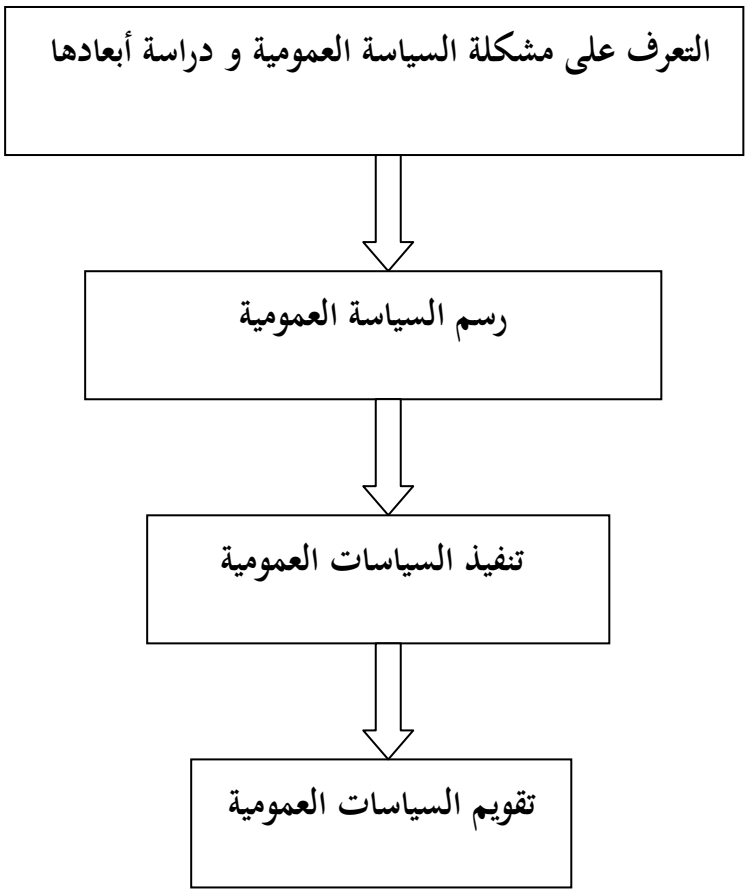

المصدر: من إعداد الطالب

1.4 التعرف على مشكلة السياسة العمومية و دراسة أبعادها

المشكلة هي عبارة مجموعة من القضايا التي تلفت الانتباه في مختلف الأوساط البيئية و الاجتماعية، حيث تقوم على مجموعة من المطالب و الحاجات و القيم التي لا يمكن مواجهتها و تلبيتها إلا بواسطة إهتمام السياسة العمومية[21]. و لهذا لابد أن تكون المشكلة بالدرجة الأولى ذات بعد عمومي حتى يمكن إدراجها في جدول أعمال الحكومة.

و يعرف جدول أعمال الحكومة بأنه عبارة عن كل المطالب التي تحظى باهتمام متخذي السياسات العمومية، ففي إطاره يتم انتقاء القضايا الأكثر إلحاحا من المطالب العامة. و في هذا الصدد يميز كوب Cobb وايلدر Elder بين نوعين من جداول الأعمال؛ جدول الأعمال النظامي و جدول أعمال الحكومي أو المؤسساتي، فالأول يضم كل القضايا التي تعتبرها السلطات العامة على أنَها

[21] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 100.

تستحق الاهتمام و تستوجب التدخل تبعا لصلاحيتها، مثل الفساد الاقتصادي، و في المقابل يتضمن جدول الأعمال الحكومي قضايا تفصيلية و متخصصة، كأن يشمل التخصيصات المالية للسلطات العامة، و ذلك في إطار الموازنة العامة[22].

فالمشاكل العامة على وجه التحديد قد تحدث بمجرد إعلان السلطات العامة مثلا عن مؤشرات اقتصادية كتراجع حصة الصادرات من الناتج المحلي الخام. وبعد "تحديد المشكل"[23] يتم مباشرة تحديد الهدف من وراء معالجة هذا المشكل، ولكن لابد من مراعاة الأمور التالية:

- ✓ أن تكون الأهداف واقعية يمكن تحقيقها،
- ✓ أن تكون الأهداف واضحة و محددة،
- ✓ أن تصاغ الأهداف بشكل كمي بحيث يمكن قياسها وتحديد مستوى إنجازها.

2.4 رسم السياسة العمومية

تعرف عملية رسم أو صنع السياسة العمومية "بأنها عملية سياسية في المقام الأول، و تتميز بالصعوبة و التعقيد لأن هذا راجع إلى اختلاف طبيعة و إجراءات صنع السياسات العمومية من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي، و كذا دور الأجهزة الحكومية و غير الحكومية في كل منها، و من ثم عملية صنع السياسات العامة تتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية و غير رسمية، و من أهم هذه العناصر: إيديولوجية الدولة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الصحافة و الرأي العام، الإمكانيات و الموارد المتاحة، و الظروف العامة للبلاد"[24].

---

[22] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى كتاب: جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص ص 81- 83.

[23] إن تحديد المشكل من أجل دراسته يتم عبر عدة خطوات، أبرزها تلك الخطوات الثمانية التي حددها vedung ، والتي ا ستند فيها على الدراسة التي قدمها كل Shadish و Leviton عام 1991 حول Foundations of program evaluation ، و تتمثل هذه الخطوات فيما يلي : الغرض من دراسة المشكلة ، منظومة المشكلة، تحليل المشكلة، تحويل المشكلة (أي تحويلها على شكل مخرجات)، نتائج المشكلة، أثر المشكلة، استعمال المشكلة (ما هي الطرق التقيمية التي يتم استعمالها في تقييم المشكلة ؟). و للمزيد من المعلومات أنظر:

Evert Vedung, New Brunswick, public policy and program Evaluation, American journal of Evaluation,1999,P396.

[24] عبد النور زوامبية، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة في الجزائر، مداخلة ألقيت في إطار ملتقى وطني حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ، جامعة سعيدة، ص 2، 2009.

و بذلك عملية رسم السياسات العمومية تتوقف على تحليل النقاط التالية:

- ✓ تجميع كافة المعلومات المتعلقة بالمشكلة، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات تتصف بالموضوعية و الشمولية و الملائمة،
- ✓ ترشيح بدائل الحلول، فهذه الخطوة تتطلب من محلل السياسات العمومية أن يختار الأساليب التي تساعده على تحديد البدائل و الأولويات و على تحري نتائجها،
- ✓ اختيار البديل المناسب، فهذا الاختيار يرتكز على عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة من خلال الاعتماد على وسائل مختلفة مثلا : تحليل التكلفة و العائد ، درجة القبول العام للبديل المختار،
- ✓ تحديد آثار البديل المختار، بمعنى في حالة تراجع الصادرات وتدهور الميزان التجاري، ما هي الآثار المترتبة من تخفيض سعر صرف العملة الوطنية؟ و ما هي الآثار المترتبة من انضمام الدولة في تكتل اقتصادي معين ؟

3.4 تنفيذ السياسات العمومية

و تجسد هذه الخطوة، أسلوب تحليل السياسة لعمل التوصيات The policy Analytic Method of Recommendation من أجل أن يتمكن المحلل من تقديم معلومات مهمة تقترن بالإجراءات التنفيذية للسياسات العمومية[25]. وبذلك يستوجب تنفيذ السياسات العمومية أو البديل ما يلي[26]:

- ✓ صياغة السياسة العمومية بشكل واضح و موضوعي،
- ✓ اختيار الوقت المناسب لإعلان السياسة العمومية و تنفيذها،
- ✓ تهيئة البنية الداخلية، و هذا من خلال توفير كافة الإمكانات اللازمة لتنفيذ السياسة العمومية أو البديل المختار،
- ✓ تهيئة البنية الخارجية، و ذلك من خلال المساهمة في إحداث تجاوب بين البديل المختار أو السياسة العمومية و الرأي العام.

إن تنفيذ السياسات العمومية يعد خطوة ضرورية من أجل تحويل السياسة إلى عمل ذات تأثير، أي حال انتهاء مرحلة تبني السياسة تشريعيا تصبح المقترحات مؤهلة بأن تسمى بالسياسات العمومية.

[25] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 106.

[26] فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع ، ص 106.

و بذلك تنفيذ السياسات العمومية يتمثل في تلك الاجراءات الفاعلة و المطلوبة من أجل تحقيق أهداف صانع القرار. و يصدر قرار تنفيذ السياسة العامة من قبل السلطة التشريعية إلى نطاق السلطة التنفيذية (الجهاز الإداري التنفيذي) التي تعد بمثابة المسؤول الأول عن تنفيذ هذه السياسة، مثلا: في الجزائر بعد المصادقة على مشروع قانون المالية من قبل السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية و نشره في الجريدة الرسمية، من أجل قيام الهيئة الإدارية المختصة بتنفيذها في الميدان.

4.4 تقويم السياسات العمومية

في إطار هذه الخطوة، يقوم محلَل السياسات العمومية بتقويم مباشر و موضوعي للنتائج و الآثار الناجمة من جراء تنفيذ البديل (السياسات العمومية التي تم تنفيذها)، فهذه الخطوة تكشف مدى نجاح أو فشل البديل في الوصول للأهداف المسطرة.

إن تقويم السياسات العمومية هو عبارة عن ذلك الإجراء الذي يعمل على تحديد نشاطات كل البرامج لكل السياسات العمومية التي تطورها الجماعات المحلية أو الدولة، فهذه الخطة تتطلب تشخيصا للقرارات التي تم ملاحظتها. فعملية التقويم هي باب رئيسي لدراسة فعالية السياسات العمومية، وذلك بالإحاطة بالآثار الخارجية النَاجمة عن النَشاط العمومي.

فتقويم السياسة العمومية يرتكز بالأساس على مقارنة النتائج المترتبة عن هذه السياسة بالوسائل المعتمدة في تنفيذها سواء كانت وسائل إدارية أو قانونية أو مالية و بالأهداف المسطرة مسبقا، و بذلك يمكن التفرقة بين مفهومين هما كل من الرقابة و التفتيش؛ فنجاح عملية تقويم السياسة العمومية يتوقف على مدى فعالية هذه الأخيرة ، و ليس بالدرجة الأولى على التدقيق الذي يحترم مقاييس إدارية و تقنية عند القيام بهذه العملية. وكما أن عملية التقويم يمكن تحقيقها في مختلف مراحل حياة السياسة العمومية، وبذلك نكون بصدد تقويم قبلي و متزامن و كذا بعدي[27].

[27] Jacques Fontanel, Evaluation des politiques publiques, Office des publications universitaires – Université Pierre Mendés France, Editions/ 4 .O1.4801, I.S.B.N : 99961.0.O878.2, Dépôt légal : 22. 12. 2005, P 79

5. الفاعلون في مجال السياسات العمومية

1.5 الفاعلون الرسميون

إن الفاعلون الرسميون في مجال السياسات العمومية هم الجهات التي تتمتع بالصَلاحيات القانونية، و التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسات العمومية. و يدخل ضمن صانعي السياسات الرسميون السلطات العمومية و التي تتمثل فيما يلي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية.

فالسلطة التشريعية هي جهة تشريعية أو وسيلة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، و أما السلطة القضائية فهي تلعب دورا كبيرا في تفسير السياسات العمومية وذلك من خلال مراجعة النصوص القانونية و تعديلها.

2.5 الفاعلون غير الرسميون

إلى جانب الجهات و القوى الرسمية التي تشارك في صنع السياسات العمومية، هناك مشاركون غير رسميون مثل: الجمعيات المهنية المنظَمة (جماعات الضَغط)، و الأحزاب السياسية و المواطنين و الصحافة و الإعلام. "فالجمعيات المهنية المنظمة تتكون في العادة من نقابات أرباب العمل، و التي تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة. بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية"[28].

و بذلك الجمعيات المهنية المنظمة أو جماعات المصلحة، هي تساهم في بلورة المطالب و تجميعها و إيصالها و كذا طرح البدائل للسياسات العمومية، و من ثم هي تعمل على تزويد الجهات الرسمية الصانعة للسياسات العمومية بمعلومات واقعية و مهمة عن أوضاع البلد، فهم يسهمون في ترشيد السياسات التي تتخذ. و أما الأحزاب السياسية فهي كذلك تلعب دور المبلور للمصالح الاجتماعية و الاقتصادية، والمبرز للمطالب و الاحتياجات التي يمكن ربطها ببدائل السياسة العمومية.

و كما للأفراد دور مهم و مباشر في صياغة السياسات العمومية من خلال مشاركتهم في عملية التصويت على مختلف التعديلات الدستورية، و في هذا الشأن "برهنت البحوث والدراسات في

[28] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص 51.

النشاطات الاجتماعية أن المثالية تهدف إلى إعادة ترتيب النظام نحو التمثيل المباشر بإدراج المواطنين في مختلف مراحل اتخاذ القرارات الوطنية"[29].

و تتأثر أيضا السياسة العمومية بالفاعلين الخارجين مثل المؤسسات الدولية، حيث نجد في هذا الاطار سياسات الاصلاح التي باشرت بها معظم الدول النامية في فترة التسعينات، و على رأسها الجزائر تحت شروط و ضغوط صندوق النقد الدولي.

و من خلال ما سبق يمكن تقسيم الفاعلين في مجال السياسات العمومية إلى فاعلين داخليين و فاعلين خارجين، فالفاعلين الداخلين هم كل الجهات الرسمية و غير الرسمية الوطنية و المواطنين، و أما الفاعلين الخارجين هي كل الجهات الرسمية الدولية (أنظر إلى الشكل رقم 2) .

الشكل رقم 02: الفاعلين في إطار السياسات العمومية.

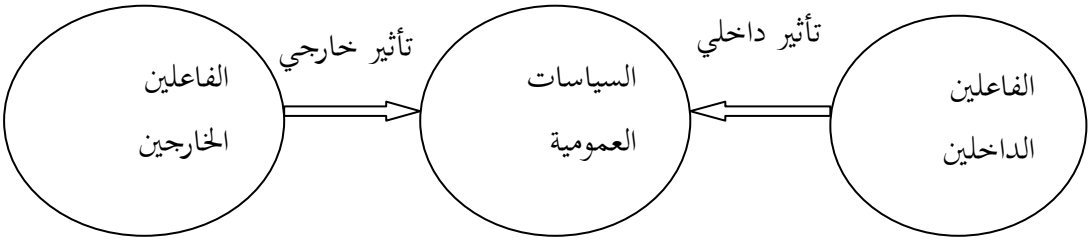

المصدر: من إعداد الطالب.

6.خصائص تحليل السياسات العمومية

و من أجل أن تكون السياسات العمومية في مستوى حسن يجب أن يرافقها تحليل مستمر و متواصل، حيث يساعد هذا التحليل في ضبط وتحديد المشاكل مع تصنيفها، و كما يعمل على إقتراح حلول بديلة لها. و بناءا على هذا، فإن تحليل السياسات العمومية يتميز بعدة خصائص، أبرزها كالتالي[30]:

[29] SABI NE Saurugger, Les groupes d'intérêt entre démocratie associative et mécanisme de contrôle, Presses de Sc.Po/Raisons politique, 2003, P 159.

[30] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص109 - 112.

✓ إن تحليل السياسات العمومية هو منهج متنوع، حيث يتناول مختلف المشكلات و القضايا مثلا : التلوث ، الفقر، التضخم، الصحة، السكن.....الخ. و من ثم تحليل السياسات العمومية يقوم على منهج علمي مفتوح على مختلف المحاور العلمية،

✓ يقوم تحليل السياسات العمومية على أسلوبين؛ الأسلوب الأول هو أسلوب وقائي أي يتعرض للمشكلات قبل وقوعها، و أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب علاجي يعمل على إيضاح النقاط الايجابية كدرجة الفعالية و الكفاءة، و كما يوضح أيضا نقاط التقصير من أجل تعديلها ودعمها،

✓ و يرتكز أيضا تحليل السياسات العمومية على المنهج المقارن من أجل استبيان إشكالية السياسات العمومية السابقة و اللاَحقة، و هذا من خلال التطلع على أوجه الشبه و الاختلاف.

✓ و يعتمد تحليل السياسات العمومية على العديد من الوسائل في البحث العلمي خاصة منها الأساليب الإحصائية و الرياضية التي تساهم في تعزيز و تفسير النتائج بشكل جيد و واضح،

✓ يتميز تحليل السياسات العمومية بالموضوعية، حيث يعمل على إبراز البراهين و الدلائل التي تسمح باتخاذ بديل أو سياسة معينة، و هذا من خلال استعمال مجموعة من الأساليب الحديثة في التعامل مع المشكلات، مثل: تحليل التكاليف، بحوث العمليات، النمذجة القياسية، وغيرها من الأساليب،

✓ و يهتم تحليل السياسات العمومية بالتوجهات الإبداعية و الابتكارية في بلورة السياسات العمومية مع الاستفادة بشكل أقصى من الموارد المتاحة،

و عليه فإن تحليل السياسات العمومية يعتبر غاية و هدف في نفس الوقت، فهذا التحليل يسعى إلى تحسين عملية صنع السياسات العمومية مع تحسين أفضل في طرق تنفيذها و أداءها، فضلا عن تقويم نتائجها و آثارها، و بذلك تحليل السياسات العمومية يمثل قوة إقتراح و تفسير و تنبؤ.

7. تطور الاهتمام بتحليل السياسات العمومية و أسبابه

إن موضوع تحليل السياسات العمومية قد حظي باهتمام واسع في حقل السياسات العمومية، حيث قد تناولته عدة دراسات. و يرجع هذا الاهتمام إلى تطور نشاطات الحكومة و تزايد المشكلات

على مستويات مختلفة. و يرجع توماس داي أسباب اهتمام بتحليل السياسات العمومية إلى ثلاثة أسباب يمكن إدراجها كالتالي[31]:

✓ **الأسباب العلمية:**

إن دراسة السياسات العمومية تسمح باكتساب معرفة أكبر حول مصدرها و مختلف عملياتها و كذا جذورها و حتى مدى أهميتها عند المجتمع، فهذه الدراسة تسمح بفهم عميق للنَظام السياسي و المجتمع، فالسياسة العمومية يمكن تناولها كمتغير تابع أو مستقل.

و تكون السياسة العمومية متغيرا تابعا عندما تقتصر الاهتمامات و الدراسات على العوامل السياسية و البيئية التي تساهم في صنعها و صياغتها. و لكن عندما تكون السياسة العمومية متغيرا مستقلا فان التساؤل يدور حول ماهية النتائج التي تطرحها السياسة العمومية على البيئة و النظام السياسي.

✓ **الأسباب المهنية:** بمعنى أن دراسة السياسات العمومية تمكَن من معرفة العوامل التي أدت إلى صنع السياسات العمومية والنتائج المترتبة عنها، ومن ثم كلَما زادت معرفة هذه العوامل و النتائج كلَما زادت قدرة الأفراد و الجماعات على تحقيق أهداف سياساتهم.

✓ **الأسباب السياسية:** فالأسباب السياسية تشير إلى دور و جهود علماء السياسة في مناقشة السياسة العمومية وكيفية تطويرها وإثراء نقاشها، وذلك عن طريق شرحها و تحليلها مع تبني منهجية علمية لتحديد أسباب ونتائج هذه السياسات.

[31] جيمس أندرسون، مرجع سابق ، ص ص 20 _ 22.

المبحث الثاني: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

إن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد مرَ بعدة تطورات منذ القرن السادس عشر حتى الوقت الراهن، و قد كان هذا التطور تجسيدا فعليا للأفكار و المذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، حيث أن الاتجاه العام لدور الدولة في النشاط الاقتصادي كان يتجه نحو الزيادة نتيجة توفر لديها كافة الإمكانيات من وسائل مادية و مؤسساتية التي ساعدتها على المزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية.

و بصفة عامة قد يتجلى دور الدول أو حجمها في النشاط الاقتصادي من خلال إرتباط هذا الدور ارتباطا تاما بالميزانية العامة للدولة، و عليه قد تناولنا في هذا المبحث كل ما يعكس دور الدولة في تولي الشؤون الاقتصادية من خلال التعرض لما يلي:

1. مفهوم الدولة.
2. استخدامات مصطلح الدولة.
3. الدولة و أثر النظام الاقتصادي.
4. أشكال الدولة.
5. المبرَرات الأساسية للتدخل الحكومي في النَشاط الاقتصادي.
6. قياس حجم الدَولة في الاقتصاد.
7. تفسير حجم التوسع الاقتصادي للدولة.
8. المجالات الجديدة لتدخل الدولة.

1.مفهوم الدولة:

إن تعبير الدولة المعاصرة، قد يقصد به أمور مختلفة، "فهو في معنى واسع يكاد يتسع ليتضمَن المجتمع نفسه باعتبار أن الدَولة هي التنظيم السياسي للمجتمع، و بالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد و هيئات و مؤسسات و أحزاب و حكومة"[32].

فعلماء القانون و السياسة لم يتفقوا على مفهوم موحد، و ذلك لأن الدولة لم تكن هيئة تجمدت عبر التَاريخ، بل هي صيغة سياسية ما في حالة من التطور المستَمر، لذا فإن هناك تعريفات متعددة، فعلى سبيل المثال:

- ✓ قد عرف كاري دمالبرغ Carré Demalberg "الدولة هي جماعة من الأفراد مستقرة على إقليم خاص بها، و لها تنظيم تنتج عنه بالنسبة للجماعة في علاقته مع أعضاءها سلطة عليا للتصرف و الأمر و الإكراه "[33].
- ✓ و كما يرى الفقيه الفرنسي ليون دوجي Leon Douguit " لا تكون هناك دولة بالمعنى الواسع إلا عندما يوجد في مجتمع ما اختلاف أو تمييز سياسي مهم كان بسيطاً أو معقداً بين الناس، فيكون هناك حكام من جهة و محكومين من جهة أخرى، ويتمثل جوهر الدولة في السلطة التي هي سلطة إكراه مادي لا تعارضها سلطة أخرى منافسة لها في المجتمع تمنعها من تنفيذ إرادتها"[34].
- ✓ و أما ماكس فيبر Max weber ، فقد إعتبر أن الدولة هي تلك" الجماعة المهيمنة على احتكار سلطة الإكراه المادي المشروع في إقليم معين"[35].
- ✓ و يرى بونارد Bonnard أن " الدولة هي وحدة قانونية دائمة، تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد و

---

[32] حازم الببلاوي، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998 ص 18.

[33] الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 47.

[34] الأمين شريط، نفس المرجع، ص 48.

[35] Médard J.-F., Le modèle unique d'« État en question », Revue internationale de politique comparée 2006/4, Volume 13, p. 682.

تباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، و عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها"[36].

فكل هذه التعاريف ترتكز على فكرة التمايز و الاختلاف السياسي في المجتمع و احتكار الإكراه المادي، مما جعلها محل انتقاد و ذلك لارتباطها بالطابع الشخصي للسلطة. و في هذا الصدد يرى جورج بيردو G. Burdeau "أن الدولة هي شكل للسلطة تجعل الطاعة أكثر نبلاً، حيث يرجع سبب وجودها الأول هو أن تقدم للفكر تمثيلا لأسس السلطة التي تجيز إقامة التمييز بين الحكام و المحكومين على أساس لا يستند إلى علاقات القوة".[37]

و لكن التعرف على طبيعة الدولة تعرفا بطريقة مفصلة يتم عن طريق إلمام بالفرق الحاصل بين المجتمع و الدولة و الحكومة. فالمجتمع هو مجموعة إنسانية تمثل واقعا متميزا، أي مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، و أما الدولة فهي كشكل من أشكال تنظيم العلاقة بين الحاكمين و المحكومين في ظل ظاهرة سياسية و هي السلطة. في حين الحكومة هي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة زمنية معينة. و من ثم فهي تتمثل في السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية. و على هذا النحو يتضح أن الدولة هي نتاج إجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة. ومن ثم كان المجتمع سابقا على الدولة منطقيا و تاريخيا[38].

2. استخدامات مصطلح الدولة

عادة ما تتناول الأدبيات الاقتصادية مصطلح الدولة في إطار تدخلاتها، وذلك لان هذا المصطلح هو ذو طبيعة سياسية صعب الضَبط، حيث لهذا نجده يستخدم في المحاسبة الوطنية و المحاسبة العمومية على سبيل المثال و ليس الحصر.

---

[36] مفهوم قدمه بونارد Bonnard نقل عن/ بلوطي العمري، اثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة و مدى انعكاسها على الحقوق و الحريات العامة، مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماجيستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 8.

[37] جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، الطبعة الثالثة سنة 2002، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت، ص11.

[38] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي _ النظرية العامة في مالية الدولة _السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، الدار الجامعية، بيروت، ص ص 16 . 21.

1.2 مصطلح الإدارة العمومية (الحكومة) و استخدامه في المحاسبة الوطنية

"بالنسبة لمصطلح الإدارة العمومية أو الحكومة فإنه يتم استخدامه على نطاق واسع في المحاسبة الوطنية، وكذا في تصنيف الأعوان الاقتصادية. فالحكومة تعبر عن أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية و لها سلطات تشريعية و قضائية و تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى"[39].

فالوحدة المؤسسية يمكن تعريفها على أنها ذلك" المركز الابتدائي للقرار الاقتصادي المدعوم باستقلالية في ممارسة وظيفتها الأساسية"[40]، حيث يمكن اعتبار الوحدة المؤسسية وحدة اقتصادية إذا كانت تملك أصولا خاصة بها مع قدرتها على القيام بمختلف التعاقدات مع وحدات أخرى، و هذا في إطار نشاطاتها الاقتصادية.

فالحكومة إذا ما تم النظر إليها على أساس وحدات مؤسسية فإنَها ستتولى عدَة مسؤوليات منها مسؤولية تدبير و تحكم في آليات الحصول على الأموال، حيث تتمثل هذه المسؤولية في الاعتماد على سياسة ضريبية أو سياسة التحويلات الإجبارية من وحدات مؤسسية حكومية أخرى، و من ثم تعتبر هذه الآلية شرطا من شروط قيام أي وحدة حكومية مؤسسية، وكما يجب أن تكون لها سلطة على الإنفاق و قدرة على الاقتراض[41].

و بحسب دليل نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1993، فإنه يمكن التمييز بين" الحكومة المركزية و الحكومات المحلية و البلديات ذات الميزانيات المستقلة . فهذه القطاعات هي التي تكوّن الحكومة العامة، فنشاط هذه الأخيرة لا يهدف إلى تحقيق الأرباح أو البيع في السوق، حيث تقدم عادة خدمات الدفاع و الأمن و خدمات التنمية و الإدارة العامة[42].

2.2 مصطلح الإدارة العمومية (الحكومة) و استخدامه في المحاسبة العمومية

ضمن مستوى المحاسبة العمومية، فإنه يدخل في إطار نطاق الحكومة أو الإدارات العمومية كل القطاعات المموَلة عن طريق الموازنة العامة للدولة مع استبعاد صناديق الضمان الاجتماعي. فمجال

---

[39] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 8 _ 9.

[40] قادة بلقاسم ، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2002، ص 29.

[41] عبد المجيد قدي. بتصرف، مرجع سابق، ص 9.

[42] كامل العضاض، نظام الحسابات القومية لعام 1993 الصادر عن الأمم المتحدة . سماته الرئيسية، أغراضه التحليلية، أهم محاوره، و هياكل منظوماته و تطبيقاته و تحديثاته الراهنة، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان . الأردن، 13 نوفمبر 2007، ص 103.

المحاسبة العمومية يمكن حصره في جانبين؛ "الجانب العضوي، و يتعلق بالهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، أي الهيئات العمومية Les organismes publics. و أما الجانب المادي، فهو يخص العمليات التي تطبق عليها هذه القواعد، أي العمليات المالية و المحاسبية"[43].

3.الدولة و أثر النظام الاقتصادي

1.3 الدولة و النظام الاشتراكي

لقد تعددت المذاهب و النظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، إلا أن النظرية الماركسية وحدها التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع و كانت الأساس الذي قامت عليه الأنظمة الاشتراكية التي سادت بلدان عدة في القرن العشرين[44].

فالفكر الاقتصادي الاشتراكي يعمل على تعظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تملك بالتقريب غالبية موارد المجتمع و وسائل إنتاجه، فالملكية الجماعية هي الملكية السائدة التي تهدف إلى التخلص من الملكية الفردية و القضاء عليها، و هذا من خلال تسخير القوى الأساسية في الاقتصاد الوطني تحت سيطرة الطبقة العاملة ، وكذا من أجل خلق نظام اقتصادي تسوده علاقات اجتماعية أين يسير وفق خطط مركزية[45].

فهذه الخطط عادة تأخذ شكل خطط كمية، حيث ترتكز على قرارات مركزية بحيث تحل قرارات السلطة المركزية محل قرارات الأفراد، و هذا ما يدل على إحتكار سلطة القرار لدى الجهات الرسمية. غير أن هذه القرارات المركزية تقترن أكثر بتحقيق الأهداف الكبرى للمشروعات الرئيسية.

و على أساس النظام الاشتراكي، فإن الدولة هي التي تتولى عملية توزيع الناتج الوطني بين أفراد المجتمع، و على الدولة تقع مسؤولية الادخار و الاستثمار بما يكفل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

---

[43] محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 12.

[44] لقد ساهمت النظرية الماركسية في تحقيق نجاحات واسعة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي، حيث عملت على تكوين و تطوير بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا، حتى أصبح منافسا عنيدا للرأسمالية. ويرجع هذا الفضل إلى كارل ماركس الذي جمع خلاصة عميقة لأفكاره في كتاب أسماه ب " نقد الاقتصاد السياسي " عام 1859. وللتدقيق أكثر، فإن النظرية ا الماركسية كان لها إسهامات اقتصادية و التي تتمثل بالخصوص في نظرية قيمة العمل، و التي على أساسها تم اكتشاف القيمة الزائدة. فكارل ماركس اعتبر القيمة الزائدة أو فائض القيمة بأنها ذلك الفرق بين إجمالي إنتاج البضائع و السلع المستهلكة (أجور العمال).

[45] حامد عبد المجيد دراز و آخرون، المالية العامة، الدر الجامعية، 1986، بيروت، بدون سنة، ص 27.

و هكذا تحل الحكومة بما تمتلكه من أجهزة تخطيطية محلَ الأفراد و جهاز الثمن لحل المشكلة الاقتصادية.

و لقد نمى هذا الفكر في العديد من الدول التي سميت بالدول الاشتراكية، وكما تبلور هذا الفكر في صورة منتظمة مشكلا نظاما اقتصاديا اشتراكيا. و في مجال الأنظمة الاشتراكية فإن للدولة حق التدخل المباشر في كافة القطاعات الاقتصادية، في حين دور قطاع الخاص يكاد يكون معدوما[46].

وعليه يتمثل الدور الاقتصادي للدولة الاشتراكية في ذلك التدخل العضوي في الحياة الاقتصادية من أجل إحداث تغيرات مستمرة في هياكل الاقتصاد الوطني لضمان سيره وفق منهج معين، و لتحقيق رفاهية مهمة للمجتمع، و بذلك على الدولة تقع كافة المسؤوليات خاصة ما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعمل على تخصيص عوامل الانتاج بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة مع الوصول إلى توزيع عادل لنواتج هذه العوامل على شرائح المجتمع.

2.3 الدولة و النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي، هو ذلك النظام الذي اتخذ من مبادئ و أفكار التي صاغها الكلاسيك و النيوكلاسيك و الكنزيون أساسا لرسم السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال القرن التاسع عشر و القرن العشرين.

و في نطاق الفكر الرأسمالي يمكن التمييز بين الفكر التقليدي و الفكر الحديث، فالفكر التقليدي يشمل الأفكار و المبادئ التي نادى بها الكلاسيك و النيوكلاسيك. و أما الفكر الحديث فهو الفكر الكنزي[47]. و بذلك سنتعرض للمبادئ التي ارتكز عليها كل فكر في إطار تحديده لدور الدولة في الاقتصاد.

- ✓ **المبادئ الكلاسكية و النيوكلاسيكية:** و تتمثل هذه المبادئ على النحو التالي[48]:

  - توفر الحرية الاقتصادية و السياسية بأوسع معانيها أمام القطاع الخاص، حيث تغطي هذه الحرية كل من حرية التملك و إنشاء المشروعات و حرية التعاقد وغيرها. و

[46] سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة، ص 28.

[47] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس مرجع، ص 21.

[48] سعيد عبد العزيز عثمان. بتصرف ،نفس المرجع، ص ص 22 – 23.

تكمن الغاية من وراء توفير هذه الحريات في تمكين أفراد المجتمع من إشباع حاجاتهم و رغباتهم، و في إستغلال الموارد المتوفرة بشكل كامل و عقلاني. و من ثم الفرد في إطار تحقيقه لمصلحته الخاصة سوف يعمل و بيد خفية في تحقيق المصلحة العامة (مفهوم اليد الخفية لآدم سميث) . و بذلك تستدعي الحرية الاقتصادية و السياسية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في نطاق ضيق.

- شروط المنافسة الكاملة هي أداة أساسية في تحقيق مفهوم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة دون الحاجة لتدخل و تنظيم الدولة.

- إن آليات السوق الحرّة هي كفيلة بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد عند نقطة التشغيل الكامل، وبالتالي هي تعمل على إعادة توزيع الناتج الوطني بين عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) أو أفراد المجتمع دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

- قيام المالية العامة للدولة على فرضتين، و هما:

  - الحياد المالي للدولة، معناه أن تدخل الدولة (نفقات حكومية أو فرض الضرائب) في الشؤون الاقتصادية هو تدخل حيادي غير مؤثر على قرارات الأفراد.
  - توازن الميزانية العامة، يعني هذا أنه يجب إحداث تعادل ما بين إجمالي الإيرادات و النفقات العامة. فوفقا لهذا الفكر يتم تقدير أولا النفقات التي تخص أربعة عوامل كالدفاع و العدالة و الأمن و المرافق العامة، ثم ليتم بعدها تقدير الإيرادات العامة. و إذا لم تكف هذه الايرادات لتغطية النفقات العامة يتم اللجوء إلى الضرائب التي تكون أقل تأثيرا على نشاط الأفراد.

✓ **مبادئ الفكر الكنزي:** و تتمثل أبرز المبادئ التي نادت بها النظرية الكنزية كالتالي:

- يعتبر كينز بأن العرض ليس هو الأساس بل الطلب، حيث قد يكون الطلب غير كاف لامتصاص كل الإنتاج، و عليه يقترح كينز استخدام أدوات السياسة المالية (

الانفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات الحكومية) لغرض إرجاع الاقتصاد إلى حالة التوازن. فاستعمال آليات الموازنة العامة من أجل التأثير على الطلب يعكس أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- "المنافسة التامة"[49] ما هي إلا نموذج نظري فقط، لأن شروطها تتنافى مع الواقع.
- يعتبر كينز أن للنقود دور أساسي في تنظيم النشاط الاقتصادي، فعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على عدة متغيرات اقتصادية. بمعنى أن زيادة عرض النقود سيؤثر على سعر الفائدة نحو النقصان، وبذلك سيرتفع حجم الاستثمار و كذا حجم الإنتاج، و بالتالي هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة و من ثم سينخفض مستوى البطالة[50].

و من خلال ما سبق ذكره، نميز ما بين الدولة الإشتراكية و الرأسمالية وفق الفوراق الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الدولة الاشتراكية و الدولة الرأسمالية.

الدولة الإشتراكية	الدولة الرأسمالية
الدولة الاشتراكية تقوم على مبادئ الفكر الماركسي.	الدولة الرأسمالية على مبادئ الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي و الكنزي.
الفكر الاقتصادي الاشتراكي يعمل على تعظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي (تدخلية الدولة)، حيث على الدولة تقع مسؤولية خلق الثروة و توزيعها،	الفكر الرأسمالي يعمل على تدنية دور الدولة في النشاط الاقتصادي(حيادية الدولة)، غير أن هذا الدور لا يمكن أن ينعدم لأن تواجده ضروري خاصة في مجالات العدالة و الأمن و الصحة و التعليم.

[49] إن المنافسة التامة هي النموذج المثالي لاقتصاد السوق، و فرض مهم في النموذج الكلاسيكي غير أن شروطها غير متوافقة مع الواقع العملي، حيث هذا ما كشفت عنه النظرية الكنزية. وتتمثل أبرز شروط المنافسة الكاملة فيما يلي: حرية الدخول و الخروج من السوق، حرية تنقل عناصر الإنتاج، حرية تنقل السلع، حرية انتقال المعلومات، تجانس المنتج.

[50] بريبش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2007، ص 99.

إحلال أجهزة الحكومات محل مشروعات الأفراد و جهاز الثمن، و بذلك مفهوم الحرية لا يتواجد في الدول الاشتراكية بأوسع معانيها، حيث تبقى مقيدة و خاضعة للدولة.	تتوفر الدول الرأسمالية على مفهوم الحرية بشتى المعاني، فنجد حرية تملك المؤسسات و المشروعات، و حرية التعاقد،
تعمل الدولة الإشتراكية على تفعيل القطاع العام بنسبة كبيرة و على حساب القطاع الخاص،	تعمل الدولة الرأسمالية على تفعيل القطاع الخاص،
أن تخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج هو مرتبط بمفهوم تدخل الدولة في تنظيم الشؤون الاقتصادية للبلد.	أن تخصيص الأمثل لعوامل الانتاج هو مرتبط بمفهوم حيادية الدولة بنسبة معتبرة في النشاط الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالب.

4. أشكال الدولة

لقد ميَز الفكر الاقتصادي بين عدة أشكال للدولة، نستعرضها فيما يلي:

1.4 الدولة الحارسة

في هذه المرحلة، الدولة تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و يقتصر دورها فقط على تقديم النفقات العامة من أجل ضمان سير المرافق العامة و الأساسية[51]. فالدولة الحارسة تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى حياد الدولة، و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، و اقتصار جبايتها للضرائب من أجل تغطية وظائفها التقليدية الأربعة و المتمثلة في: ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة، فهذه الأمور لا يمكن توفيرها بطبيعة الحال بدون الاستعانة بالدولة، ، فهذه المتطلبات تدخل ضمن نطاق الحاجات العامة.

إن نشاط الدولة الحارسة لا بد و أن ينصرف إلى جميع الأمور التي يستحيل على الأفراد توفيرها لضعف إمكانياتهم الذاتية، لهذا نجد أن نشاط الدولة يمتد إلى توفير الخدمات التعليمية و الصحية و

[51] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، 1998، بيروت، ص 23.

نوع من الضمان الاجتماعي و كذا إلى توفير بنية أساسية مهمة مثل: تعبيد الطرق و تشييد المطارات و الموانئ.

و لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظلَ سيادة أفكار المذهب الطبيعيي أو الفيزيوقراطي، حيث يعتقد مؤسسوا هذا المذهب بوجود نظام طبيعي عام يشمل مختلف الظواهر الاقتصادية، و أنه يطبق من تلقاء نفسه و بدون الحاجة إلى أي تدخل من قبل الدولة. فتأمين الحرية للأفراد و المشاريع و عدم التدخل للحد من هذه الحرية هي شروط أساسية لقيام النظام الطبيعي. و من هنا انبثقت العبارة الشهيرة دعه يعمل، دعه يمر. و بذلك يرى أصحاب المذهب الطبيعي أن دور الدولة يجب أن يقتصر على احترام الملكية و الحرية، و لعل أبرز رواده هما كل من الماركيز دي ميرابوا LE MARQUIS DE MIRABEAU و ميرسيه دو لارفيير LARIVIERE.

و في نفس الدرب، قد احتوت المدرسة الكلاسيكية على مفهوم الدَولة الحارسة، حيث سادت أفكارها لمدة طويلة من الزمن إلى حين وقوع الأزمة الاقتصادية لعام 1929، أين اعتنقت الدَول الرأسمالية مفهوم التدخلية في النشاط الاقتصادي.

2.4 الدولة المتدخلة

الدولة المتدخلة هي تلك الدولة غير الحيادية في ممارسة النشاط الاقتصادي، حيث نجد تدخلية الدولة مبررا لها في إطار الأطروحات التجارية، حيث ساد المذهب التجاري قرابة ثلاثة قرون في أوروبا أين كانت الوسائل التطبيقية تختلف من بلد إلى آخر، غير أنَها كانت جميعها تصبَ عند نقطة واحدة و أساسية، و هي أن المعدن الثمين هو الذي يشكل الثروة الحقيقية للدَولة، وبذلك وجب تدخل الدولة من أجل المحافظة عليها و إنماءها[52]. فقوة الدولة و نفوذها يتوقفان على ما تملكه من معادن ثمينة (الذهب و الفضة)، و من ثم بات اعتبارها من أعلى مراتب الثروة، و ذلك للأسباب التالية[53]:

- ✓ اعتبار قيمة المعادن الثمينة كثروة حقيقية داخل خزينة الدولة يمكن اللجوء إليها في حالة الأزمات و الحروب و الطوارئ،

[52] بن حمو سكينة، الاقتصاد السياسي، دار الملكية والإعلام، الطبعة الأولى، الجزائر، الإيداع القانوني: 3687 _2006 ، ص 55.
[53] زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران، 2006، ص ص 54 . 55.

- ✓ ارتفاع حجم التجارة الخارجية ما بين الدول المختلفة آنذاك، و التي كانت تقوم على أساس المقايضة، و من ثم سيطر المنطق التجاري على سلوك معظم الدول،
- ✓ الاعتقاد بندرة النقود كان الدافع الأساسي وراء دعوتهم إلى الحصول على المزيد منها، و كما كان ارتفاع الأسعار في تلك الفترة سببا في زيادة الطلب على النقود،
- ✓ تغيَر طبيعة النظام السياسي أي الانتقال من النظام الإقطاع إلى نظام الحكم الحديث، أدى إلى زيادة الطلب على النقود،
- ✓ اعتبار النقود أحسن وسيلة على مستوى التعامل التجاري، لانتقالها بسهولة من يد إلى أخرى،

و هكذا فإن المذهب التجاري، يهدف إلى تطوير الصناعة و بناء اقتصاد وطني قوي، و إحداث احتكارات تجارية خارجية، فكل هذا من أجل تقوية دور الدولة. علما أن مقياس هذه القوة يتمثل في رصيد الدولة من المعادن النفيسة، وكما أن قوة الدولة تنبع من سياساتها الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية.

و كما أن موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد تناولته الأطروحات الكنزية التي برزت بالخصوص بعد فشل الكلاسيك في تفسير الأزمة الاقتصادية لعام 1929. فهذا التحليل الجديد لكينز تجلى بعد صدور كتابه المعروف "بالنظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود" عام 1936، حيث يعتبر حدث مهم في تاريخ الفكر الاقتصادي. فالتحليل الذي جاء به كينز في كتابه قد سلَط الضوء على دور السياسات الحكومية في التأثير على الطلب.

و بذلك "النظرية الكنزية تعهد للدولة مسؤولية التدخل بصورة منتظمة في النشاط الاقتصادي، وهذا من أجل تشغيل الاقتصاد بصفة تسمح بالحفاظ على الأداء على مستوى عال من العمالة و النمو"[54] .

"و لقد كانت النتيجة التي توصل إليها البحث الاقتصادي الجديد هي أن الإنتاج عامل متغير كذلك، و أن مستوى الأسعار هو ليس العامل الوحيد المتغير الذي يؤثر في حجم الدخل، كما تبينت

[54]R. Salais, Keyenesianism and State Intervention , Copyright, 2001Elsevier Science LTD, ISBN : 0-08-043076-7, P 8089.

الحاجة إلى ضرورة دمج الاقتصاد العيني و الاقتصاد النقدي"[55]. فتوازن العمالة الناقصة، و التخلي عن قانون ساي، و دعم الطلب من خلال دعوة الحكومة للإنفاق هو جوهر النظام الكينزي.

و عليه في ضوء المبادئ و الأفكار التي يؤمن بها الفكر الكنزي زادت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة الاقتصادية.

3.4 دولة الرفاهية

دولة الرفاهية welfare state[56] هو شكل للدولة ظهر في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث عملت على "توفير مجموعة متنوعة من التحويلات و الخدمات الاجتماعية (المعاشات التَقاعدية، منح البطالة، الخدمات الصحية.....)"[57].

و بذلك لم يعد دور الدولة يقتصر على توفير الأمن و غيرها من الأمور التقليدية ، بل أصبحت الدولة مسئولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاجتماعية للمواطنين، حيث هذا ما يساعد على تحقيق قيم العدالة و المساواة فيابينهم.

و في هذا المجال المذاهب الاشتراكية و الاجتماعية لعبت دوراكبير في تجسيد دولة الرفاهية، و هو الأمر الذي ساعد على إنتشار الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في مختلف المجالس الوطنية و المحلية مما أدى إلى المزيد من المطالب الاجتماعية. و هكذا بدأت الأحزاب العمالية أو الاشتراكية تؤثر في سياسات الدول، و بالتالي في دور و حجم الدولة في النشاط الاقتصادي.

و لقد تطور دور الدولة من "مجرد حارس يحول دون الخروج عن قواعد اللعبة، إلى مشارك في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بتوفير عدد من الخدمات و السلع الأساسية للمواطنين. و ظهرت

---

[55] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1994، ص 100.

[56] لقد تم الإشارة إلى دولة الرفاه في العديد من الكتابات الأكاديمية (Deacom 1992, Kvapilova 1995, Standing 1996) بالبلدان ما بعد الشيوعية ، فمفهوم دولة الرفاه و لمدة طويلة من الزمن يشار إليها بالدرجة الأولى في إطار الديمقراطيات الرأسمالية الغنية ، حيث أن الديمقراطية تعتبر من مقومات دولة الرفاه التي ترتكز في بحثها حول السياسة الاجتماعية.

[57] Terje Andeas Eikemo. Clare Bambra. Ken Judge. Kristen Ringdal, WeLfare state regimes and diffrences in self percevived health in Europe : A multilevel analysis, Social science. Medicine, 66 (2008) 2281 – 2295, P 2282.

بذلك أفكار عن دور دول الرفاهية التي تقدم المزيد من الخدمات الاجتماعية للموطنين وتؤمنهم ضد المخاطر"[58].

و من الناحية النظرية، أن إيجاد الحلول للمشاكل يعني ضمنيا البحث عن الكفاية أو الحالة المثلى للإنتاج و التوزيع و البحث عن رفاهية المجتمع. و بهذا الصدد قد اهتم بول Paul Anthony Samuelson بدراسة رفاهية المجتمع ، حيث يقوم تحليله على أساس أن الدولة تعمل على إنتاج سلع عامة بهدف تعظيم وظيفة الرفاهية[59].

أما من الناحية العملية، تطور المؤسسات المالية قد أكَد سيطرة الدَول في المجال الاقتصادي، و هو الأمر الذي زاد من قوتها في الحصول على الموارد المالية اللاَزمة لتغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولكن في نهاية الستينات شهدت كثير من الدول الصناعية انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الإنفاق الحكومي (النفقات غير المنتجة) من أجل تمويل الرفاهية، و بذلك ارتفعت المعدلات الضريبية مع تسجيل نقص في حجم المدَخرات الخاصة و الاستثمارات مما تولَد عن هذا عدم الكفاءة الاقتصادية. و أمام هذه المشاكل عملت السياسات و الاتجاهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة على تحقيق ما يلي[60]:

- ✓ تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي، حيث اعتبر الليبراليون أن عجز الموازنة العامة يرجع إلى السياسة الاجتماعية التي تفرضها الدَولة من إنفاق على الصحة و ضمان اجتماعي و دعم للأسعار، و بذلك خلص الليبراليون أن التكلفة الاجتماعية الناتجة عن إقامة دولة الرفاه لا يمكن تحملها في أوقات الكساد وانخفاض معدلات الرَبح، و من ثم وجب خفض الإنفاق العام المسخَر للخدمات الاجتماعية.
- ✓ إعادة توزيع الدَخل و الثَروة ، فهذا الهدف يستوجب البحث عن مصادر جديدة للتراكم للاستعانة بها في مرحلة التوسع الرأسمالي القادمة.

---

[58] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 37.

[59] Jean José Quilés. C- Lavaille. Marc Montoussé. J- Bailly. G. Caire, Macroeconomie, 2 Edition, Bréal 2006, P 29.

[60] منير حمش، العولمة و دولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة و الدول النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2005، ص ص 13 . 14.

✓ زيادة موارد القطاع الخاص، و بذلك يحدث بما يسمى بإعادة توزيع الدخل لصالح هذا القطاع.

4.4 دولة التحويلات

فدولة التحويلات: "قد أخذت مسار التطور السلبي لدولة الرفاهية، حيث احتوت على كافة التحويلات. غير أن مع مرور الوقت لم يعد الاهتمام منصبا على حماية القطاعات الأكثر تعرضا للأخطار الناجمة عن عدم المساواة المتأتية عن النظام. و إنما انصب الاهتمام على استمرار في تعويض الشريحة التي تخلفت عن الركب في سباق الرخاء"[61].

و من خلال ما تم عرضه حول أشكال الدولة، فإن كل شكل يختلف عن الآخر،حيث هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: خصائص أشكال الدولة.

أشكال الدولة	خصائصها
الدولة الحارسة	– تأخذ الدولة الحارسة "بمفهوم الحيادية" في النشاط الاقتصادي، مع إقتصارها على توفير أربعة عناصر أساسية (الأمن، الصحة، التعليم، العدالة). – السند النظري للدولة الحارسة يتمثل في كل من أطروحة المذهب الطبيعي و الكلاسيكي،
الدولة المتدخلة	– تأخذ الدولة المتدخلة "بمفهوم التدخل" و دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، – السند النظري للدولة المتدخلة يتمثل في كل من أطروحة التجاريين و الكنزيين،
دولة الرفاهية	– تأخذ دولة الرفاهية "بمفهموم الرفاهية" من خلال العمل على توفير قدر مهم من الحقوق الاجتماعية للمواطنين، – و تتجلى بوضوح دولة الرفاه أكثر في الدول الاشتراكية، و الدول الرأسمالية الغنية،

[61] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 13.

دولة التحويلات	– تعمل دولة التحويلات على منح تحويلات أو إعانات لشرائح المجتمع الضعيفة، – و تأخذ دولة التحويلات بدرجة نموها الاقتصادي، لأن الاستمرار في منح الاعانات في أوقات الركود قد يؤثر سلبا على إقتصادها.

المصدر: من إعداد الطالب

5.المبررات الأساسية للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي

هناك الكثير من العوامل التي أدت إلى تطور مكانة الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تنوَعت و تباينت مجالات النشاط الاقتصادي الحكومي كما أنها اتسعت لتشمل كثيرا من الأنشطة التي لم تكن تتطرق إليها الحكومات من قبل. فدور الدولة في النشاط الاقتصادي و بالخصوص في النظام الرأسمالي الذي يؤمن بتدني دور الدولة له مبررات اقتصادية و اجتماعية. في حين لا مجال للتحدث عن "دور الدولة في المجال الاقتصادي"[62] في نطاق الفكر الاشتراكي الذي يؤمن بتدخل المباشر في كافة الأنشطة الاقتصادية.

[62] يتحدد الدور الاقتصادي للدولة في ثلاثة نقاط مهمة، و هي على النحو التالي:

_الدولة المنتجة l'état producteur: و تقوم هذه الدولة بإنتاج السلع و الخدمات، مثل سلعة الدفاع و التعليم الوطني(السلع العامة) التي توَرد مجانا للأفراد بواسطة الادارات العمومية.

_الدولة المنظمة l'état régulateur: و تعمل هذه الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على الطلب الكلي عند المستوى المرغوب.

– الدولة معيدة التوزيع l'état rédistributeur : و تعمل هذه الدولة على تسديد نفقات الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالمرض و الحوادث و البطالة و التقاعد، و كما تمنح أيضا اعانات و مساعدات للمؤسسات.

و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

J-Y Capul. B. Martory, Economie générale, Edition Nathan, paris, 1989, p18.

1.5 إشباع الحاجات العامة

إن المنتجات العامة Public Goods هي منتجات أساسية و مهمة في إطار التنمية الاقتصادية لحكومات الدَول، حيث أن الخدمات العامة أو الجماعية تمثل بصفة عامة استهلاك ليس له منافس[63].

فالمنتجات العامة هي مجموعة من السلع و الخدمات التي قد يكون نظام السوق عاجزا عن إشباعها كليا أو جزئيا، و يستهدف من وراءها إشباع "الحاجات العامة"[64]. و استنادا على مقدرة نظام السوق على الإنتاج و إشباع الحاجات العامة يمكن التمييز بين نوعين من السلع و الخدمات، و التي تتمثل فيما يلي[65]:

- ✓ النوع الأول: فهو يخص كل المنتجات التي يستطيع السوق توفيرها دون تدخل الدولة، فهذه السلع هي ذو طابع شخصي كالملابس و الغذاء، و كما يطلق عليها السلع الخاصة Private Goods. فهذه المجموعة من المنتجات يتحدد ثمنها بطريقة آلية وفقا لتفاعل العرض و الطلب. و من ثم فلا حاجة لتدخل الدولة لإشباع احتياجات الأفراد من هذه السلع إلا إذا كان الأمر يتعلق باعتبارات اجتماعية كتدخل الدولة بتقديم الدعم لبعض السلع الضرورية التي لا غنى للأفراد عنها.
- ✓ النوع الثاني: فهو يتضمن السلع و الخدمات التي يعجز نظام السوق عن إشباعها كليا أو جزئيا، فهذه المنتجات اتفق على تسميتها في الفكر المالي بالمنتجات العامة.

فهذه المنتجات العامة بدورها يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تبعا لخصائصهما؛ المنتجات ذات خاصية دون منافس فهي تشهد تكلفة حدية مساوية للصفر عند إضافة مستهلك واحد و عند

---

[63] Jacques Fontanel, Ibid, p19.

[64] خلال القرن الماضي قد اهتم عدة باحثين و منظرين بدراسة الاحتياجات مع توسع فيها، فهناك من ينظر إلى الحاجات على انها فطرية في البشر(Deci, Ryan 2000, Hull 1943) ، وكما أن هناك باحثون اخرون يعتبرون أن الحاجة تحدد وتفهم على مر الزمن (MacClelland 1965, Murray 1938)، و كما قد اعتبر أيضا بعض الباحثون أن الحاجات الفيزولوجية في الطبيعة كالأكل و اللباس هي التي تشكل الحاجة (Dominance, Murray 1938) ، في حين قد اعتبر بعض المنظرين و على رأسهم ماسلو (Maslaw 1970) أن الاحتياجات هي متعددة على السواء. و للمزيد من المعلومات أنظر:

Mary M. Johnston, Sara J. Finney, Measuring basic needs satisfaction : Evaluation previous research and conducting new psychometrie evaluations of the basic needs in general scale, Contemporary Educational Psychology 35(2010) 280 – 296, P 280.

[65] سعيد عبد العزيز عثمان. بتصرف، مرجع سابق، ص ص 30 . 31.

مستويات إنتاجية مختلفة. أما المنتجات الخاضعة لمبدأ عدم الاستبعاد، ففي إطارها لا يتم استبعاد أي شخص من استهلاكها؛ و هي تتمثل بالخصوص في الدفاع الوطني[66].

إن التدخل العمومي يهدف إلى إشباع" الحاجات العامة" مع تعظيم منفعتها، و هذا في إطار الاقتصاد العمومي و بضبط في مجال السوق، فهذا الأخير هو المكان الأنسب للوصول إلى أقصى منفعة يمكن توفيرها لأفراد المجتمع مع تحقيق المؤسسات أقصى ربح ممكن، فتحقيق مصالح الجميع و بطريقة تلقائية و آلية يتناسب و مفهوم اليد الخفية لأدام سميث (1776)، و لكن مثالية باريتو تنص على أن أي عون اقتصادي لا يمكنه تعظيم منفعته إلا بإلحاق ضرر بعون اقتصادي أخر. و هنا يظهر جليا دور الدولة في تصحيح التوازن العام عن طريق العمل على استقرار الأسواق.

و من ثم السلطات العامة لها القدرة في المساهمة على تحقيق رفاهية الجماعة و هذا من خلال ضمان شروط المثالية، و بالاعتماد على الأداتين التاليتين: تخصيص السلع العامة، و تصحيح الآثار الخارجية للسوق (تسيير الآثار الخارجية للسوق الذي يدرج فيه كل ما يسبب فقدان توازن السوق)[67].

2.5 تصحيح الاختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية

إن الاعتماد على نظام السوق الحر في تخصيص الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى بدون تدخل الدولة يعدَ من الأمور المستحيلة، وذلك راجع إلى العوامل التالية[68]:

- ✓ إن جهاز الثمن ليس بمقدوره أن يكشف عن المنافع الخارجية أو التكاليف الخارجية بل هو نظام لا يعكس سوى المنافع و التكاليف الخاصة، و هي بذلك تختلف عن المنافع و التكاليف الاجتماعية التي تعتبر المعيار الأساسي المستند عليه في الوصول إلى التخصيص المثالي للموارد الاقتصادية. فالاعتماد على نظام السوق الحر في تخصيص الموارد و بدون تدخل الدولة قد ينجر عنه عدة ضغوط من بطالة و تضخم، فكلَها أثار سلبية تؤدي إلى تخصيص غير كفؤ للموارد الاقتصادية، و هذا ما يستوجب تدخل الدولة لتصحيح هذا الاختلال.
- ✓ عدم توفر البيئة المناسبة لعمل نظام السوق بفعالية أكبر دون تدخل الدولة.

[66] Robert Pindyck . Danial Rubinfeld, Microéconomie, 6 Edition, Pearson Education. Paris, 2005, P P 757 – 758.

[67] Gilles Massardier , Politiques et action publiques, Armand colin, 2003, PP 49- 50.

[68] و للمزيد من المعلومات انظر:

سعيدعبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 51.

3.5 إعادة توزيع الدخل و تشجيع الصادرات

1.3.5 إعادة توزيع دخول الثروات بما يحقق العدالة الاجتماعية

تتأثر عملية توزيع الدخل بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، و بذلك يحدث التوزيع لصالح مالكي وسائل الإنتاج أو مالكي الثروة. "فبمجرد امتلاك الثروة يرتب للمالك حق الحصول على دخل نظير التنازل عن حق الانتفاع بهذه الموارد الاقتصادية للمنتجين دون أن يبذل المالك أي جهد فعلي للحصول على هذا الدخل، فهذه الدخول الناتجة عن حق الملكية الخاصة تؤدي إلى ظهور تناقضات بين الجهد الفردي المبذول و بين الدخل الفعلي"[69].

و بناءا على هذا، فإن شدة التفاوت بين دخول طبقات المجتمع قد يترتب عليها تفاوت في الفرص المتاحة أمام أفراد المجتمع سواء في مختلف المجالات. و إضافة إلى هذا، فإن انقسام المجتمع إلى أغنياء و فقراء لابد و أن يؤدي إلى هوة مابين الطبقتين[70].

و كنتيجة للتفاوت الكبير ما بين دخول الأفراد في المجتمع و ظهور مفهوم الطبقية إستوجب ذلك تدخل الدولة من أجل إعادة توزيع الدخول و الثروة في المجتمع من أجل تقليص الهوة و إحداث التقارب ما بين الطبقات.

و من ثم يقصد بعملية إعادة توزيع الدخول أي إدخال تعديلات على عملية توزيع الثروة من خلال الاعتماد على أدوات السياسة المالية، وذلك باستخدام السياسة الضريبية من جهة، ومن خلال سياسة الإنفاق أو التحويلات من جهة أخرى. فقد تلجأ الدولة إلى فرض ضريبة نسبية تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة و كذا على الثروات، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول.

ففرض ضريبة تصاعدية تلجأ إليه الحكومة من أجل تغيير و تكييف نمط الملكية[71] . و كما أن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية سيسمح لأصحاب الدخول المحدودة و المتدنية من الاستفادة منها، و ذلك من خلال ارتفاع دخولهم الحقيقية. فالسياسة المالية من خلال

أدواتها تسمح بتغيير نمط توزيع الدخول و الثروات و التركات بما يكفل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

---

[69] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001، ص 28.

[70] حامد عبد المجيد دراز ،نفس المرجع، ص ص 28 . 29.

[71] و للمزيد من المعلومات أنظر:

عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، ، ص406.

2.3.5 تشجيع الصادرات

تعتتر قضية تشجيع الصادرات[72]: كمتغير تابع لعنصر اعادة توزيع الدخل بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، فهذا التوزيع من شأنه أن يساهم في دعم و تعزيز الطلب المحلي من خلال زيادة مستويات الاستثمار المعبَر عنها بواسطة المعجل الذي يكشف عن تلك العلاقة الكائنة ما بين الناتج المحلي الخام و الزيادة الحاصلة في الاستثمار، فهذه العلاقة تصب في إطار تحفيز التصدير.

فتشجيع الصادرات في ظل اقتصاد يسوده استغلال كامل لطاقاته الانتاجية، فإن من شأن هذا التشجيع أن يحول بعض من الموارد إما من قطاع الاستثمار أو قطاع الاستهلاك. و أما في حالة المحافظة على النمو، فإن التركيز ينصب أكثر على الناتج من أجل خفض ميل الاستهلاك بما يسمح بزيادة حجم المبيعات في الخارج.

غير أن تشجيع الصادرات في ظل اقتصاد لا تسوده حالة من التشغيل الكامل لموارده الانتاجية من شأنه أن يرفع من الطلب الاجمالي بما يسمح بإرتفاع كل من مستوى الناتج و معدل النمو، و هنا يمكن الاعتماد على سياسة تخفيض العملة الوطنية.

4.5 تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1.4.5 مفهوم الاستقرار الاقتصادي

و يقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول إلى نقطة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتوفرة، مع أخذ بعين الاعتبار كل التغيَرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى العام للأسعار. وكما يرى الكلاسيك أن النَظام الحر هو كفيل بتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني، وذلك لأن" حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل بالمقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية، طبيعية كانت أم بشرية. و أن حجم الإنتاج هذا يكون عند مستوى الاستخدام التام، ولا يتصورون أي مستوى من

[72] أحمد الكواز، السياسات التنموية، المعهد العربي للتخطيط _ سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 71- مارس/2008، ص 20.

الإنتاج دون مستوى الاستخدام التام، نظرا لاعتقادهم أن عرض السلع و الخدمات من شأنه أن يخلق طلبا مساويا له"[73].

فهذا التصور النظري لا شك فيه هو بعيد عن الواقع العملي التطبيقي، بحيث نجد من خلال التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية على أن العديد من هذه الدول قد شهدت أزمات أو تقلبات اقتصادية على فترات دورية.

فتارة تكون هناك توقعات ايجابية أين يزداد و يتحسن النشاط الاقتصادي و يتحقق الرواج، و لكن سرعان ما يعقبه ارتفاع حاد في الأسعار و بذلك نكون بصدد ضغوط تضخمية و ما ينجر عنها من تبعات سلبية كإنخفاض حجم الصادرات لإرتفاع الأسعار. و تارة أخرى تسود توقعات سلبية أو تشاؤمية، حيث تبدأ الأسعار و الأجور في الانخفاض، و من ثم يظهر الكساد وتنتشر البطالة في الاقتصاد الوطني[74].

و أمام هذه التقلبات الاقتصادية الناتجة من جراء الاعتماد على نظام السوق الحر، فإنه لابد من مواجهة هذه التقلبات بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2.4.5 دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

و يتوقف دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مدى فعالية و نجاعة أدوات السياسة الاقتصادية، فالسياسة المالية من خلال أدواتها تعمل بشكل كبير على التأثير في الطلب الكلي. فالحكومة تستطيع أن تؤثر على مستوى الدخل و الناتج بطريقتين مختلفتين و منفصلتين:

- ✓ عن طريق الإنفاق الحكومي G و التحويلاتR.
- ✓ عن طريق الضرائب T.

و بذلك تستطيع الحكومة استعمال أدوات السياسة المالية لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية، فالسياسة المالية تساهم في توسيع النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث تعمل على إعادة الاستقرار في أوقات الكساد للوصول إلى رواج حقيقي أين تكون النتائج ناجعة. وكما أن السياسة النقدية و

[73] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق، ص 47.

[74] و للمزيد من المعلومات أنظر:

سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 55.

السياسة التجارية و غيرها من السياسات تلعب دورا غير قليل في إطار تنفيذ السياسة الاقتصادية و تحقيق أهدافها.

5.5 تحقيق التنمية الاقتصادية

1.5.5 مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف حول التنمية، حيث عرَفها نعمة الله نجيب إبراهيم بصفة عامة بأنها تلك "العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة محددة من خلال زيادة متوسط إنتاجية الفرد مع استخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة"[75]. و كما عرفها اسماعيل محمد هاشم بأنها "تلك الاجراءات التي تتخذ عن قصد من أجل زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان"[76].

فالتنمية الاقتصادية تعبر عن تلك السياسة الاقتصادية التي تكون على المدى الطويل بهدف زيادة الدخل الوطني. فالتنمية الاقتصادية هي ذات أبعاد متعددة تشمل تغييرات جذرية في كل الهياكل و القطاعات من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادية. و نظرا لصعوبة تحديد مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (0NU) في اطار برنامج الأمم المتحدة (UNDP) بإصدار مقياس للتنمية الاقتصادية عام 1990، و المتمثل في دليل التنمية البشرية (IDH)، حيث يشمل على ثلاثة معايير أساسية، و المتمثلة فيما يلي[77]:

- ✓ المستوى الصحي، و يعبَر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد.
- ✓ المستوى التعليمي.
- ✓ المستوى المعيشي، و يعبَر عنه بمستوى الدخل الحقيقي.

[75] نعمة الله نجيب إبراهيم، نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، الناشر. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2001، ص 267.

[76] اسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1987، ص 214.

[77] صوايلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، جامعة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دوكتوراه، السنة الجامعية 2005 – 2006، ص 28.

و ترجع أهمية المورد البشري في عملية التنمية الاقتصادية إلى طبيعته المزدوجة، فيمكن من جهة اعتبار المورد البشري أحد العناصر المدعمة للإنتاج ، ومن جهة أخرى يمثل المورد البشري عنصرا استهلاكي في المجتمع.

2.5.5 دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

و تلعب الدولة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و توسيع النشاط الاقتصادي، و ذلك بتسخيرها لكل الوسائل و الإمكانيات في تمويل هذه العملية التنموية. و تتمثل هذه الوسائل فيما يلي[78]:

- ✓ الاعتماد على مدخرات الدولة.
- ✓ استعمال فائض الموازنة الجارية، و ذلك من خلال زيادة الإيرادات الجارية و تخفيض الاستخدامات.
- ✓ اللجوء إلى القروض الداخلية، و ذلك بالاعتماد على الادخار الاختياري بدلا من الادخار الإجباري.
- ✓ التمويل الخارجي، و هذا يتوقف على الاقتراض من الخارج أي اللجوء إلى المنظمات أو الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي)، و كما يتوقف أيضا على جذب رؤوس الأموال الأجنبية و ذلك بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي.

و بالإضافة إلى هذه الوسائل التي تسخرها الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لابد عليها من أن تحدد إستراتيجية عامة تشمل الخطوط العريضة التالية[79]:

- ✓ تحديد المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة).

[78] و للمزيد من المعلومات أنظر:

طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 206 . 207.

[79] و للمزيد من المعلومات أنظر:

جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 77 . 78.

- ✓ التوجيه الحكومي و الاعتماد على التخطيط لتشجيع التكامل و الاندماج بين القطاع العام والخاص.
- ✓ وجود سياسة مالية نقدية و تجارية عامة ملائمة لتشجيع الاستثمار العام و الخاص.

و يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية أكثر المصطلحات تداولا في الأدبيات الاقتصادية، نظرا لأهميتة في تحديد درجة تطور دول العالم، و كما يعتمد كمعيار لتصنيف الدول من قبل المؤسسات الدولية ، لهذا نجد في كل المخططات التنموية للدول مفهوم التنمية لأنها تشمل كل التعديلات و التغيرات التي تصيب جميع القطاعات سواء القطاع الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي، و من ثم بات على الدول أن تصاحب برامجها التنموية بمخصصات مالية، و هنا يتجلى دور الدولة بتوجيه نفقاتها نحو القطاعات الاستثمارية بدلا من الاستهلاكية لتحقيق تنمية حقيقية فعالة.

6. قياس حجم الدولة في الاقتصاد

تهدف برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقدي الدولي إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي لتخفيض العجز الموازني، و بالتالي من المهم تحديد معايير قياس حجم الدولة في الاقتصاد، و التي يمكن تناولها في نقطتين أساسيتين:

- ✓ نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام،
- ✓ نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام،

1.6 نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام

يعرف البنك العالمي الإنفاق العمومي على أنه يشمل"كل المدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية التي تقوم بها الحكومة من أجل تقديم السلع و الخدمات. و هي تشمل كل من تعويضات الموظفين (كالأجور و الرواتب) و الإعانات المالية و المنح والإعانات الاجتماعية وغيرها من المصاريف. فهيكل الإنفاق العام يتمحور حول الإنفاق الجاري و الإنفاق الرأسمالي و صافي الإقراض الحكومي"[80].

[80] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الإلكتروني التالي:
Site : http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/GC.XPN.TOTL.GD.ZS.
تاريخ الاطلاع: 2011/12/12.

و تشير نسبة الانفاق العمومي إلى الناتج المحلي الخام للحجم المخصص من الثروة لهذا الانفاق، فمعظم السياسات الحكومية ترتكز على النفقات العامة، فعملية إعداد ميزانية الدولة تتطلب اختيار المستوى الكلي للانفاق أي تخصيص مبالغ من الثروة (المبالغ المتأتية عن طريق فرض ضرائب على التركات و الثروات) لمختلف البرامج و المشاريع التي تهدف من رواءها الحكومة إلى تحقيق أهداف السياسات العمومية، و بالأحرى الزيادة من معدل النمو الاقتصادي.

فتطور النفقات الحكومية قد أخذ شكل متزايد تناسبا مع مراحل التطور التي شهدتها الدولة بين التوسع و الانحسار، و في هذا الشأن نجد أن الدول العربية تولي أهمية كبيرة للإنفاق العام في سياساتها الاقتصادية، فمن خلال الجدول رقم 03 نلحظ أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام لمجموع الدول العربية قد بلغت 34.7% سنة 2009، و بذلك شكل الانفاق العام أكثر 3/1 من الناتج المحلي الخام للدول العربية لهذه السنة.

الجدول رقم 03: النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام للدول العربية ما بين 2005 . 2009.

الوحدة: %

الدول/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع الدول العربية	29.1	28.6	30.3	29.8	34.7
الأردن	39.6	37.7	38.0	35.8	36.5
الإمارات	20.8	20.1	21.3	20.7	23,3
البحرين	30.9	30.9	26.2	23.3	27.8
تونس	28.8	28.8	29.0	29.2	30.4
الجزائر	28.9	29.2	34.9	39.2	42.9
جيبوتي	*39.2*	37.2	37.7	40.6	36.6
السعودية	29.3	29.4	32.3	29.2	39.0
السودان	16.3	18.5	18.8	23.0	18.6
سورية	28.6	29.0	25.8	23.9	26.2
الصومال	.....	.....	.....	.....	.....
العراق	48.5	46.6	35.7	45.1	28.2
عمان	35.4	34.9	36.5	32.6	37.8
قطر	32.4	30.1	28.8	22.2	28.2

الكويت	26.6	23.1	31.6	24.3	57.9
لبنان	31.4	36.9	36.2	33.9	25.8
ليبيا	34.2	29.3	36.0	41.1	55.0
مصر	30.2	32.6	31.5	31.5	34.1
المغرب	30.5	27.2	27.0	29.6	28.8
موريتانيا	34.9	28.4	29.7	30.6	28.7
اليمن	32.3	31.6	33.7	35.8	30.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، ص 367.

و لعل الجزء الأكبر من الانفاق الحكومي العربي يرتبط بنفقات الأجور و الرواتب في القطاع العمومي، فهذا القطاع أصبح يعاني من شدة التوظيف فوق الاستيعاب، لهذا بات على الحكومات العربية أن تنظر بعين الاصلاح و التوجيه في سياسات التشغيل، فمردودية النفقة العامة تتحقق من خلال تعزيز إنتاجيتها في مختلف قطاعات الحكومة، و بالتالي الانفاق العمومي لن يكون له أثر فقط على الطلب بقدر ما يؤثر على نظام تخصيص عوامل الانتاج.

2.6 نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام

و يعرف البنك العالمي الايرادات العامة بأنها مجموعة من "التحويلات الإجبارية نحو الحكومة للأغراض العامة، و يستثنى من هذه التحويلات كل من الغرامات المالية من اشتراكات الضمان الاجتماعي، و الضرائب التي تم تحصيلها بطريقة الخطأ"[81].

و تشير نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام، لمدى مساهمة هذه الايرادات الحكومية في تراكم الثروة، حيث تعتبر الايرادات كمصدر تمويلي مهم لميزانية أي دولة، لهذا نجد أن آلية الضرائب هي من من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية، فقد تستغل في مجال تحرير التجارة الخارجية من خلال الخفض التدريجي أو الكلي لها، و كما تعتبر أيضا أداة لتوجيه الاستهلاك و الاستثمار المحلي. فالضريبة هي مصدر رزق للدولة ما دام أنها متغير تابع للدخل الوطني، لهذا نجد كثير من الدول النامية تعطي

[81] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الإلكتروني التالي:

Site : http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

تاريخ الاطلاع: 2011/12/12.

أهمية كبيرة في إطار مناقشتها لإستراتيجيتها التنموية للدخل الوطني و طرق ترقيته و ميكانيزمات تنويع مصادره.

و من الناحية التطبيقة نلحظ من خلال الجدول رقم 04، أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام في المتوسط قدرت ب 38.68% خلال فترة الدراسة، مشكلة أكثر من 3/1 من ناتجها المحلي الخام، فهذه النسبة هي مهمة حسابيا، غير أنها لا تعكس الواقع الاقتصادي و التنموي الذي تمرَ به الدول العربية، فجل الدول العربية هي مصدرة للمحروقات و بنسبة كبيرة و مهددة لإقتصادياتها خصوصا أمام تقلب أسعارهذا المنتج الأولي في السوق الدولي، و بذلك أصبحت جباية المحروقات مصدرا مهما في تمويل الميزانية العامة لهذه الدول (الاستثناء يخص بعض الدول مثل: المغرب، تونس، مصر، موريتانيا.....)، مقابل تراجع الجباية خارج المحروقات لضعف القطاعات الانتاجية المتواجدة فيها، و بالتالي يجب على الدول العربية أن تعمل على تطوير قطاعاتها الاقتصادية و بالخصوص قطاع المؤسسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا الإعتماد على أسس جديدة أكثر فعالية في تحصيل الايرادات.

الجدول رقم 04 : نسبة الإيرادات الضريبية العامة إلى الناتج المحلي الخام للدول العربية ما 2005 .2009

الوحدة: %

الدول/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع الدول العربية	38.0	39.9	37.8	42.8	34.9
الأردن	34.3	33.4	32.9	31.2	27.5
الإمارات	28.7	31.5	30.4	26.6	26.0
البحرين	33.0	30.9	29.4	28.9	22.4
تونس	26.4	27.3	27.3	28.5	27.7
الجزائر	40.8	42.7	39.6	46.5	32.3
جيبوتي	37.1	34.9	35.2	41.9	43.0
السعودية	47.7	50.4	44.6	61.8	41.2
السودان	14.2	15.3	16.3	20.3	18.0
سورية	23.6	25.5	22.8	21.4	21.6
الصومال	.....	.....	.....	.....	.....
العراق	74.6	60.0	55.4	61.0	33.5

عمان	38.0	35.2	36.7	32.9	37.7
قطر	41.5	35.4	40.1	31.1	37.2
الكويت	37.7	46.3	47.6	47.6	66.6
لبنان	22.5	24.4	24.0	22.8	23.9
ليبيا	59.5	64.6	62.2	67.8	63.6
مصر	20.6	24.5	24.2	24.7	27.2
المغرب	25.4	25.9	28.3	31.1	26.5
موريتانيا	27.6	64.3	28.o	23.7	25.1
اليمن	30.8	32.3	27.8	32.1	21.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، ص 365.

و من خلال ما سبق، قد إتضح لنا أبرز المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس حجم الدولة في الاقتصاد، و تعزيزا لهذا نستدل بتقرير المعهد العربي للتخطيط لسنة 2009 الذي تناول مؤشر تدخل الحكومة في المتوسط (خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2007) للدول العربية و بعض الدول الأخرى لإجراء مقارنة فيما بينهم، فنجد من خلال هذا التقرير أن مؤشر التدخل لبعض الدول العربية مثل الجزائر و المغرب و تونس و مصر قد إنحسر ما بين 0.5 و 0.81 ، و أما الدول المتقدمة مثل كوريا الجنوبية فقد بلغ فيها مؤشر التدخل 0.74 (أنظر إلى الجدول رقم 05).

و يعتبر تحديد المستوى الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد جدَ صعب، فعلى سبيل المثال نجد أن إيرلندا هي دولة متقدمة و مؤشر التدخل الحكومي في إقتصادها هو 0.59 أقل من مؤشر التدخل في الجزائر التي هي دولة نامية، و بذلك وجب أن يكون مستوى التدخل الحكومي في الاقتصاديات ناجعا و فعالا أين تقوم الدولة بتنفيذ نفقاتها نحو القطاعات الاستثمارية أكثر من الاستهلاكية، و كذا بتحصيل إيرادتها بالشكل الذي يسمح بتمويل و ضبط ميزانيتها، و بالتالي تتمكن الحكومة من تنفيذ برامجها بأقل تكاليف ممكنة.

الجدول رقم 05 : مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد لبعض الدول في المتوسط خلال فترة:2004-2007.

الدول	مؤشر تدخل الحكومة
الجزائر	0,81
المغرب	0,58
تونس	0,5
مصر	0,75
كوريا الجنوبية	0,74
إيرلندا	0,59

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، الإصدار الثالث، الكويت، ص43.

7. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين التأييد و المعارضة

يحظى موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإهتمام فكري مهم خاصة في مجال المالية العامة و الاقتصاد الكلي، فنجد آراء الاقتصاديين تتضارب بين التأييد و المعارضة و لكل حججه الخاصة. غير أن مع التطورات التي شهدها العالم من جراء ظاهرة العولمة الاقتصادية المرتكزة على مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، فإنها لا تحبذ التدخل المفرط و المبالغ للدول في الحياة الاقتصادية. و الجدول التالي يكشف لنا حجج أنصار التدخل الحكومي و معارضيه.

الجدول رقم 06: حجج أنصار التدخل الحكومي و معارضيه.

حجج أنصار التدخل الحكومي	حجج أنصار معارضي التدخل الحكومي
✓ يرى الكلاسيكيون أن آلية المنافسة الحرة تمكن السوق بتسير نفسه بنفسه دون الاستعانة بإطار قانوني يحكمه و يضبطه، غير أن التطورات الاقتصادية تفرض على السوق أن يخضع لقوانين	✓ تشجيع المبادرة الخاصة، حيث يمكن للأفراد أن يتخذو قرارات إقتصادية مهمة، ✓ النشاطات الاقتصادية يهدف من وراءها تعظيم المنفعة الخاصة، ✓ توفر الحرية بكامل معانيها من حرية التعاقد

و تشريعات التي تسهر على سيره الحسن و تجنبه الاختلالات و عدم التوازن و مختلف التشوهات، ✓ يؤمن الفكر الليبرالي بفرضية توفر معلومات كافية حول السوق للمتعاملين الاقتصاديين، حيث هذا ما يساعدهم على إتخاذ قرارات صائبة و مهمة في مجال تعظيم الربح و المصلحة الخاصة. غير أن واقع الأمر يشير إلى العكس، فتوفر المعلومات يكون بشكل نسبي و ليس مطلق في السوق مما يرهن الكفاءة السوقية و يضع المتعاملين أمام مخاطر جمة، فهذا الأمر يعرف بأشكال إخفاق السوق. ✓ العلة الهولندية*: فالدول المصدرة للنفط تتعرض لعدة تقلبات قد تضر بتوازنها التجاري، و تنعكس سلبا على دخلها الوطني، و ما دام أن إيرادات التصدير تعود إلى حساب الدولة، فيمكنها من خلال سياسة الميزانية التأثير على سلوك الأعوان الاقتصادية الأخرى، و ذلك من خلال إعادة تخصيص العوامل الانتاجية نحو القطاعات الانتاجية غير النفطية.	و التملك و إقامة المشروعات،

* عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 14.

و أمام حجج التأييد و المعارضة للتدخل الحكومي، فإن التطورات الاقتصادية و بالخصوص في ظل النظام الرأسمالي تفضل وجود الدولة في الاقتصاد بنسب ضئيلة دون إلغاءها، و يتجلى هذا أكثر من خلال سياسات إجماع واشنطن التي تدعو إلى تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و ذلك من خلال المبادئ التالية: الانضباط المالي، تركيز الانفاق العام على السلع العامة، الاصلاح الضريبي، تحديد سعر فائدة موجب طبقاً لمتطلبات السوق، أسعار صرف تنافسية، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة المشاريع العامة، إزالة القيود ضد المنافسة بإستثناء القيود المرتبطة بحماية المستهلك و البيئة، توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية[82].

8 . تفسير حجم التوسع الاقتصادي للدولة

1.8 تفسير فاقنر Wagner لتوسع حجم الدولة

إن قانون أدولف فاقنر (1835 .1917) Adolph Wagner رغم بساطته فهو يهدف إلى تحديد مرونة النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام[83]. وكما يعمل على شرح أسباب تزايد دور الحكومات في النشاط الاقتصادي، أين أرجع هذا إلى عامل التصنيع السريع و كثافة المبادلات الدولية، الأمر الذي إستوجب تدخل الدولة من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي La cohésion sociale و حماية البلد من المنافسة الأجنبية القوية.[84]

و عليه يمكن صياغة قانون فاقنر على النحو التالي[85]:

$$G/Y = F(Y/N)$$

حيث أن : G تمثل النفقات العامة،

Y : الدخل الوطني، N: عدد السكان.

مع $dg/dy>0$ أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني هي أكبر من الواحد.

---

[82] و للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر إلى ما يلي:

_ أحمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق و تدخل الدولة ، المعهد العربي للتخطيط _ سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 69- جانفي/2008، ص 10.

[83] Philppe Abecassise. Philippe Batifoulier. Sylvain Zeghni, Le rôle de l'état dans la vie économie et sociale, ISPN 2-7298-4689-1ellipses/édition 1996, Paris, p 45.

[84] Maya Bacache. Beauvallet Florian Mayneris, Le rôle de l'état. Fondements et reformes, , Bréal 2006, P 16.

[85] عبدالمجيد قدي، مرجع سابق، ص ص16-17.

فهذا القانون يدل على وجود علاقة مستمرة بين الانفاق الحكومي و الناتج الوطني على المدى الطويل دون أن تأخذ بصيغة السببية.

و من الناحية التطبيقية، نجد الدراسة القياسية التي قام بها Hurlin عام 2005 حول 182 دولة مع حصره لفترة الدراسة ما بين 1950 – 2004 لمعرفة مدى تأثير مستويات الدخل في العلاقة الكائنة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي. و لقد كان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث أن الانفاق الحكومي هو مفيد للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كيفية قياس حجم الحكومة و النمو الاقتصادي، حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الأنشطة الحكومية و النمو الاقتصادي للبلدان التي تتمتع بدخل مرتفع و متوسط. و في حين البلدان ذات الدخل المنخفض غالبا ما تتميز نوعية مؤسساتها بالفساد، و هذا ما يؤثر سلبا على أداء الحكومات و من ثم تتأثر أيضا معدلات النمو الاقتصادية بنفس الطريقة . فهذا الاختبار قد أكد صلاحية قانون فاقنر فقط على البلدان ذات الدخل المرتفع.[86]

2.8 تفسير بيكوك Peacock و ويسمان Wiseman

لقد اشارت الدَراسة التي قدَمها كل من بيكوك و و يسمان عام 1961 أن قانون فاقنر Wagner كانت له اثار عدة مما جعلته محل انتقاد، حيث اعتبر بيكوك و ويسمان أن زيادة درجة نشاط الدولة تكون مرافقة للتقدم الاجتماعي، أين تستوجب نمو الانفاق، و كما اعتبرا أيضا أن فرضيات فاقنر لا تأخذ بالقلق أو التغيَرات التى تحدث على المدى القصير في الانفاق الحكومي[87].

و بذلك قد لاحظ كل من بيكوك و ويسمان حقيقة قانون فاقنر في المدى القصير، حيث أن هذه الدراسة قد برهنت على أن نمو النفقات العامة ليست بظاهرة مستمرة، فهي تأخذ صورة غير منتظمة. و لقد اعتمدا هذان المفكران في تفسيرهما لظاهرة تزايد النفقات العامة و أسبابها إلى الحروب بالدرجة الأولى أين ترتفع النفقات العامة بحدة و بسرعة كإستجابة للظروف الاستثنائية.

---

[86] و للمزيد من المعلومات حول هذه الدراسة أنظر:

Shih-Ying Wu, Jenn-Hong Tang, Eric S. Lin, The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development? Journal of Policy Modeling 32 (2010) 804–817, P 815.

[87] Sohrab ABIZADEH, Mahmood YOUSEFI, AN EMPIRICAL RE-EXAMINATION OF WAGNER'S LAW, Economics Letters 26 (1988) 169-173 North-Holland, P 169.

فالحروب قد لعبت دور رئيسيا في تطور النفقات العامة، حيث قد وصفها الاقتصادي روبرت Robert Boyer على أنَها مخبر اجتماعي. و تجدر الاشارة أيضا، أن شرح عدم الانتظام الحاصل في تطور النفقات العمومية يستند إلى التناقض الكائن بين مدى قوة الحاجة للنفقات العمومية و قيد التمويل، فهذا الأخير يمكن أن يلعب دور المكبح أمام النفقات العمومية في فترة الاستقرار. و بالمقابل، في الفترات الاستثنائية مثل الحروب فإن لها أثر التمرين على النفقات العمومية. و على هذا الأثر، تقوم الدولة بتمويل نفقات التجهيز بواسطة زيادة وزن الضرائب. و كما أن بعد إنتهاء الحرب، فإن عملية البناء و التعمير تتطلب مستوى عال من النفقات العمومية مع تقبل الأعوان الاقتصادية مستويات عليا في الضرائب[88].

3.8 أطروحة Stigure و Tullour

لقد حاول كل من Stigure و Tullour [89]: تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام انطلاقا من فكرة أن الدولة لا تقوم بإنتاج السلع و الخدمات لمنفعة الجماعة بقدر ما يكون يقتصر إنتاجها على السلع العادية المطلوبة و بأولوية من قبل بعض الأعوان، و طالما كان تمويل هذه المنتجات موزعا على الجميع فإنه سيتم تكوين جماعات الضغط التي تعمل على الحصول على بعض المزايا الخاصة.

4.8 أطروحة Baumol

لقد برهن بومول Baumol على أن[90]: إنتاجية العمل في القطاع الخاص تكون مهمة و موجبة بالنسبة إلى إنتاجية العمل في القطاع العام التي تكون فيه جدَ منخفضة، و بذلك ستكون الأجور في القطاع العام منخفضة عمَا هو عنه في القطاع الخاص، وكنتيجة لهذا الاختلاف سيتجسد أثر انتقال العمال من القطاع العام نحو القطاع الخاص.

و على أصل هذه التفرقة بين الإنتاجيتين في هذين القطاعين، يمكن اعتبار القطاع العام القطاع الذي يمتلك أغلبية النشاطات الخدمية العامة شبيهة الصحة و التعليم و الثقافة، حيث أصبحت الدول منذ منتصف الثمانينات تركز على البحث في كيفية الرفع من إنتاجية العمل في هذا القطاع الذي يقدم خدمات تقليدية، فهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

[88] Philppe Abecassise. Philippe Batifoulier. Sylvain Zeghni,Ibid, P45.
[89] Philppe Abecassise. Philippe Batifoulier. Sylvain Zeghni,Op.Cit, P46.
[90] Philppe Abecassise. Philippe Batifoulier. Sylvain Zeghni, Op.Cit , P46.

9. المجالات الجديدة لتدخل الدولة

فرغم مساعي صندوق النقد الدولي إلى تقليل دور الدول في الحياة الاقتصادية، إلاَ أن بعض التجارب قد أثبتت أن للحكومات أدوار مهمَة و متميزة منها؛ محاربة الفقر و التخفيف من حدته، حماية البيئة، توفير الرعاية الصحية، محاربة الفساد، الاهتمام بالبحث العلمي.

1.9 محاربة الفقر و التخفيف من حدته

الفقر هو مشكلة اقتصادية عويصة ، أين تتواجد في جميع الاقتصاديات بإختلاف معدلات نموها سواء متقدمة أو نامية. فهذا الاختلاف يرجع إلى عدة عوامل منها محددات الانتاج و الدخل، وكذا إلى العوامل المؤثرة على عملية توزيع هذا الدخل فيما بين شرائح المجتمع.

و تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء و معرفة أماكن تواجدهم و إحصائهم و كشف خصائصهم (الديموغرافية و مستوياتهم التعليمية و الصحية). ومن أجل فرز الفقراء من غيرهم قد استعملت عدة أساليب في قياس الفقر أهمها خط الفقر الدولي.

و في هذا الإطار قد عملت هيئة الأمم المتحدة إلى إطلاق برنامج المقارنات الدَولية الذي يقوم في تقديره للإنفاق و الناتج على طريقة تعادل القوى الشرائية عام 1968، ومع التقدم في تنفيذ هذا البرنامج تم تحديد على إثره أول خط للفقر الدولي و بأسعار سنة 1985 بواحد دولار في اليوم. ثم تم تحديثه باستخدام أسعار سنة 1993، حيث قدَر خط الفقر ب 1.08 دولار في اليوم. وبعدها تم تجديده على أساس أسعار سنة 2005 أين قدَر ب1.25 دولار في اليوم. و بالاعتماد على هذا الخط فإن عدد الفقراء في الدَول النامية قدَر حوالي 1.04 مليار نسمة عام 2005. و في الآونة الأخيرة أصبح يقدر خط الفقر ب 2 دولار في اليوم للفرد[91].

إن ظاهرة الفقر تتعلق بالدرجة الأولى بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، أين تتأثر رفاهيتهم سلبا. فالفقر يعتبر عائقا أمام التنمية البشرية، و لهذا وجب على الدَول محاربته و تخفيف من حدته بتوفير الحدَ الأدنى من المعيشة للأفراد، و ذلك من خلال الاهتمام بإنشاء شبكات اجتماعية و تشجيع الاستثمار المحلي وتوجيهه نحو المناطق العامرة بالفقراء مع تحسين ظروف العمل. فالشفافية و الفعَالية

[91] و للمزيد من المعلومات انظر إلى:

صندوق النقد العربي: تقرير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، سنة 2008، ص 26.

في صرف وتسير المال العام تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، خاصة إذا تم إشراك منظمات غير حكومية في هذا المسعى[92]. و كما يعتبر النمو السريع ضروريا للحد من الفقر.

2.9 حماية البيئة

إن الاهتمام بالبيئة و قضاياها هو حديث نسبيا، فهو يرتبط بظهور نظرية الآثار الخارجية لبيقو Pigou عام 1920، و التي عقبتها عدة مساهمات ودراسات. فالآثار الخارجية تتعلق بآثار الأنشطة لوحدة معينة على رفاهية وحدة اقتصادية أخرى، و هذا في إطار ميكانيزمات عمل نظام السوق[93].

فوقاية البيئة و العمل على حمايتها قد أخذ حيزا مهما في القضايا الدَولية مما جعلها من أولويات المشاريع التنموية، فقد عقدت بشأنها عدة مؤتمرات منها مؤتمر ستوكهولم عام 1971، و مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جينيرو عام 1992، وكما قد صدر عن هيئة الأمم المتحدة عدة وثائق تخص البيئة أبرزها ما يعرف بجدول أعمال القرن[94]. ويرجع تعاظم الاهتمام بالبيئة إلى ارتباط هذه الأخيرة بمفهوم التنمية المستدامة، و لهذا وجب على الدَول أن تسخر جميع الوسائل المتاحة خاصة منها الأدوات الاقتصادية من أجل الحفاظ على البيئة، و التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ✓ فرض ضرائب بيئية على المدخلات (المواد الأولية) و المخرجات (المنتجات المصنعة ونصف مصنعة) الملوثة للبيئة، و تهدف السلطات العمومية من هذا الاجراء كمحاولة منها لتغيير و إستبدال أدوات الانتاج التقليدية بأدوات حديثة.
- ✓ تسخير حوافز مادية لخدمة البيئة من خلال:

- تخصيص ميزانية عمومية لتغطية نشاطات البحث و التطوير، و تهدف الحكومات من وراء هذا الدعم إلى تمكين المؤسسات القائمة على مثل هذه البحوث للإستفادة أكثر من الحلول التي تمنحها لمواجهة كل ما يؤثر سلباً على البيئة عن طريق إيجاد تقنيات إنتاجية سليمة للبيئة تنتج منتجات صديقة لها. و في هذا الإطار نجد بعض الدول المتقدمة (كندا، و.أم، اليابان، كوريا الجنوبية، ألمانيا) تخصص أموال مهمة لترقية نشاط البحث و التطوير في مجال حماية البيئة و المحيط، حيث تصدرت

[92] عبد المجيد قدي. بتصرف، مرجع سابق، ص ص 21 . 22.

[93] كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث العدد 5/ 2007 ص95 . 105، ص 104.

[94] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، 2000، ص ص 198 . 199.

الولايات الأمريكية المتحدة قائمة هذه الدول طوال الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى 2005، حيث خصصت في هذه السنة ما قيمته 507.5 مليون دولار أمريكي (أنظر إلى الجدول رقم07).

الجدول رقم 07: الميزانية العمومية لنشاط البحث و التطوير المخصصة لحماية البيئة و المحيط في بعض الدول المتقدمة (على أساس أسعار و تعادل القوى الشرائية PPA لسنة 2000).

الوحدة: مليون دولار أمريكى

السنوات / الدول	2002	2003	2004	2005
كندا	249,8	267,7	250,3	254,8
و.أ.م	568	532,9	604,8	507,5
اليابان	203,3	210,7	213,2	201,9
كوريا الجنوبية	292,1	297,9	332,1	359,3
ألمانيا	510,5	556,8	570,4	433,2
المملكة المتحدة	189,7	218,2	210,6	252,7

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE.

- تخصيص قروض بأسعار فائدة منخفضة في حالة شراء معدات و أدوات إنتاجية محافظة على البيئة.

و بصفة عامة تتجلى أهمية البيئة أكثر في السياسات العمومية للدول الصناعية (مثل: كندا، و المكسيك، اليابان، كوريا الجنوبية، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة)، حيث نجد نسبة النفقات العامة المخصصة لمحاربة التلوث في هذه الدول مهمة، حيث إنحصرت ما بين 0.4% و 1.3% سنة 2002. و في هذا الشأن تعتبر ألمانيا من أبرز الدول التي تهتم بالبيئة، حيث قدرت نسبة نفقاتها البيئية إلى الناتج المحلي الخام سنة 2002 ب 1.3% (أنظر إلى الجدول رقم 08) .

الجدول رقم 08: النفقات المخصصة لمحاربة التلوث إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول الصناعية خلال الفترة الممتدة ما بين: 2000-2004.

الوحدة: %

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004
كندا	0,6	0,6	0,6	....	....
المكسيك	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5
اليابان	0,5	0,5	0,5	0,5	0,4
كوريا الجنوبية	0,8	0,8	0,8	0,8	....
فرنسا	0,6	0,6	0,6	....	....
ألمانيا	1,3	1,2	1,3	1,3	....
إيطاليا	0,8	0,8	0,8	..	..
المملكة المتحدة	0,4	0,4	0,4	0,4	..

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE.

3.9 توفير الرعاية الصحية

إن الرعاية الصحية هي من الاهتمامات الأساسية التي تعمل الدول على تجسيدها في أرض الواقع، خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، و بذلك تكون الحكومات مجبرة على توفير قدر مهم من الرعاية الصحية لمواطنيها، و ذلك بتغطية كل مناطقها بخدمات صحية اللازمة لأفرادها و التي تتناسب و المعايير الدولية في هذا الشأن.

و تتجلى مكانة الصحة في السياسات العمومية للدول من خلال التطرق إلى حجم النفقات الحكومية المخصصة للصحة العامة إلى الناتج المحلي الخام، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 09: نسبة النفقات العمومية المخصصة للصحة إلى الناتج المحلي الخام لدول المجموعة رقم 7 (G7) خلال الفترة الممتدة ما بين: 2004-2007.

الوحدة: %

السنوات / الدول	2004	2005	2006	2007
كندا	6,782	6,845	6,909	7,008
فرنسا	7,706	7,735	7,583	7,487
ألمانيا	7,989	8,068	7,939	7,846
إيطاليا	6,573	6,812	6,905	6,646
اليابان	6,133	6,319	6,174	6,302
المملكة المتحدة	6,454	6,661	6,816	6,835
و.أ.م	6,916	6,965	7,134	7,235

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE.

و يتضح من خلال الجدول رقم 09، الإتجاه المتزايد للنفقات المخصصة للرعاية الصحية من الناتج المحلي الخام لدول المجموعة رقم 7 على طوال الفترة الحاصلة ما بين 2004 إلى غاية 2007، حيث إنحسرت هذه النسبة في غالبية الدول سنة 2007 ما بين 6.302% و 7.846%، فهذا يدل على أمرين مهمين:

- ✓ مدى أهمية نفقات الرعاية الصحية ضمن النفقات العمومية الأخرى،
- ✓ توفير الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع،

4.9 محاربة الفساد

تتعدد معوقات التنمية في العديد من الدول غير أن قضية الفساد تبقى تشغل مجال مهما في أولوياتها من أجل الحد من نزوح هذه ظاهرة، فإنتشار الفساد الاداري و عدم إحترام القانون و إستفحال البروقراطية قد يعرقل بشكل كبير مسار التنمية بالخصوص في الدول النامية. و نظرا للآثار السلبية لظاهرة الفساد فقد حظيت بإهتمام عدة مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي أين إعتبرها سبب رئيسي في عرقلة الاصلاحات الاقتصادية التي يدعمها.

فالفساد ينتشر أكثر في الدول التي تعرف نموا اقتصاديا بطيئا، و كما أنه يتغلغل في ظلَ عدم فعالية المؤسسات في القضاء أو الحد من هذه القضية. فالفساد هو ظاهرة تأتي في مقدمة التداعيات التي يتركها ضعف مؤشر الحاكمية ، فهذا الأمر يحيل الاستثمارات كلف باهظة مما يقلل من جاذبية هذه الدول للإستثمار، و ينعكس كل هذا سلبا على مؤشر بيئة الأعمال.

و في هذا الاطار، نجد أن المغرب تتصدر قائمة الدول العربية من ناحية تمتعها بحاكمية مهمة أين قدر مؤشرها ب 0.57 (إحصائيات المعهد العربي للتخطيط في المتوسط لفترة: 2004-2007)، و مؤشر جاذبية الاستثمار ب0.42، و مؤشر بيئة الأعمال 0.42، كما نلحظ أيضا أن إيرلندا قد بلغ فيها مؤشر الحاكمية و فعالية المؤسسات إلى سقف عالي حيث قدر ب 0.94، و مؤشر جاذبية الاستثمار ب 0.7، و مؤشر بيئة الأعمال ب0.7 (أنظر إلى الجدول رقم 10).

الجدول رقم 10: بيئة الأعمال و الجاذبية.

الدول	الحاكمية و فعالية المؤسسات	جاذبية الاستثمار	مؤشر بيئة الأعمال
الجزائر	0,24	0,19	0,34
مصر	0,35	0,38	0,43
المغرب	0,57	0,42	0,42
تونس	0,47	0,41	0,4
كوريا الجنوبية	0,63	0,57	0,62
إيرلندا	0,94	0,7	0,7

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص37.

و بصفة عامة للفساد آثار اقتصادية كثيرة خاصة على المستوى الكلي، أين يؤثر على النمو الاقتصادي و القطاع الضريبي، هذا إلى جانب أثر الفساد على الإنفاق الحكومي و سوق الصرف. و أمام هذه الآثار أصبح القضاء على الفساد من إحدى دعائم الحكم الراشد. فالقضاء على الفساد "لايتم إلا من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية و إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية، و ترصد قضايا الرشوة و الفساد، و زيادة الشفافية في شؤون الانفاق العام و الحكم"[95].

[95] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص22.

5.9 الاهتمام بنشاط البحث و التطوير

و يتجلى الاهتمام بنشاط البحث و التطوير من خلال تخصيص الأموال اللازمة للتكفل به، و ذلك من خلال إنشاء و دعم مؤسسات البحث العلمي في مختلف المجالات التطبيقية، و هذا من أجل تحسين نوعية البحوث و خلق أفكار مهمة التي من شأنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية للبلد على أساس طرح منتجات جديدة و بأسعار مميزة قد تمكنها من كسب حصص سوقية في الأسواق المحلية و الأجنبية.

فنشاط البحث و التطوير يعتمد بالدرجة الأولى على الكفاءات الوطنية، و بذلك وجب على سلطات الدول خاصة النامية منها أن تحرص على توفير كل ما هو متاح لضمان عدم إنتقال العنصر البشري المؤهل، و ذلك من خلال ما يلي:

- ✓ تحسين هياكل البحث العلمي (المخابر) من خلال توفير كل مستلزمات التي تتطلبها مختلف البحوث و في شتى المجالات،
- ✓ ربط التخصيصات المالية بمراحل البحث في الجامعات،
- ✓ تحفيز الباحثين و مساعديهم من خلال رفع أجورهم و رواتبهم بما يتماشى و الغلاء المعيشي،

و بذلك الاهتمام بالبحث العلمي يرتبط أكثر بحجم النفقة المخصَصة له إلى الناتج المحلي الخام، فهذه النسبة قد تختلف من دولة لأخرى نتيجة تباين معدلات النَمو و التنمَية الاقتصادية التي تشهدها مختلف دول العالم، فهناك دول منخفضة و متوسطة الدَخل، و دَول مرتفعة الدَخل، فهذا الاختلاف يؤثر في اهتمامات الدَول بهذا القطاع الذي يعتبر حاليا كمحرَك للطاقات البشرية في مجال التكنولوجيا و الصناعة.

و من الناحية العملية، نلحظ من خلال الجدول رقم 11 أن نسبة نفقات البحث و التطوير إلى الناتج المحلي الخام لبعض دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (لوكسبورغ، هولندا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات الأمريكية المتحدة) قد تحددت ما بين 1.38% و 3.62% سنة 2009، حيث هذا يكشف لنا أهمية نشاط البحث و التطوير في السياسات العمومية لهذه الدول ما دام أنه يحظى بهذا القدر من التخصيص المالي.

الجدول رقم 11: نسبة نفقات البحث و التطوير إلى الناتج المحلي الخام في بعض دول منظمة OCDE.

الوحدة: %

السنوات / الدول	2006	2007	2008	2009
لوكسمبورغ	1,66	1,57	1,56	1,67
هولندا	1,88	1,80	1,76	1,84
سلوفينيا	1,55	1,44	1,65	1,85
إسبانيا	1,20	1,26	1,35	1,38
السويد	3,68	3,39	3,69	3,62
المملكة المتحدة	1,74	1,77	1,77	1,87
و.أ.م	2,60	2,66	2,78	.....

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE.

المبحث الثالث : وسائل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تسعى الدولة في إطار نشاطها الاقتصادي إلى تفعيله و تنظيمه من خلال تدخلاتها، فالدولة تعمل على تنظيم مختلف شؤونها من خلال الاعتماد على السياسات العمومية، و بصفة أدق السياسة الاقتصادية عبر مرَ الزمن تعتبر الوسيلة الأولى التي تؤثر في منحى النشاط الاقتصادي، وذلك بشقيها؛ فهي إما أن تكون سياسة اقتصادية ظرفية أين تعمل على التأثير في الطلب أو سياسة اقتصادية هيكلية تهدف إلى التأثير على البنية الهيكلية و بالتالي العرض. و في هذا الصدد إرتأينا أن نتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

1. الدولة و السياسة الاقتصادية.
2. الدولة و السياسة الاقتصادية الظرفية
3. الدولة و السياسة الاقتصادية الهيكلية.

1. الدولة و السياسة الاقتصادية

1.1 مفهوم السياسة الاقتصادية

فقد عرف "Xavier Greffe السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العامة بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه"[96]. و تقريبا في نفس السياق عرفها J.Tinbergen على أنها مدى قدرة تحكم السلطات العامة في الوسائل الموضوعة تحت التنفيذ لبلوغ بعض الأهداف المسطرة[97]. وكما يتم تناول أيضا السياسة الاقتصادية في شكل " مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"[98]. فالسياسة الاقتصادية في حد ذاتها تشمل مجموعة من السياسات كالسياسة المالية و النقدية و التجارية وغيرها من السياسات. و كما تعبَر أيضا السياسة الاقتصادية على "مجمل الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدم و الرفاهية ضمن خصائص و مميزات النظام السياسي"[99].

---

[96] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 24.

[97] Claude-Daniéle. Stéphane Bécuwe. Christian Elleboode. Sabine Ferrand-Nagel. Lucien Orio. Arnaud Parienty.Robert Soin, Economie, Edition de Nathan, 2007, P341.

[98] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص153.

[99] خبابة عبد الله، أساسيات في الاقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص31.

و يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات و الخطوات اللازمة لتحقيق عدة أهداف مسطرة. و لهذا لابد على هذه السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة أن تعمل على استغلال الموارد المتاحة بأحسن طريقة ممكنة، و ذلك للوصول إلى الكفاءة الاقتصادية المطلوبة مع تحقيق أقصى إنتاج ممكن. فكل من الكفاءة الاقتصادية و الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن يعتبران شرطان أساسيان في إعداد السياسة الاقتصادية.

2.1 خطوات إعداد السياسة الاقتصادية

و لعل أبرز الخطوات التي تدخل في عملية إعداد السياسة الاقتصادية، هي كالتالي[100]:

- ✓ تحديد الهدف: عند وضع السياسة الاقتصادية لابد من تحديد الهدف المراد الوصول إليه، و لتحديد الهدف فإنه يستدعي تحديد المشكلة التي من أجلها تم صياغة السياسة الاقتصادية. و بدوره حصر المشكلة يتطلب دراسة كل الظروف المحيطة بها.
- ✓ تحديد السياسة البديلة : من المهم أن يتم رسم سياسات بديلة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. فمثلا يمكن محاربة التضخم بأحد الطرق التالية:
  - تقليص الانفاق الحكومي،
  - إتباع سياسة ضريبية،
  - تجميد الأجور،
  - الاعتماد على أدوات السياسة النقدية،
- ✓ الفرز الدقيق للسياسات البديلة: و تتطلب عملية الفرز دراسة كل سياسة مقترحة على حدى و بدقة تامة و هذا من أجل تبني الحل المناسب.
- ✓ مقارنة الحل مبدئيا بالماضي: فعند الأخذ بسياسة اقتصادية ما بعد المفاضلة يجب دراسة فعالية هذه السياسة في الماضي لتقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، فهذا ما يسمح لهذه السياسة إما بالاستمرارية أو البحث عن سياسة اقتصادية أخرى أكثر تلائما مع الأوضاع السائدة في مختلف المجالات.

و في نفس السياق، قد حدد تنبرغن Tinbergen سنة 1956 في كتابه الحامل لعنوان السياسة الاقتصادية خطوات صياغة هذه الأخيرة كما يلي:[101]

[100] تومي صالح. بتصرف، مرجع سابق، ص ص 18 . 19.

- ✓ تحديد الأهداف على أساس دالة الرفاه الاجتماعي من خلال العمل على تعظيمها من قبل متخذي القرار،
- ✓ تحديد أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق أهدافها المسطرة،
- ✓ توفير آلية ربط الأدوات بالأهداف، و ذلك في إطار نموذج اقتصادي يختاره متخذي القرار من أجل إختيار القيمة المثلى لأداة السياسة.

3.1 وظائف السياسة الاقتصادية

تلعب السياسة الاقتصادية دورا مهما في تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تقسيم أو توزيع نشاطات الدولة على عدة مستويات إدارية. و بحسب أعمال R. Musgrave لسنة 1989 يمكن إبراز أهم وظائف السياسة الاقتصادية التي تشتغل من أجلها، و هي كالتالي[102]:

- ✓ وظيفة تخصيص الموارد: فتخصيص الموارد يتعلق بمختلف التدخلات العمومية التي تهدف إلى تخصيص كميات أو نوعية عوامل الانتاج المتوفرة في الاقتصاد. وكما يقصد أيضا بعملية تخصيص الموارد أي إجراء تعديلات فيما يخص توزيع الموارد قطاعيا أو إقليميا. و بصفة عامة، فإن السياسات الاقتصادية تهدف إلى طرح سلع عامة كالاستثمار في نشاطات البحث و التطوير، و حماية البيئة.....إلخ.

- ✓ الوظيفة المتعلقة باستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي: فاستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية ترتكز بالأساس على فعالية كل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية في مواجهة الصدمات الخارجية.

- ✓ وظيفة إعادة توزيع الدخول: و تكون عملية إعادة توزيع الدخول ما بين الأعوان الاقتصادية أو تكون إقليمية. فهذه العملية تشمل كل التعديلات التي تمس عملية توزيع الدخول من خلال السياسات الجبائية و التحويلات الاجتماعية.

---

[101] أحمد الكواز، السياسات التنموية، مرجع سابق، ص 3.

[102] Agnès Bénassg- Quéré- Benoit Coeuré- Pierre Jacquet- Jean Pisani- Ferry, Politique économique,Edition de beock université : Rue des minimes 39. B-1000 Bruxelles, ISBN 2-8041-4653-7, 2004, PP 21- 22.

3.1 أهداف السياسة الاقتصادية

إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي عديدة، ولكنها تنحصر عموما في النمو الاقتصادي، و استقرار الأسعار، و التشغيل التام. فهذه الأهداف هي أكثر إلحاحا وطلبا من أجل تحقيقها. غير أنه ما يشغل أيضا السلطات العمومية هو البحث على استقرار سعر الصرف. و لهذا قد جرى العرف على تلخيص أهداف السياسة الاقتصادية ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدور Kaldor.

1.3.1 النمو الاقتصادي

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع كمية الانتاج من خلال نمو نواتج عوامل الانتاج و زيادة كفاءة إستغلالها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع في الدخل الوطني و الفردي. و من ثم النمو الاقتصادي "يتحقق عن طريق الزيادة المستمرة لقدرات الإنتاج الوطنية من السلع و الخدمات، إذ كلَما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني كان أفضل في سبيل رفع المستوى المعيشي للأفراد"[103]. و بما أن النمو الاقتصادي هو مفهوم كلي و من طبيعة كمية فإن تقديره يتم أساسا بالاستناد على الناتج المحلي الخام، فالناتج المحلي الخام يمثل مجموع السلع و الخدمات التي تنتجها الأعوان الاقتصادية المقيمة داخل بلد ما خلال فترة زمنية معينة[104].

و كما يجب أيضا التمييز بين الناتج المحلي الخام الحقيقي و الناتج المحلي الخام الاسمي الذي يعبَر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، أي يأخذ بعين الاعتبار كل التغيَرات الحاصلة في الأسعار. في حين النَاتج المحلي الخام الحقيقي يأخذ بعين الحسبان كل التغيَرات التي تتعلق بالكميات المنتجة.

وبناءا على هذا، فإن الناتج المحلي الخام الحقيقي PIB يعتبر أحسن معيار لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لبلد ما من خلال إستخدام مؤشر النمو الاقتصادي. و بالتالي حساب معدل النمو يتم أساسا بالتطرق إلى التغيَر الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة لأخرى.

و على الصعيد العالمي، نجد أن معدل النمو الحقيقي قد بلغ في المتوسط 3.75% خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، حيث قد شهد هذا المعدل نموا متواصلا حتى سنة 2008 الذي تراجع فيها مستواه إلى 3.2%، ثم لينخفض بعده إلى مستوى أدنى من سابقه عند -0.5% بفعل الأزمة

[103] فريديريك بولون، الاقتصاد العام، ترجمه شمس الدين الأمير، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1991، بيروت، ص 373.

[104] سعيد بريبش، مرجع سابق، ص 69 .

الاقتصادية العالمية، و في سنة 2010 بدأ الاقتصاد العالمي يسترجع عافيته أين بلغ معدل النمو إلى مستوى 5.0% (أنظر إلى الجدول رقم 12).

الجدول رقم 12: معدلات النمو الحقيقي في العالم (2005- 2010).

الوحدة: النسبة المئوية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	**4.5**	**5.1**	**5.2**	**3.2**	**-0.5**	**5.0**
الدول المتقدمة	2.6	3.0	2.7	0.9	-3.4	3.0
الولايات المتحدة	2.9	2.8	2.0	1.1	-2.6	2.8
منطقة اليورو	1.7	2.9	2.7	0.9	-4.1	1.7
المملكة المتحدة	2.1	2.8	3.0	0.7	-4.9	1.3
اليابان	1.9	2.0	2.4	- 0.6	-6.3	3.9
كندا	3.2	3.1	2.7	0.5	-2.5	3.1
الدول المتقدمة الأخرى	**4.8**	**3.8**	**4.7**	**1.6**	**-1.1**	**2.8**
الدول الأسيوية حديثة التصنيع	2.8	5.6	5.7	1.5	-3.2	7.9
أستراليا	7.1	2.8	4.0	2.1	1.3	2.7
الدول النامية و اقتصاديات الناشئة الأخرى	**5.8**	**8.0**	**8.3**	**6.1**	**2.7**	**7.3**
إفريقيا	6.0	6.1	6.2	5.2	2.8	5.0
وسط شرق أوروبا	6.0	6.6	5.4	2.9	3.6	4.2
رابطة الدول المستقلة	6.7	8.4	8.6	5.5	6.4	4.6
الدول النامية الأسيوية	9.0	9.8	10.6	7.7	7.2	9.5
الصين	10.4	11.6	13.0	9.0	9.2	10.3
الهند	9.2	9.8	9.3	7.3	6.8	10.4
الشرق الأوسط	5.8	5.7	6.3	5.9	1.8	3.8
نصف الكرة الغربي	4.7	5.7	5.7	4.2	-1.7	6.1
البرازيل	3.2	4.0	5.7	5.1	-0.6	7.5
المكسيك	3.2	5.1	3.3	1.3	-6.1	5.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الملحق الإحصائي رقم 1/1،ص 274.

و أما على الصعيد الدولي، نلحظ أيضا من خلال الجدول رقم 12 أن الهند و الصين هي من أبرز الاقتصاديات الناشئة في العالم، حيث حققتا معدلات نمو معتبرة و لا مثيل لها حتى في الاقتصاديات المتطورة مثل الولايات الأمريكية المتحدة و غيرها، فقد قدرت هذه المعدلات ب 10.3% و 10.4% على التوالي.

2.3.1 التشغيل التام

و يقصد بالتشغيل الكامل استخدام جميع الموارد استخداما كاملا و التي من بينها عنصر العمل. فالوصول إلى الاستخدام الكامل يبقى كهدف رغم أنَه يمكن تحقيقه في المدى القصير. و عليه تشهد كل اقتصاديات الدول معدل بطالة عادي أو طبيعي، حيث يمكن حسابه بالشكل التالي[105]:

- معدل البطالة = عدد العاطلين/ مجموع السكان النشيطين.

و لقد كشفت الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد العربي على أن معدلات البطالة في الدول المتقدمة قد شهدت نموا في أسواق العمل، حيث قد وصلت أوجها سنة 2010 ب 8.3% تحت تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية، و لقد حازت منطقة اليورو على الصدارة في هذه الدول، و بمعدل 10.0%. و تعد فرنسا من أبرز دول منطقة اليورو التي تعاني من ظاهرة البطالة التي بلغت مستوى 9.7%. و في المقابل نجد أن الدول الأسيوية حديثة التصنيع لم تتجاوز معدلات البطالة فيها 4.4% خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، فهذا الأمر يفسر على أساس ضعف تأثر إقتصادياتها بالصدمات الخارجية (الأزمة الإقتصادية العالمية) بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى (أنظر إلى الجدول رقم 13).

[105] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 38.

الجدول رقم 13: معدلات البطالة في الدول المتقدمة للفترة الممتدة ما بين: 2005. 2010.

الوحدة: النسبة المئوية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	**6.1**	**5.7**	**5.4**	**5.8**	**8.0**	**8.3**
الولايات المتحدة	5.1	4.6	4.6	5.8	9.3	9.6
منطقة اليورو:	**8.6**	**8.2**	**7.4**	**7.6**	**9.5**	**10.0**
ألمانيا	10.6	9.8	8.4	7.3	7.5	6.9
فرنسا	9.3	9.2	8.1	7.8	9.6	9.7
إيطاليا	7.7	6.8	6.1	6.8	7.8	8.5
المملكة المتحدة	**4.8**	**5.4**	**5.4**	**5.5**	**7.5**	**7.8**
اليابان	**4.4**	**4.1**	**3.8**	**4.0**	**5.1**	**5.1**
كندا	**6.8**	**6.3**	**6.0**	**6.2**	**8.3**	**8.0**
الدول الأسيوية حديثة التصنيع	**4.0**	**3.7**	**3.4**	**3.5**	**4.4**	**4.1**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2011، الملحق الإحصائي رقم 3/1، ص 277.

3.3.1 استقرار الأسعار

و كما هو الحال لمعدل البطالة، فإن استقرار الأسعار لا يعني وصول معدل التضخم إلى الصفر و إنما السعي للمحافظة على معدل في مستوى ثابت يكون ما بين (1 و 3 %). فزيادة الأسعار قد يكون لها ما يبررها اقتصاديا مثل الزيادة التي يمكن أن تحصل في تكاليف الإنتاج. وكما يمكن للحكومة أن تعمل على تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على سياسة ضريبية، أين

يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار. فالمحافظة على استقرار الأسعار هو مرتبط بالأساس بالقدرة الشرائية للمستهلك، حيث يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم[106].

و يتم قياس معدل التضخم على أساس كل من مؤشر الأسعار الاستهلاكية Laspeyres و المؤشر الضمني paasche .

و نلاحظ من خلال الجدول رقم 14 أن معدل التضخم في الدول المتقدمة هو منخفض، حيث بلغ في المتوسط إلى مستوى 2% خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010.

الجدول رقم 14: معدلات التضخم في الدول المتقدمة (أسعار المستهلك) لفترة ما بين (2005 . 2010).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	2.3	2.4	2.2	3.4	0.1	1.6

المصدر: صندوق النقد الدَولي، آفاق الاقتصاد العالمي– دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية،، الطبعة العربية– سبتمبر 2011، ص 172.

4.3.1 التوازن الخارجي

و من بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هو تحقيق التوازن على مستوى ميزان المدفوعات، الذي يعبر عن ذلك "الملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة"[107]. فوضعية ميزان المدفوعات لها أثر مباشر على سعر صرف العملة الوطنية.

فميزان المدفوعات يعتبر من أبرز أدوات التحليل الاقتصادي، حيث يكشف لنا عن مدى قوة و ضعف الاقتصاد الوطني، و كما يعبر عن مدى تنافسية هذا الاقتصاد في الأسواق الدولية، و من خلال هذا الميزان و مكوناته من حساب جاري و رأسمالي يمكن معرفة درجة الانفتاح التجاري و الاقتصادي لبلد ما، و مدى تغطية صادراتها لوارداتها، و كذا حجم احتياطات الصرف و المدة التي تغطي بها الواردات التي هي على أساس الأشهر، و المديونية و نسبتها إلى الصادرات بإعتبار هذه الأخيرة تتصدر الموارد التي تعتمد عليها الدول في تسديد ديونها.

[106] سعيد بريبش، مرجع سابق، ص ص 23- 24.

[107] عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 13.

و نلحظ من خلال الجدول رقم 15 وضعية موازين المدفوعات لبعض الدول العربية، فنجد أن الدول النفطية مثل الجزائر و السعودية و قطر حققت فوائض على مستوى موازين مدفوعاتها، حيث قدرت على التوالي ب: 15,580.0 و 35,028.3 و 6,845.6 مليون دولار أمريكي سنة 2010. و في المقابل، نجد أن الدول غير النفطية مثل تونس و المغرب قد حققت موازين مدفوعاتها عجزا في نفس السنة، حيث قدرت على التوالي ب: -190.9 و -310.9 مليون دولار أمريكي، و هذا بإستثناء مصر التي شهد ميزان مدفوعاتها فائضا ب 1,276.1 مليون دولار امريكي سنة 2010.

الجدول رقم 15: وضعية موازين المدفوعات لبعض الدول العربية خلال فترة: 2007-2010.

	2007	2008	2009	2010
الجزائر	29,550.0	36,990.0	3,860.0	15,580.0
السعودية	79,838.7	137,024.9	32,555.8-	35,028.3
قطر	3,886.0	445.9	8,312.6	6,845.6
تونس	689.7	1,667.6	1,633.5	190.9-
مصر	5,463.0	1,787.1	179.5-	1,276.1
المغرب	2,039.0	1,423.0	131.6	310.9-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2011، الملحق الإحصائي رقم 9/1، ص 283.

4.1 أنواع السياسات الاقتصادية

و يمكن التمييز بين عدة أنواع من السياسات الاقتصادية[108]:

- ✓ **سياسة الضبط**: و تعني هذه السياسة بالمفهوم الضيق المحافظة على التوازن العام équilibre général بخفض التضخم، و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، و استقرار العملة، و البحث عن التوظيف الكامل. و أما بالمفهوم الواسع فتعني كل التصرفات التي من شأنها أن تعمل على المحافضة على وضع النَظام الاقتصادي من خلال تقليص الضغوط الاجتماعية و وضع سياسات مضادة للأزمات.

[108] عبد المجيد قدي. بتصرف، مرجع سابق، ص ص 31 – 32.

- ✓ **سياسة الانعاش:** و ترتكز سياسة الانعاش على سياسة العجز الموازني من أجل بعث الاستثمار و الاستهلاك، فهذه السياسة هي مستوحاة من الفكر الكنزي.
- ✓ **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** فهذه السياسة تعبَر عن سياسة اقتصادية هادفة إلى تطوير و تكييف الجهاز الصناعي لمواكبة تطور الطلب العالمي.
- ✓ **سياسة الانكماش:** و هي تلك السياسة التي تعمل على تقليص من ارتفاعات الأسعار من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل التقليدية مثل: الاقتطاعات الاجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. غير أن هذه السياسة غالبا ما تؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.
- ✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب:** فهذه السياسة قد تم اعتمادها في بريطانيا، حيث تعمل على أساس التناوب بين كل من سياسة الانعاش و سياسة الانكماش.

2. الدولة و السياسة الاقتصادية الظرفية

تعدَ كل من السياسة المالية و النقدية و الجَارية من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية التي تعمل على التأثير في الطلب الكلي، و لهذا تعرف هذه السياسات بسياسات الطلب. و كما يمكن إعتبار السياسة الاقتصادية الظرفية تلك السياسة التي يكون لها آثار في المدى القصير.

1.2 السياسة المالية

قد تعمل الدَولة على التأثير في الطلب الكلي من خلال استخدام أدوات الموازنة العامة، و التي تتمثل في كل من النفقات العامة و الضرائب و التحويلات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. و يتجلى دور السياسة المالية في الاقتصاد أكثر بالتطرق إلى منحنى IS و دور الدولة في إنتقاله.

1.1.2 اشتقاق منحنى IS

يطلق الاقتصاديون عادة على منحنى IS إسم تابع HANSEN، فهذا المنحنى يعبَر عن تلك العلاقة الكائنة بين سعر الفائدة و الدخل، و ذلك عند توازن كل من الادخار و الاستثمار، أي عند حدوث التوازن بين الطلب و عرض السلع و الخدمات[109].

[109] Bernard Bernier . Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 8e édition, Dunod, paris, paris 2001, p 230.

و تتحدد طبيعة العلاقة السائدة بين سعر الفائدة و الدخل في إطار تساوي كل من عرض الادخار و الطلب على الاستثمار، حيث لما كان الادخار دالة متزايدة بالنسة لمتغير الدخل، و الاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة، فإنه من أجل ضمان استمرارية التوازن في سوق الإنتاج لابد من وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، و هما كل من الدخل الذي يعمل على تحديد حجم الادخار و سعر الفائدة الذي يعمل على تحديد حجم الاستثمار[110]. و من ثم تتحدد معادلة IS رياضيا على النحو التالي[111]:

$IS : Y = (C_0 + I_0 - K.\, i) / 1 - c$ حيث: C_0 الاستهلاك الثابت، c الميل الحدي للاستهلاك، Y الدخل،I الاستثمار، S الادخار، I_0 الاستثمار الثابت، K معامل سعر الفائدة، i سعر الفائدة.

الشكل رقم 03: اشتقاق منحنى IS.

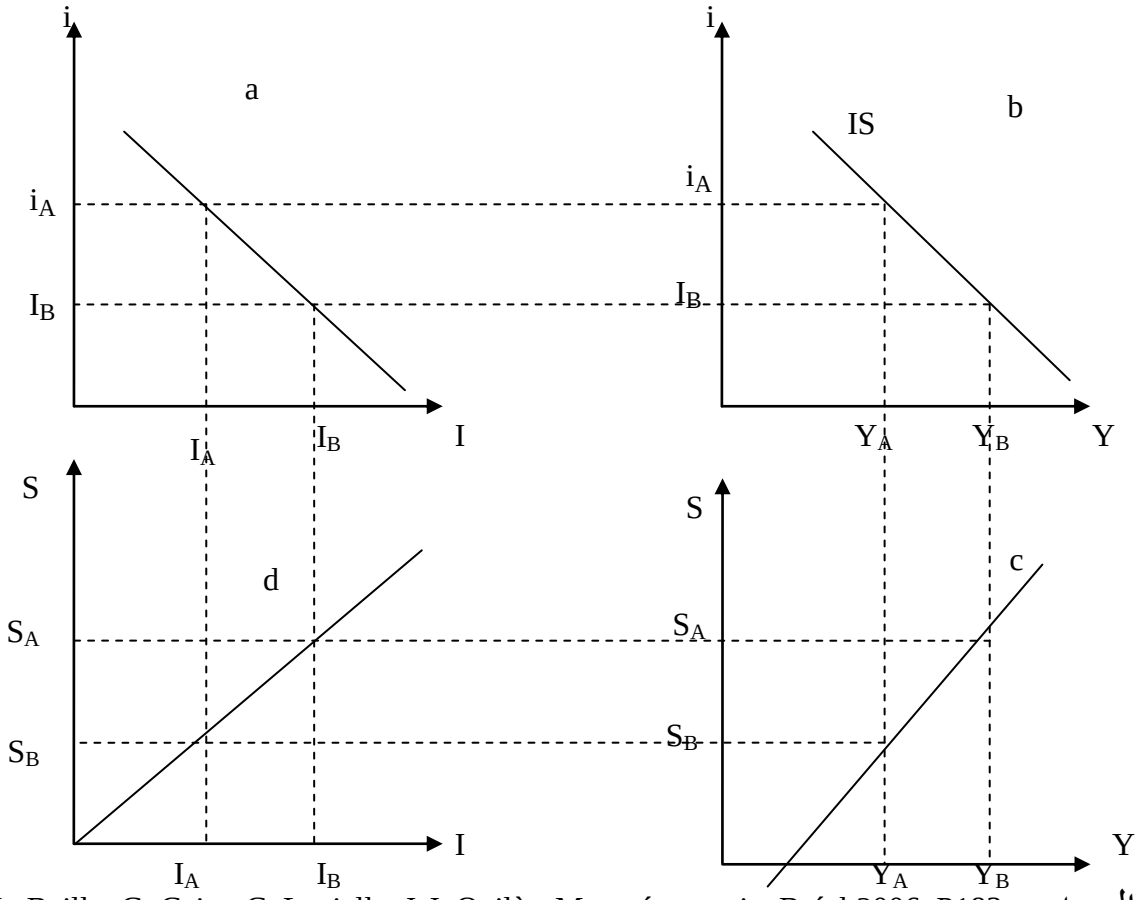

المصدر: J-L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Macroéconomie, Bréal,2006, P183.

[110] بلعزوز بن علي، بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، الطبعة الثانية 2006، ص 87.

[111] و للمزيد من المعلومات حول الخطوات الرياضية في تحديد معادلة IS أنظر إلى:

و من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ ما يلي:

_ الجزء a يمثل دالة الاستثمار التي هي متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة.

_ الجزء b يمثل التوازن في سوق الإنتاج.

_ الجزء c يمثل دالة الادخار التي هي متزايدة بالنسبة للدخل.

_ الجزء d يمثل المساواة بين الادخار و الاستثمار.

2.1.2 دور الدولة في الاقتصاد وانتقال منحنى IS

لقد تجلى دور الدولة في الاقتصاد على إثر ظهور النظرية العامة لكينز عام 1936، حيث تم إدخال القطاع الحكومي في نموذج الاقتصاد الكلي خاصة من جانب السياسة المالية و أدواتها التي تتمثل في كل من: الإنفاق الحكومي، و الضرائب، و التحويلات، فهذه الأدوات هي من بين المكونات الأساسية للطلب الكلي. فالسياسة المالية لها دور أساسي في الاقتصاد، حيث تسعى للتأثير على مستوى الطلب الكلي من خلال تدخلات الدولة للوصول بالدخل الوطني إلى المستوى المراد تحقيقه.

و من أجل إيضاح آلية عمل السياسة المالية ومدى تأثيرها على منحى منحنى IS، فإنه عند زيادة حجم الإنفاق الحكومي (أو الإنفاق الاستثماري) أو في التحويلات أو التخفيض من معدلات الضرائب كلَها تغيرات ستؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين. و على العكس من هذا ينتقل IS نحو اليسار.

2.2 السياسة النقدية

تعرَف السياسة النقدية على أنَها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد"[112]. و بتعبير آخر فإن السياسة النقدية، هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي من خلال تغيير العرض النقدي للتأثير على أسعار الفائدة، و من ثم يتأثر حجم الائتمان و الاستثمار على وجه خاص و النشاط الاقتصادي على وجه عام.

و تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية في فترات الكساد بزيادة العرض النقدي، وكما أنها قد تتبع سياسة نقدية إنكماشية في فترات التي يسود فيها التضخم و الرواج. و تتجلى أكثر آلية عمل

[112]. بلعزوز بن علي، نفس المرجع، ص 112.

السياسة النقدية و مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي بالتعرض إلى منحنى LM و دور الدول في إنتقاله.

1.2.2 اشتقاق منحنى LM

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتقاطع عرض النقود مع الطلب على النقود. فعرض النقود يعتبر من أحد متغيرات السياسة النقدية الذي يتحدد بقرارات السلطة النقدية (البنك المركزي)، لهذا فهو يفرض ثابت في المدى القصير، و من ثم هو عديم المرونة أمام تغيرات سعر الفائدة. في حين الطلب على النقود، يتوقف على متغيرين و هما كل من سعر الفائدة و الدخل. و عليه يمكن إشتقاق منحنى LM من سوق النقد بتحديد مستويات الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق عندها التوازن[113].

و في هذا الإطار يمكن معالجة هذا التوازن رياضيا و بيانيا:

$$M_0 = M_d$$
$$M_d = L1\,(y) + L2\,(i)$$
$$M_d = L\,(y, i)$$
معادلة التوازن..... $M_d = M_0 = L\,(y, i)$

حيث أن: M_0 تمثل عرض النقود، M_d: الطلب على النقود، L_1: الطلب على النقود من أجل المعاملات و الحيطة (L_1 تابع متزايد للدخل)، L_2: الطلب على النقود من أجل المضاربة(L_2 تابع متناقص لسعر الفائدة) .

تشير معادلة التوازن أنه عند ثبات عرض الكتلة النقدية، فإنه توجد علاقة محددة بين مستوى الدخل و سعر الفائدة تحدد شرط التوازن في سوق النقد[114]. ويطلق على هذه العلاقة تسمية منحنى LM أو تابع Hiks ، ف L تمثل الطلب على النقود[115] و M تمثل عرض الكتلة النقدية[116].

---

[113] بن عزوز علي، مرجع سابق، ص ص91- 92.

[114] بن عزوز علي، نفس المرجع، ص 92.

[115] و للمزيد من المعلومات عن دوافع الطلب على النقود أنظر:

. برييش سعيد، مرجع سابق، ص ص210- 215.

. ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص250- 254.

. أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص134- 143.

. المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الطبعة الأولى، وهران، 2006، ص ص91-92.

_ Bernard Bernier , Ibid, PP 221- 217.

الشكل رقم 04: اشتقاق منحنى LM.

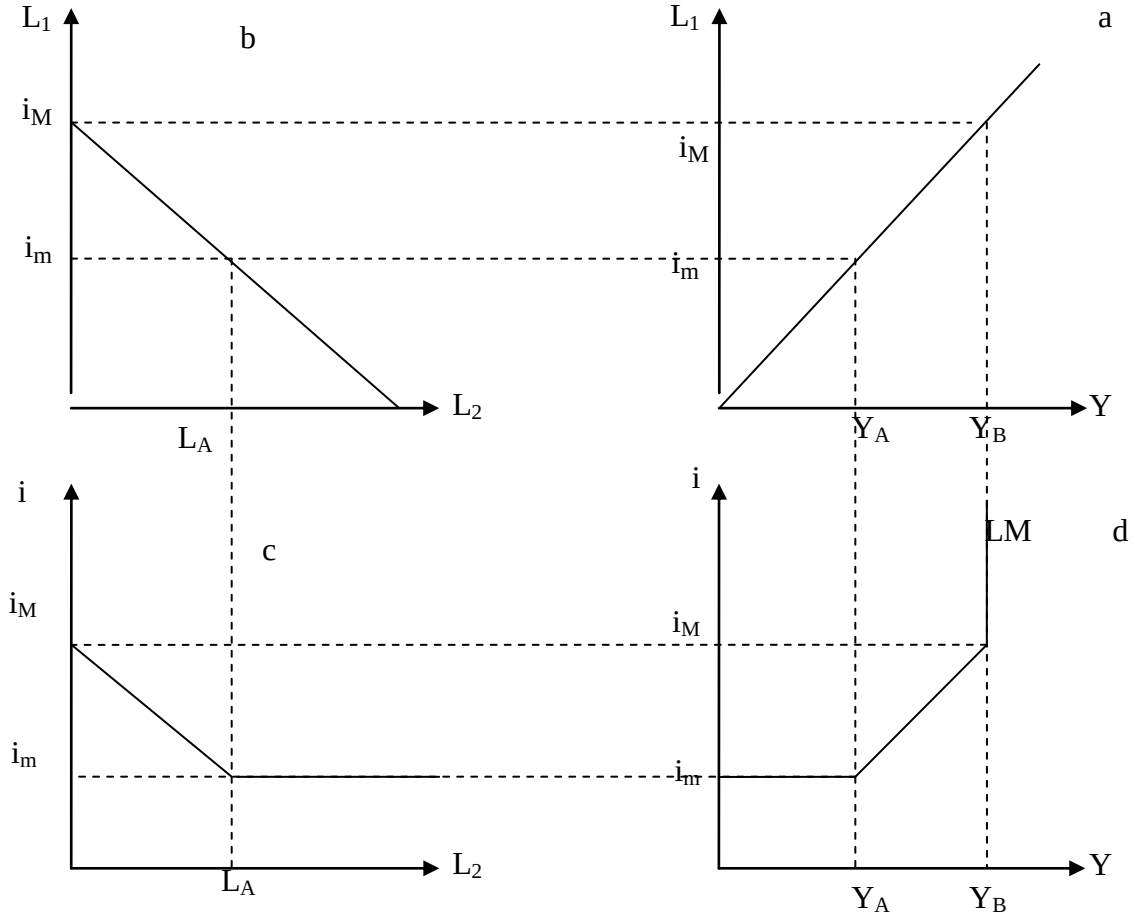

المصدر: J-L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Ibid, P195.

و من خلال الشكل رقم 04 نلاحظ ما يلي:

_ الجزء a يوضح العلاقة الطردية بين الطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط و الدخل.

_ الجزء b يكشف عن تساوى كل من الطلب على النقود مع عرضها.

_ الجزء c يكشف عن العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة و سعر الفائدة (حيث تكون كمية النقود المطلوبة من أجل المضاربة هي L_A عند سعر الفائدة قدره i_m).

_ J-L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Ibid, PP 190- 191.

[116] و للمزيد من المعلومات حول الكتلة النقدية و مجمعاتها (M1,M2, M3, M4) أنظر إلى:
. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص71- 74.

ـ الجزء d فهو يبيّن طريقة اشتقاق منحنى LM، حيث أن الفضاء الهندسي لمختلف التوليفات من الدخل و سعر الفائدة المتقاطعة هي التي تشكل منحنى LM. فهذا المنحنى يعبر عن تلك العلاقة الطردية بين الدخل و سعر الفائدة.

2.2.2 دور الدولة في الاقتصاد و إنتقال منحنى LM

تعتبر السياسة النقدية من إحدى أوجه التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي، حيث تتخذ الدولة من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي. فالسياسة النقدية قد تعني مختلف الإجراءات التي تسمح للسلطات النقدية بضبط العرض النقدي لتلبية حاجات المتعاملين الاقتصاديين. فهذه السياسة قد تكون تقيدية أين تسعى الدولة لتقليص العرض النقدي من أجل الرفع من معدلات الفائدة (قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم، تحسين سعر صرف العملة الوطنية). و كما قد تكون هذه السياسة توسعية من خلال زيادة المعروض النقدي من أجل خفض سعر الفائدة (قصد تشجيع الاستثمار) [117].

و من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية تستعمل الدولة مجموعة من الأدوات منها ما هو مباشر كتأطير الائتمان، و نسبة الدَنيا للسيولة، و الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، و التأثير و الإقناع الأدبي. ومنها ما هو غير مباشر كمعدل الاحتياط القانوني، معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة[118].

إن السياسة النقدية قد حظيت باهتمام كبير في إطار الفكر الاقتصادي، و بالخصوص في إطار النظرية العامة للتشغيل و النقود و الفائدة عام 1936 لكينز، فزيادة كمية النقود المعروضة مع ثبات مستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انتقال منحنى LM في سوق النقد نحو اليمين مع ارتفاع حجم الدخل وسعر الفائدة (أنظر إلى شكل رقم 05) .

---

[117] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 53.

[118] و للمزيد من المعلومات حول أدوات السياسة النقدية أنظر إلى كتاب:

عبد المجيد قدي ،نفس المرجع، ص ص79- 91.

الشكل رقم 05: **انتقال منحنى LM**.

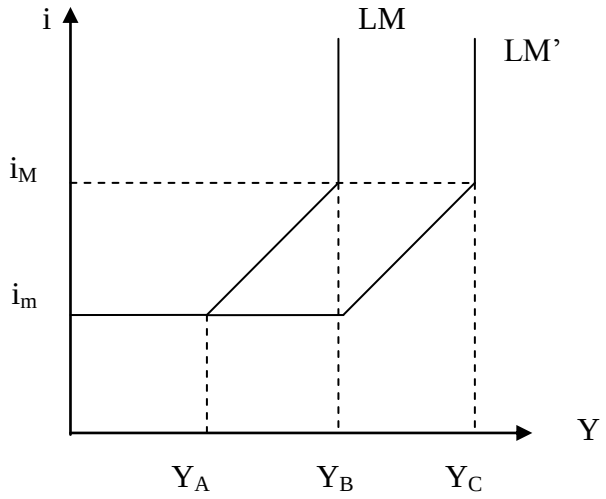

المصدر: J-L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Ibid, P211.

3.2 السياسة التجارية

1.3.2 مفهوع السياسة التجارية و أدواتها

السياسة التجارية هي مجموعة من الإجراءات و القواعد التي تنظم المبادلات التجارية لبلد ما مع العالم الخارجي. و بذلك يمكن اعتبار السياسة التجارية من بين مكونات السياسة الخارجية الاقتصادية[119].

و لعل أبرز أدوات السياسة التجارية التي تستخدمها الدولة في تنظيم نشاطها التجاري الدولي، هي كالتالي[120]:

- ✓ الحقوق الجمركية: هي ضريبة تطبق على الواردات حيث نفرق بصددها بين نوعين من الأصناف: الحقوق الجمركية النوعية و الحقوق الجمركية القيمية؛ فالحقوق الجمركية النَوعية تعبَر عن اقتطاع مبلغ نقدي ثابت على الوحدة المستوردة، و أما الحقوق الجمركية القيَميَة

[119] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

Jean. Francois Fortin, Analyse de la politique commerciale : Etat des travaux théorique, Etude internationale. Vol.36. N° 3, 2005, P 339- 360, P 343.

[120] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7 édition, Pearson Eduction France, P181.

فهي عبارة عن ذلك الرسم الذي يمثل حصة من قيمة السلع المستوردة (مثلا كأن نفرض رسم بمقدار 25 % على قيمة كل شاحنة مستوردة).

- ✓ أدوات السياسة التجارية الأخرى: و بالإضافة إلى الحقوق الجمركية، فإن هناك أدوت أخرى تستعملها السلطات العمومية في تنظيم النشاط التجاري، و التي تتمثل في ما يلي: إعانات التصدير، حصص الاستيراد، القيود الطوعية على التصدير،.....الخ.

و بصفة عامة، فإن أدوت السياسة التجارية و تطبيقاتها لها أثار على ثلاثة أعوان اقتصادية وهي كل من الدولة (الإيرادات الحكومية) و المنتجين (فائض المنتجين) و المستهلكين (فائض المستهلكين).

2.3.2 إتجاهات السياسة التجارية

إن تطبيق السياسات التجارية في مجال التجارة الدولية يخضع لاتجاهين أساسيين؛ الاتجاه الحرَ و الاتجاه الحمائي، فالاتجاه الحرَ هو مبني على سياسة الحرية التي تخص الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما الاتجاه الحمائي الخاضع لسياسة حمائية فيعني استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو أخرى على اتجاه المبادلات الدولية.[121]

- ✓ **الاتجاه الحرَ**: وفقا لهذا الاتجاه، فإن التجارة الدولية تكون خالية من القيود و العقبات، و ذلك للأسباب التالية :

- يسمح التبادل الدولي لمختلف دول العالم بالاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي، حيث يتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولي، وبذلك أي عمل من شأنه أن يقيَد التجارة الدولية سيؤدي إلى تخفيض حجم هذه الفوائد[122]،
- لا تستطيع الدَول التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبيرة إلا في ظل قيام التبادل الدولي أين يمكن للدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما أن توسع خطها الإنتاجي لتلك السلعة،

[121] زينب عوض الله، مرجع سابق، ص 285.

[122] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص 203.

- تضييق الخناق على قيام الاحتكارات: فحرية التجارة تؤدي إلى منع قيام الاحتكارات التي تعتبر على أقل كعقبة أمام قيامها، فمثلا إذا قامت الدولة بحماية سوقها المحلي بفرض ضريبة على وارداتها، فإنها ستساعد مشاريعها الاقتصادية على البقاء مع احتكارها للسوق المحلية دون أن تتعرض لمنافسة أجنبية.[123]

✓ **الاتجاه الحمائي**: لقد اتجهت العديد من الدَول الصنَاعية المتقدَمة إلى تبني نزعة حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية، كنتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية. و كما قد اتجهت أيضا هذه الدول إلى تبني قيود غير تعريفية على أثر نجاح اتفاقية الغات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية[124]. و بالتالي هذا الاتجاه من خلال السياسة الحمائية يمثل سياسة اقتصادية خاصة، حيث تتعلق بمجموعة من القياسات المفضلة للنشاطات الإنتاجية الوطنية على حساب المنافسة الأجنبية و عرقلتها[125]، و بذلك تقييد الدول لوارداتها لتنمية إنتاجها المحلي من شأنه أن يكون بمثابة حاجز أمام صادرات الدول الأخرى. و يرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية بالخصوص إلى حجة حماية الصناعات الناشئة و حجة مكافحة الاغراق.

3. الدولة و السياسة الاقتصادية الهيكلية

يقصد بالسياسة الاقتصادية الهيكلية تلك السياسة التي يكون لها آثار في المدى الطويل على هياكل الاقتصاد[126]. فالسياسات الهيكلية يعبَر عنها كذلك بسياسات العرض.

---

[123] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي- نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007،ص ص357 -358.

[124] و للمزيد من المعلومات أنظر:

وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر – واقع و تحديات، مجلة الباحث/ العدد 01/ 2002، جامعة ورقلة، ص 8.

[125] J-Y Capul . B. Martory, Economie générale, Edition Nathan – 9, paris, 1989, P 90.

[126] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

Simon Manassa, Initiation a l' analyse économique, Presses Universitaire de Rennes , 2001, P 110.

1.3 الخوصصة

تعبَر الخوصصة عن التحويل الحاصل في الأصول التي تملكها الدولة إلى فائدة الخواص (تحويل حقوق الملكية إلى فاعلين خواص)[127] ، و كما تعرف على أنها تحويل للأعمال و المشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة. فالخصخصة هي تنازل عن مؤسسات تابعة للقطاع العام لصالح القطاع الخاص.

و تتمثل أبرز أساليب الخوصصة كالتالي:[128]

- ✓ تأجير الأصول التي تملكها الدولة للقطاع الخاص.
- ✓ التعاقد مع القطاع الخاص من أجل إدارة المؤسسات العمومية.
- ✓ فتح رأسمال المؤسسات العمومية كلياً أو جزئياً.
- ✓ رفع رأسمال بإصدار أسهم جديدة للبيع.
- ✓ بيع الأصول أو عناصر ثروة المؤسسة العمومية للقطاع الخاص.

و تهدف حكومات الدول من إجراء الخوصصة، تحقيق ما يلي:[129]

- ✓ التخلص من البيروقراطية.
- ✓ خلق وحدات عملية منتجة لها استقلاليتها و مراقبة أدائها.
- ✓ تحسين أداء المشروعات و الخدمات.
- ✓ الحدَ من الخسائر التي تجابه القطاع العام.

2.3 السياسة الصناعية

تحوي السياسة الصناعية مختلف التدابير التي تعمل على توجيه النشاط الصناعي و التأثير في بنيته، فهذه التدابير قد تأخذ شكل أوامر اقتصادية أو شكل مساعدات غرضها التحفيز. و كما أن السياسة الصناعية قد تتخذ شكلين، و هما[130]:

---

[127] Celine Chatelin, privatisation et gouvernance partenariale enjeux théorique et méthodologique, UFR droit économie et gestion- IAE université d'Orléans, article n° 103-01, P 3.

[128] Hocine Benissad, Algérie : Restructuration et réformes économique (1979- 1993), Office Publication Universitaires, Alger, 1994, PP 169 – 170.

[129] القاضي أنطوان الناشف، الخصخصة . مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2000، ص 30 . 31.

✓ **السياسة الدفاعية La politique défensive** :

فالسياسة الدفاعية تعمل على قلب التوجهات العميقة للأسواق التي تكون غالبا فاشلة (غير قادرة على تحسين رفاهية المجتمع)، فهذه السياسة ترتكز على عدة أدوات عمومية أهمها الإعانات و الحماية التجارية. فإستعمال هذه الأدوات له ما يبرره خصوصا في حالة وجود صناعات ناشئة وعند مكافحة الإغراق.

✓ **السياسة الهجومية La politique offensive**:

و في إطار هذه السياسة تقوم الدولة بتقديم إعانات للقطاعات الأكثر ديناميكية (أي القطاعات التي تساهم في النشاطات الأساسية)، والتي من شأنها أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية. فالدولة هي بمثابة عون اقتصادي يعمل على ضمان و ترقية شروط التنمية الاقتصادية، و ذلك بتطوير وتفعيل ما يلي :

- قنوات نقل التكنولوجيا.
- مرونة السوق المالي.

3.3 سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر

و حسب تعريف صندوق النقد الدولي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبَر عن تلك المصلحة الدائمة التي تحصل عليها شركة غير مقيمة (المستثمر الأجنبي) في شركة مقيمة، فهذا يؤدي إلى وجود علاقة طويلة الأجل ما بين المستثمر الأجنبي و الشَركة المقيمة أو المستثمرة و ذلك من خلال درجة التدخل التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي (الشركة غير المقيمة) في تسيير شؤون الشركة المستثمرة. حيث يتم اعتبار أن هناك استثمار أجنبي مباشر في حالة ما إذا كانت الشركة غير المقيمة تمتلك على أقل 10% من رأسمال الشركة المستثمرة. و في حين، إذا كانت الشركة غير المقيمة تملك أقل من 10% من رأسمال الشركة المستثمرة، فإن هذه المساهمة يتم تسجيلها على شكل إستثمار في محفظة الأوراق المالية[131].

---

[130] Jaques Fontanel, Analyse des politiques économiques, Office des Publications Universitaires, Université Pierre Mendès France, Grenoble, 2005, PP 83 - 85.

[131] Bernard Guillochon- Annie Kawecki , Economie internationale commerce et macroéconomie, 4 e edition,DUNOD-2003,P 193.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على توطين النشاط وفقا لعدة معايير تصبَ كلَها حول المناخ الاستثماري للبلد المضيف. وهذا ما يطابق الجانب النظري لنموذج دانينق Dunning الذي أعطى صورة واضحة حول العوامل التي تشرح نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وذلك على أساس المزايا التالية[132]:

- ✓ **المزايا الخاصة les avantages spécifiques** : فالمزايا الخاصة تأخذ شكل غير مادي مثل : المعرفة الفنية، براءة الاختراع، الماركة...،
- ✓ **مزايا التوطين les avantages de localisation** : فمزايا التوطين تسمح بقياس الظواهر التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تتعلق خصوصا بالوضع الاقتصادي و درجة الاستقرار السياسي .
- ✓ **مزايا التدويل les avantages de l'internalisation** : إن مزايا التدويل تقترن بمدى إمكانية توجيه نشاطات فروع المؤسسات في الأسواق الخارجية، و هذا من أجل توزيع المخاطر répartition des risques وتحسين تنافسيتها.

و تجدر الإشارة أن الاقتصاد الجغرافي يساهم بشكل جيد في تعريف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. فإنطلاقا من التحليل الذي قدمه كروقمان (سنة 1991) يمكن فهم أحسن التوزيع المكاني للأنشطة مع الأخذ بعين الاعتبار عوائد الحجم المتزايدة. فالحديث عن تركز النشاطات يأخذ شكل العناقيد الصناعية أو التجمَعات الصناعية، فوجود هذه الأخيرة سيزيد من جاذبية الدَول وتجعلها أكثر قدرة على جذب الاستثمارات نظرا للقرب الجغرافي وسهولة إنتقال المعلومة مع توفر بنية تحتية متطورة[133].

[132] Olivier Meier, Ghillaume Schiet , entreprises multinationals (stratégie restructuration gouvernance) ,DUNOD – 2005 , PP 25-26.

[133] فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية، جامعة باتنة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44 . 2010، ص 6.

و لقد أخذت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة خاصة مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي. و إدراكا من الإنكتاد (منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية) لتلك التطورات و لتوجيه الدَول نحو إصلاحات حقيقية أصدرت هذه المنظمة مؤشرين عام 2002، و هما كالتالي[134]:

- ✓ المؤشر الأول؛ فهو يتعلق بقياس مستوى الأداء الفعلي للدولة من خلال حساب نصيب الدولة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.
- ✓ المؤشر الثاني؛ فهو يعمل على قياس مستوى الإمكانيات الحقيقية و المستقبلية للدولة و هذا من خلال قياس مجموعة من العوامل المتجسدة في الدول المضيفة للاستثمار منها العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

فكل الدول تعمل على تحقيق وتوفير شروط استقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للآثار المتوقعة على المتغيرات الماكرو اقتصادية، و التي يمكن حصرها في المستويات التالية[135]:

- ✓ **على مستوى المديونية:** فالاستثمار يعتبر شكلا بديلا عن المديونية، و بذلك هو أسلوب يمكَن الدولة من تجنب مصاعب تسير الديون الخارجية.
- ✓ **على مستوى العمل:** يعتبر التشغيل من بين الأهداف الأساسية التى تسعى إلى تحقيقها السياسات الاقتصادية، فقد يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة مهمة من أجل خلق مناصب شغل.
- ✓ **على مستوى تحويل التكنولوجيا:** و يتجلى هذا الأثر بمدى مقدرة البلد المضيف على التعلم و احتكاك شركاته بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا، غير أن الاحتكاك يعدَ أمر غير كاف لتحويل التكنولوجيا بل يجب أن يكون للدَول النَامية على وجه الخصوص نظام وطني للابداع مترابط أين يأخذ بعين الاعتبار وفرة عوامل الانتاج و حاجات السوق الفعلية الآنية و المستقبلية.

---

[134] كريم نعمه، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشرات قياس و مدركات الفساد و الشفافية، مؤشرات قياس الأداء و الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر)، مجلة العلوم الإنسانية . العدد 30 . سبتمبر 2006، ص 9 . 10.

[135] عبد المجيد قدي. بتصرف، مرجع سابق، ص ص 252 – 254.

- ✓ **على مستوى التجارة الخارجية:** هناك عدة دراسات حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبادلات التجارية، و التي من بينها الدراسة التي قدمها Kojima على أساس المزايا النسبية للدَول، حيث بيَن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان خلال السبعينات في دعم المبادلات الدَولية، خاصة إذا تمحورت هذه الاستثمارات في الصناعات التي يتمتع البلد المضيف فيها بميزة نسبية بالمقارنة مع البلد الأصل.

و من الناحية التطبيقية، نجد دول المجموعة رقم 7 كأبرز مثال في إستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة Inflows of foreign direct investment، فقد تصدَرت الولايات الأمريكية المتحدة هذه المجموعة عند إستقطابها ما لا يقل عن 236277 مليون دولار أمريكي سنة 2010، و أما المرتبة الثانية و الثالثة فقد كانتا من نصيب ألمانيا و المملكة المتحدة أين سجلتا ما قيمته 46136 و 44696 مليون دولار أمريكي على التوالي.

و بذلك تكون المجموعة رقم7 (G7) قد سجلت مستوى مهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة طيلة الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 رغم إنخفاضها في سنة 2009 إلى مستوى 354900 مليون دولار أمريكي و بمعدل 34.28% بالمقارنة مع سنة 2008 (بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية) التي سجلت فيها ما قيمته 540096 مليون دولار أمريكي من هذه الاستثمارات.

و في المقابل، نجد كذلك المجموعة رقم 7 كنموذج مثالي في مجال تدويل الاستثمارات في الخارج، فهذا الأمر يعرف باللغة الانجليزية Outflows of foreign direct investment ، حيث قدرت سنة 2010 ب 669314 مليون دولار أمريكي، و تتصدر الولايات الأمريكية المتحدة قائمة هذه المجموعة، حيث حققت ما قيمته 351350 مليون دولار أمريكي، و بذلك تهيمن الولايات المتحدة و بمفردها على أكثر من ½ من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المخرجات) للمجموعة G7 (أنظر إلى الجدول رقم 16).

الجدول رقم 16: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة لدول المجموعة رقم 7 خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة			الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010
كندا	57 147	21 438	23 412	79751,7797	41727,7028	38582,7995
فرنسا	64 060	34 029	33 907	154747,076	102954,987	84116,5563
ألمانيا	4 063	37 629	46 136	76992,4708	78204,5568	106961,364
إيطاليا	-10 814	20 078	9 498	66869,883	21276,7435	21010,596
اليابان	24 417	11 938	-1 670	127981,43	74698,087	56275,8231
المملكة المتحدة	91 132	71 208	44 696	160424,831	44423,8266	11016,3732
و.أ.م	310 091	158 581	236 227	329080	303605	351350
المجموع	540 096	354 900	392 206	995 847	666 891	669 314

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE.

4.3 تحرير الأسعار

تستخدم سياسة الأسعار قصد إزالة التشوّهات السعرية و تحريرها، و ذلك من خلال إلغاء الدَعم و مختلف أشكال التَحديد الإداري، حيث يمكن إيجازها في فئتين[136]:

[136] بن عزوز شكري، إجراءات السياسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي، وثيقة في شكل PDF، كلية الاقتصاد و علوم التسيير . جامعة الجزائر، 2005، ص 23. و للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي:
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/1/MPRA_paper_14980.pdf
تاريخ الزيارة: 2011/12/12.

- ✓ الفئة الأولى؛ هي تتمثل في مراقبة أسعار ناتج المؤسسات العمومية حيث يكون سعر المنتجات و الخدمات أقل من السَعر التَوازني، فهذا السعر قد يعود بالفائدة على المستهلك (زيادة فائض المستهلك) غير أنه لا يشجع عملية التراكم و إعادة الاستثمار.
- ✓ الفئة الثانية؛ فهي تتعلق بتحديد الأسعار الدَاخلة في العملية الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، فهذا التحديد يرفع من مردودية هذه القطاعات و لكنَه في نفس الوقت يقدم معلومات خاطئة عن القطاعات الواجب الاعتماد عليها في المسيرة التنموية. و كما أن القطاع المتضرر في هذه الحلقة، هو القطاع المنتج للمدخلات الذي لا يجد الحافز الاقتصادي لتطوير الإنتاج، الشيء الذي ينعكس سلبا على القطاعات الأخرى بحدوث إنقطاعات في سلسة الإنتاج تسببها النَدرة، و هذا ما يدفع المؤسسات إلى الاستيراد.

إن تحرير الأسعار سيعرض القطاعات الإنتاجية الوطنية للمنافسة و من ثم سيدفعها إلى تحسين نوعية الإنتاج و ضبط التكاليف، وكما أنه يؤدي أيضا إلى تقديم معلومات صحيحة عن فرص الاستثمار الحقيقية.

5.3 إصلاح القطاع المالي

1.5.3 مفهوم النظام المالي و أنواعه

النَظام المالي يعبَر عن كافة الأعوان الاقتصادية التي تمكَن أصحاب العجز المالي من الحصول على موارد التمويل، و كما تسمح أيضا لأصحاب الفائض المالي باستخدام و توظيف مدخراتهم. فأنظمة تمويل الاقتصاد تتخذ شكليَن، و هما :

- ✓ **نظام التمويل المباشر**: و يرتكز هذا النظام على مبدأ تحويل الفائض من الموارد المالية من المدَخر إلى المتعامل الاقتصادي العاجز عن التمويل. و بذلك تكون هناك علاقة مباشرة بين المقرض و المقترض[137]. فهذا التمويل يكون من خلال إصدار الأوراق المالية من قبل ذوي الحاجة، و أما إقتناءها يكون من قبل أعوان ذوي الفائض. وتتم هذه العملية عبر السوق، ولهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجأ إلى هذا نوع من التمويل باقتصاديات الأسواق المالية، و كما أن تطوير هذه الأسواق من شأنها أن يفتح خيارات التمويل أمام شركات البلد.

[137] بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000، ص 27.

✓ **نظام التمويل غير المباشر:** يعبَر نظام التمويل غير المباشر عن الدور الذي تلعبه الوساطة المالية في توفير الأموال اللاَزمة للتمويل، وذلك عن طريق تفعيل النقود و تنشيطها. فالوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين إلى علاقة غير مباشرة، فهي بذلك تخلق قناة جديدة تمرَ عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي[138]. وكما أن الاقتصاديات التي تعتمد على هذا النوع من التمويل تعرف باقتصاديات المديونية.

2.3.5 إصلاح النظام المالي

إن إصلاح المنظومة المالية قد يتم على محورين، وهما[139]:

✓ تطوير الأنظمة المصرفية من خلال :
- إبعاد الخزينة عن النظام المصرفي.
- إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات غير المباشرة.
- تحرير أسعار الصرف.
- إصلاح الإطار القانوني و التنظيمي لعمل المصارف.
- إعادة هيكلة المصارف العمومية بإعادة رسمَلتها و تأهيلها.

✓ الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية: و يتم هذا من خلال:
- إصلاح السوق النقدي.
- وضع سوق مالي كفئ.

[138] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 7.

[139] و للمزيد من المعلومات أنظر:

عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 265. 266.

خلاصة الفصل

لقد تم في هذا الفصل، طرح مفهوم السياسات العمومية من خلال التقصي التاريخي لتطور الدولة و أشكالها، و بذلك تبيَن أن السياسة العمومية تتواجد أينما تواجدت الدَولة بسلطاتها الثلاث، حيث تمثلت هذه السياسة في مجموعة من الخطط ذات الأبعاد المختلفة سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل تصدر ضمن تشريعات الدولة من أجل معالجة مشكلة عامة.

و من ثم يتضح أن للسياسات العمومية مفهوم إجرائي يعكس بحق دور الدولة في تنظيم جميع القطاعات و بالأخص القطاع الاقتصادي، فهذا الدَور قد تجلى بوضوح من خلال تتبع تطور تاريخ الفكر الاقتصادي الذي دلَ على وجود اختلافات نظرية حول موضوع التدخل، حيث كان هذا الاختلاف كنتيجة تباين أهداف و خصائص كل من النظام الاشتراكي و الرأسمالي.

و بصفة أدق، ضرورة الحياة الاقتصادية لم تستوجب تدخل الدَولة فقط في اطار النَظام الاشتراكي، بل أيضا استدعت وجوب وجود الدَولة بنسبة ما في الاقتصاد من أجل تنظيمه في إطار النظام الرأسمالي، حيث هذا ما أكَدته أزمة الكساد لعام 1929. فجون مانيرد كينز في إطار تشخيصه للأزمة ركز أكَثر على السياسات التي تؤثَر في الطَلب، و التي اقترنت بآليات الموازنة العامة و التدخلات النقدية للدَولة، و بذلك تعدَ كل من السياسة المالية و النقدية من السياسات الاقتصادية الظرفية ما دام أنها موجهة للتأثير على مستوى الطلب العام. و كما تندرج أيضا ضمن هذه السياسات السياسة التجارية، حيث تساهم بشكل مهم في تنظيم و ضبط قطاع التجارة الخاجية؛ فهي تنظم و تسيَر كل من قطاع المصدَرين و المستوردين من خلال عدة أدوات مسطرة في هذا المجال.

و مع تلاشي النظام الاشتراكي و تطور الاقتصاد العالمي الذي كان على أساس مفهوم إقتصاد السوق تغيرت إهتمامات الدَولة في تنظيم الشؤون الاقتصادية، فقد أصبحت تهتم أكثر بتهيئة بنيَتها الهيكلية لتوفير الشروط اللازمة لتشجيع التصنيع داخل البلد و هذا من خلال إتباع مجموعة من الاجراءات أبرزها؛ استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و إجراء الخصخصة الذي يعمل كآلية مهمة في تفعيل القطاع الخاص على حساب القطاع العام، و ذلك تحت شعار ترقية و تنويع الانتاج المحلي، و كذا إجراء تحرير الأسعار الذي يتجسد بواسطة إلغاء الدَعم، و أما الإجراء الأخير فهو يخص إصلاح القطاع المالي عن طريق تحديث أنظمة تمويل الاقتصاد، و بهذه الإجراءات يتجلى دور الدولة في

التأثير على منحى العرض من خلال سياساتها الاقتصادية الهيكلية، و بالتالي تدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري من خلال سياساتها الاقتصادية التي تعد مظهرا من مظاهر السياسة العمومية.

و عليه، أن تطور السياسات العمومية يتماشى و مراحل تطور الدولة التي شهدت عدة تحولات، حيث ساهمت هذه التطورات و بشكل كبير في إعادة صياغة دورها الذي لم يعد يقتصر على إشباع الحاجات الأساسية بقدر ما أصبح نشاطها الرئيسي يتَجه نحو التأثير على الطلب الكلي و العرض الكلي. و بصفة عامة أصبح نشاط الدولة يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة و المستديمة.

الفصل الثانـي
ماهية التصدير
و مدى تأثره بالسياسات العمومية

مقدمة الفصل

تعتبر قضية التصدير من القضايا المهمة على مستوى اقتصاديات الدول لارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي أين يتأثر الناتج المحلي الخام بطريقة ايجابية، و بذلك التصدير يضمن للدول التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة و الفاعلية. و من ثم التصدير يمثل حلقة وصل و تطوير للاقتصاد الوطني بديناميكية الاقتصاد العالمي من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي بما يساهم في ترقية كافة الأنشطة التصديرية وفق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. فدعم القدرة الذاتية للاقتصاد ترتبط بدعم القدرة التصديرية.

و ما دام التصدير يرتبط بكافة الأنشطة الاقتصادية، فإنه يستلزم وجود تضافر بين جميع السياسات الاقتصادية التي تعمل في إطار ترقية و توجيه الصادرات، و في هذا المجال قد أثبتت تجارب كثير من الدول على مدى فعالية إستراتيجية التوجه نحو الخارج في تحقيق الأهداف الاقتصادية، و بالتالي نجاح هذه الدول المهتمة بالنشاط التصديري قد عكس دور الدولة في مجال التجارة الخارجية من خلال سياساتها العمومية. و عليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: موقع التصدير في إطار الفكر الاقتصادي.
المبحث الثاني: علاقة السياسات العمومية بالصادرات من منظور الدراسات النظرية و القياسية.
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في اختيار السياسات العمومية المتعلقة بترقية صادراتها.

المبحث الأول: موقع التصدير في إطار الفكر الاقتصادي

يحظى التصدير باهتمام فكري مهم سواء على مستوى نظريات التجارة الخارجية أو على مستوى النظرية الاقتصادية الكلية، فتعبير التصدير ينصرف إلى تصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج، و بذلك هو يعمل على تحديد معدلات التبادل الدولية بالاستناد إلى ظاهرة التخصص و التقسيم الدولي للعمل في مجال الإنتاج، فهذا الأمر يرجع بدوره إلى اختلاف نسب توفر عوامل الإنتاج و أساليب الفن الإنتاجي من بلد إلى آخر، و من ثم سنتعرض في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

1. ماهية التصدير.
2. التفسير النظري و المؤسساتي للتصدير.
3. التصدير من منظور السياسات الاقتصادية الكلية.

1.ماهية التصدير

لقد احتلت قضية التصدير حيزا مهما في إطار تحديد التجارة الدولية، فهي تعمل على تشجيع التبادل التجاري و تحقيقه، و كما تساهم بنسبة مهمة في التبادل الدولي، فهذا الأمر يساعد على تحقيق مصالح أطراف التجارة الدولية من مصدرين و مستوردين نظرا لاختلاف المزايا النسبية و التنافسية لكل دولة، و من ثم سنتعرض إلى النقاط التالية:

1.1 مفهوم التصدير و أهميته،
2.1 أنواع الصادرات،
3.1 دوافع التصدير،
4.1 استراتيجيات التصدير و أنماطه،

1.1 مفهوم التصدير و أهميته

يمكن توضيح مفهوم التصدير و أهميته من خلال ما يلي:

1.1.1 مفاهيم عامة حول التصدير

للتصدير عدة مفاهيم، غير أن صلبها يدور في نقطة واحدة و هي خروج السلعة من منشأها الأصلي نحو أسواق تنتمي لبلدان أخرى، و في هذا الشأن سوف نعرض أبرزها وفق الشكل التالي:

- ✓ يعرف فريد النجار التصدير على أنه "مدى قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية أخرى، و هذا من أجل تحقيق أرباح و قيمة مضافة"[1].
- ✓ يعرف قادة أقاسم التصدير على أنه "قيمة السلع و الخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين و المحولة بصفة نهائية لغير المقيمين"[2].
- ✓ يعرف بريبش سعيد التصدير على أنه"كل ما يطلبه الخارج من السلع الوطنية"[3].
- ✓ يعرف هيَثم حمود الشبلي و محمود عواد ازديادات أن التصدير، "يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، و القدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة سوقية. فهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج و تطوير المواصفات الفنَية و استخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا"[4].
- ✓ و تناول Corinne Pasco التصدير في إطار تشخيصه؛ بأنه ذاك التدويل المتعلق بالخيار الاستراتيجي للمؤسسة، فهذا التدويل يتوقف عل مدى الإمكانيات التي هي بحوزة المؤسسة[5].
- ✓ يعرف Claude Ménendian الصادرات على أنها كل السلع و الخدمات التي تخرج بصفة نهائية الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلدان العالم[6].

و إلى جانب هذه المفاهيم، فقد عرَف البنك العالمي الصادرات على أنها " قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، و هي تشمل قيمة السلع، و الشحن، و

[1] فريد النجار، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15.

[2] قادة أقاسم، مرجع سابق، ص 74.

[3] بريبش سعيد، مرجع سابق، ص 194.

[4] هيثم حمود الشبلي و محمود عواد ازيادات،استراتيجيات التسويق التصديري الدولي في الشركات الأردنية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009، ص 6.

[5] Corinne Pasco, Commerce international, 6 édition, Dunod, Paris, 2006, p1.

[6] Claude Ménendian, Fiches de macroéconomie, Ellipses / 2 édition, 2003, p14.

التأمين، و النقل، و السفر، و حقوق الامتياز، و رسوم الرخص، و غيرها من الخدمات مثل الاتصالات، و الإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية"[7].

و عموما التصدير يمثل تلك الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، من خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج ، و بالتالي التصدير يعكس مدى قدرة الدولة و مؤسساتها الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة في تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية، فهذا العرض التصديري يشمل كل التدفقات السلعية و الخدمية من داخل الإقليم الاقتصادي للبلد نحو خارجه.

2.1.1 أهمية التصدير في التنمية الاقتصادية

يأخذ الأداء التصديري حيزا مهما في إطار مختلف اقتصاديات الدول، و هذا لأنه من العوامل الأساسية التي تدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية، فالقطاع التصديري حظي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي و لمدة من الزمن، حيث اعتبره التجاريون بأنه الوسيلة الفعالة لتحقيق النَمو المرجو مع تحصيل كميات مهمة من العملة الصعبة التي كانت تتمثل آنذاك في المعدن الثمين. و عليه يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه في تأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي، حيث أن نمو الصادرات قد يساهم و بشكل مهم في توفير وسائل النمو الاقتصادي على وجه أسرع.[8]

و يمكن قياس أهمية التصدير في إطار التنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي تدلنا على مدى قدرة الاقتصاد الوطني في ترقية مبادلاته مع الخارج من خلال إحداث فائض على مستوى ميزان المدفوعات، و كذا مدى تبعية هذا الاقتصاد للخارج، فهذه المؤشرات ستعكس مستوى التنمية للبلد بما يسمح للسلطات العمومية بتشخيص موضوعي لمعدلات نمو

[7] أنظر إلى الموقع إلكتروني الخاص بالبنك العالمي:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS
تاريخ الزيارة: 02/ 2011/02.

[8] إن نمو الصادرات يمثل زيادة الطلب على إنتاج البلد، فهذا النمو من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التغير التقني السريع مع تنمية روح المبادرة الأصلية و استغلال أكثر لنطاق الاقتصاديات، و كما أنه أيضا يعمل على الحد من عدم الكفاءة التخصيصية للموارد.

القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يسمح أيضا بوضع سياسات عمومية فعالة في هذا المجال. و تتمثل هذه المؤشرات على النحو التالي:

الجدول رقم 17: مؤشرات التصدير و خصائصها.

مؤشرات التصدير	الخصائص
– نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للبلد: $PIB/X =$ X: الصادرات، PIB: الناتج المحلي الخام،	– كلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للبلد مرتفعة، كلما دل هذا المؤشر على مدى قدرة الدولة في توجيه إنتاجها نحو التصدير؛ أي مدى اعتماد الدولة على الخارج في تسويق منتجاتها،
– نسبة تغطية الصادرات للواردات $M/X =$ X: الصادرات، M: الواردات،	– كلما كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات كبيرة، كلما دل هذا على مدى قدرة الصادرات على تأمين حاجيات البلد من الواردات، بما يسمح بتجنب الاستدانة من الخارج،
– درجة التركيز السلعي للصادرات	– يعكس هذا المؤشر الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة سلعية من الصادرات الإجمالية، غير أنه يجب أن يكون هناك تنوع في الصادرات لضمان كفاءة أكبر للمؤسسات الاقتصادية للبلد في هذا مجال، و كذا لتحقيق اندماج أحسن لهذا الاقتصاد في التقسيم الدولي للعمل بالتحول من إنتاج السلع النمطية إلى إنتاج و تصدير سلع ذات كثافة تكنولوجية،
– التركيز الجغرافي للصادرات	– فهذا المؤشر يكشف لنا عن مدى عمق اعتماد البلد في تصريف منتجاته على عدد قليل أو كثير من البلدان، و على التكتلات الاقتصادية،

المصدر: من إعداد الطالب

و من خلال الجدول رقم 17، نكون قد عرضنا أبرز مؤشرات التصدير التي تبين بوضوح أهمية التصدير و مكانته في التنمية الاقتصادية، و بالخصوص مؤشر التركيز السلعي للصادرات الذي يكشف لنا طبيعة القطاعات التي تساهم بإنتاجها و بحصص معينة في التصدير، فعلى سبيل المثال نجد الدول العربية تعتمد في تصديرها على الوقود و المعادن و بنسبة فاقت 70% خلال الفترة الحاصلة ما بين 2006 و 2009، مقابل نسب ضئيلة للسلع الزراعية و المصنوعات و السلع غير المصنفة حيث لم تتجاوز مجتمعة نسبة 30%، و هذا ما يدل على مدى عمق اعتماد هذه الدول على الثروة الباطنية، و كما يكشف لنا عن ضعف مؤشر تنوع الصادرات ما دام أن الوزن النسبي لهذه المنتجات هو الأكبر بالمقارنة مع المنتجات الأخرى، و أيضا يكشف لنا عن ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الحساسة (الزراعة و الصناعة) في التصدير(أنظر إلى الجدول رقم 18).

الجدول رقم 18: درجة التركيز السلعي للصادرات العربية خلال فترة: 2006-2007.

الوحدة: %

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009
السلع الزراعية	2,8	3	2,9	3,1
الوقود و المعادن	77,8	76,9	78	70,8
المصنوعات	12,4	13,4	12,5	16,4
سلع غير مصنفة	7	6,7	6,6	9,7

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2010، الملحق الإحصائي رقم 3/8، ص 387.

و علية عنصر التصدير يأخذ أهمية متزايدة عبر الزمن في اقتصاديات الدول، حيث يعتبر قبل أي وسيلة الأداة المفضلة للتنمية الاقتصادية، ما دام أنه يرتبط بإنتاج جميع القطاعات على مستوى الاقتصاد.

2.1 أنواع الصادرات

إن تقسيم الصادرات يخضع لعدة معايير أبرزها كالتالي[9]:

- ✓ **معيار المجموعات السلعية:** فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير، فهي إما أن تكون سلعا استهلاكية أو سلعا معمَرة،
- ✓ **معيار طريقة التصدير:** فهذا المعيار يرتبط بطريقة التصدير، إما أن يكون تصديراً مباشر كالتصدير عن طريق المصدر أو تصديرا غير مباشر كالتصدير عن طريق وكلاء التوزيع و الشركات متعددة الجنسية و فروعها،
- ✓ **معيار الدول المصدرة:** فهذا المعيار يتماشى و مكانة الدول في الاقتصاد العالمي، هل هي دول متقدمة أو دول نامية أو دول أقل نمواً،
- ✓ **معيار الصادرات المؤقتة و الدائمة:** فهذا المعيار يربط بين الزمن و الصادرات، فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تبقى في الخارج بصفة نهائية، أما الصادرات المؤقتة فهي تبقى لفترة من الزمن و يعاد استيرادها،
- ✓ **معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة:** فهذا المعيار يعالج صفة السلع المعدَة للتصدير، فهو يميَز بين الصادرات الملموسة التي تخص كافة البضائع و السلع التي تصدَر خارج البلد أين يمكن معاينتها و إحصاءها من قبل الجمارك، و أما الصادرات غير الملموسة فهي تشمل كل الخدمات التي تتم ما بين مقيمين البلد و مقيمين البلد الآخر ، و تتمثل هذه الخدمات في كل من خدمات النَقل و التأمين و غيرها من الخدمات.
- ✓ **معيار أسلوب السداد:** فهذا المعيار يفصل في طريقة السداد التي تأخذ وفقه أحد الشكلين؛ إما أن يكون التسديد نقدا أو بالتقسيط.

3.1 دوافع التصدير

تكمن الدوافع وراء التصدير في تحقيق عدة فوائد، و التي يمكن حصرها على مستويَين و هما [10]:

---

[9] فريد النجار. بتصرف، مرجع سابق، ص ص102 . 103.

[10] Luis Filipe, Lages Graça Silva, Chris Styles, Zulema Lopes Pereira, The NEP Scale: A measure of network export performance, International Business Review 18 (2009) 344–356, PP 345-346.

1.3.1 دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية

في إطار هذا المستوى، فإن دوافع التصدير تأخذ الشكل التالي:

- ✓ زيادة احتياطات النَقد الأجنبي،
- ✓ مساعدة الصناعات على البقاء و النمو،
- ✓ تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية،
- ✓ خلق فرص العمل،
- ✓ تشجيع واضعي السياسات العمومية في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة الشركات على تحسين أداءها في المجال التصديري،

2.3.1 دوافع التصدير على مستوى الشركات

فعلى على هذا المستوى، تعمل دوافع التصدير على تحقيق ما يلي:

- ✓ تستخدم الشركات النشاط التصديري من أجل تحسين عملياتها الإدارية و ذلك على المستوى المحلي،
- ✓ زيادة الأداء العام،
- ✓ الاستفادة من وفرات الحجم،
- ✓ البحث على الفرص في الأسواق الدولية،

و عليه نجاح عملية التصدير ليس بالمهمة السهلة نظرا لطبيعة البيئات الخارجية، أين يمكن أن تتعرض هذه الشركات إلى عدة مخاطر أهمها المشاكل المرتبطة بسعر الصرف و المشاكل التي تخص عدم الاستقرار السياسي و المشاكل المقترنة بعدم معرفة السوق.

4.1 استراتيجيات التصدير و أنماطه

1.4.1 إستراتيجيات التصدير

إن استراتيجيات التصدير تتمثل في كافة الوسائل التي تستطيع الشركات بواسطتها تحقيق أهداف مشروع التصدير، و بذلك الكفاءة التصديرية تتحدد بناءا على مدى مقدرة الشركة في تطبيق الإستراتيجية المختارة في هذا المجال. فاستراتيجيات التصدير هي كثيرة و متنوعة، أهمها :التغلغل في الأسواق، الاستجابة للسوق، إيجاد فرص تحقيق الربح، الاستفادة من الموارد البشرية و

التكنولوجية، توزيع المخاطر، المشاركة في المعارض الدولية ...الخ، فهذه الاستراتيجيات تتأثر بأنماط التصدير و طرق ترويجه أو ترقيته، وكما تتحدد هذه الاستراتيجيات بناءا على عدة معايير مثل: معيار أسعار الصرف و أسعار الفائدة والبورصات السلعية و الإجراءات الجمركية وغيرها من المعايير.

و مع الأخذ بعين الاعتبار ما سبق عرضه في هذا المجال، تجدر الإشارة أن تصميم إستراتيجية تصديرية فعالة من قبل شركات البلد، ستوجب عليها حشد كل الموارد المالية و الإنتاجية و البشرية لهذا الغرض مع تجميع كل المعطيات البيئية لتكتمل رؤيتها المستقبلية، و بذلك سيكون لها برامج واعدة أين تغطي حاجياتها و تحقق كافة أهدافها المسطرة.

2.4.1 أنماط التصدير

تتخذ أنماط التصدير عدة أشكال أبرزها :

1.2.4.1 التصدير عن طريق التوطين التجاري

يعتبر التوطين عنصر مهم في السياسة التجارية التي تتبعها المؤسسة المصدَرة، فهو يعبر عن اختيار قناة للبيع التي تتطلب توطين نشاط معين في الخارج، و من أجل تحقيق هذا وجب الاعتماد على الأدوات التالية[11]:

- ✓ **الفروع التجارية Les filiales commerciale**: الفرع هو مؤسسة مستقلة حيث يتمتع بجنسية البلد المستهدف (أي البلد الذي شهد عملية التوطين)، فالفرع التجاري يتمتع بشخصية قانونية مختلفة عن تلك الشخصية التي تتمتع بها شركة الأم، و بذلك الفرع يعمل على التأثير في السوق الذي يكون متواجد فيه.

فالفرع أو الفروع التجارية لها تأثيرات تشبه تلك التي تنجم عن المستوردين أو الموزعين، فهي تقوم باقتناء المنتجات من المصدَرين ثم تقوم بإعادة بيعها في البلد الذي شهد عملية توطينها. إذا الفروع التجارية تتحمل كافة الأنشطة التجارية و الإدارية و اللوجيستيكية و المالية في إطار السوق المتواجدة فيه.

[11] J. Paveau. F. Duphil. A. Barelier. J. Duboin. F. Gervais. L. Grataloup. G. Kuhn. J. Lemaire. C. Lévy. M. Pauveau. J. Sarhan, Exporter, Les éditions Foucher, Vanves, 2007 , PP 90 – 97.

- ✓ **مكاتب الوصل les bureau de liaison**: فهذه المكاتب يتم توطينها في الخارج من أجل القيام بوظائف مختلفة منها؛ الوظائف اللوجيستيكة و التجارية كتسليم السلعة و الفوترة و إمساك الطلابيات .....الخ. و كما أن هذه المكاتب لا تتمتع بالشخصية القانونية التي تتمتع بها الفروع التجارية، فهي تعمل فقط على توسيع حجم المؤسسة التابعة لها.

2.2.4.1 التصدير عن طريق التوطين الصناعي

فالتصدير عن طريق التوطين الصناعي يتمحور بالخصوص حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة، و التي سنتطرق إليها وفق الشكل التالي:

أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكامل لمشروع الاستثمار (مشروع بيع أو تسويق، مشروع تصنيع أو إنتاج) من قبل الطرف الأجنبي، و بهذا نميز بين نوعين أساسين من هذا الاستثمار[12]:

- ✓ **الاستثمار المشترك Joint Venture**: فهذا الاستثمار يتحقق عند قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في الشركة الوطنية بما يسمح بتحويلها إلى استثمار مشترك.
- ✓ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي**: فهذه الاستثمارات هي أكثر تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات لتوفرها على الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي، لهذا نجد العديد من الدول المضيفة تتردد في السماح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية و من سيادة الاحتكار.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: و تتمثل هذه الاستثمارات على النحو التالي:[13]

- ✓ **عقود التصنيع**: فهذه العقود تسمح بتجسيد عملية التصنيع في الدول الأجنبية بواسطة وكيل، و ذلك باستخدام التكنولوجيا و المعرفة الفنية Savoir - Faire التي تم الحصول عليها من قبل شركات دولية، و لعلَ الميزة الأساسية التي تتميز بها عقود التصنيع عن الأساليب الأخرى هي

[12] و للمزيد من المعلومات حول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و مزاياه و سلبياته، أنظر إلى كتاب:
- عبد السلام أبوقحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 104-114.

[13] براق محمد. عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا/ العدد 4، ص ص142 . 144.

حق الملكية الذي تحوز عليه الشركة المحلية، و بالتالي الشركة المحلية تتمتع بحق الاستغلال و التصرف في هذه التكنولوجيا،

- ✓ **عقود التراخيص:** فعقود التراخيص تتمثل في مجموعة من الترتيبات التي يتحصل بمقتضاها المرخص له على أصول غير مادية في دولة أجنبية من مانح الترخيص نظير مبلغ مالي يأخذه هذا الأخير، و غالبا ما تأخذ هذه العقود الشكل التالي:
  - المعرفة الفنية أو التكنولوجيا المستعملة في العملية الإنتاجية،
  - حق استخدام اسم الشركة،
  - حق استخدام العلامة التجارية،
  - حق استخدام براءة الاختراع،

فعقود التراخيص تعود بالفائدة على المصدَر حيث تمكّنه من التغلغل في الأسواق مع تغلبه على الموانع الاستيرادية في الدَول المستوردة، و التي من شأنها أن ترفع من تكلفة إنتاجه. و بذلك الشركات الدولية بدلا من أن تصدر منتجات مادية ملموسة أصبحت تصدر أصولاً معنوية لا تخضع لموانع استيرادية، و بذلك تعتبر التراخيص وسيلة مهمة لتدويل النشاطات الإنتاجية لغزو الأسواق الأجنبية بدون تكلفة استثمارية و بحد أدنى و أقل من الخطر، غير أنه ما يلفت الانتباه أن ملكية الأصل في إطار عقود التراخيص لا تنتقل إلى المرخص له بل هناك فترة زمنية تقترن باستعمال هذا الأصل.

- ✓ **عقود الامتياز La franchise**، حيث تمنح الشركة الدولية صاحبة الامتياز حق استغلال هذا الامتياز لشركة محلية لفترة من الزمن و في منطقة جغرافية محددة مع احتمال أن تقدم شركة صاحبة الامتياز الدعم الفنّي للشركة المحلية، علما أن الشركة المحلية تعمل على تنظيم أداءها تحت الاسم التجاري لشركة صاحبة الامتياز، و بهذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من حقوق الامتياز: حق الامتياز في مجال الإنتاج، حق الامتياز في مجال التوزيع، حق الامتياز في مجال الخدمات،
- ✓ **عقود تسليم المفتاح:** و هي عبارة عن عقود يتفق بموجبها الطرف الوطني و الأجنبي بتجسيد مشروع استثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل، و ترتبط هذه العقود بإنجاز المشاريع الكبرى خاصة في الدول النامية و دول شرق الأوسط، فهذه العقود تنطوي على مدى إلتزام الشركات الدولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل، ومن ثم يتم

تسليمه إلى المالك، و كما قد تلتزم هذه الشركات بتدريب العاملين و الفنيين لتشغيل هذا المشروع.

5.1 العولمة و تحديات التصدير

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الأساسي للعولمة والأداة الرئيسية لها، فبواسطتها تتم عملية تدويل رؤوس الأموال والإنتاج وغيرها من العمليات، و بالإضافة إلى هذه الأداة هناك أداة أخرى و هي تتمثل في وجود "ترتيبات إقليمية" في اتجاه تكوين تكتلات اقتصادية مع تعميق المصالح التجارية و الاستثمارية. و بذلك أدوات العولمة تعمل على التأثير في منظومة التصدير بجعلها أمام عدة تحديات جديدة، خاصة و أن التصدير هو عملية مركبة تخضع لعدة تفاعلات بيئية دَولية مختلفة. و من ثم يمكن تناول هذه التحديات على الشكل التالي[14]:

- ✓ **التحديات التكنولوجية في التصدير:** و على أساس الفجوة التكنولوجية نميَز بين الصادرات النمطية التي تصدرها الدول النامية و الصادرات التكنولوجية التي تصدرها الدول الصناعية، و من أجل تقليص هذه الفجوة وجب الاعتماد على آلية اقتصاديات الحجم المتزايدة عند الإنتاج من خلال الاستثمار أكثر في مجال البحث و التطوير.
- ✓ **التحديات المعلوماتية للتصدير:** فهذه التحديات تستوجب وجود قوة في الاتصالات من خلال إرساء قاعدة بيانات تصديرية مهمة أين تتطلب إعداد نظام معلوماتي تصديري جيد.
- ✓ **التحديات التسويقية للتصدير:** فهذه التحديات تهدف بالدرجة الأولى إلى اختيار المنتج المناسب للدخول إلى الأسواق الأجنبية، و ذلك بتصميم مزيج تصديري أنسب لهذه الأسواق (إستراتيجية التصدير، إستراتيجية الترويج الدولي، إستراتيجية التوزيع الدولي، إستراتيجية التسعير الدولي). و في نفس المسعى، يتم تقسيم سوق الصادرات إلى قطاعات مختلفة طبقا لطبيعة سلوكيات المستهلك الدولي.
- ✓ **التحديات الإدارية في التصدير** : فهذه التحديات تتطلب توفر تخطيط سليم لعملية التصدير من خلال التنسيق الفعَال بين أجهزة التصدير مع فرض عليها رقابة فعالة. فالتحديات الإدارية لم تتوقف عند هذا الحد بل تساهم في تحديد و التنبؤ بالطلب العالمي،

[14] فريد النجار، مرجع سابق، ص ص103 - 106.

و كما تقوم أيضا بوضع جداول زمنية لإيصال البضائع في الوقت المناسب. فهذه التحديات تقدم بذلك تقييم دوري لأداء الصادرات. و عليه التحديات الإدارية هي مقترنة بمدى فعالية الجهاز الإداري الذي يستوجب بدوره أن يتوفر له كفاءات ذات مهارة عالية في قطاع التصدير.

- ✓ **تحديات التنافسية في التصدير**: و تتجلى التحديات التنافسية أكثر في ظل التكتلات الاقتصادية خاصة في مجال التجارة و الاستثمار، و بالتالي ستكون هناك قوة منافسة شرسة وجب مواجهتها من خلال الاستعانة بمجموعة من الآليات أهمها تطبيق المواصفات الدولية ISO.

2.التفسير النظري و المؤسساتي للتصدير

تعمل نظريات التجارة الدولية على تفسير الأسس التي تحكم و تضبط المبادلات التجارية الدولية، و ذلك بتحليل المكاسب التي تحققها الدَول من جرَاء التدفقات السلعية و الخدمية و النقدية فيما بينها. و على هذا النحو، التجارة الدولية تلعب دورا مهما في مختلف اقتصاديات الدول، فبواسطة الواردات تسدَ الدول احتياجاتها من السلع و الخدمات، و عن طريق التصدير تقوم بتصريف الفائض من الإنتاج بما يسمح بالاستفادة من مزايا التخصص الدولي، و بالتالي التصدير يأخذ مكانة رئيسية في إطار التبادل الدولي.

و نظرا للأهمية المتزايدة للتصدير في اقتصاديات الدول، فقد حظي أيضا باهتمام مؤسساتي خاصة من قبل صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، و من ثم قد ارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

1.2 التصدير في إطار النظرية التجارية.
2.2 التصدير في إطار التنظير الكلاسيكي للتجارة الخارجية.
3.2 التصدير في إطار نظرية وفرة عوامل الإنتاج.
4.2 التصدير في إطار الاتجاهات الجديدة المفسرة للتجارة الدولية.
5.2 التصدير في إطار النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الدولية.
6.2 التصدير في إطار المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية.

1.2 التصدير في إطار النظرية التجارية

لقد حظي التصدير باهتمام كبير في إطار النظرية التجارية التي سادت في أوروبا في القرن السابع عشر، حيث يرجع هذا الاهتمام لسببين رئيسين، و هما:

- ✓ التصدير هو مصدر مهم في تحصيل الثروة،
- ✓ زيادة الصادرات على حساب الواردات ستؤدي إلى تحقيق فائض تجاري، أين يسمح بتدفق المعادن النفيسة التي اعتبرت آنذاك كمقياس لثروة الأمم،

و تتجلى مكانة التصدير لدى التجاريين أكثر، من خلال حرصهم على زيادة دور الدولة في تنظيم شؤون التجارة الخارجية لضمان تفوق دائم للصادرات على الواردات، مع تقييد هذه الأخيرة، غير أن هذه الفترة قد تميزت بوجود احتكارات تجارية قوية مما ساهم في عرقلة التجارة الخارجية[15].

2.2 التصدير في إطار التنظير الكلاسيكي للتجارة الخارجية

لقد اشتغل الفكر الكلاسيكي على تحديد شروط التجارة الدولية في إطار كلاسيكي محض، أي التجارة السلعية المنظورة، من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات التي تتعلق بهيكل التجارة الخارجية، غير أنه ما يهمنا في إطار موضوعنا هو محددات هيكل الصادرات، (أنظر إلى الجدول رقم 19).

[15] و للمزيد من المعلومات حول النظرية التجارية أنظر إلى:

– أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 55.

– أحمد كواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت . سلسلة دورية تعتني بقضايا الدول العربية/ العدد81 . مارس 2009، ص 2.

– عبد الرحمان يسري و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون، ص 17.

الجدول رقم 19 : محددات التصدير في إطار التنظير الكلاسيكي للتجارة الخارجية.

محددات التصدير	خصائصها
- قانون النفقات المطلقة (آدم سميث – ثروة الأمم 1776).	يتحدد هيكل الصادرات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة بتكلفة أقل، أي أن الدولة تتخصص في إنتاج و تصدير تلك السلع التي تمتلك في إنتاجها أفضلية مطلقة، بمعنى أن تكاليف إنتاج هذه السلع يجب أن تكون أدنى مما عليه في الدول الأخرى،
- قانون النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو – الاقتصاد السياسي و الضرائب 1817).	يتحدد هيكل الصادرات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة على أساس التكلفة النسبية للعمل، أي كل دولة تتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تكون نفقاتها أقل نسبيا من الدول الأخرى، و بالتالي الاختلاف النسبي للنفقات هو الأمر الذي يدعو للتبادل،
- معدل التبادل الدولي (جون ستيوارت ميل- مبادئ الاقتصاد السياسي: 1848)	يتحدد هيكل الصادرات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة على أساس الكفاءة النسبية للعمل، و بالتالي التصدير سيخضع للطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، و هذا طبقا للمثال الذي أورده جون في التجارة الدولية،

المصدر: من إعداد الطالب من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب في التجارة الدولية.

و من خلال الجدول أعلاه، نكون قد حددنا أبرز شروط و محددات التصدير وفق التنظير الكلاسيكي للتجارة الخارجية، الذي يعتمد على مجموعة من الفروض في تحديد قواعده، منها[16]:

- ✓ التجارة تقوم بين دولتين و سلعتين فقط،
- ✓ انعدام تكاليف النقل،
- ✓ تحقق شروط المنافسة الكاملة،
- ✓ خضوع الإنتاج لغلة الحجم الثابتة،

[16] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص ص52-53.

- ✓ تماثل التكنولوجيا المستعملة في إنتاج السلع في الدولتين (تكنولوجيا نمطية و معروفة)،
- ✓ أذواق المستهلكين في كلتا الدولتين هي متماثلة (أي وجود خريطة سواء واحدة)،
- ✓ السماح بإنتقال عوامل الإنتاج داخل حدود الدولة فقط،
- ✓ غياب تام لكل من ظاهرة الاستثمارات الأجنبية و دور الشركات متعددة الجنسيات و تنوع المنتجات،

و بالتالي هذه الفروض كان لها دور كبير في تحديد طبيعة السلع التي تدرج في هياكل التصدير، و التي تتخذ الأشكال التالية:

- ✓ البترول الخام و الغاز الطبيعي،
- ✓ المواد الأولية المطلوبة في الصناعات،
- ✓ المنتجات الزراعية،

فهذه السلع قد أطلق عليها الباحث الاقتصادي سامي عفيف حاتم تسمية سلع ريكاردو[17]، حيث نجدها تتوافق و هيكل الصادرات العربية التي ترتكز على الوقود و المعادن بنسبة كبيرة التي قد أشرنا إليها مسبقا في الجدول رقم 18.

3.2 التصدير في إطار التنظير النيوكلاسيكي للتجارة الخارجية

إن محددات هيكل الصادرات في إطار الفكر النيوكلاسيكي قد وضعها هيكشر أولين* من خلال نموذجه القائم على أساس الاختلاف النسبي في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ، و بصفة عامة أن هذه النظرية وفق لقاعدتها المعلومة ب"وفرة عوامل الإنتاج" تكشف عن وجود تدفقات تجارية ثنائية بين بلدين، حيث أن هذا النموذج يتنبأ بأن البلدان سوف تتخصص في إنتاج السلع

[17] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثالث، 2005، ص 35.

* هيكشر : هو اقتصادي سويدي، اهتم بتحليل أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المتاجرة، و له مقال تحت عنوان أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل عام 1919، ثم ليسير أولين في الدرب ذاته حيث نشر كتاب بعنوان التبادل الإقليمي و التجارة الدولية عام 1933.

التي تتوفر عوامل إنتاجها فيها، و بتالي تميل إلى تصدير هذه السلع، و استيراد السلع التي عوامل إنتاجها تعرف فيها هبة سيئة[18].

و بالتالي أن نظرية هيكشر أولين وفق قاعدتها المذكورة أعلاه، هي الأخرى تؤثر على هيكل صادرات الدول، مما يجعل السلع محل التصدير نمطية (سلع هيكشر أولين) لأن إنتاجها يعتمد على تكنولوجيا شائعة و متداولة عالميا، و نجد في هذا الشأن بعض المنتجات مثل: الغزل و النسيج، و صناعة السيارات، فهذه الصناعات قد تجسدت في الكثير من الدول النامية، بالخصوص الأسيوية منها.

4.2 التصدير في إطار التنظير الجديد للتجارة الدولية

و تهتم هذه الاتجاهات الجديدة أكثر بتفسير التصدير و التجارة الدولية بناءا على متغيرات مهمة و التي تتعلق بالابتكار، فهذه الاتجاهات تختلف عن سابقتها كونها تعتني أكثر بجانب الطلب. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 20: محددات التصدير في إطار التنظير الجديد للتجارة الدولية.

محددات التصدير	خصائصها
النظريات التكنولوجية: – نظرية الفجوة التكنولوجية لبوزنر سنة 1961، – نظرية دورة حياة المنتج لفرنون سنة 1966،	فهيكل الصادرات السلعية التي تنتجها الدول، يتأثر بصفة كبيرة بالطرق الفنية التي تستخدم في الإنتاج، و التي تسمح بطرح منتجات جديدة ذات جودة عالية، فالصادرات كثيفة التكنولوجيا تمنح للدولة المخترعة صفة المحتكر الوحيد إلى غاية زواله، و بذلك النظريات التكنولوجية تركز على أثر التكنولوجيا و المنتجات الجديدة على هيكل الصادرات.

[18] Thushyanthan Baskaran, Florian Blöchl, Tilman Brück , Fabian J. Theis, The Heckscher–Ohlin model and the network structure of international trade, International Review of Economics and Finance 20 (2011) 135–145, P 135.

- نظرية تشابه هياكل الدخل لليندر سنة 1961.	يمكن أن يتحدد هيكل الصادرات من السلع التي تنتجها الدول على أساس وجود طلب داخلي مهم، حيث يعد هذا الطلب شرطا مهما من أجل دخول السلع الصناعية مجال الصادرات، و كما أن هذه السلع تعتمد في حد ذاتها على دخل الفرد في المتوسط.
- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة (أهم الدراسات الميدانية التي ركزت على تحليل أهمية رأس المال البشري هي كل من: الدراسات التي قدمها Kenen، Keesing، Kravis، Baldwin).	يتحدد هيكل الصادرات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة وفق قاعدة نسب العناصر الجديدة على مدى كثافة العنصر البشري المؤهل، الذي يساهم من خلال أفكاره المتميزة و مخترعاته الجديدة في تحسين الكفاءة الإنتاجية و التصديرية.

المصدر: من إعداد الطالب من خلال الاطلاع على الكتب التالية:

*محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص85-87.

*سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية- مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول،2005 ، ص ص240 – 242.

* مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 87.

و من خلال الجدول رقم 20 نلحظ، أن هيكل الصادرات من السلع التي تنتجها الدول يخضع في إطار التنظير الجديد للتجارة الخارجية إلى بعض الشروط التي تختلف مع سابقتها في موضوعها، منها ما يلي:

- ✓ أن دوال الإنتاج في الدول ليست متجانسة لوجود ظاهرة اقتصاديات الحجم،
- ✓ تكاليف النقل هي تكاليف حقيقية أين تؤثر على مستوى الأسعار،
- ✓ انتقال عناصر الإنتاج دوليا يتجلى أكثر من خلال ظاهرة تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية،

و بالتالي هذه الشروط كان لها دور كبير في تحديد طبيعة السلع التي تدرج في هياكل التصدير، و التي تتخذ الأشكال التالية:

- ✓ الصناعات الهندسية،
- ✓ الصناعات الالكترونية،
- ✓ الصناعات الكيماوية،

فهذه السلع يطلق عليها تسمية السلع التكنولوجية التي تختلف عن كل من سلع ريكاردو و سلع هيكشر- أولين، وفق عدة خصائص أبرزها؛ أن هذه السلع تخضع لتجديد دائم على أساس الاختراع و التطور التكنولوجي، و كما أن هذه المنتجات تخضع لنشاط علمي مكثف، حيث يتجلى هذا من خلال قياس نسبة الإنفاق المالي المخصص للبحث العلمي إلى الناتج المحلي الخام للبلد، و في هذا الإطار نجد صادرات الدول الصناعية المتقدمة كثيفة التكنولوجيا، و التي فاقت نسبة 70% من حجم صادراتها (أنظر إلى الجدول رقم 21).

الجدول رقم 21 : حصة المنتجات المانوفاكتورية في الصادرات الإجمالية لبعض المناطق سنة 2009.

	النسبة %
العالم	68,6
أمريكا الشمالية	70,5
أوروبا	77,33
آسيا	79,7

المصدر: إحصائيات منظمة العالمية للتجارة OMC.

ونظرا لارتفاع نسب مشاركة المنتجات المانوفاكتورية في صادرات الدول المتقدمة، فإن هذه الدول قد شهدت معدلات نمو مهمة في حجم صادراتها، حيث قدرت سنة 2010 ب 13.6 %.[19]

[19] و للمزيد من المعلومات انظر إلى :

تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2011، الملحق الإحصائي رقم1/1، ص 279.

5.2 التصدير في إطار التنظير الحديث للتجارة الدولية

لقد ارتكزت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية في نموذجها أساسا على فرضين مهمين، الأول يتعلق بظاهرة تزايد غلة الحجم، و الثاني يرتبط بسيادة المنافسة الاحتكارية (المنافسة غير التامة).

1.5.2 التصدير و نظرية اقتصاديات الحجم

لقد كانت غلة الحجم الثابتة من أبرز الفروض التي بَنيت عليها نظرية هيكشر- أولين في مجال تحديد طبيعة التخصص و قيام التجارة الدولية، فهذه النظرية قد أهملت دور غلة الحجم المتزايدة في تحديد المكاسب المتأتية على أساس هذا النمط من التجارة[20]. فغلة الحجم المتزايدة "تشير إلى الأوضاع الإنتاجية التي يتم عندها زيادة المدخلات أو عوامل الإنتاج بنسبة معينة، لكي تؤدي إلى زيادة المخرجات (الإنتاج) بنسبة أكبر"[21].

"و تظهر هذه الحالة حينما يمكن مضاعفة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع فيزيد الإنتاج بأكثر من الضعف فتنخفض النفقة المتوسطة للسلعة المنتجة"[22]. فتزايد غلة الحجم قد تظهر أكثر في العمليات الإنتاجية الكبرى أين تساعد على تقسيم العمل و التخصص، و لتوضيح أكثر نمط التخصص في حالة تزايد غلة الحجم ودوره في تفسير ظاهرة التصدير و التجارة الخارجية نستعين بالشكل البياني التالي:

---

[20] فاقتصاديات الحجم المتزايدة لها دور كبير في تفسير نمط التجارة الدولية، حيث هذا ما كشفته عدة دراسات منها الدراسة التي قدمها Benarroch عام 1996، أين شرح فيها نمط التجارة بين الشمال (الدول المتقدمة) و الجنوب (الدول النامية) على أساس الوفرات الخارجية من أجل توضيح الفجوة في المستوى المعيشي بين المنطقتين. وللمزيد من المعلومات انظر:

M. Benarroch, Scale economies, wage differentials, and North-South trade, Journal of Development Economics Vol. 51 (1996) 327-342.

[21] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 148.

[22] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 113.

الشكل البياني رقم 06: تجارة دولية قائمة على أساس اقتصاديات الحجم.

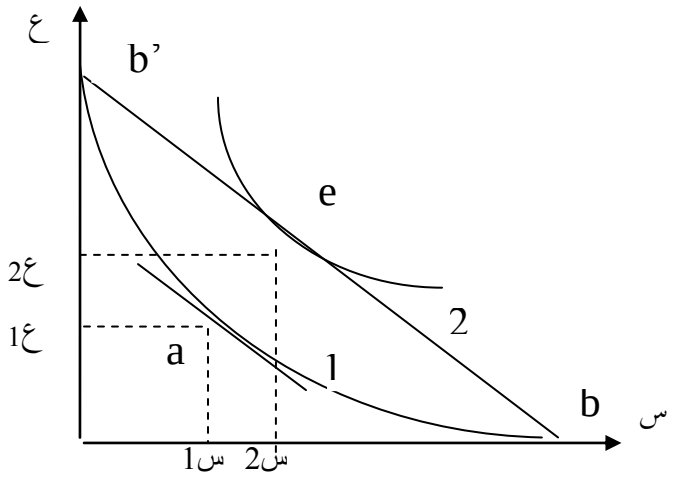

المصدر: زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 191.

يكشف الشكل رقم 06، أن استخدام منحنى إمكانية الإنتاج واحد و خريطة منحنى السواء واحدة تمثل كلتا الدولتين، فغلة الحجم المتزايدة تؤثر في منحنى إمكانية الإنتاج بجعله محدبا نحو نقطة الأصل. و في إطار هذا المثال، قيام التجارة الدولية سينتج عنها تخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة، و بافتراض أن الدولةA تتخصص تخصصا كاملا في إنتاج السلعة س و في النقطةb، و الدولةB تتخصص تخصصا كاملا في إنتاج السلعة ع وفي النقطة 'b، فإن مبادلة السلعة س بالسلعة ع ستكتسب كلتا الدولتين مكاسب إضافية التي يعبَر عنها باتساع حجم التجارة فيما بينهما.

و بحسب الشكل البياني رقم 06، يمكن تفسير عنصر التصدير و التجارة الخارجية من خلال تحليل المكاسب المحققة من جراء قيام تبادل دولي تجاري على أساس اقتصاديات الحجم المتزايدة، فالنقطة a هي نقطة توازن قبل قيام التجارة ، حيث كانت الدولة A تصدر كميات من السلعة س1 مقابل استيرادها لكميات من السلعة ع1 من الدولةB، و نفس الشيء تقوم به الدولةB، غير أنه بعد قيام التجارة الدولية (أي عند نقطة التوازن الجديدة e) أصبحت الدولةA تصدر الكميات س2 مقابل استيرادها لكميات ع2 من الدولةB، ونفس الشيء تقوم به الدولةB. وعند مقارنة الوضع قبل قيام التجارة الدولية و بعد قيام التجارة الدولية ستستفيد كلتا الدولتين من مكاسب (ع2 –ع1 و س1–س2)[23]، فهذه المكاسب المحققة تعكس بحق مدى تفسير

[23] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:
زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 190.

اقتصاديات الحجم للتصدير و التجارة الخارجية، فإنتاج الدولة A وفق اقتصاديات الحجم المتزايدة قد مكّنها من ترقية صادراتها من مستوى س 1 إلى مستوى س2، و نفس الشيء للدولة B من ع1 إلى ع2، و بذلك تكون قد ساهمت في تعزيز التبادل التجاري بين الدولة A و الدولة B.

و كما تجدر الإشارة أنه هناك نوعين من اقتصاديات الحجم؛ اقتصاديات الحجم الخارجية و اقتصاديات الحجم الداخلية، حيث نكون بصدد اقتصاديات الحجم الخارجية إذا كان متوسط تكاليف الإنتاج مرتبط بحجم القطاع الصناعي. و على العكس، فإن اقتصاديات الحجم الداخلية تتجسد عندما يكون هناك ارتباط بين متوسط تكاليف الإنتاج و حجم كل مؤسسة على حدى[24].

2.5.2 التصدير و نظرية تنوع المنتجات

و يقصد بتنوع المنتجات تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة أي وجود اختلاف بين وحدات السلعة أو الخدمة إلى حد ما، فهذا الاختلاف في صنع كل نوع قد يرجع إلى العناصر التالية: اختلاف المواد الأولية المصنوع منها كل نوع، اليد العاملة، المتانة و القوة و الاستمرارية، الحجم و اللون و الشكل و التغليف، و غيرها من الخصائص.[25]

فالإنتاج المنوع قد أصبح يشغل نسبة مهمة في التجارة العالمية على غرار الإنتاج المتجانس أو النَمطي الذي أخذت به النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية كفرض أساسي في تفسيرها للتبادل الدولي. فالاقتصاديات الحالية تقوم أكثر على ما تنتجه مؤسساتها من إنتاج منوع مع مبادلته لسلع تنتمي لنفس القطاع أو الصناعة، ويطلق هذا النوع من التجارة بالتجارة داخل الصناعة أو التجارة البينية التي تندرج ضمن نفس الصناعة Le commerce intra branches، فقد نجد مثلا أن السيارات الفرنسية من نوع Renault قد تم استبدالها بالسيارات الألمانية من نوع Mercedes رغم الاختلافات الموجودة بينهما خاصة في قوة المحرك، و على عكس من هذا نجد التجارة خارج الفروع أو بين الصناعات المختلفة Le commerce inter branches.

و نشير أن المنافسة الدولية القوية هي الدافع الأساسي وراء تخصص المؤسسات الاقتصادية في إنتاج عدد محدود من الأصناف و بأنواع مختلفة لنفس المنتج من أجل تحقيق استفادة أكبر من ظاهرة اقتصاديات الحجم، التي تعمل بطريقة آلية في خفض التكاليف الإنتاجية، و بذلك نرى أن هيكل

[24] Paul Krugman. Maurice Obstfeld ,Ibid ,P 122.

[25] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 146.

الصادرات المتكون من قائمة السلع التي تنتجها الدول المتقدمة قد أصبحت تتخذ شكل منتج واحد و بأصناف مختلفة، فهذا التفسير يصلح فقط في إطار التجارة داخل الفروع. و في المقابل، يتحدد هيكل الصادرات المتكون من قائمة السلع التي تنتجها الدول النامية على أساس عدة منتجات نمطية، فهذا تفسير يصلح فقط في إطار التجارة خارج الفروع، التي يمكن تفسيرها من خلال نموذج هيكشر-أولين، و بذلك نلحظ أن التجارة داخل الصناعات قد اكتسبت ميزة تنافسية مهمة، و على حساب التجارة خارج الصناعات في الدول المتقدمة، لتوفر هذه الأخيرة على عوامل إنتاجية و تكنولوجية متطورة و متشابهة، و على العكس من هذا نجده في الدول النامية.

و كما لفروض نظرية التنوع دور فعال في تحديد هيكل الصادرات و حتى في توجيهها، حيث تتمثل في فرضين أساسيين، و هما [26]:

- ✓ اختلاف في مستويات أذواق المستهلكين، قد يتطلب أنواع مختلفة من السلع ذات الخصائص المختلفة،
- ✓ بإعتبار الدخل فرض مهم في نظرية التنوع، فإن ارتفاعه سيزيد من حجم الطلب على السلع ذات الخصائص المتباينة،

و في الأخير، أن أصل نظرية التنوع يرجع إلى كل من الاقتصادي " ادوارد شمبرلن Edward[27] Chamberlain و الاقتصادي هارولد هوتلينق Harold Hotling[28]. فالاقتصادي شمبرلن اهتم بتحليل التصدير و التجارة الدولية على أساس التنوع العمودي للمنتجات و الذي

---

[26] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 200.

[27] ادوارد شمبرلن Edward Chamberlain، هو أستاذ في جامعة هارفرد و مؤسس لنظرية المنافسة الاحتكارية عام 1933. فقد اهتم في إطار هذه النظرية بدراسة أثر اختلاف خصائص السلعة الواحدة في خلق تنوع في أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم مع افتراض بالخصوص تجانس المستهلكين (أي كل المستهلكين لهم تفضيلات متشابهة) وتنوع المنتجات والعلامات التجارية الموجودة في السوق. فهذا التيار قد تم تطويره تحت اسم نموذج شمبرلن الجديد و الذي ارتكز على تحليل كل من Dexit et Stilidtz للمنافسة الاحتكارية. ثم ليطوره كروقمان Krugman عام 1979 ، حيث بين أن التجارة داخل الفروع يمكن ملاحظتها أكثر بين دولتين متشابهتين بالكامل. و للمزيد من المعلومات راجع:

Jean-Louis Mucchielli, Economie internationale, Edition Dalloz, 2005, P 201.

[28] لقد ساهم هوتلينق Hotling بشكل كبير في اكتشاف نماذج الموطن الجديد عام 1929، حيث عمل على تفسير الفجوة بين ذوق المستهلك الأمثل و الذوق الذي يشتري به، وفي هذا المقام قد أشار لانكستر Lancaster إلى اختلاف أذواق المستهلكين في إطار عرضه لنظرية المنفعة عام 1976 لتفسير التجارة الدولية في ظل الأسواق الاحتكارية.

يقوم على نوعية المنتج، بالمقابل قد ركز أكثر الاقتصادي هوتلينق في تفسيره للتصدير و التجارة الدولية على التنوع الأفقي للمنتجات أين اهتم بدراسة خصائص و مميزات السلعة.

3.5.2 التصدير و نظرية الميزة التنافسية لبورتر Porter

لقد تناولت عدة مؤسسات دولية الميزة التنافسية أو القدرة التنافسية نظرا لأهميتها الاقتصادية في المسار الحرج لعملية التصدير، حيث نجد أن المعهد الدولي لإدارة التنمية International Institute for Management Development قد عرف التنافسية بأنها " تشير إلى قدرة الدولة و المنشأة على توليد ثروة أكبر من منافسيها على مستوى العالمية"[29]. و كما عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2005، "بأنها تلك المجموعة من العوامل؛ سياسات و مؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة، ومن ثم مستوى الازدهار الممكن تحقيقه في الاقتصاد"[30].

فإذا كان ما ورد أعلاه عبارة عن مفاهيم مؤسساتية للميزة التنافسية، فإن الجانب الفكري المهتم بهذه الميزة يتمثل فيما قدمه الاقتصادي بورتر Porter من خلال نموذجه الماسة Diamond (أنظر إلى الشكل رقم 08)، الذي حدد فيه أربعة عوامل تسمح للدولة بتحقيق مزايا تنافسية في الكثير من صناعاتها، و تتمثل هذه العوامل كالأتي:

- ✓ شروط الطلب،
- ✓ الصناعات المرتبطة و الصناعات المساندة،
- ✓ شروط عوامل الإنتاج،
- ✓ استراتيجيات المنشآت و هيكلها و تنافسيتها،

و كما أضاف أيضا بورتر عاملين خارجين، يعملان على التأثير في خلق الميزة التنافسية، و هما كل من عامل الصدفة و عامل الحكومة.

[29] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص 44.

[30] كلثوم كبابي، التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي – دراسة حالة: الجزائر، المغرب ، تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية 2007 – 2008.

الشكل رقم 07: محددات التنافسية الوطنية.

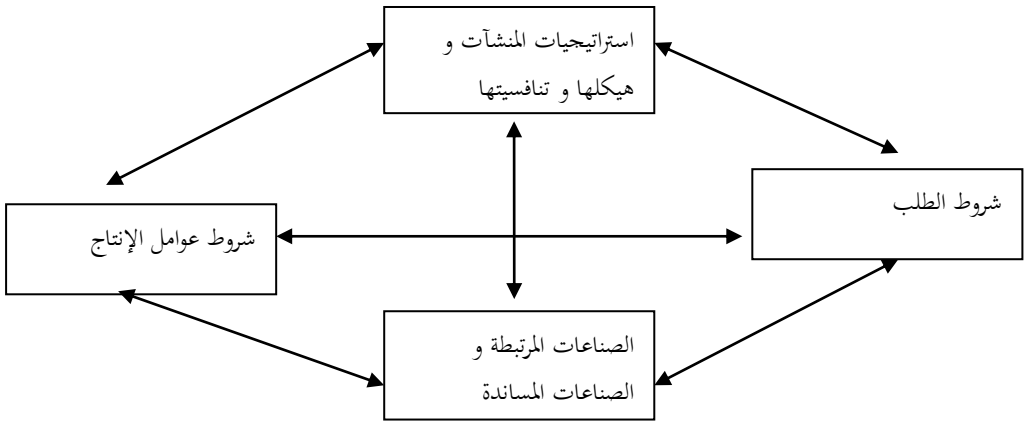

المصدر: Michael Porter, International Competitive Strategy from a Perspective European , European Management Journal vo19 no 4 December 1991, P 356

و من خلال الشكل أعلاه، فإن نموذج الماسة الذي قدمه بورتر يشرح فيه كافة العوامل التي تساهم في خلق التنافسية و دعمها ، و التي من شانها أن تؤدي إلى تعزيز الكفاءة التصديرية للدول، و بذلك محددات هذا النموذج تساهم بشكل كبير في تفسير التجارة الدولية.

و بناءا على ما سبق، يمكن القول أن هيكل الصادرات من السلع يتحدد في ضوء محددات الميزة التنافسية على أساس تخصص الدول في إنتاج و تصدير المنتجات التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية ديناميكية مكتسبة التي تقوم على عوامل إنتاج حديثة (التكنولوجيا، و جودة رأس المال البشري).

6.2 التصدير في إطار المؤسسات الاقتصادية و المالية

1.6.2 التصدير من منظور صندوق النقد الدولي

في عام 1944، قد تم إنشاء صندوق النقد الدولي، بموجب اتفاقية بروتن وودز (Bertton Woods) ، و قد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة بتاريخ 28 ديسمبر 1945. فصندوق النقد الدولي FMI يعتبر بمثابة وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، حيث تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف (المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي)، و التي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية، من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي، و كذا تنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء،
- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف و تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات،

✓ إجراء تصحيح منظم لإختلالات موازين المدفوعات،

و من أجل ضمان تحقق هذه الأهداف، يعمل الصندوق بصفة دورية على متابعة أداء اقتصاديات الدول الأعضاء من خلال إطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر، و كما يحدد مجموعة من المعايير ذات الجودة العالية التي ترتكز عليها السياسات الاقتصادية عند إعدادها، و أيضا يمنح قروض مهمة للدول الأعضاء التي تشهد مصاعب اقتصادية تمويلية لتمكينها من القيام بإصلاحات طويلة الأجل، و نجد في هذا الشأن تسهيل التصحيح الهيكلي الذي تم استحداثه سنة 1986[31].

و ما دام أن سياسات الصندوق تهدف إلى تأثير في مستويات الطلب و العرض معا من أجل إحداث توازنات على مستوى المعاملات المالية الخارجية تحت عنوان تنمية الصادرات للبلدان الأعضاء، فإننا نجد سياسات الطلب ترتبط أكثر بالسياسات الظرفية المتعلقة بإصلاح و تعديل السياسات المالية العامة سواء من باب ترشيد النفقات و توجيهها نحو القطاعات الاستثمارية بدلا من الاستهلاكية، أو من باب الإيرادات العامة من خلال توسيع الوعاء الضريبي و زيادة معدل الضغط الضريبي، فهذه السياسات لها دور كبير في إحداث توازن اقتصادي مهم لهذه البلدان، و كما أن السياسة النقدية تشتغل في نفس المسعى على أساس مراقبة الكتلة النقدية و القرض و تعديل أسعار الفائدة و التحكم في معدلات التضخم، و أيضا إصلاح سياسة سعر الصرف على أساس تخفيض قيمة العملة الوطنية له دور فعال في إعادة تثمين العملة نحو قيمتها الحقيقية، فهذا الإجراء من شأنه أن يؤثر على الطلب العالمي في حالة استقرار الأسعار المحلية نحو زيادة صادرات البلدان الأعضاء، و كما أن للإصلاح التجاري مكانة في سياسات الطلب حيث نجد تحرير التجارة يرتبط بمفهوم التفكيك الجمركي من خلال تقليص القيود التي تعرقل المبادلات التجارية الدولية، و في نفس المسعى يعمل الإصلاح الضريبي على تبسيط الجباية بما يسمح بتسهيل و تخفيض التكاليف الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، فهذا الإجراء من شأنه أن يعزز الاستثمار المحلي و يجذب الاستثمار الأجنبي. و في المقابل، نجد الإصلاحات المرتبطة بالعرض ترتبط أكثر بالسياسات الصناعية و الخوصصة و آليات تفعيل القطاع الخاص و التحرير المالي.

[31] عبدالمجيد قدي، مرجع سابق، ص 283.

و بذلك نلحظ من خلال هذه الإصلاحات أنها تعمل على ترقية الصادرات بواسطة تحقيق ما يلي:

- ✓ ضمان كفاءة اقتصادية للقطاعات الإنتاجية من خلال إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو الصناعات الإستراتيجية، و ذلك بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة العرض الكلي في الاقتصاد،
- ✓ تشجيع المنافسة من خلال تحرير التجارة و رفع القيود، لاعتبارها مفتاح إحياء الاقتصاديات الصناعية الراكدة، و في هذا الشأن نستدل بالدراسة التي قدمها كل من مارتن بيلي و ديانا فاريل، حيث قد توصلت هذه الدراسة أن مفتاح تعزيز الإنتاجية و من ثم النمو هو وجود إطار لسياسات الاقتصاد الكلي مشجعة للمنافسة في كافة القطاعات، و ذلك من خلال تمكين الشركات من تحقيق وفرات الحجم، التي هي طريقة حاسمة تعتمد عليها البلدان في تعزيز نمو إنتاجيتها[32]،
- ✓ إحداث نمو اقتصادي متواصل، و هنا نستدل بالدراسة التي قدمها كل من Simon Johnson، Jonathan D. Ostry، و Arvind Subramanian، الذين أشاروا إلى العلاقة السببية التي تسير في اتجاهين بين معدلات الصادرات و النمو، حيث أن هذه الدراسة كشفت بأن بلدان النمو المتواصل قد حققت نجاحات عظيمة في الصادرات الصناعية مثل سنغافورة و ماليزيا و كوريا الجنوبية، نظرا لاختياراتها الأساسية للسياسات التي يسرت النمو، و التي تمثلت في كل من سياسة سعر الصرف من خلال تجنب الإفراط في تقييم العملة، و سياسة تحرير التجارة، لأن التحرير هو سمة لتجارب البلدان متواصلة النمو[33]. و بمحاكاة هذه الدراسة نجد أن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الصندوق، و التي هي ذات شرطية عالية، تسعى إلى إحداث تصحيحات هيكلية من أجل تحسين أداء الصادرات من خلال زيادة حجمها في الناتج المحلي الخام.
- ✓ النهوض بالاستثمارات العمومية في البنية الأساسية بالطريقة التي تتوافق و الاستقرار الاقتصادي و استدامة القدرة على تحمل الدين، و في هذا المجال نجد الدراسة التي قدمها

[32] و للمزيد من المعلومات أنظر:

- مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2006، المجلد 43، العدد رقم 1، ص ص23-27.

[33] و للمزيد من المعلومات أنظر:

- مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ص28-31.

✓ كل من Richard Hemming و Teresa Ter – Minassian حول نظرة مختلفة إلى الاستثمار العام، و ذلك من خلال ما يلي[34]:

- منح صندوق النقد الدولي للمزيد من القروض للبلدان الأعضاء لتمويل استثماراتها العمومية المنتجة، و كذا من أجل تقوية قدرتها في تقييم و إدارة المشروعات حتى يكون الاستثمار العمومي ذات مردودية عالية و مسترجع التكاليف،
- الاهتمام بميزان العمليات الجارية بدرجة أكبر، بالإضافة إلى الدين العام،

و من خلال هذه الدراسة، نستنتج أهمية الاستمارات العمومية في توفير الأرضية الاقتصادية الخصبة لترقية الإنتاج الوطني من خلال تحقيق أولا مفهوم إحلال الواردات ، و ثانيا تصدير الفائض منه نحو الخارج بعد تحقيق اكتفاء محلي، و لكن بشرط أن تكون لهذه الاستثمارات قدرة على خلق قيم مضافة من خلال تقدير العوائد المستقبلية، و من ثم سيكون هذا الاستثمار منتج و مردود التكاليف، و بالتالي يمكننا القول بأن توجيه القروض نحو هذه الاستثمارات يعتبر بمثابة إصلاح عميق في هياكل اقتصاد الوطن.

2.6.2 التصدير من منظور المنظمة العالمية للتجارة

لقد أسفرت جولة أروغواي العديد من الاتفاقيات، التي تم التوقيع عليها في قمة مراكش عام 1944، لتكون المجال المغطي لكافة أعمال منظمة التجارة العالمية، و بموجب هذا الاتفاق قد تم إنشاء المنظمة لتكون الإطار المؤسساتي لتنظيم التجارة الدولية.

و تعمل المنظمة في إطار نفس القواعد التي كانت تحكم اتفاقية الجات لسنة 1947، حيث تشتغل في مجال توسيع فرص تحرير التجارة بين الدول الأعضاء بما يسمح بتعزيز الصادرات، فهذا الأمر يتجلى كذلك من خلال تشجيع المنظمة التجمعات الإقليمية رغم تعارضها مع مبدأ الدولة أولى بالرعاية (المادة 24 من الاتفاقية)، و بذلك ترى المنظمة أن تحرير التجارة بجميع أبعاده يفتح أبواب كثيرة أمام التصدير، من خلال ما يلي:

[34] مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2004، ، المجلد 41، العدد رقم 4، ص 32.

- ✓ كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكاليف الإنتاج، فإلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية من شأنه أن يخفض قيمة مشتريات السلع الوسيطية التي تدخل في العملية الإنتاجية، أين يكتسب المنتج الوطني ميزة تنافسية مهمة في أسواق التصدير نتيجة انخفاض سعره،
- ✓ أن تحرير التجارة يسير في اتجاهين متناقضين، فهو بقدر ما يفتح السوق المحلي أمام المنتجات المستوردة فهو يفتح باب للتصدير،
- ✓ أن تحرير التجارة يزيد من مستويات الدخل الوطني، و بتوزيع كفء لهذا الدخل على القطاعات الاقتصادية، فإن إنتاجيتها ستتحسن كما و كيفا بما يؤدي إلى تعزيز الصادرات على حساب الواردات التي ترتبط إيجابا مع الدخل،
- ✓ أن تحرير التجارة يزيد من النمو الاقتصادي، فاستقدام تكنولوجيا أعلى في الإنتاج ستؤول إلى تقوية الكفاءة التصديرية رغم زيادة الواردات، فالنمو الاقتصادي و الصادرات لهما تأثير متبادل، فنجد أن زيادة الصادرات تؤثرا إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي، و كما أن تحسن معدلات النمو تساعد على زيادة الإنتاج وفق وفرات الحجم، حيث هذا يسمح بترقية الصادرات.

و من خلال ما سبق قوله، تسعى المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول، فالانفتاح التجاري يساعد البلدان على الاستفادة بشكل أفضل من مواردها بطرق عدة، أولا التجارة تسمح لبلد ما أن يتخصص في الأنشطة الإنتاجية التي هي أفضل نسبيا من غيرها، و كذا من استغلال الميزة النسبية، ثانيا التجارة توسع السوق و عرض المنتجين المحليين و كما تعمل على تمكينهم من استغلال أفضل لوفرات الحجم بما يسمح بزيادة الإيرادات و كفاءة تخصيص الموارد، و يطلق على هذه الآثار بالمكاسب الساكنة للتجارة. و كما للتجارة أثر ايجابي في تحفيز النمو على المدى الطويل في حالة ما إذا أدت إلى رفع معدل الاستثمار أو تحسين الحوافز المقدمة من أجل التنمية و تطوير و نشر التكنولوجيا[35].

و بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، المنظمة تهدف بصفة مباشرة عن طريق تحرير التجارة إلى تقوية صادرات الدول الأعضاء باختلاف مستويات نموها الاقتصادية ، غير أنه في واقع الأمر نجد فقط الدول المتقدمة هي المستفيد الأول و الوحيد من هذه الميزة، و الجدول التالي يوضح ذلك:

[35] OMC, rapport sur le commerce mondial _ 2003, p 93.

الجدول رقم 22 : أبرز المصدريين في العالم للسلع سنة 2009.

الترتيب الدولي	الدول	المبلغ (مليار دولار أمريكي)	النسبة %
1	الصين	1201,53	9,61
2	ألمانيا	1126,38	9,01
3	الولايات الأمريكية المتحدة	1056,04	8,45
4	اليابان	580,719	4,64
5	هولندا	498,33	3,98
6	فرنسا	484,725	3,88
7	إيطاليا	405,777	3,24
8	بلجيكا	369,854	2,96
9	كوريا الشعبية	363,534	2,91
10	المملكة المتحدة	352,491	2,82

المصدر: إحصائيات OMC.

و من خلال الجدول أعلاه نلحظ أن صادرات الدول المتقدمة (الدول التي تتمتع بعضوية في المنظمة) تتمتع بميزة تنافسية مهمة في التجارة العالمية لسنة 2009، حيث تأتي صادرات الصين من السلع في المقدمة و بقيمة 1201.53 مليار دولار، مشكلة بذلك نسبة 9.61% من صادرات العالم، و في المرتبة الثانية نجد ألمانيا و بقيمة 1126.38 مليار دولار، مستحوذة على نسبة 9.01%، و بعدها تأتي كل من الولايات المتحدة و هولندا و فرنسا و إيطاليا و بلجيكا و كوريا الشعبية وصولا للملكة المتحدة التي قامت بتصدير ما قيمته 352.491 مليار دولار من السلع، أين حظيت بنسبة 2.82%.

و على أساس ما سبق، يتضح أن الدول أقل نموا ليس لها مكانة مع أبرز المصدريين في العالم، حيث هذا ما يدل بوضوح على مدى ضعف استفادة صادراتها من المزايا التي توفرها المنظمة، و من ثم بات على هذه الدول أن تقوم بإعادة هيكلة صناعاتها و سياساتها الاقتصادية لتستفيد من تحرير التجارة، و ذلك من خلال زيادة كم الفرص الحقيقية الخاصة بنفاذ صادراتها إلى الدول المتقدمة، و لتحقيق تجارة تسير في اتجاهين متعاكسين و ليس في اتجاه واحد.

و بالتالي التصدير العالمي يحظى باهتمام كبير من قبل المنظمة ، ما دام أنه يمثل رقم مهم في التجارة العالمية، حيث قدر سنة 2010 وفق إحصائيات المنظمة ب 14850565 مليار دولار.

3. التصدير من منظور السياسات الاقتصادية الكلية

1.3 السياسات الاقتصادية الظرفية و دورها في ترقية الصادرات

إن إمكانية دراسة السياسات الاقتصادية الظرفية و مدى فعاليتها في التأثير على القطاع الخارجي تتجلى أكثر بالتطرق إلى التوازن الكلي للاقتصاد في ظل الاقتصاد المفتوح.

1.1.3 التوازن العام في ظل الاقتصاد المفتوح

1.1.1.3 توازن سوق الإنتاج

في ظل الاقتصاد المفتوح، هناك جزء من الإنتاج المحلي يباع إلى الخارج أو للأجانب (الصادرات X) ، و في المقابل فإن جزء من الإنفاق المحلي يوجه نحو السلع الأجنبية (الواردات M). و من ثم يمكن تقديم ما يلي[36]:

$$A = C + I + G$$
$$NX = X - M$$
و منه $$A + NX = (C + I + G) + (X - M)$$

و تشير العبارة A إلى الإنفاق من طرف المقيمين المحليين، و NX إلى صافي الصادرات، بينما العبارة A + NX فهي تمثل الإنفاق على السلع المحلية. و بذلك سيعتمد الإنفاق المحلي على الدخل و سعر الفائدة أي:

- المعادلة رقم1..... $A = A (Y, i)$

و في المقابل صافي الصادرات سيعتمد على الدخل الأجنبي Y_F و سعر الصرف الحقيقي R و على الدخل الوطني Y أي:

- المعادلة رقم 2..... $NX = X (YF, R) - M (Y, R) = NX (Y, Y_F, R)$

و من خلال هذه المعادلة يتضح ما يلي:

[36] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى :
تومي صالح، مرجع سابق، ص ص296 -297.

- ✓ زيادة الدخل الأجنبي Y_F (ثبات بقية العوامل) يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري المحلي أين يرتفع الطلب على صادرات الوطن.
- ✓ إن تدهور العملة المحلية يسمح بتحسن الميزان التجاري، و ذلك لارتفاع الطلب الكلي.
- ✓ زيادة الدخل الوطني ستزيد من حجم الواردات، و منه سيتدهور الميزان التجاري.

و بجمع كل من المعادلة رقم 1 و المعادلة رقم 2 يتم التحصل على معادلة منحنى IS، و التي تأخذ الشكل التالي:

$$Y = A (Y, i) + NX (Y, Y_F, R)$$

و من ثم يتبين أن منحنى IS للاقتصاد المفتوح يحتوي على صافي الصادرات كمكونة رئيسية للطلب الكلي.

و عليه فإن، سعر الصرف الحقيقي R (تدهور العملة الوطنية) و الزيادة في الدخل الأجنبي Y_F كلها آليات تؤدي إلى زيادة الصادرات و بالتالي سينتقل منحنى IS نحو اليمين، و على العكس من هذا نجد عند ارتفاع الدخل الوطني، أن صافي الصادرات سوف ينخفض نتيجة ارتفاع حجم الواردات، و من ثم سينتقل منحنى IS نحو اليسار.

و كما تجدر الإشارة أن أثر سعر الصرف على صافي الصادرات و على اتجاه منحنى IS يتضح أكثر في ظل توفر شروط كل من مارشال و ليرنر Marchall-Lerner[37].

1.1.3. 2 توازن سوق الصرف

أولا: اشتقاق منحنى ميزان المدفوعات و علاقته بسعر الصرف

إن توازن سوق الصرف (التوازن الخارجي أو ميزان المدفوعات) يتحقق عندما يتساوى كل من الطلب و العرض على العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية. فالطلب على العملة الوطنية يتحدد بناءا على حجم الصادرات و حجم بيع الأرصدة الوطنية (دخول رؤوس الأموال). و أما العرض فهو يتحدد بحسب حجم كل من الواردات من السلع الأجنبية و مشتريات الأرصدة الأجنبية (

[37] فشروط مارشال وليرنر تتحقق عندما يكون مجموع مرونتي كل من السعر للطلب الخارجي e_X و الطلب الداخلي e_m أكبر من الواحد، و بالتالي فإن شرط تدهور العملة يؤدي إلى تحسن الحساب الجاري. و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:
تومي صالح ، نفس المرجع، ص ص229 – 301.

خروج رؤوس الأموال) . و من ثم سيتم اعتبار BTC كرمز لرصيد ميزان المعاملات الجارية و BK كرمز لرصيد ميزان رؤوس الأموال.

و يتحدد التوازن في سوق الصرف على النحو التالي[38]:

$$BTC + BK = 0$$

و منه $$BTC = - BK$$

BTC : le solde de la balance des transactions courantes
BK : le solde de la balance des capitaux

فهذه المعادلة يمكن تفسيرها بدلالة ميزان المدفوعات و ذلك بإدخال عنصر تغير احتياطات الصرف ΔR كمعادل لمجموع كل من رصيد ميزان المعاملات الجارية و رصيد ميزان رأس المال، وبالتالي يتحدد التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات على النحو التالي:

$$BTC + BK = \Delta R$$

إذا كانت الدولة تبيع أكثر السلع و الخدمات و الأرصدة المالية للخارج، فإن ميزان المدفوعات سيكون في حالة فائض، حيث أن $BTC + BK > 0$، $\Delta R > 0$ ، و العكس عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، و منه يمكن تفسير توازن سوق الصرف مثل توازن ميزان المدفوعات و ذلك في حالة ما إذا كان تغير احتياط الصرف مساوي للصفر ($\Delta R = 0$).

و عليه، سيكون هناك نوعين من العوامل التي تدخل في تركيبة معادلة ميزان المدفوعات، و هي كل من العوامل الحقيقية و التي يدرج ضمنها كل من؛ الإنتاج الوطني Y ، الإنتاج الأجنبي Y* ، سعر الصرف الاسمي e، فهذه العوامل هي بمثابة محددات الرصيد التجاري أو صافي الصادرات($BTC = NX$). و أما العوامل المالية، فهي تشرح حركة رؤوس الأموال دوليا و التي تنتج عن اختلاف بين معدل مردودية الأرصدة الوطنية i و الأجنبية i* (أنظر إلى المعادلة أدناه) .

$$BTC (Y, Y_F, e) + BK (i - i_F) = 0$$

و بتمثيل هذه العلاقة بيانيا في إطار المخطط (Y, i) يتم التحصل على منحنى BP (أنظر إلى الشكل رقم 08).

[38]Bernard Guillochon. Annie Kawecki, Ibid, PP 242 – 243.

فهذا المنحنى له علاقة مباشرة بسعر الصرف، حيث عند زيادة الدخل الوطني Y سيؤدي إلى زيادة الواردات، ومنه سينخفض الرصيد التجاري أو صافي الصادرات (وجود فائض في عرض العملة الوطنية في سوق الصرف).و من أجل الحفاظ على التوازن فإنه يتطلب وجود معدل فائدة جد مرتفع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و لتحسين الرصيد المالي (الرفع من الطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف). و كما أن الزيادة في الدخل الأجنبي أو تدهور سعر الصرف سيؤديان إلى تحسن رصيد الميزان التجاري ، حيث أن الحفاظ على التوازن يستدعي وجود معدل فائدة جدَ منخفض، فهذا يترجم بانتقال منحنى Bp نحو اليمين.

الشكل رقم 08 : اشتقاق منحنى Bp.

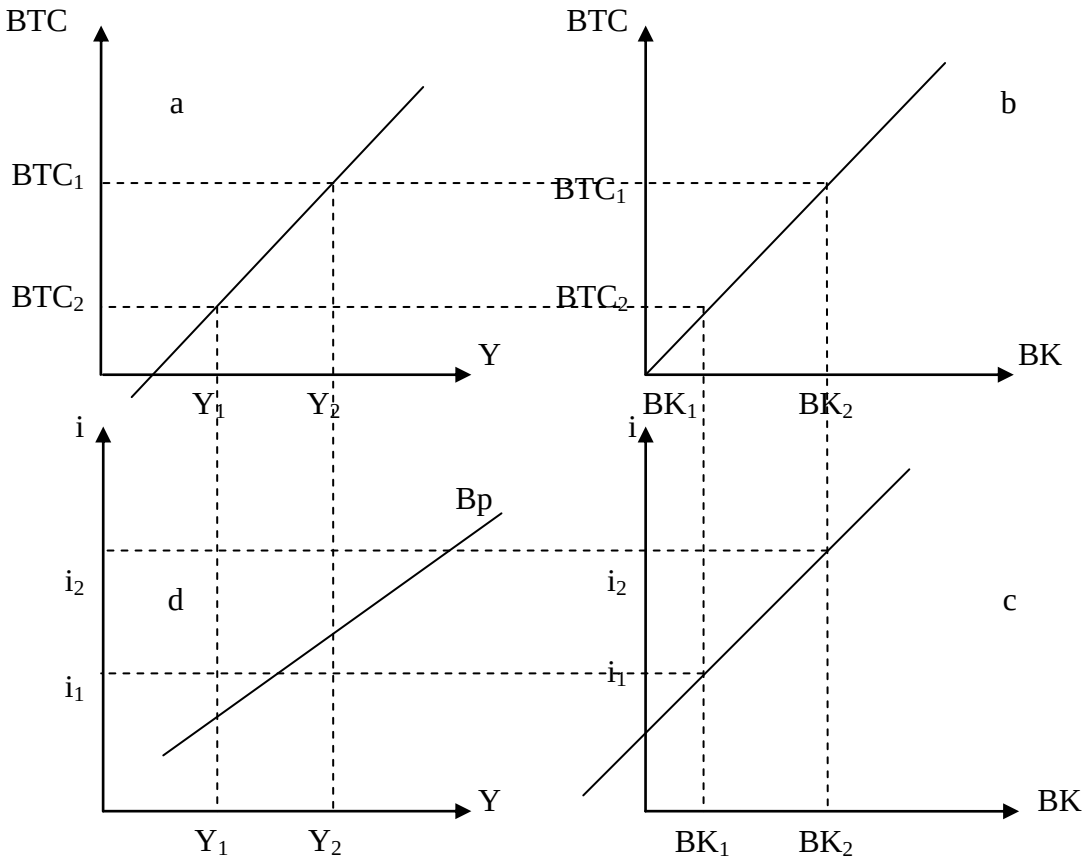

المصدر: J-L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Ibid, P223.

و من خلال الشكل رقم 08 نلاحظ ما يلي[39]:

. الجزء a يبيَن تطور رصيد ميزان المعاملات الجارية بدلالة الدخل.

[39] J -L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Ibid, PP 223 - 224.

. الجزء b يبين رصيد ميزان المدفوعات من أجل أن يساوي مبلغ المعاملات الجارية عكس مبلغ حركة رؤوس الأموال.

. الجزء c يوضح بأن حركة رؤوس الأموال هي دالة متزايدة لسعر الفائدة المحلي.

. الجزء d يبيَن معالم منحنى Bp.

ثانيا: ميل منحنى ميزان المدفوعات وعلاقته بحركة رؤوس الأموال

تعتبر حركة رؤوس الأموال من[40]: أحد النقاط الجوهرية التي يهتم بها الاقتصاد الدولي، حيث يكشف عن تلك الدرجة العالية للتكامل أو الترابط عن طريق سوق رأس المال، أين تكون كل من السندات و المخزونات خاضعة للتجارة. فسعر الفائدة له آثار على تدفقات رؤوس الأموال و ميزان المدفوعات خاصة عند وجود تدخلات عمومية نقدية و مالية. و بذلك صافي تدفقات رؤوس الأموال يكون كنتيجة لاختلاف أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية. فحركة رؤوس الأموال إما أن تكون غير تامة الحركة أو تامة الحركة (أنظر إلى الشكل رقم 09).

الشكل رقم 09: الأشكال الممكنة و البديلة لمنحنى Bp.

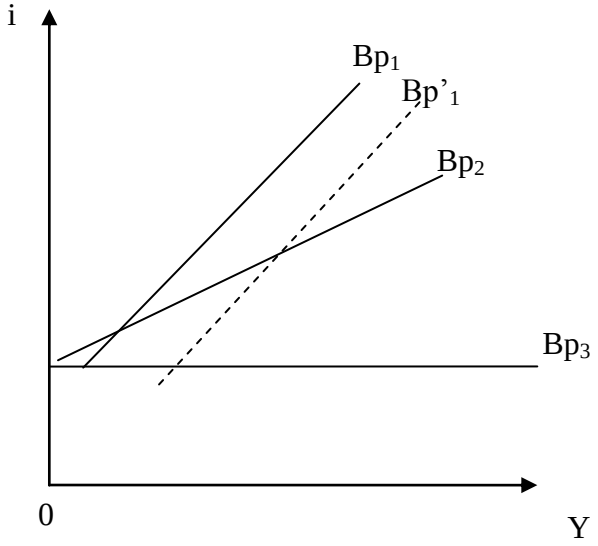

و من خلال هذا الشكل يتضح ما يلي:

إن منحنى Bp_1 يمثل سوق رأس المال غير تامة الحركة، حيث أن تدفقات رؤوس الأموال فيها هي ذات تجاوب غير عال لفروقات أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية. أما منحنى Bp_3 فهو يمثل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال إذ يؤدي أي اختلاف بين سعر الفائدة المحلي i و سعر الفائدة الأجنبي i_f

[40] تومي صالح، مرجع سابق، ص ص301 – 306.

إلى تحرك قوي في رؤوس الأموال دوليا. في حين منحنى Bp_2 هي حالة وسيطة بين Bp_3 و Bp_2 في حركة رؤوس الأموال.

إن كل النقاط التي تتواجد على يمين و تحت منحنى Bp تمثل عجزا في ميزان المدفوعات، بينما النقاط التي تكون فوق و على يسار منحنى Bp فهي تمثل فائضا. و بذلك عند تدهور أو انخفاض قيمة العملة المحلية مع توفر شروط مارشال و ليرنر سوف تؤدي إلى انتقال منحنى Bp إلى اليمين (من Bp_1 إلى Bp'_1).

3.1.1.3 التوازن الآني لسوق الإنتاج و سوق النقد و سوق الصرف: IS-LM-BP

إن التوازن العام للاقتصاد يستوجب التوفر الآني لثلاثة شروط[41]:

- ✓ توازن سوق السلع و الخدمات IS،
- ✓ توازن سوق النقود LM،
- ✓ توازن سوق الصرف Bp،

و نقطة تقاطع كل من المنحنيات IS و LM و Bp هي التي تحدد التوازن العام في الاقتصاد (أنظر إلى الشكل رقم 10).وفي هذا الإطار يعتبر نموذج ماندل فليمنق Mundell – Fleming كنموذج توسيعي لمخطط IS – LM في حالة الاقتصاد المفتوح، فهو نموذج يتطلب إطار نظري لشرح و تحليل آثار السياسات الاقتصادية و الصدمات الخارجية في ظل أنظمة الصرف و اختلاف أشكال حركة رؤوس الأموال[42]. و بصفة أدق يقوم نموذج ماندل فليمنق على ثلاثة نقاط مهمة (مثلث التعارض Le triangle d'incompatibilité): الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال، سعر الصرف الثابت، عدم مقدرة البنوك المركزية على اتخاذ سياسة نقدية مستقلة في ظل سعر الصرف الثابت[43].

---

[41] Claude Sobry. Jean – Claude Verez, Eléments de Macroéconomie, Edition ellipses, paris, 1996, P 284.

[42] Bernard Guillochon. Annie Kawecki, Ibid, P 239.

[43] و بناءا على ما يقوم علية نموذج ماندل فليمنق من حركة تامة لرؤوس الأموال و سعر الصرف الثابت و عدم مقدرة البنوك المركزية على اتخاذ سياسة نقدية مستقلة في ظل سعر الصرف الثابت، هي كلّها نقاط جعلت من هذا النموذج محل انتقاد في إطار النموذج الجديد لكل Ostfeld و Rogoff عام 1995 الذي اهتم بدراسة فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن و تحت الحركة التامة لرؤوس الأموال.

الشكل رقم 10: التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد و سوق الصرف.

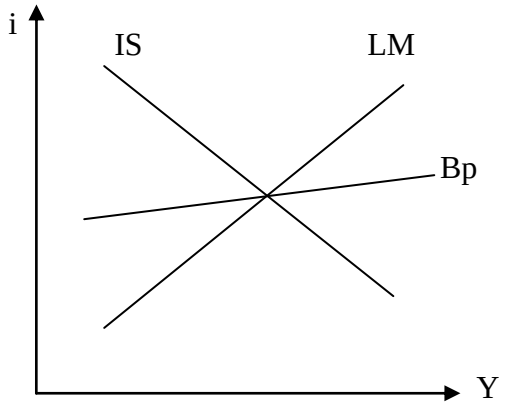

المصدر:.Claude Sobry. Jean – Claude Verez , Ibid, P143

2.1.3 تحديد فعالية السياسات الاقتصادية الظرفية في ترقية الصادرات في ظل اختلاف أنظمة الصرف

إن اختلاف "أنظمة الصرف"[44] من نظام مسير و نظام عائم تلعب دورا كبيرا في تحديد فعالية السياسات الاقتصادية في الرفع من حجم الصادرات (انتقال منحنى IS نحو اليمين). و من أجل تبيَن درجة الفعالية سوف نتعرض لآثار السياسات الاقتصادية الظرفية على توجه الصادرات في ظل نظام سعر الصرف المرن و المسير (أثر التخفيض) مقابل حركة غير تامة لرؤوس الأموال.

1.2.1.3 السياسات الاقتصادية الظرفية ودورها في ترقية الصادرات في ظل سعر الصرف المرن

أولا: السياسة المالية و علاقتها بالصادرات

في ظل سعر الصرف المرن و حركة غير تامة لرؤوس الأموال تعتمد فعالية تأثير السياسة المالية على توجه الصادرات على مدى تجاوب منحنى Bp = 0 لفروقات سعر الفائدة المحلي و الأجنبي بالمقارنة مع منحنى LM، حيث لما تكون معادلة منحنى Bp = 0 أقل تجاوبا من LM لسعر الفائدة (حركة غير تامة لرؤوس الأموال) تكون السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي[45]،

---

[44] في ظل اختلاف أنظمة الصرف من مسير و عائم هناك تداخل في المصطلحات، حيث أن كل من مصطلح التدهور Dépréciation و التحسن appréciation يستعمل في التجارة الدولية أمام تغير سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن. بينما مصطلح التخفيض Dévaluation و الرفع من قيمة العملة Réévaluation يأخذان مكانهما في ظل نظام سعر الصرف المسير.

[45] و للمزيد من المعلومات انظر إلى:

تومي صالح، مرجع سابق، ص 320.

فتغير أسعار الصرف المستحدثة بواسطة السياسة المالية أثره يظهر على الطلب الكلي بصفة عامة و على الصادرات بصفة خاصة.

الشكل رقم 11 : آثار التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن.

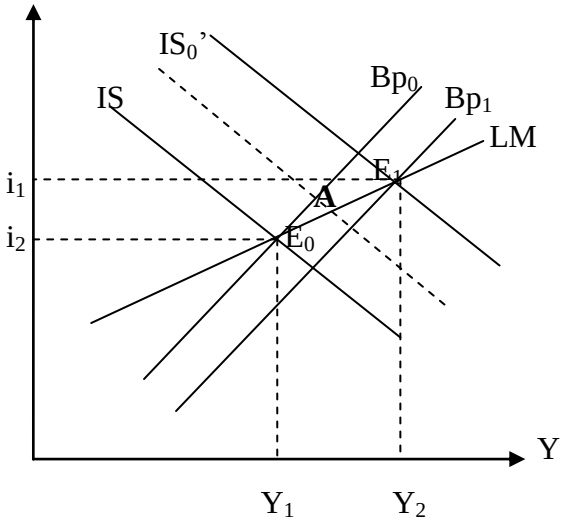

المصدر:.Bernard Guillochon. Annie Kawecki, Ibid, P 251

ومن خلال الشكل رقم 11 يتبين، أن التوسع المالي قد أدى إلى تحرك IS إلى IS'_0 ، حيث أن هذا التحرك يحدث عجزا في ميزان المدفوعات . فالوضع التوازني في كل من سوق الإنتاج و سوق النقد سيكون تحت منحنى Bp عند النقطة A، وبالتالي هذا العجز سيؤدي إلى تدهور العملة الوطنية[46]. و مع افتراض توفر شروط كل من مارشال و ليرنر، فإن هذا التدهور في سعر صرف العملة الوطنية سيزيد من الطلب الأجنبي على سلعنا المحلية أين يرتفع حجم الصادرات محدثا انتعاشا إضافيا للاقتصاد. وعلى إثر هذا الانخفاض في سعر الصرف سيتحرك منحنى IS'_0 إلى IS_1 و منحنى Bp_0 إلى Bp_1[47] . و في الأجل الطويل يتقاطع كل من منحى IS_1 و Bp_1 و LM (منحنى LM في ظل سعر الصرف المرن يكون في وضعية مثبتة في الوقت الذي يتغير فيه سعر الصرف محددا بذلك منحنى IS و LM) في النقطة E_1.

و كما تجدر الإشارة أن فعالية السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال أنها تكون معدومة خاصة و أن منحنى Bp يكون أكثر تجاوبا من منحنى LM مع سعر الفائدة.

[46] Ulrich Kohli, Analyse macroéconomique, Edition de Boeck, Paris, 1999, P 280.

[47] تومي صالح، مرجع سابق، ص 321.

ثانيا:السياسة النقدية و علاقتها بالصادرات

إن زيادة عرض النقود من M_0 إلى M_1 يكون أول أثر له في انتقال نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 مع انخفاض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1، فانخفاض سعر الفائدة سيحفز أكثر الاستثمارات و بالتالي سيرتفع حجم الدخل الوطني من Y_0 إلى Y_1. و مع زيادة عرض النقود و انتقال منحنى LM نحو اليمين، فإن نقطة التوازن الجديدة ستكون تحت منحنى Bp، فهذا الوضع يعكس العجز الحاصل في ميزان المدفوعات[48] (أنظر إلى الشكل رقم 12).

الشكل رقم 12: آثار التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن.

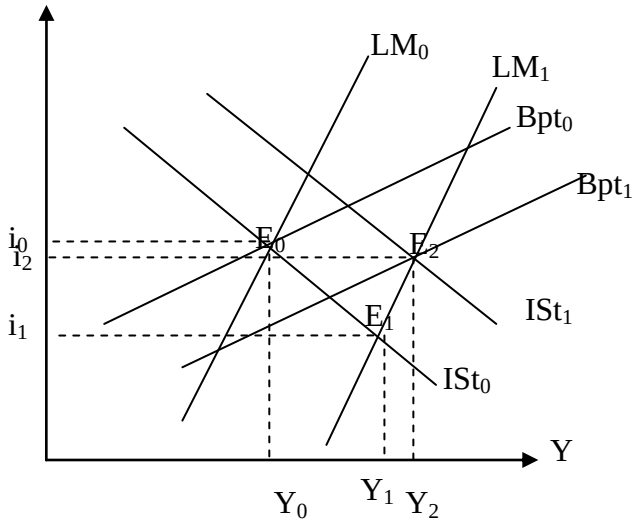

المصدر:.Claude Sobry. Jean – Claude Verez , Ibid, P287

و من خلال الشكل رقم 12، فإن السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن ستؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية من مستوى t_0 إلى مستوى t_1 من أجل إحداث التوازن في سوق الصرف، فهذا الانخفاض في سعر الصرف العملة الوطنية سيؤدي إلى انتقال كل من منحنى IS و Bp نحو اليمين، و هذا كنتيجة لانخفاض حجم الواردات و ارتفاع حجم الصادرات. و بذلك سيتحقق التوازن عند النقطة E_2 مقابل ارتفاع الدخل إلى مستوى Y_2 و انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى i_2. إن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في التأثير على حجم الصادرات عندما يكون نظام الصرف (سواء في ظل الحركة التامة لتنقل أو الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال) مرن عما عليه في حالة نظام الصرف الثابت أو المسير.

[48] Claude Sobry. Jean – Claude Verez , Ibid, P287.

2.2.1.3 السياسات الاقتصادية الظرفية ودورها في ترقية الصادرات في ظل سعر الصرف المسيَر

و بعكس سعر الصرف المرن، فإن سعر الصرف الثابت أو المدار يترك مجالا لتتدخل البنوك المركزية على سبيل شراء و بيع العملات الأجنبية من أجل التأثير على أسعار الصرف. و منه السياسات الاقتصادية الظرفية و مدى فعاليتها في ترقية الصادرات تحت ستار سعر الصرف الثابت تكون منخفضة رغم اختلاف طبيعة حركة رؤوس الأموال، وذلك أن هذه السياسات عند وجود أي تغير في أحد آلياتها لا يرافقها انتقال لمنحنى ميزان المدفوعات Bp، و ذلك لتدخل البنك المركزي لتعقيم فائض أو عجز ميزان المدفوعات، و عليه ينتقل منحنى LM بدلا من منحنى Bp.

و تبقى السياسة الوحيدة التي تؤثر في كميات الصادرات في ظل سعر الصرف الثابت هي أثر تخفيض العملة (في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال) أين تؤدي إلى انتقال كل من منحنى IS و Bp نحو اليمين.

أولا: أثر تخفيض العملة وعلاقته بالصادرات

إن أثر تخفيض العملة الوطنية على الصادرات يتجلى بصفة أدق من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 13: أثر تخفيض العملة في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال.

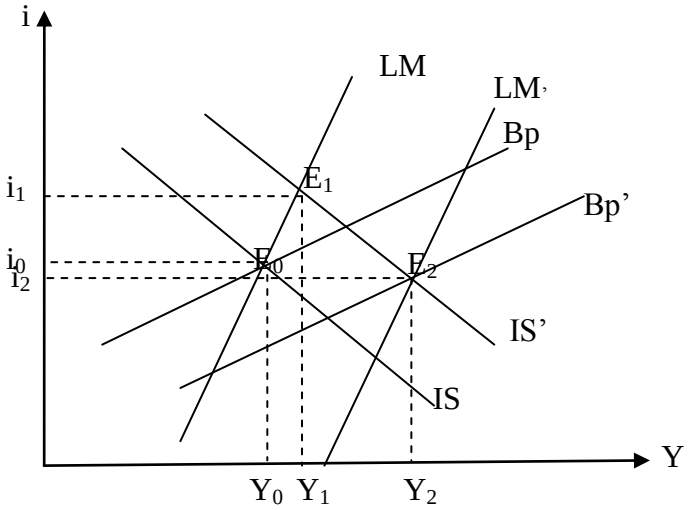

المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص 317.

و بالاعتماد على الشكل البياني أعلاه، فإن وضع الاقتصاد يكون موجود عند نقطة E_0. و عند تخفيض العملة الوطنية سيرتفع بذلك حجم الصادرات و يتقلص حجم الواردات، و يترجم هذا

بانتقال منحنى IS إلى 'IS و منحنى Bp إلى 'Bp، و بذلك سوف ينتقل الاقتصاد إلى حالة توازنية جديدة عند النقطة E_1 بمستوى دخل Y_1 و سعر فائدة i_1 ، و عند هذا التوازن (في المدى القصير) يحصل فائض في ميزان المدفوعات، إذ يحرك هذا الفائض منحنى LM نحو اليمين ('LM) و يستمر في التحرك إلى أن يتقاطع مع كل من منحنى 'IS و 'Bp عند النقطة E_2 (في الأجل الطويل) مقابل دخل توازني أعلى من سابقه Y_2 وسعر فائدة منخفضi_2[49].

و بالتالي أثر خفض العملة على الصادرات يكون فعَالا في المدى القصير أين ينتقل كل من منحنى IS و LM نحو اليمين، وبذلك يصبح ميزان المدفوعات في حالة فائض، غير أنه في المدى الطويل يعود إلى الوضع التوازني.

و بناءا على ما سبق ذكره، يمكن تحديد فعالية السياسات الاقتصادية في ترقية الصادرات بشكل مختصر، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 23: فعالية السياسات الاقتصادية في ترقية الصادرات، في ظل اختلاف حركة تنقل رؤوس الأموال، و أنظمة الصرف.

	السياسة المالية التوسعية		السياسة النقدية التوسعية		سياسة سعر الصرف (تخفيض العملة)	
أنظمة الصرف / حركة رؤوس الأموال	سعر الصرف المرن	سعر الصرف الثابت	سعر الصرف المرن	سعر الصرف الثابت	سعر الصرف المرن	سعر الصرف الثابت
حركة تامة لتنقل رؤوس الأموال	لا	لا	نعم	لا	لا	لا
حركة غير تامة لتنقل رؤوس الأموال	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم

المصدر: من إعداد الطالب.

***لا: الفعالية معدومة، *نعم: الفعالية موجبة**

[49] تومي صالح، مرجع سابق، ص 318.

2.3 السياسات الاقتصادية الهيكلية و إستراتيجيتها في ترقية الصادرات

إن إستراتيجية ترقية الصادرات من منظور السياسات الاقتصادية الهيكلية، قد تعني وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية و الإنتاج الصناعي الذي يتم توجيهه نحو الخارج في حالة وجود فائض منه على المدى الطويل، فأسلوب التصنيع في إطار التنمية الاقتصادية هو أفضل الطرق لتعظيم معدلات النمو و إعادة توزيع الدخول، و هذا من خلال تبني نوعين من السياسات، الأولى تتعلق بسياسة إحلال الواردات، و الثانية تتعلق بسياسات التصدير، فيتم وصف دولة ما بأنها تتبع إحدى هذه السياسات بحسب طبيعة و حجم الصناعة القائمة فيها.

1.2.3 دور سياسة التصنيع في التنمية الاقتصادية

تلعب السياسة الصناعية دورا متميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال العوامل التالية:[50]

- ✓ ارتفاع المعدَلات الإنتاجية نسبيا في القطاع الصناعي قد يساهم في تعجيل معدلات نمو الدخل الوطني من خلال وجود علاقات متشابكة بين الصناعة و القطاعات الأخرى، و بذلك هذا ما جعل الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة مهمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي،
- ✓ تلجأ الدول النامية إلى التصنيع باعتباره كأبرز الوسائل المستعملة لتوسيع فرص الشغل و خفض معدلات البطالة،
- ✓ التطور الصناعي يساهم في خلق المهارات و الخبرات الصناعية و الفنية بما يسمح برفع المعدلات الإنتاجية،
- ✓ التطور الصناعي يعمل على التخفيف من حدة ظاهرة عدم استقرار الاقتصاديات النامية، و بالخصوص الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأولية،
- ✓ نمو و توسع الصناعة سرعان ما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام، و بذلك يعمل على تعديل طبيعة الهيكل الاقتصادي المشوه في أغلب البلدان النامية أين يحقق نوع من التوازن على مستوى هذا الهيكل،

[50] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص ص39-41.

- ✓ يعمل القطاع الصناعي على تمويل القطاع الزراعي بمختلف المعدات و الأدوات، و هذا من شأنه أن يرفع من مردودية هذا القطاع في البلدان النامية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام و حتى في التشغيل،
- ✓ يعمل القطاع الصناعي على توفير العديد من السلع الصناعية التصديرية مما يقلل من استيراد هذه السلع، فهذا ينعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات، و كما يسمح أيضا بتوفير النقد الأجنبي اللازم في عملية التنمية الاقتصادية. و من ثم التصنيع يوفر قدرا مهما من المرونة للاقتصاد الوطني و مدى قابليته على التكيف،
- ✓ يساعد التصنيع على تحسين نسب التبادل التجاري ما دام أن أسعار المنتجات المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية،

و بالتالي سياسة التصنيع تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي ترفع من المعدلات الإنتاجية سواء على مستوى القطاع الصناعي أو القطاعات الأخرى المرتبطة به، و بذلك هذه السياسة تساهم في رفع مقدار مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الخام، و من ثم سيكون لها تأثير مباشر على نسب التبادل التجاري و بالخصوص على حجم الصادرات. و كنتيجة لهذه العوامل، فإن السياسة الصناعية ستعمل بشكل ملفت للانتباه في مجال توسيع فرص التشغيل مع خلق و تطوير مهارات في ميدان الصناعة.

2.2.3 سياسة التصنيع عن طريق إستراتيجية إحلال الواردات

لقد شهدت البلدان النامية خلال فترة الخمسينات و الستينات تراجعا في حصتها من المنتجات الأولية المصدرة إلى الأسواق الدولية، و بتزايد العجز في ميزان المدفوعات(الحساب الجاري) قد أخذت هذه الدول بسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات. فالدَول النامية في هذه الفترة قد عملت على تغذية سوقها المحلية بالمصنوعات بدلا من استيرادها، و تستند هذه السياسة لأفكار عدد من الاقتصاديين أبرزهم راؤول بريبش Raul Prebish و هانس سنجر H. Singer سنة 1950[51].

[51] لقد لعبت فكرة التصدير التشاؤمي التي أخذ بها كل من الاقتصاديان سنجر و بريبش دور كبير في انتشار فكرة الحماية على أساس سياسة إحلال الواردات التي طبقتها عدة دول نامية مثل: الهند و تركيا. و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:
أحمد كواز، المعهد العربي للتخطيط، اطلع على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-3.pdf

و بذلك يقصد بإستراتيجية إحلال الواردات أن يقوم الاقتصاد عن طريق هياكله بإنتاج ما كان يستورده من الخارج، و لنجاح عملية الإحلال لابد من وضع قيود لحماية الصناعة المحلية حتى لا تنافسها الصناعات المماثلة و الأجنبية في الأسواق المحلية، فتعويض الاستيراد لا يقصد به "الاكتفاء التام و تقليل حجم الاستيراد بكميات مطلقة، بل يقصد به تدنية حصة السلع و التجهيزات الأجنبية من مجموع المستلزمات الإنتاجية، و مع تحقيق التعويض النسبي المنشود تستمر كميات الاستيراد في زيادتها، إلاَ أن هذه الزيادة تكون بمعدلات أقل من معدلات زيادة الإنتاج المحلي"،[52] و عادة ما تمر إستراتيجية إحلال الواردات عبر مرحلتين، و هما:[53]

- ✓ **المرحلة الأولى**: و تتعلق هذه المرحلة بإحلال الواردات للسلع الاستهلاكية الأساسية من خلال إقامة صناعة خاصة لهذه السلع، وذلك لأن هناك توفر للطلب المحلي و تواضع للاستثمارات المطلوبة و ميل منخفض للوحدات الإنتاجية، و من ثم توفر الدول مضلَة الحماية لهذه الصناعات لعرقلة المنافسة الأجنبية مع ضمان قدر من الأرباح للمستثمرين في هذه الصناعة.
- ✓ **المرحلة الثانية**: تبدأ المرحلة الثانية بعدما تستنفذ الصناعة فرصتها من إحلال الواردات، و يصبح السوق المحلي غير قادر على امتصاص المزيد من المنتجات و بذلك تتوجه الصناعة الاستهلاكية نحو التصدير، و في نفس الوقت يمكن البدء ببعض الصناعات الإنتاجية الوسيطة. و تتميز الصناعات الوسيطة بما يلي: كثافة استخدام رأس المال، أهمية وفرات الحجم الكبيرة، كبر حجم المشروع، الحاجة إلى التكنولوجيا المتطورة، الحاجة إلى العمالة الفنية الماهرة.

و من خلال هذه المراحل، "إستراتيجية إحلال الواردات ابتغت تعويض ما تستورده البلاد من سلع من خلال إقامة صناعة محلية انطلاقا من ذاتيتها و هيكلها الصناعي و مدى ما يسمح به هيكل القطاع الصناعي العالمي و نظام التجارة الدولية الغير متكافئ في مجمله".[54]

---

[52] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2005، ص 42.

[53] و للمزيد من المعلومات أنظر:

زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- فرع التخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006 ،ص ص 26-27.

[54] محمد ابراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي و التجارة الكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص ص27-28.

ولقد ترتب عن سياسة التصنيع من خلال إحلال الواردات مجموعة من النتائج، و التي تجلت من جراء تطبيق هذه السياسة من قبل الدول النامية، و التي تتمثل على النحو التالي:[55]

- ✓ إن حماية الصناعة تترجم بإبعادها عن جوَ المنافسة، مما أدى إلى قيام صناعات استهلاكية صغيرة الحجم مرتفعة التكاليف،
- ✓ إن المستفيدين الوحيدين هم الشركات الأجنبية التي تمكنت من إقامة صناعات تحت ستار الحماية و الإعفاءات (لوجود مشروعات محلية مشتركة مع الشركات الأجنبية)،
- ✓ كثرة استيراد السلع الوسطية أو الرأسمالية التي يتطلبها الإنتاج الصناعي المحلي، سيؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري نتيجة الاستيراد،
- ✓ التأثير الكبير لسياسة إحلال الواردات يمس أكثر أسعار صادرات السلع الأولية النَمطية، فمن أجل تشجيع التصنيع المحلي من خلال استيراد السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة الرخيصة نسبيا، فإن سعر الصرف سيكون مرتفع نوعا ما ممَا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات مقابل تراجع أسعار الواردات بالنسبة للعملة الوطنية، فآلية سعر الصرف تكشف عن واقع التأثير الصافي لهذه السياسة التي تشجع الإنتاج كثيف رأس المال أمام معاقبة الصادرات من السلع الكلاسيكية لارتفاع أسعارها،
- ✓ إن سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات قد تؤدي إلى عرقلة التصنيع، حيث أن العديد من الصناعات الناشئة لم تصل بعد إلى مرحلة النضج لبقاء اعتمادها على الحماية لضمان استمرارها،
- ✓ و كنتيجة لارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاجية للصناعات محليا، ستقوم شركات البلد باستيرادها من الخارج لانخفاض ثمنها مقارنة بمثيلاتها المحلية، و بالتالي هذا يعرقل قيام صناعات متكاملة داخل البلد،
- ✓ يميل التصنيع المعوض عن الاستيراد إلى التباطؤ بعد إكمال المرحلة الأولى من التصنيع (مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية)، وبذلك عملية التصنيع ستواجه صعوبات عند دخولها المرحلة الثانية (مرحلة إنتاج السلع الوسيطة)، فهذه المرحلة تتطلب توفر كبير لكميات

[55] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص ص243-245.

رأس المال و مستوى عال من التكنولوجيا، و من ثم السوق المحلي الصغير سيكون غير قادر نسبيا على استيعاب السلع الاستثمارية بالحجم الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق وفرات الحجم،

و النتيجة النهائية هي أن نشأة قطاع صناعي غير كفؤ يعمل دون طاقته الإنتاجية أين يولد فرص عمل محدودة و لا يوفر الكثير من العملة الأجنبية و ليس بمقدوره زيادة الإنتاج سينعكس سلبا على الصادرات الصناعية.

3.2.3 سياسة التصنيع عن طريق إستراتيجية التصدير

تقوم سياسة التصنيع من أجل التصدير على الصناعات التي تتوفر لديها فرص تصديرية، أي الصناعات التي لها ميزة تنافسية سواء في السوق المحلي أو الأجنبي نتيجة انخفاض تكاليف إنتاجها، فالتصدير يعتبر من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا نجد أن التصدير يعمل على تغطية الواردات المتعلقة بالمدخلات الإنتاجية المطلوبة في التنمية، و من ثم بات توفير النقد الأجنبي مهم عن طريق تفعيل الصادرات ليس فقط لتغطية المستلزمات الوسيطية فقط بل حتى الاستهلاكية لتجنب الاستدانة.

إن التصنيع يسمح بتنويع الإنتاج و التحرر من التخصص المركز في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية نتيجة الميزة النسبية أو الطبيعية التي تتمتع بها البلدان النامية بما يؤدي إلى زيادة عرضها، أي تعويض الصادرات التقليدية بالصادرات نصف المصنعة أو بالمنتجات الصناعية، فهذا التعويض يعرف بسياسة إحلال الصادرات[56].

و تعمل "سياسة التصنيع"[57] من أجل التصدير على الرفع من كفاءة و منافع النمو من التجارة الحرة ، من خلال إحلال الأسواق ذات الحجم الكبير محل الأسواق المحلية الصغيرة، فهذا الأمر يسمح

---

[56] لقد أطلق كوستاف رانيس G.Ranis على سياسات تشجيع الصادرات مصطلح سياسة إحلال الصادرات، باعتبار هذه الأخيرة تعمل على إحلال السلع الصناعية محل السلع الزراعية. و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

– أحمد كواز، المعهد العربي للتخطيط، الموقع الإلكتروني السابق.

[57] فسياسات التصنيع حسب تصنيف weiss (1988) أنها تأخذ شكلين في إطار توجهها نحو الخارج (التصدير) ، من جهة قد تكون بين السياسات المفتوحة أو الحرّة و السياسات التي تبحث على الحماية للسوق الداخلي، و من جهة أخرى قد تكون بين السياسات التي تقبل بأن تكون متعلقة أو مرتبطة بالقطاع الصناعي الحديث اتجاه رأس المال الأجنبي و السياسات التي تكون مستقلة بأعلى درجة ممكنة. وللمزيد من المعلومات:

- Kim Huynh. Damien Besancenot, Economie industrielle, Edition Bréal, 2004, P102.

بتجنب تشوه الأسعار، و التكاليف المرتفعة للحماية، و في هذا المجال نستدل بالنجاح الكبير الذي حققته اقتصاديات جنوب شرق آسيا في النهوض بقطاعها التصديري الصناعي، و بذلك تأييد الدول النامية لهذه السياسة، سيرتكز على عدة حجج منها ما يلي:[58]

- ✓ الأخذ بتجربة الدَول المتقدمة ما دام أنَها قد تمكنت من التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي تسوده ثقافة التقدَم الاقتصادي و الصناعي،
- ✓ النشاط الصناعي هو نشاط ديناميكي بالمقارنة مع نشاط الإنتاج الأوَلي و الزراعي، فالنشاطات الصناعية ترتكز على العلَم و المعَرفة مما جعلها تتميز عن النشاطات الكلاسيكية في السعر والنوعية،
- ✓ ترقية القطاع الصناعي من خلال إدخال أساليب إنتاجية فنيَة جديدة في هذا القطاع، سوف تسمح بتصحيح الاختلال الهيكلي في اقتصاد البلاد، و هو الأمر الذي يؤدي إلى تنويع الإنتاج و الصادرات، و بذلك يتجسد مفهوم التحرر من التبعية الاقتصادية. و كما أن هذا التنويع في الإنتاج و الصادرات من شأنه أن يساهم في تقليص من مخاطر التخصص التي تكون عند إنتاج السلع النمطية أو الأولية، فهذه المخاطر تكون كنتيجة لتغيَر و تقلب أسعار هذه المنتجات. و بذلك التقلبات و التغيَرات التي تطرأ على مثل هذه المنتجات من مقدورها أن تجعل شروط التجارة لصالحها كما قد تجعلها ضدَها،
- ✓ ترقية القطاع الصناعي تعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى اهتمام السلطات بالثروة البشرية و ذلك في مجال تكوين و تدريب و تثقيف العمال بالموازاة مع التطور الصناعي الحاصل،

فسياسة التصنيع من أجل التصدير رغم تأييدها فإن لها مزايا و سلبيات، و من هذه المزايا ما يلي:[59]

[58] محمد عبد العزيز عجمية. إيمان عطية ناصف. على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق– النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية 2007، الإسكندرية، ص ص160 -161.

[59] Dominik Salvator. Traduction de la 9 édition American par : Fabienne Leloup – Achille Hannequart, Economie internationale , Edition de Boeck Université, Paris, 2008, P 418.

- ✓ إن تطبيق سياسة تصنيعية معينة قد تهدف بها الدَول إلى التخلص من فكرة ضيق السوق المحلي، و بذلك توسيع الإنتاج من أجل التصدير لن يكون إلا بالاعتماد على اقتصاديات الحجم،
- ✓ صناعة السلع الرأسمالية أو الصناعية تعدَ من بين السلع التي تتمتع بمرونة طلب عالية في السوق الدولي، فتصدير مثل هذه السلع من شأنه أن يثير فعالية الاقتصاد في مجال الإنتاج و الصناعة.

و في المقابل، السلبيات تكون بالشكل التالي:

- ✓ من الصَعب على الدول السائرة في طريق النمو بأن تقوم بخلق صناعات تصديرية بسبب وجود منافسة من قبل مؤسسات أحسن تنظيما و أكثر فعَالية في اقتصاديات الدَول المتطوَرة،
- ✓ تسطير الدول المتطورة حماية عالية على السلع الأولية (السلع التي تشهد كثافة في عنصر العمل) التي تستوردها من الدول النامية من شأنها أن تعرقل مسار التنمية الاقتصادية لهذه الدول،

و عليه وضع سياسة اقتصادية هيكلية (سياسة التصنيع) ملائمة إذا أمكن تطبيقها قد تجعل من الصادرات أكثر مرونة بما يسمح ببداية عملية التنمية الاقتصادية بطريقة سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي متوازن في الدولة.

و بناءا على ما سبق، هناك العديد من الاعتبارات الأساسية التي تفرق بين سياسة التصنيع من خلال سياسة إحلال الواردات، و سياسات التصنيع من أجل التصدير، و التي تدل بمجملها على أهمية الانتقال من السياسة الأولى إلى الثانية، و الجدول رقم 24 يوضح ذلك.

الجدول رقم 24: **الفرق بين سياسة إحلال الواردات و سياسة التوجه نحو التصدير.**

سياسة إحلال الواردات	**سياسة التوجه نحو التصدير**
تعمل على إنشاء صناعات محلية تحل مكان المنتجات التي كانت تستورد سابقا.	تعمل على إنشاء صناعات محلية منافسة للمنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.
تقوم سياسة إحلال الواردات بنسبة مهمة على عنصر الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج لتقليل تكاليف الإنتاج،	لا ترتكز سياسة التوجه نحو التصدير نوعا ما على وفرة عوامل الإنتاج بحجم كبير، نظرا لاعتمادها على أساليب جديدة (الاستثمار الأجنبي) في التوغل إلى الأسواق الخارجية من خلال استغلال عوامل الإنتاج في مكان تواجدها.
سياسة إحلال الواردات تقوم على سياسة صناعية تعمل على استهداف السوق المحلي.	سياسة التوجه نحو التصدير تعمل على استهداف السوق الخارجي.
اعتماد سياسة إحلال الواردات أكثر على الصناعات الاستهلاكية أو النمطية في التجارة الدولية، و ذلك نظرا لصعوبة الانتقال إلى مرحلة إنتاج السلع الرأسمالية.	اعتماد سياسة التوجه نحو التصدير على منتجات كثيفة التكنولوجيا،
ارتباط سياسة إحلال الواردات بمفهوم الحماية عن طريق فرض في أغلب الأحيان: – تعريفات جمركية، – حصص جمركية،	ارتباط سياسة التوجه نحو التصدير بمفهوم الحوافز من خلال الاعتماد ما يلي: – الإعفاءات الضريبية، – قروض تمويل و تأمين الصادرات، – التسهيلات الجمركية،
سياسة إحلال الواردات لا تؤدي إلى تحقيق كفاءة إنتاجية بمعدلات مثلى، خاصة إذا ما أخذت المرحلة الصناعية الأولي (الصناعة الاستهلاكية) حقبة من الزمن.	سياسة التوجه نحو التصدير تلعب دور كبير في تحقيق كفاءة صناعية بمعدلات مهمة، و ذلك لتجسيدها في الواقع الإنتاجي الشروط التالية: – تخصيص جيد للموارد الإنتاجية المتاحة، – الاستغلال العقلاني للموارد المتوفرة، – استغلال وفرات الحجم،

	– القدرة على الاستجابة و التكيف مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، – خلق المزيد من فرص العمالة و الإنتاج،
صعوبة استمرارية سياسة إحلال الواردات دون وجود دعم و مساندة حكومية،	أن سياسة التوجه نحو التصدير ترتكز على المؤهلات الذاتية أكثر من الدعم الحكومي، و بنسبة أقل بالمقارنة مع سياسة إحلال الواردات،
صعوبة تحقيق ترابط أمامي و خلفي للصناعات في إطار سياسة إحلال الواردات، حتى و لو تم الانتقال إلى إنتاج السلع الرأسمالية، و هذا لاعتماد هذه الصناعة على المدخلات المستوردة من الموردين الأجانب بفعل الرخص الاستيرادية، و كذا لغياب الصناعات المغذية للصناعات الرأسمالية،	وجود ترابط قوي بين الصناعات في ظل سياسة التوجه نحو التصدير بفعل تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية التي تقوم على المجمعات الصناعية الكبرى،

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: علاقة السياسات العمومية بالصادرات من منظور الدراسات النظرية و القياسية

يأخذ الجانب النظري للسياسات العمومية أو نظريات الحماية الجديدة مكانة مهمة في ظل تحليل شروط التجارة الدولية على أساس عنصر المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition في الصناعات، فهذا التحليل الجديد هو متميز عن التحليل الكلاسيكي كونه أكثر واقعية حيث يكشف عن تلك ردود الأفعال المتبادلة بين شركات مختلفة.

و من ثم تطبيق السياسات العمومية في مجال التجارة الخارجية من خلال ممارسة أو فرض تعريفة جمركية على الواردات قد تكون الغاية منه خفض حجم الواردات مقابل إعطاء فرصة للمنتج المحلي الصناعي لكي يتمكن من توسيع حصته في سوقه المحلي و الخارجي، و بالتالي تنخفض تكلفة إنتاجه الحدية و تزداد قدرته التنافسية. و عليه سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

1. الاستراتيجيات القاعدية المفسرة لشروط التصدير في ظل المنافسة الاحتكارية.
2. الاستراتيجيات النظرية للسياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات.
3. بعض السياسات العمومية الأكثر شيوعا في مجال ترقية الصادرات.

1. الاستراتيجيات القاعدية المفسرة لشروط التصدير في ظل المنافسة الاحتكارية

1.1نموذج كورنت Cournot

و في إطار الأدب الحديث للتجارة الدولية، قد تم إدخال عناصر نظرية الألعاب Théorie de jeux على أساس احتكار القلة الذي يعرف بخاصية تداخل النشاطات الإستراتيجية بين الفاعلين، حيث كل مؤسسة (لاعب) لا تهتم بصفة وحيدة بالعواقب المترتبة عن نشاطها بقدر ما تهتم بالنتائج المترتبة عن نشاط المؤسسة الأخرى (أي اللاعب الآخر)، و بذلك تعمل كل مؤسسة بتحديد مستوى إنتاجها لهدف تعظيم ربحيتها بواسطة التأثير على إنتاج المؤسسة المزاحمة أو المنافسة . و من أجل تجسيد هذا النموذج فإنه يتم افتراض ما يلي[60]:

. و جود سوق فيه مؤسستين (المؤسسة رقم1، و المؤسسة رقم 2)،
. تقوم المؤسستين بإنتاج سلعة متجانسة أو نمطية،
. التكاليف الإنتاجية للمؤسستين هي ثابتة،

[60] Jean Louis Mucchielli. Thierry Mayer, Économie internationale, Dalloz, 2005, Paris, P207.

فتطبيق هذا النموذج في التجارة الدولية يعني مدى إمكانية المنشأة في التصدير نحو الأسواق الأجنبية، فهذا التطبيق قد تجسد من خلال كل من نموذج Brander عام 1981 و نموذج Brander و Krugman عام 1983، و ذلك تحت الفرضيات التالية[61]:

. دوال التكاليف في كلا البلدين هي متشابهة،
. دوال الطلب في البلدين هي متشابهة،
. الإنتاج هو متغير إستراتيجي بالنسبة لمؤسستي البلدين،
. انعدام تكاليف النقل،
. المؤسسات تفترض وجود تغير ظرفي معدوم،
. السوقين هما مجزئين، حيث لكل سوق دالة طلب منفصلة عن أخرى في الدولتين،

و ما دام أن دوال التكاليف هي متشابهة في الدولتين، فإن الكميات المنتجة من قبل المؤسستين ستتحدد على النحو التالي[62]:

*المؤسسة المحلية: q_1 من أجل السوق المحلي،
q^*_1 من أجل السوق الأجنبي،
*المؤسسة الأجنبية: q_2 من أجل السوق المحلي،
q^*2 من أجل السوق الأجنبي،

حيث : $Q= (q1+ q2)$ و $Q^* = (q^*1+ q^*2)$

و من خلال الدوال أعلاه، قد يتحقق التوازن عندما تتقاطع دالتي ردَ الفعل للمؤسستين، حيث هذا ما يوضحه الشكل التالي:

[61]Jean Louis Mucchielli. Thierry Mayer, Ibid, P210.

الشكل رقم 14 : توازن كورنت.

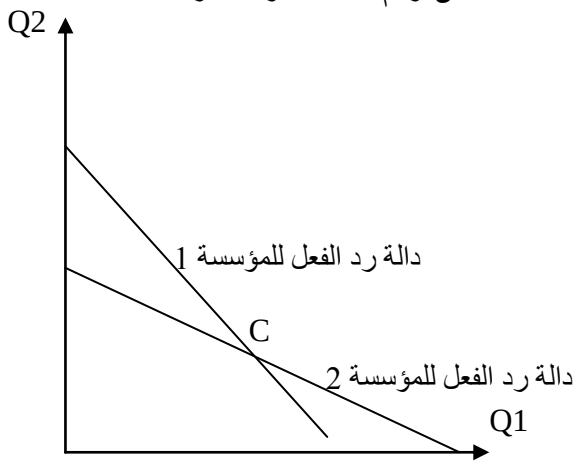

المصدر: زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 219.

فهذا الشكل يكشف عن كيفية حدوث التوازن بين مؤسستين صناعيتين في كل دولة، حيث تعمل إحدى المنشأتين في إحدى الدولتين بإنتاج سلعة نمطية من أجل بيعها لمؤسسة أخرى في دولة أخرى، و مع افتراض أن هاتين المؤسستين لن تقوما بتغيير مستوى إنتاجهما[63]، و بذلك سمي هذا النموذج بCournot[64].

2.1 نموذج ستاكلبارغ Stackelberg

هيكل النموذج[65]: لقد تم صياغة هذا النموذج من قبل Stackelberg عام 1934، حيث يرى في إطار المشكل من قبل Cournot أنه يمكن لإحدى المؤسستين أن تحصل على وضع مهيمن، فعلى سبيل المثال قد يرجع هذا إلى أسباب تاريخية (امتلاك مؤسسة لبراءة اختراع، تمتع المؤسسة بميزة في المواد الطبيعية.....).

فالمؤسسة الرائدة يمكنها أن تتخذ قرارها الإنتاجي قبل المؤسسة التابعة، فهي تأخذ بالحسبان وظيفة رد فعل هذه الأخيرة في حسابها. و في ظل هذه الظروف، المؤسسة الرائدة ستختار إنتاج الكميات من السلعة التي تعظم ربحيتها، علما أن المؤسسة التابعة ستنتج الكميات المنصوص عليها في وظيفة ردَ فعلها. و في هذه الحالة، دالة الطلب المتبقي و الموجهة نحو المؤسسة الرائدة هي مختلفة عما

[63] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 220.

[64] يعتبر نموذج Cournot لعام 1883 كمرجع نظري لتفسير التجارة الدولية في إطار وجود احتكار ثنائي و الذي يدرج ضمن احتكارات القلة غير التعاونية Oligopoles non coopératifs.

[65] Kim Hugnh, Ibid, PP 63 – 64.

هو عنه في نموذج كورنت، فهي تساوي للطلب الكلي. و عليه الحالة المثالية للمؤسسة الرائدة هي تتعلق دائما بالمساواة الحاصلة بين عوائدها الحدية المتبقية Rm1 و تكاليفها الحدية Cm1، و نقطة تقاطعهما تمثل كمية التوازن q^1_* من أجل المؤسسة الرائدة. و بالمقابل، فإن كمية التوازن من أجل المؤسسة التابعة تكون معطاة من طرف وظيفة ردَ فعلها q^2_* (أنظر إلى الشكل رقم 15).

الشكل رقم 15: توازن ستاكلبارغ.

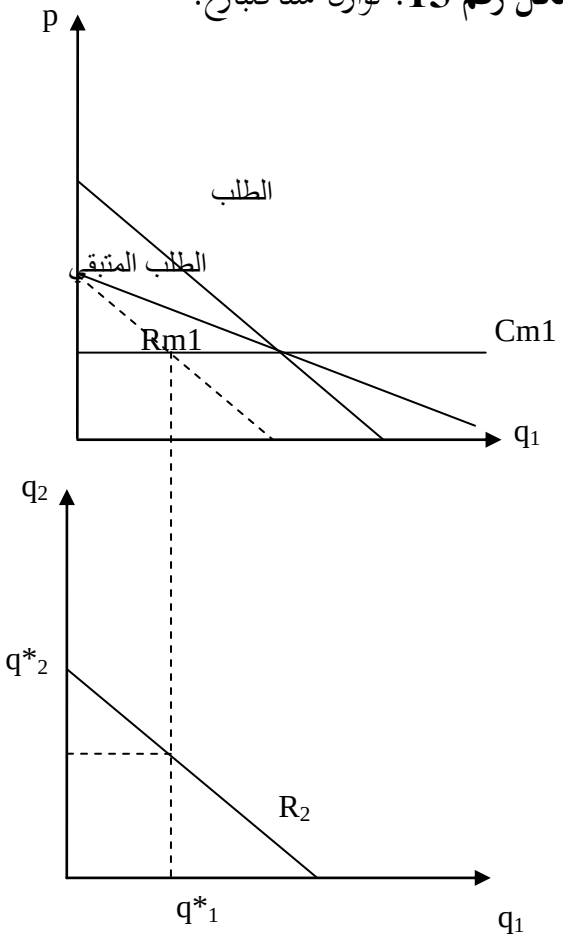

2. الاستراتيجيات النظرية للسياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات

تمثل الاستراتجيات النظرية للسياسات العمومية أو السياسات التجارية الإستراتيجية مجموعة من القياسات التي تقوم بتنفيذها الدول من أجل تنمية نشاطات إستراتيجية (كالصناعة الالكترونية، و صناعة الطائرات) على وجه تخفيض التبعية للخارج.[66]

[66] S. dagostino. P. Deubel. M. Montoussée. G. Renouad, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Edition Bréal, Rosny, 2008, P 213.

1.2إستراتيجيات براندر و سبانسر Brander et Spencer

يعتبر الاقتصاديان براندر و سبانسر من أبرز الاقتصاديين الذين اهتموا بتحليل و دراسة السياسات التجارية ذات الحماية الفعّالة التي تهدف إلى دفع الصادرات، و ذلك من خلال تدعيم نفقات البحث و التطوير أو تقديم دعم مالي للمؤسسات المصدرة. وفي هذا الصدد، نشر كل براندر و سبانسر مقال في عام 1983.

فمفهوم السياسات التجارية الإستراتيجية قد تمخض عن أعمال جيمس براندر و بربارا سبانسر، حيث تنطلق هذه الأعمال من فكرة أساسية مفادها أنه في ظل المنافسة الاحتكارية السائدة في الأسواق، بإمكان لجوء الدولة إلى سياسات تجارية أو صناعية إستراتيجية كفيلة بتحقيق مكاسب مهمة لها من خلال تعديل شروط المنافسة لصالح شركاتها الوطنية[67].

1.1.2إستراتيجية تدعيم نفقات البحث و التطوير في إطار الاحتكار الثنائي

الهيكل القاعدي لهذا النموذج[68]: المنشأة رقم 1 هي منشأة محلية منافسة للمنشأة رقم 2 في سوق ثالث أين لا يوجد منتجين للموطن الأصلي. المنافسة ما بين الاحتكاريين تتم على أساس الكميات تناسبا مع نموذج كورنت، حيث أن السلطات العمومية للبلد الأصلي للمنشأة رقم 1 يمكن أن تتدخل في المرحلة الأولى من اللعبة، من خلال تقديم دعم لنفقات البحث و التطوير R - D للمنشأة المحلية، فهذا يسمح لها بالحصول على تكلفة إنتاجية وحدوية أقل منها في المنشأة رقم 2. و في الوقت الثاني، تقوم المؤسسات بدور تحديد الكميات التي تنتجها؛ لا شيء يتغير من أجل المنشأة رقم 2، إذا دالة رد الفعل للمنشأة رقم 1 تنتقل لسبب تدخل السلطات العمومية لمصلحتها. و بذلك حلَ هذا النموذج سيتم على أساس عكسي: فبداية المرحلة الثانية التي تكون بتحديد الكميات المنتجة من قبل المؤسسات تدلَ على التعظيم الآني لدوال أرباح المنشأتين:

$$\pi_i=(q_1, q_2) - ci(q_i,x_i) - v_i(x_i),\ i =1,2.....1$$ العلاقة رقم

حيث: q_i: تمثل إنتاج المنشأة i، x_i: نفقات البحث و التطوير R_D.

[67] عبد الله مولة، التحكم في التبادل الحر و التنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية، مجلة التواصل – عدد 24 – جوان 2009، ص 64.

[68] Michel Rainelli, La nouvelle théorie du commerce international, 3édition : la découverte ,Paris ,pp 84- 90.

تكاليف إنتاج المؤسسات مثل ما يظهر في المعادلة رقم 1 أنها تتأثر بمبلغ نفقات البحث و التطوير R_D (البحث و التطوير R_D مصدره التجديد الذي يفترض به أن يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج). و فضلا عن هذا، نفقات البحث و التطوير R_D تمثل تكلفة زائدة من أجل المنشأة التي تخفض الإيراد.

و بعد أن حدث تحديد كميات كورنت، نعظم دالة العائد بالنسبة إلى X_1 ، نعظم دالة الربح بالنسبة X_i، بالأخذ بعين الاعتبار التوازنات في الكميات، أي المنشأة رقم 1: العلاقة رقم 2..... $\pi_1=R1[(q1(x1,x2),q2(x1,x2)]- c1[q1(x1,x2),x1]-v1x$

العلاقة رقم 2 تمثل دوال ردَ الفعل بدلالة نفقات البحث و التطوير R_D، و التي تؤثر على مستويات التكاليف و من ثم على الكميات المنتجة من قبل المؤسستين.

و من أجل حلَ هذا النموذج، فإن معرفة دوال الطلب لا غنى عنها أي ضرورية؛ و بذلك نرضى بالتمثيل البياني لدوال ردَ الفعل المتحصل عليها بافتراض أن دوال الطلب هي خطية، و بتحليل مختلف التوازنات، مع و بدون تدخل عمومي.

إن تدخل السلطات العمومية يكون من أجل هدف تعديل شروط المنافسة ما بين المؤسستين، فعندما تكون المنافسة في سوق ثالث فإنها تتم بدون تدخل السلطات العمومية، و بذلك تكون في مصلحة المنشاة الوطنية رقم 1، و منه التوازن المحقق هو توازن كورنت (النقطة C). و بالمقابل، فإن نشاط أو عمل السلطات العمومية ينقل دالة رد الفعل R1 إلى R'1 فهذا يسمح للمنشأة رقم 1 للوصول إلى توازن Stackelberge أين يكون العائد أكبر بالنسبة لهذه المنشأة. فالمنشأة رقم 1 هي في وضعية رائد لStackelberge (النقطة S) (أنظر إلى الشكل رقم 16).

الشكل رقم 16: التوازن على مستوى سوق ثالث في إطار تدخل السلطات العمومية (توازن كورنت).

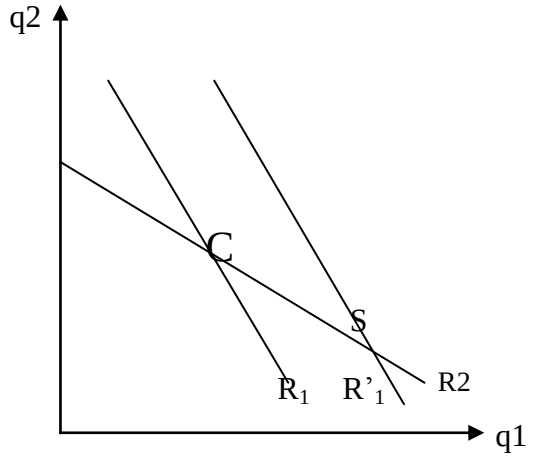

أهم ما يستخلص من هذا النموذج:

- ✓ أن أول نقطة تستحق الانتباه هو عدم إمكانية استبدال التدخل العمومي: فنقطة Stackelberge لا يمكن الوصول إليها من طرف المنشأة رقم 1 بمفردها، لأنها نجدها خارج دالة رد الفعل R_1. و عندما يكون للمؤسستين سلوك كورنت، فالنقطة C هي التوازن الوحيد الممكن.
- ✓ التدخل العمومي يأخذ شكل مهم و مختلف و يؤدي إلى نتيجة متماثلة للمنشأة المحلية، فعلى سبيل المثال الحالة التي تكون عندها المؤسستين في وضع تنافسي في السوق المحلي ستدفع السلطات المحلية على تأسيس ضريبة على الواردات. و في هذه الحالة الممثلة في الشكل رقم 17، فإن دالة رد الفعل للمنشأة رقم 2 ستنتقل بالتوازي من الوضع R2 إلى R'2. السلطات العمومية يمكنها حساب الحقوق الجمركية المثلى عند النقطة الجديدة T تقع على مستوى π_t من خلال المرور على نقطة Stackelberg .

فالعائد المتحصل عليه من قبل المنشأة رقم 1 بعد فرض الرسوم على الواردات هو نفسه الناتج عن دعم نشاط البحث و التطوير أي هو يساوي للمكسب المحصل عليه من قبل المنشأة رقم 1 التي لها تأثير يشبه قائد ستاكلبارغ Stackelberg. و لكن الكميات المنتجة هي ضعيفة.

- ✓ النقطة الثالثة المهمة و التي تنتج عن أعمال براندر و سبانسر Brander et Spencer هي أن تحسين وضع المنشأة المحلية يكون دائما بإلحاق ضرر بالمنشأة الأجنبية. و بفضل التدخل العمومي، هناك إغواء لجذب جزء من مكاسب أو عوائد المنشأة رقم 2 (المنشأة الأجنبية) من

قبل المنشأة رقم 1، و هذا ما يسمى باللغة الانجليزية Profit shifing و باللغة الفرنسية extraction d'une partie des rentes d'oligopole de la firme étrangère.
فالسياسة الإستراتيجية تؤدي إلى زيادة مكسب المؤسسات الوطنية، و لكن أثرها على الرفاهية العامة للاقتصاد يكون أقل وضوحا.

الشكل رقم 17: التوازن على مستوى سوق المحلي مع تدخل السلطات العمومية (توازن كورنت) .

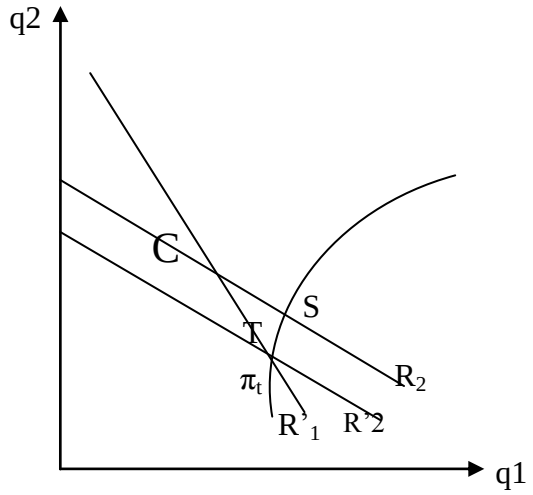

و في هذا الشأن نجد المثال الذي قدمه بول كروقمان Krugman حول التنافس بين الولايات الأمريكية المتحدة و اليابان في صناعة الرقائق الالكترونية Les puces électroniques:[69] حيث في أواخر الثمانينات قد تعالت الحجج و الأصوات حول تفضيل السياسات التجارية الإستراتيجية في الولايات الأمريكية المتحدة لمواجهة نجاح الصناعات اليابانية، فقد أجمع الكثير من الملاحظين للحياة الاقتصادية الأمريكية على تدخل الحكومة لصالح صناعة الرقائق الالكترونية (بمعنى أشباه الموصلات semi-conducteurs) ، فمناصرو هذه السياسات قد كان لهم ما يبرر ذلك، و بحسب اعتقادهم أن نجاعة المؤسسات اليابانية يرتكز جزء كبير منها على دعم نشاط البحث و التطوير المقصود لبعض القطاعات المهمة و التي تسمى بقطاعات المفتاح secteurs clés. و على أي حال، اليابان قد تفوقت في منتصف الثمانينات على الولايات الأمريكية المتحدة في صناعة نوع مهم من الرقائق الالكترونية: الذاكرة الحية RAM التي مثلت جزء رئيسي في سوق الرقائق الإلكترونية، حيث أن بعض الخبراء قد أكدوا أن المعرفة الفنية savoir-faire هي ضرورية بالنسبة لبلد لديه القدرة على مواكبة التكنولوجيا في هذا القطاع، خاصة و أن إنتاج أشباه الموصلات قد تميز بمنحنى تعلم سريع

[69] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Ibid, PP 274-275.

التطور بما يضمن منفذ مميز في سوق محلية كبيرة أين تسمح للمنتجين المحليين بتدنية تكاليف الإنتاج و من ثم الاستثمار في مصانع جديدة، التي من شأنها أن تفتح أسواق للتصدير.

2.1.2 إستراتيجية الدعم المالي للصادرات في إطار الاحتكار الثنائي

إن تطور النظرية الحديثة في مجال السياسات التجارية الإستراتيجية تقدم تبريرات جديدة لأنواع معينة من التدخل الحكومي:[70] فالنظرية الإستراتيجية للمبادلات التي طوَرها كل من براندر و سبانسر قد ارتكزت على فكرة المنافسة غير التامة مما جعل محتكرو القلة في أي بلد يعملون على الحصول على حصة ربح أكبر من عادية. بينما في إطار سوق كامل الريوع كلها تمتص على أساس لعبة المنافسة القائمة بين الشركات. و بذلك تظهر فرص جديدة مع وجود عيوب. فالسؤال هنا يدور حول البلد الذي يمتص جزأ أكبر من الأرباح.

فالدولة لديها مصداقية و وسائل لا تملكها المؤسسات، و بذلك هي توفر فرصا هامة بواسطة التدخل بهدف تغيير طريقة تقاسم الريوع الاحتكارية لمصلحة شركتها المحلية. و في هذا الإطار قد أثبت كل من براندر و سبانسر إمكانية التدخل الحكومي بدءا من الاحتكار الثنائي لنموذج كورنت على مستوى سوق ثالث، حيث تكون هناك شركتين؛ واحدة محلية و الأخرى أجنبية، و المنافسة تكون بينهما على أساس الكميات (X و Y تمثل على التوالي كميات من السلع المحلية و الأجنبية التي تباع على مستوى السوق المحلية)، فلكل شركة حق اختيار الكمية التي ستبيعها في هذا السوق على وجه تعظيم ربحيتها. و بالنظر إلى اختيار الشركة المنافسة فعندما تكون كل شركة قد استنفذت قدرات ردَ فعلها الإستراتيجية يتأسس بذلك توازن كورنت بينهما في الكمية. فهذه الحالة تتعلق بوضع الخيارات لما تكون متجانسة و متوافقة.

في إطار فضاء الكميات المنتجة من X و Y الخيارات المثالية تكون متوافقة عند النقطة C لدوال ردود أفعال *R و R للمؤسستين، حيث أن ما هو مثالي يميَز من المتغيرات المنسوبة للمؤسسة الأجنبية.

[70] Sylvie Javelot. Layauté dans le commerce international, Edition Economica, 1998, Paris, PP 130 – 131.

و في هذا التوازن، الشركة لا تحقق ربح في أقصى حد ممكَن له بالنسبة لمنحنى رد فعل المؤسسة الأجنبية. و على إثر هذا، عندما تكون منحنيات إيزو ربحية I_1 و I_2 قريبة من محور السينات فإن الشركة ستكون قريبة من موضع الاحتكار، و أكثر تكون أرباحها جدَ مرتفعة (و هو الشيء نفسه بالنسبة للشركة الأجنبية مع محور الترتيبات Y) . و هكذا، في النقطة C الأرباح التي استولت عليها المؤسسة المحلية هي أصغر مما عليه في النقطة S (نقطة التماس بين منحنى إيزو ربحية I_2 و *R – توازن ستاكلبارغ Stackelberg)، و بالتالي توجد هناك حالة أين تتمكن الشركة المحلية من استيلاء على ربح أكبر مما عليه في النقطة C. إذا المشكل هو ملموس، من أجل هذا يجب زيادة إنتاجها خصوصا لإقناع الشركة المنافسة بمصداقية هذا القرار، لأن في فرضيات كورنت تهديد إنتاج السلعة X_S المدعمة ليس له مصداقية أين يؤدي إلى أرباح جد ضعيفة في النقطة C. و بذلك الشركة الأجنبية تدخل ضمن حسابها عنصر العقلانية في إنتاج Y_C.

إن المؤسسة المحلية يمكن لها أن تصل بشكل تلقائي للنقطة S في حالة ما كانت متواجدة على مستوى السوق و في وضع زعيم أو قائد ستاكلبارغ Stackelberg، و أمام هذا الوضع تعلن المؤسسة المحلية عن موقعها لتتكيف المؤسسة المنافسة مع هذا الخيار.

و من وجهة التجارة الحرة، فإن سلسلة التعديلات من نوع كورنت قد تسبب انزلاق التوازن الدولي من C إلى S، فهذه النقطة الأخيرة يمكن الوصول إليها بفضل الحكومة الوطنية التي لها المصداقية اللازمة على الصعيد الدولي بالتدخل و السماح لشركتها بالوصول إلى هذه النقطة كما و لو أنها كانت رائدة.

فأي توضيح أو برهنة يمكن تحقيقها في إطار المنافسة ستجرى على أساس الكميات و تحت افتراض أن الحكومة الوطنية تولي شركتها المحلية دعم وحدوي 'S مع علمها بدوال ردود أفعال المؤسستين. و هكذا تكون طريقة لعب المؤسسات على نحو كورنت (أي كل ومؤسسة ضد الأخرى) ما دام أن الحكومة تلعب دور Stackelberg.

الشكل رقم 18: التوازن على مستوى سوق ثالث في ظل دعم الصادرات.

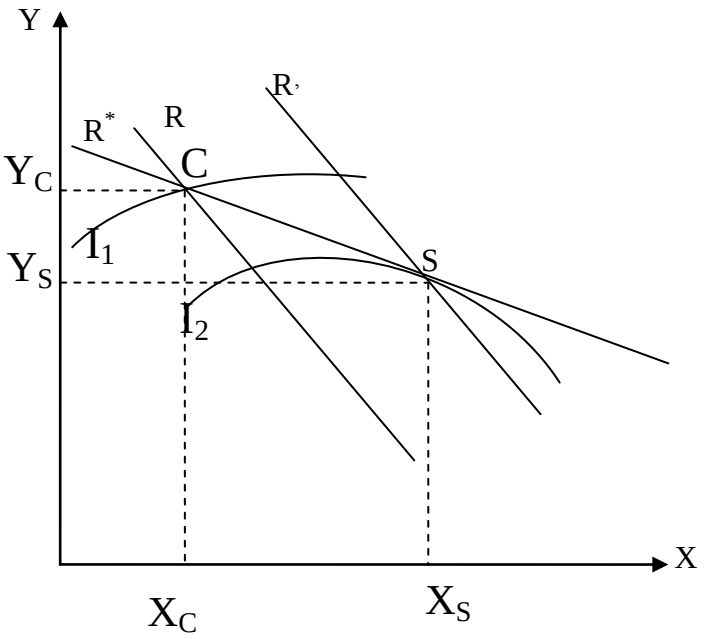

المصدر: Sylvie Javelot ,Ibid, P 131.

و بالتالي أن دعم الصناعة التصديرية من شأنه أن يؤثر بالفعل على معدل التبادل التجاري. فهذا التأثير يتجسد لوجود منافسة احتكارية في العديد من الصناعات. و من ثم تعمل سياسة الدعم على نقل الريوع أو المكاسب من الشركة الأجنبية نحو الشركة المحلية. حيث هذا ما تعرض إليه نموذج براندر و سبانسر (1985) الذي افترض وجود احتكار ثنائي على أساس كورنت و أن الكميات المباعة من إنتاجهما تكون خارج السوق المحلية. و بذلك الدعم الموجه للشركة المحلية يؤدي إلى تحرك نقطة التوازن على مستوى وظيفة رد فعل الشركة الأجنبية وصولا إلى نقطة ستاكلبارغ.[71]

و في هذا الإطار، نجد المثال الذي قدمه بول كروقمان Krugman حول المنافسة القائمة ما بين شركة Boeing الأمريكية و Airbus الأوروبية، حيث تستطيع كل واحدة منهما طرح منتج جديد (طائرة جديدة تستوعب أكثر من 650 راكب) مع افتراض أن كل شركة تواجه خيار ثنائي: تنتج أم لا تنتج، و هذا ما يوضحه الجدول التالي[72]:

[71] و للمزيد من المعلومات أنظر:

Avinash K. Dixit and Gene M. Grossman , Targeted export promotion with several oligopolistic industries, Journal of International Economics 21 (1986), North-Holland , PP 233 – 234.

[72] و للمزيد من المعلومات أنظر:

الجدول رقم 25: المنافسة ما بين شركة Airbus و Boeing.

Airbus / Boeing	تنتج	لا تنتج
تنتج	A= -5 B= -5	A= 0 B= 100
لا تنتج	A= 100 B= 0	A= 0 B= 0

الجدول رقم 25 يلخص توزيع أرباح كل من شركة Boeing و Airbus بحسب القرارات التي تتخذها كل واحدة منهما، فهذا الجدول يعكس الفرضية التالية: إذا كانت إحدى هاتين المؤسستين تنتج طائرة جديدة، فإنها ستجذب أرباح مهمة؛ غير أنه في حالة ما إذا كانت هاتان المؤسستان منتجتان، فإن الإيرادات المتحصل عليها من المبيعات ستكون غير كافية لتغطية استثماراتهما الأولية، و بذلك ستحققان خسائر(الخانة الواردة في أعلى يمين الجدول رقم 25). و في ظل هذه الشروط، المؤسسة التي ستدخل أولا للسوق ستكون في نهاية المطاف الوحيدة المنتجة لهذه الطائرة. لنفترض Boeing تملك الوقت الكاف للتقدم على حساب منافسها: Airbus ليس لديها أي حافز لغزو السوق، و أرباح كل مؤسسة تتعلق في كل ما يرد في أعلى يسار الجدول رقم 25.

و في هذه الدرجة، نجد حجة براندار و سبانسر: فإذا فقدت الشركة الأوروبية المصنعة السوق، فالإتحاد الأوروبي يستطيع التدخل من أجل عكس الوضع. لنفترض أن أوروبا توافق على تسديد دعم ل Airbus يقدر ب 25، و ذلك إذا قامت المؤسسة بطرح في إنتاجها طائرات جديدة من الحجم الكبير، و بذلك تصبح أرباح هاتين المؤسستين معدلة، مثل ما نلحظه في الجدول رقم 26. و في ظل هذه الشروط، يتضح أن Airbus ستكون لها مصلحة دائمة في إنتاج طائرة جديدة، و مهما يكن قرار Boeing.

Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Ibid, PP 271-272.

الجدول رقم 26: **آثار الدعم المقدم ل Airbus**.

Airbus / Boeing	تنتج	لا تنتج
تنتج	A= 20 B= -5	A= 0 B= 100
لا تنتج	A= 125 B= 0	A= 0 B= 0

و من وجهة Boeing، فإنها تعلم الآن أن Airbus ستقترح أفضل طائراتها، و التي ستتكبد خسائر إذا قررت مجددا البدء في هذا الإنتاج، طالما الاستثمار بالنسبة ل Boeing هو مكرس لهذا المشروع بأن لا يتجاوز القيمة 5، فالشركة الأمريكية ستنسحب من السوق (فهذا ما يسمح لها من جهة أخرى بالتمركز في سوق أخرى). الدعم الممنوح بواسطة الدول الأوروبية كذلك يعمل على إلغاء المزايا الأولية ل Boeing، و يحولها لAirbus. و أخيرا الوضع التوازني ينتقل من الخانة التي تتواجد في أعلى يسار الجدول رقم 25 إلى الخانة التي تتواجد في أدنى يمين الجدول رقم 26. و نلحظ أن الدعم الوحيد المخصص ب 25، ل Airbus قد نقل أرباحها من مستوى 0 إلى مستوى 125. و من ثم الدعم يخدم في النهاية أكثر الاقتصاد الأوروبي و مهما يبلغ ثمنه أو كلفته.

و نهاية تحليل براندر و سبانسر تتضح من خلال هذا المثال، حيث يشير هذا الأخير أن السلطات العمومية قد تحصل على مصلحة أو فائدة من إتباع سياسة تجارية إستراتيجية. و بالفعل، فإن الدعم يشوش اللعبة ما بين الشركتين، و يسمح بتفضيل الشركة الأوروبية بمعاقبة المنافس الأجنبي، فهذا يرفع بوضوح رفاهية الاتحاد الأوروبي و يقلل ذلك في الولايات الأمريكية المتحدة، ما لم يكن لدى الحكومة الأمريكية نفس الفكرة بمتابعة إستراتيجية مماثلة تدور حول دعم شركتها الوطنية.

و في الواقع، التبرير الاستراتيجي للسياسات التجارية يحظى باهتمام كبير، غير أنه في موضع انتقاد من ذلك بكثير، فالانتقاد الخاص يتعلق بالتطبيق الفعلي لهذه النظرية الذي يتطلب توافر معلومات جد مفصلة (صعبة الجمع للغاية) على السوق المستهدف من قبل السياسة العمومية،

علاوة على ذلك هذا النوع من التدخل من شأنه أن يؤدي إلى إحداث انتقام من قبل الحكومة الأجنبية.

3.1.2 حدود إستراتيجيات براندر و سبانسر

إن إستراتيجيات كل من براندر و سبانسر بعد نشرَها قد أثارت انطباعا حادا من طرف العديد من الاقتصاديين أبرزهم؛ باقواتي J.Bagwati، دكسيت A.Dixit، قروسمان G. Grossman، كروقمان Paul Krugman، حيث تمحور نقدهم حول نقطتين أساسيتين[73]:

. الانتقاد الأول، و هو بالنسبة لحساسية النتائج لفرضيات سلوك الشركات،

. الانتقاد الثاني و البديل، فهو يدخل ضمن منظور واسع و أكثر انتقاد لنماذج السياسة التجارية الإستراتيجية،

و تمثل إستراتيجية Bertrand كإستراتيجية أساسية في نقد إستراتيجيات براندر و سبانسر، أين تدرج أيضا ضمن احتكارات القلة غير التعاونية Oligopoles non coopératifs.

2.2 إستراتيجية بارترو Bertrand

تعتبر إستراتيجية Bertrand :[74] أن المتغير الاستراتيجي للعبة المنافسة هو السعر بدلاً من الكمية، الذي يحدد من قبل المنشأة رقم 1 و 2. فمعنى هذا، عند ارتفاع سعر منتج المنشأة رقم 1 سوف يؤدي مباشرة إلى ارتفاع الطلب الموجه نحو المنشأة المزاحمة بينما يكون أثره أقل ضرر حديا على المنافسين الآخرين.

لنفترض أن المنشأة رقم 1 قد تحصلت على دعم مالي من قبل الدولة، و بذلك ستأخذ دوال الأرباح الشكل التالي:

$$\pi_1 = p_1 D^1(p_1,p_2) - (c-s)\, D^1(p_1,p_2)$$

$$\pi_2 = p_2 D^2(p_1,p_2) - c D^2(p_1,p_2)$$

حيث:

[73] Michel Rainelli, Ibid, P88.

[74] Jean Louis Mucchielli. Thierry Mayer, Ibid, PP 388-389.

π_1 و π_2: تمثل دوال أرباح المنشأة رقم1 و 2، s : يمثل الدعم المالي الموجه للمنشأة رقم 1، c: تمثل التكاليف، p1 : سعر منتج المنشأة رقم 1، p2 : سعر منتج المنشأة رقم 2، D^1 : الطلب على منتج المنشأة رقم 1، D^2: الطلب على منتج المنشأة رقم 2.

و تكون دوال ردود الأفعال في هذا النموذج بدلالة الأسعار، فنجد دالة رد فعل المنشأة رقم 1 $R_1(P_2)$ تأخذ بعين الاعتبار سعر منتج المنشاة رقم 2. و دالة رد فعل المنشأة رقم 2 تأخذ بعين الحسبان سعر منتج رقم 1 $R_2(P_1)$ (أنظر إلى الشكل رقم 19).

الشكل رقم 19 : دوال ردود الأفعال في ظل الاحتكار الثنائي Bertrand.

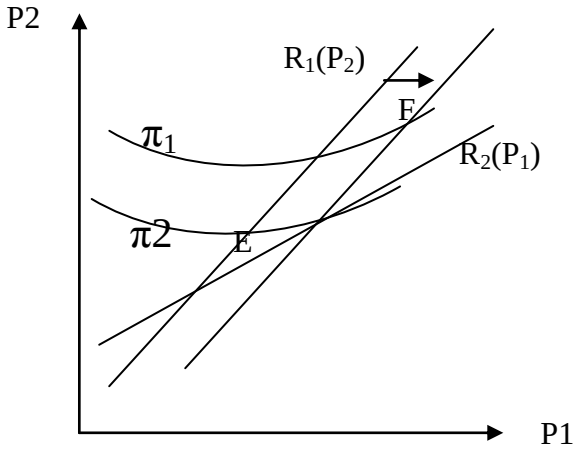

و من خلال الشكل رقم 19 يتبيَن أن دالة رد الفعل للمنشأة رقم 1 قد انتقلت نحو اليمين لوجود تدخل عمومي لصالحها. فهذه الإعانة المثالية تكون سالبة في حالة ما إذا كان المتغير الاستراتيجي هو السعر، و بذلك وجب فرض ضريبة على صادرات المنشأة المحلية أو المنشأة رقم 1 من أجل نقل منحنى رد فعلها نحو توازن Stackelberg (النقطة F)، حيث أن مبرر التدخل العمومي ليس على الأكثر تحويل ريع بقدر ما هو زيادة في إيرادات و أرباح المنشأة المحلية من خلال تليين شروط المنافسة للمنشأتين.

و كخلاصة قول، أن حكومات الدول تهدف من وراء دعم الصادرات تخفيض التكلفة الحدية لصادرات شركتها المحلية و على حساب الشركة الأجنبية في كل سوق، فدعم الصادرات يؤدي إلى

قيام حروب الدعم بين الدول، و هذا ما يعرف "بإشكالية السجين" Dilemme du prisonnier، التي تتضح على أثر عدم وجود دعم للتجارة أو للتصدير، فإن ذلك سيجعل الدول تحقق خسارة[75].

3.2 إستراتيجيات بول كروقمان Krugman

1.3.2 إستراتيجية وفرات الحجم الاقتصادية في ظل الاحتكار الثنائي

لقد ساهم بول كروقمان في تفسير هيكل الحماية عام 1984 و دوره في تفعيل الصادرات، و ذلك بافتراض أن هناك مؤسستين في صناعة ما مع وجود احتكار ثنائي، أي هناك مؤسسة محلية و الأخرى أجنبية، و بافتراض أن التكاليف الحدية هي متناقصة، فإنه في هذه الحالة زيادة إنتاج السوق المحلي ستؤدي إلى انخفاض التكاليف الحدية بما يسمح بزيادة الصادرات، و كما أخذ أيضا بعين الاعتبار ردود أفعال الشركات.

و يمكن تفسير هيكل إستراتيجية وفرات الحجم الاقتصادية في ظل الاحتكار الثنائي على أساس ما يلي[76]:

الشكل رقم 20: حماية الدولة لمبيعات الشركة المحلية من خلال وفرات الحجم الاقتصادية.

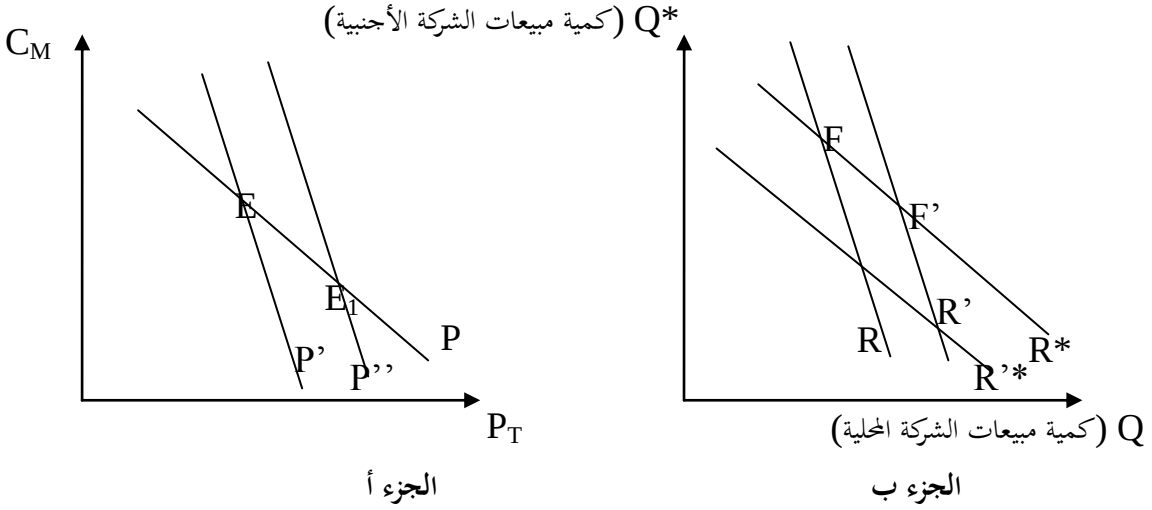

الجزء أ: و من خلال هذا الجزء نلحظ أن الإنتاج الكلي P_T قد مثل على المحور الأفقي بينما التكاليف الحدية C_M قد مثلت على المحور العمودي. و منحنى P يشير إلى تلك الزيادة الحاصلة في

[75] و للمزيد من المعلومات حول إشكالية السجين أنظر إلى:
Jean Louis Mucchielli. Thierry Mayer, Ibid, PP394-395.

[76] علي عبد الفتاح أبو شرار. بتصرف، مرجع سابق، ص ص395 – 396 .

الإنتاج و التي بمقدورها أن تؤدي إلى خفض التكاليف الحدية للشركة المحلية. و في المقابل منحنى P' يشير إلى الحالة العكسية أي عند انخفاض التكاليف الحدية سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج، علما أن نقطة التوازن E لا يوجد فيها أي حافز لكي تقوم الشركة المحلية بتقييد مستوى إنتاجها.

و بافتراض أن حكومة الدولة المستوردة تقوم بفرض ضريبة أو حصة استيرادية على وارداتها من دولة أجنبية، فإن نتيجة الحماية تتلخص بحجز حصة سوقية للشركة المحلية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها عند مستويات محددة من التكلفة الحدية، و من ثم ينتقل منحنى P' إلى اليمين (أنظر إلى **الجزء أ** من الشكل رقم 20)، و بذلك تكون نقطة التوازن الجديدة عند E_1 (و في هذه النقطة تتعرض الشركة المحلية إلى تكاليف حدية أقل). و في المقابل، نجد أن الشركة الأجنبية تتأثر بالسياسة الحمائية المفروضة على سلعها مما يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجها مع مستويات محددة من التكلفة الحدية، و ذلك بسبب تنكر بعض أجزاء السوق المحلية و فقدانها لحصة سوقية في الدولة المستوردة أمام إنتاجها. و بذلك ينتقل منحنى رد فعل الشركة الأجنبية نحو اليسار لارتفاع تكلفتها الحدية.

الجزء ب: و من خلال هذا الجزء من الشكل رقم 20 نلحظ أن تغير التكاليف الحدية لكل شركة ينجر عنه أثار مهمة على وظائف ردود أفعالهم، فانخفاض التكاليف الحدية في الشركة المحلية قد سمح لها بزيادة حجم إنتاجها و حجم مبيعاتها في كل سوق نظرا للميزة التنافسية (انخفاض سعر منتج الشركة المحلية في كل سوق) التي أصبح يتمتع بها بالمقارنة مع كل مستوى محدد من مبيعات الشركة الأجنبية، و يترجم هذا بانتقال منحنى R (منحنى رد الفعل للشركة المحلية) إلى اليمين R'. و بالمثل، فإن زيادة التكاليف الحدية في الشركة الأجنبية تؤدي إلى انتقال منحنى رد فعلها R* نحو اليسار R'*، مما يعكس الكمية القليلة التي ستبيعها الشركة الأجنبية في كل سوق، و مع كل مستوى محدد من مبيعات الشركة المحلية.

و عليه نقطة التوازن في ظل الاحتكار الثنائي، و في كل سوق تنتقل من النقطة F إلى النقطة F'، و بذلك يتضح أن الشركة المحلية قد استحوذت على حصص سوقية مهمة في كل سوق على حساب الشركة الأجنبية، و تعرف هذه الحالة بالضريبة الحمائية المشجعة للتصدير من خلال وفرات الحجم الاقتصادية.

و من خلال ما سبق، يتضح أن الحماية هي من أبرز الأدوات التي اهتمت بها النظريات الحديثة في ظل المنافسة الاحتكارية من أجل إيجاد اقتصاد صناعي تنافسي، و ذلك بالاعتماد على اقتصاديات الحجم المتزايدة في الإنتاج لتخفيض تكلفته و تعزيز تنافسيته، فهذا الأمر يفتح مجالا للتدخل الحكومي لدعم الصناعات على أسس مختارة و محددة بما يؤدي إلى تخصيص كفؤ لعوامل الإنتاج.

2.3.2 إستراتيجية البحث و التطوير في ظل الاحتكار الثنائي

لقد استند كروقمان في تفسيره لدور الدولة في مجال التجارة الخارجية على إستراتيجية "البحث و التطوير" من أجل دعم صادرات الشركة المحلية من خلال وجود هيكل احتكاري ثنائي.

و من أجل إيضاح معالم إستراتيجية البحث و التطوير نستعين بالهيكل القاعدي لهذا النموذج:[77]
تندرج إستراتيجية البحث و التطوير في إطار "الوفرات المتزايدة الديناميكية" les rendements croissants dynamiques حيث تقوم على التراكم التصاعدي للمعلومات و العلم و المعرفة، إذ يدفع هذا المؤسسات إلى تحسين منتجاتها أو طرق إنتاجها، وهناك مؤسسات أخرى تعمل على تحديد أو التقليل من تكاليف الإنتاج. منحنى التعلم الممثل في الشكل رقم 21، رسم على أساس العلاقة: التي تشرك كل من التكلفة الوحدوية، و ليس على الأكثر إنتاج القطاع أي الإنتاج المجمَع خلال الزمن. فميل منحنى التعلم هو سالب نتيجة الآثار الايجابية لتراكم العلم و المعرفة على الإنتاج و تكاليفه، فهي تساهم في تقوية الميزة الأولية للتحرك المتوقع للنشاط الصناعي.

و من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ أن منحنى التعلم L هو منحنى الدولة التي مارست أولا الإنتاج أي التي لها دور رائد في الصناعة، أما منحنى L' فهو منحنى الدولة التابعة و التي يفترض بها أن تتمتع بمزايا التكاليف النسبية (بدلالة مستوى الأجور الجدَ المنخفضة)، و مع ذلك فهي تشهد تجربة أقل.

و بذلك الدولة الأولى تتمتع بمزايا ظرفية حيث تشهد مستوى مهمَ من الإنتاج المتراكم QL، فهذه التجربة قد مكَنت هذه الدولة من الوصول إلى مستوى ضعيف نسبيا للتكلفة الحدية C_1، فهذا المستوى لا يمكن أن تحققه دولة أخرى من خلال دعم ميزتها التنافسية و تطويرها في حدود إنتاجها.و على المدى الطويل، الدولة المتأخرة يمكنها أن تزيد من رفاهيتها بتشجيعها من طرف السياسات الموافقة لإنتاج السلعة: سواء من خلال الدعم أو عن طريق حمايتها من المنافسة الأجنبية

[77] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Ibid, P 147.

إلى غاية وصول هذه الصناعة إلى مستوى يمكنها من المنافسة، أي حتى تتمكن من إكتساب المعرفة و الخبرة الكافية. فهذا التبرير للحماية المؤقتة و لصناعة ما يعرف تحت اسم حجة الصناعات الناشئة التي تلعب دور مهم في النقاشات التي تدور حول دور السياسات التجارية في سيرورة التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 21: منحنى التعلم.

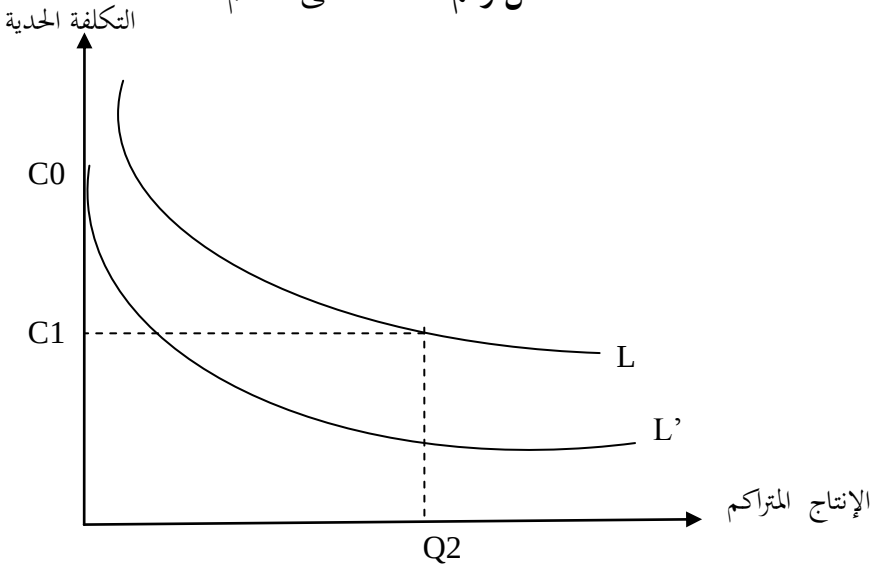

و من خلال ما تم طرحه في هذا الشأن، فإن إستراتيجية البحث و التطوير ترتبط ارتباطا وثيقا بالصادرات، و بافتراض أن حكومة الشركة المحلية قد قامت بفرض ضريبة على وارداتها المتأتية من الشركة الأجنبية، فإننا سنكون بصدد حجز بعض حصص السوق المحلي لمبيعات الشركة المحلية، فهذا يترجم في معنى أن كل مستوى من مستويات الإنتاج يتماشى و كل مستوى من مستويات الإنفاق على نشاط البحث و التطوير، و بذلك ستتمكن الشركة المحلية من الاستيلاء على مبيعات الشركة الأجنبية في الأسواق. و من ثم ينمو إنتاج و مبيعات الشركة المحلية على حساب الشركة الأجنبية، و في هذه الحالة قد تشهد الشركة الأجنبية إختلاف بين مستويات الإنتاج فيها و مستويات الإنفاق على البحث و التطوير؛ حيث تنخفض بذلك نفقات البحث و التطوير مقابل ارتفاع التكاليف الحدية لهذه الشركة، و بالتالي ستتجه مبيعات هذه الشركة نحو الانخفاض في كل الأسواق التي تقدم احتكار ثنائي[78].

[78] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

علي عبد الفتاح أبو شرار. بتصرف، مرجع سابق، ص ص397 – 400 .

و من الناحية التطبيقية، نجد الدراسة التي قدمها بيلا بلاسا Bela Balassa حول 33 صناعة في بريطانيا العظمى و 28 صناعة في الولايات الأمريكية المتحدة، و التي بين من خلالها على وجود ارتباط بين الإنتاجية و التصدير: فمعامل الارتباط هو 0.8، و هو قريب جدا من الواحد مما يدل على قوة الارتباط بين متغير الإنتاجية و التصدير. و كما قد قام كل من Kravis و kessing من التأكد بطريقة غير مباشرة من هذه النتائج من خلال كشف الرابط الذي يجمع بين الصادرات من جهة و مستوى نفقات البحث و التطوير و التأهيل المهني من جهة أخرى[79]. و توصل كل من Evanglos Ioannidis و Paul Schreyer من خلال دراسة الحصص السوقية عند التصدير لعشرة دول من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE (الولايات الأمريكية المتحدة، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، كند، أستراليا، دنمارك، هولندا) على مدار ثلاثة فترات مختلفة (1977-1980، 1980-1985، 1985-1990) ل22 صناعة مانوفاكتورية إلى ما يلي[80]:

- ✓ التفرقة بين منتجات كثيفة التكنولوجيا (مثل: الأجهزة الصناعية، معدات النقل، الأدوية.....الخ) و منتجات ذات كثافة تكنولوجية أقل (مثل: صناعة النسيج، صناعة الورق، الصناعة الخشبية، الصناعة الغذائية).
- ✓ اعتبار نشاط البحث و التطوير كمتغير نسبي حيث له قيمة موجبة، مما يؤكد أن تحديد المنتجات و التنويع العمودي من خصائص مراحل التنافسية لهذه الصناعات.
- ✓ داخل صنف المنتجات كثيفة التكنولوجيا، نلحظ أن مخزون نشاط البحث و التطوير هو موجود بقوة،
- ✓ العوامل المرتبطة بالتكنولوجيا تقاس بواسطة مؤشر نشاط البحث و التطوير،

و كخلاصة لهذه الدراسة القياسية، يتضح أن التخصص و قيام التجارة الدولية تقوم على مفهوم التطور التكنولوجي القائم على مخزون نشاط البحث و التطوير و مدى كثافته في الصناعات، و بذلك نجد دول تتخصص في إنتاج و تصدير سلع كثيفة التكنولوجيا و هي دول جد متقدمة، و

[79] M.E. Benissad, Economie internationale, Office des publications universitaires, 1983, P 191.

[80] Evangelos Ioannidis . Paul Schreyer, Déterminants technologiques et non technologiques de l'accroissement des parts de marche à l'exportation, Revue ´économique de l'OCDE, n° 28, 1997, PP 187- 227.

دول أقل تقدما تتخصص في إنتاج و تصدير سلع ذات كثافة تكنولوجية منخفضة (الصناعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة و على تكنولوجيا شائعة)، فهذه السلع يمكن تسميتها بسلعة هيكشر-أولين.

3. بعض السياسات العمومية الأكثر شيوعا في مجال ترقية الصادرات

1.3 سياسة حماية الصناعات الناشئة

لا تستطيع الصناعات الناشئة في البلدان النامية من تطوير إنتاجها على أسس من الكفاءة لقصر تجربتها في السوق، و لوجود منافسة شرسة من قبل صناعات عريقة في الدول المتقدمة، لأن الصناعات الناشئة في مراحلها الأولى تشهد نفقات مرتفعة لذلك وجب تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة حتى تنخفض تلك النفقات و تصبح هذه الدول (الدول النامية) متمتعة بمزايا التصنيع[81].

فحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية هي ضرورية حتى تتمكن من اكتساب الخبرة الكافية، و بعد وصول هذه الصناعات إلى مستوى كفاءة مرتفع يؤهلها بأن تنافس الصناعات الأجنبية ترفع عنها الحماية، فالحماية لا تمنح لكل أنواع الصناعات الناشئة بل للصناعات التي تتوفر فيها مؤشرات النجاح في المستقبل، و بهذا الصدد يتم تفرقة بين نوعين من الصناعات؛ صناعات صغيرة الحجم كثيفة العمل، و صناعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال.[82]

و بذلك تستدعي الضرورة الاقتصادية من السلطات العمومية للبلدان النامية تحديد دقيق للصناعات الناشئة Infant Industries الواجب توفير لها الحماية و الدعم، و هذا من خلال التأكد من احتمالات نمو قدرتها التنافسية التصديرية مستقبلا، غير أنه يجب الأخذ بعين الحسبان أهمية المرحلة الانتقالية أي التحول التدريجي من ضيق السوق المحلي إلى اتساع السوق الخارجي مع مراعاة كل الشروط التي يمكن أن تؤثر إيجابا أو سلبا على المنتج الوطني.

و في واقع الأمر نجد بعض الدول النامية أنها لم تتمكن من تجاوز مرحلة إحلال الواردات إلى مرحلة التوجه نحو التصدير، و ذلك لعدم تجاوب هياكلها الصناعية مع الحماية التي وفرتها هذه البلدان

---

[81] زينب عوض الله، مرجع سابق، ص 293.

[82] و للمزيد من المعلومات حول الحماية المفروضة عند وجود صناعات صغيرة الحجم، و عند وجود صناعات كبيرة الحجم أنظر: محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 176.

في هذا المجال، فقد نجد مثلا: في الجزائر أن متوسط التعريفة الجمركية هو 0.33، و نسبة السلع الصناعية المصدرة هي 0.02، معدل نمو الصادرات التحويلية هو 0.48، و مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص هو 0.25، فهذه المؤشرات كلها تدل على ضعف الكفاءة في الإنتاج الصناعي للجزائر، أولا لضآلة الصادرات الصناعية، ثانيا بقاء اعتماد الجزائر فقط على الصناعات النمطية، ثالثا ضعف التخصص في الإنتاج ، و نفس الشيء بالنسبة لمصر و السعودية و تشيلي؛ حيث هذا ما يوضحه متوسط المؤشرات الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم 27: مؤشرات ديناميكية الأسواق في المتوسط لفترة: 2004-2007.

المؤشرات الديناميكية / الدول	نسبة السلع المصنعة المصدرة	معدل نمو الصادرات التحويلية	مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص	متوسط التعريفة الجمركية
الجزائر	0,02	0,44	0,25	0,33
مصر	0,28	0,5	0,3	0,56
السعودية	0,09	0,49	0,54	0,94
تشيلي	0,14	0,48	0,34	0,91
متوسط الدول	0,1325	0,4775	0,3575	0,685

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص33.

و على أساس الجدول رقم27، أن سياسة إحلال الواردات التي طبقتها هذه الدول لم تحقق النجاحات المنتظرة و التي تسمح لها بالانتقال إلى مرحلة التصدير، و ذلك لسبب رئيسي و هو إغفال دور القطاع الزراعي الذي يعتبر الممون الأساسي في المرحلة الأولى من التصنيع (الصناعة الاستهلاكية) في ظل هذه السياسة ، فهذا الأمر قد شكل عائقا مشوها لعملية الانتقال من مرحلة الصناعة الاستهلاكية إلى مرحلة الصناعة الرأسمالية، و من ثم هذه الدول لم تتمكن من تخطي هذه المرحلة للوصول لمرحلة التصدير، و من أجل ضمان نجاح عملية الانتقال فإنه يجب على هذه الدول أن تقوم بإحداث تكامل بدرجة عالية ما بين الصناعات، حيث تعمل الصناعات الصغيرة و المتوسطة على تغذية الصناعات الكبرى من جهة، و من جهة أخرى تعمل هذه الأخيرة على تغذية الصناعات الصغيرة .

و في المقابل، نجد بعض الدول المتقدمة التي تجاوزت مرحلة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير بكثافة، و أحسن مثال على هذا تجربة كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا و المكسيك و ايرلندا في ترقية الصادرات الصناعية، فكل المؤشرات الاقتصادية تدل على مدى تحسن القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول، حيث هذا ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 28: مؤشرات ديناميكية الأسواق في المتوسط لفترة: 2004-2007.

المؤشرات الديناميكية / الدول	نسبة السلع المصنعة المصدرة	مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص	سرعة التكامل التجاري (%درجة الانفتاح).
كوريا الجنوبية	1,00	0,58	0.25
ماليزيا	0,82	0,36	1.00
المكسيك	0,86	0,42	0.12

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص33.

و تتضح أهمية التصدير في الدول المتقدمة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، ايرلندا) من خلال المؤشرات الايجابية الواردة في الجدول أعلاه، فمتوسط نسبة السلع الصناعية المصدرة في هذه الدول خلال فترة الدراسة قدر ب0.905، و أما متوسط مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص فقد قدر ب 0.51، في حين متوسط درجة الانفتاح 0.5 %.

2.3 سياسة الدعم العمومي للصادرات

يقصد بالدعم العمومي للصادرات "كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات و المنح المباشرة و غير المباشرة التي تقدمها الدولة لصناعة أو منتجات معينة، و كذا كل الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة"[83].

و بصفة أدق فإن أهم أشكال الدعم تتمثل فيما يلي:

[83] عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دوكتوراه: جامعة حاج لخضر-باتنة، 2011، ص 145.

- ✓ **الدعم المالي المباشر**: يتمثل في الإعانات و المساعدات التي تقدمها الدولة بصفة مباشرة إلى القطاعات الإنتاجية المصدرة، و تأخذ هذه المساعدات شكل نقدي (مبالغ مالية محسوبة)، أو شكل مادي (آلات و معدات).
- ✓ **الدعم المالي غير المباشر يتمثل في**[84]: الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح، الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطية و إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية و إعادتها بعد التصدير، تقديم قروض لتمويل الصادرات تحت أسعار فائدة رمزية.

و بناءا على هذا، فإن سياسة دعم الصادرات تعتبر من الوسائل المهمة و المستعملة في غزو الأسواق الخارجية، حيث يتوافق هذا و نموذج براندر و سبانسر (إستراتيجية دعم الصادرات) الذي يعتبر أن دعم الصادرات أو الإنتاج يكون من أجل تخفيض تكلفة إنتاج المؤسسات المحلية، مع تعزيز تنافسيتها. و في هذا الإطار قد أشارت عدة دراسات اقتصادية تقبَلها مدى مقدرة سياسة دعم الصادرات في تعديل حجم التبادل التجاري الدولي[85] (أنظر إلى الشكل رقم 22).

الشكل البياني رقم 22: أثر دعم الصادرات.

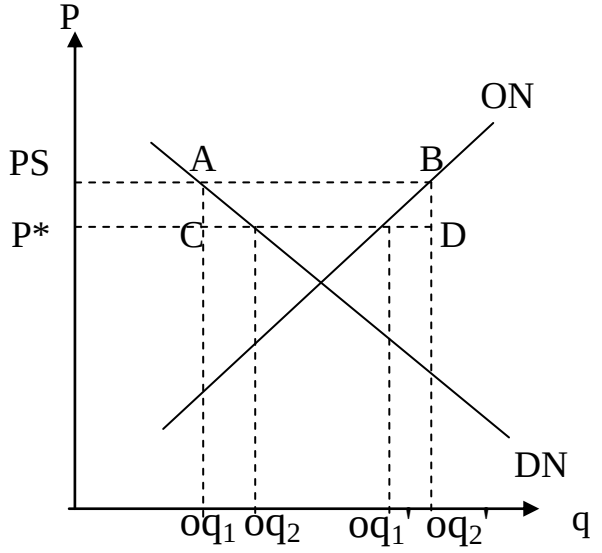

المصدر: Arcangelo Figluizz, Economie internationale, Ellipes édition, 2006, Paris, pp226 – 227.

[84] مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية – العدد 50 – فبراير 2006، ص5.

[85] Emmanuel Nyahoho pierre. Paul Proulx, Le commerce international- Théories politiques et perspectives industrielles, 3 édition, Presses de l'université du Québec, 2006, P183.

و من خلال الشكل رقم 22 يتضح أن هناك حالتين[86]؛ الحالة الأولى هي قبل تقديم الدعم للصادرات حيث يكون هناك بلد ما ينتج الكمية oq_2 و التي توزع على الاستهلاك المحلي بكمية oq_1 و الباقي يوجه نحو التصدير $(oq_1 - oq_2)$. و أما الحالة الثانية، فهي بعد تقديم الدعم أين يصبح هذا البلد ينتج عند النقطة oq_2'، و بذلك ينتقل مستوى الصادرات من $(oq2 - oq1)$ إلى $(oq_2' - oq_1')$ مع تحمل الدولة لتكلفة الإعانات أو الدعم المقدرة بالمساحة ABCD .

و كما تجدر الإشارة أيضا، أنه بفعل سياسة الدعم العمومي للصادرات قد ألحق ضرر في رفاهية المستهلكين، حيث تقدر بمساحة المثلثين المظللين، و بالمقابل قد حقق على إثر هذه السياسة منتجين البلد مكسب إضافي لارتفاع السعر إلى PS.

و من الناحية التطبيقية، البرامج الموجهة لترقية الصادرات و التجارة الدولية تستمر في لعب دور مهم في سياسات الدعم الوطنية، فنجد على سبيل المثال الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE[87]، تمنح دعم غير مباشر لصادراتها حيث قدر متوسطه خلال الفترة الحاصلة ما بين 1989 و 1993 ب346 مليون دولار، و هذا رغبة منها في إعطاء رتم سريع لصادراتها مع ديناميكية أحسن، و بعدما تتمكن هذه الصادرات من التمركز و التنوع في الأسواق الخارجية، فإن الدعم يرفع عنها، حيث هذا ما نلحظه في معطيات الواردة في الجدول أدناه، فقد انخفض مستوى الدعم من 532 مليون دولار سنة 1989 إلى 267 مليون دولار سنة1993.

الجدول رقم 29: الدعم العمومي لدول OCDE لصادراتها خلال الفترة الممتدة ما بين: 1989-1993.

السنوات / البيان	1989	1990	1991	1992	1993
دعم الصادرات (غير المباشر)	532	404	249	278	267

المصدر: Les aides publiques à l'industrie au grand jour, Edition de l'OCDE, Paris, 1998, P 46.

[86] Arcangelo Figluizz, Ibid, pp 226 – 227.
[87] OCDE : L'organisation de coopération et de développement Economique.

و على العموم تطوير الصادرات يرتبط بالتمويل و باختلاف أنواعه، فالقروض التي تمنحها البنوك لهذا القطاع تعتبر كآلية مهمة يعتمد عليها في تقوية تنافسيته، و في هذا الإطار نجد بعض دول OCDE تمنح قروض عامة لتمويل الصادرات، فقد سخرت كندا سنة 2010 ما قيمته 1407 مليون دولار أمريكي كقروض عامة نحو التصدير، لتتجاوز القروض التي منحتها كوريا الجنوبية و المملكة المتحدة في هذا الشأن بحوالي 26 مرة و 54 مرة على التوالي.

الجدول رقم 30: القروض العامة الموجهة لتمويل الصادرات في بعض دول OCDE سنة 2010.

الدول	المملكة المتحدة	كوريا الجنوبية	كندا
القروض العامة الموجهة للتصدير**(مليون دولار أمريكي)**	26	48	1 407

المصدر: إحصائيات OCDE سنة 2010.

غير أنه ما يلفت الانتباه، و يقلل من أهمية الدعم الموجه للتصدير باختلاف أنواعه، هو ما تفرضه الدول المستوردة من رسوم إضافية، تسمى بالرسوم التعويضية.

3.3 سياسة تخفيض العملة الوطنية

1.3.3 تخفيض العملة الوطنية و آثاره

تعتبر سياسة تخفيض العملة الوطنية من أكثر السياسات العمومية شيوعا في نطاق ترقية الصادرات، حيث يقصد بها ذلك التخفيض الذي تقوم به البنوك المركزية من خلال تدخلها في سوق الصرف لتعديل سعر العملة المحلية بدلالة العملات الأجنبية، في المعنى الذي يتوافق و الأهداف التي يحددها المسئولين عن السياسة الاقتصادية للبلد، و كما نعلم أنه في ظل نظام الصرف الثابت، البنوك المركزية تتدخل عندما يتعدى سعر الصرف هامش التغيرات المرخص له، و في حالة نظام الصرف المرن، هذه البنوك لا تتدخل[88]. علما أن القرار النقدي الذي تتخذه السلطات العمومية للبلدان المعنية بأمر التخفيض يكون بعد استشارة صندوق النقد الدولي.

و تهدف سلطات أي بلد من هذا الإجراء معالجة عجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها، و ذلك من خلال التأثير على أسعار السلع الوطنية و الأجنبية بطريقتين متعاكستين، و هما:

[88] Bernard Guillochon- Annie Kawecki , Ibid, P274.

- ✓ تخفيض العملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الوطنية بما يسمح برفع الطلب الأجنبي على منتجاتنا، و بالتالي ترتفع صادراتنا،
- ✓ تخفيض العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الأجنبية، فهذا الأمر يؤدي بطبيعة الحال إلى تقلص الطلب الوطني على هذه السلع، و من ثم تتقلص الواردات و يتحسن الميزان التجاري.

و من خلال هذا التأثير الثنائي و بطريقتين مختلفتين يصبح الميزان التجاري في حالة فائض، حيث يؤدي هذا إلى زوال عجز ميزان المدفوعات مع تحقق مفهوم إحلال الواردات ، غير أن التحسن الفوري أو المباشر لميزان المدفوعات يمكن ألا يتحقق في المدى القصير حيث في أغلب الأحيان نجد أن صادرات و واردات تبقى ثابتة في البلدان النامية نظرا لطبيعة هياكل جهازها الإنتاجي الكلاسيكية و القائمة على منتجات نمطية مثل السلع الأولية، الأمر الذي يجعل أسعارها لا تستجيب بشكل سريع لتخفيض العملة، و كذا لارتفاع معدلات التضخم فيها لعدم استقرار الأسعار المحلية، و كذا لتبعية قطاعاتها الإنتاجية بشكل كبير نحو الخارج.

و بالتالي في حالة تخفيض العملة الوطنية بنسبة كبيرة مع بطئ مرونة الجهاز الإنتاجي للبلدان النامية، فإنه ستتأثر سلبا أسعار المدخلات الإنتاجية بما يؤدي إلى رفع مؤشر التكلفة الإنتاجية، و كما يؤثر أيضا هذا التخفيض على مقدار خدمة المديونية نحو الزيادة التي تسدد بالعملات الأجنبية.

2.3.3 شروط تخفيض العملة الوطنية

يتوقف مدى نجاح سياسة تخفيض العملة الوطنية على توفر مجموعة من الشروط، و تتمثل في الشكل التالي[89]:

- ✓ مرونة الطلب العالمي على منتجات الدولة التي قامت بتخفيض عملتها الوطنية، حيث تكون نسبة زيادة الطلب العالمي أكبر من نسبة التخفيض،
- ✓ مرونة العرض المحلي يجب أن تكون بشكل كاف لمواجهة فائض الطلب الناجم عن ارتفاع حجم الصادرات،
- ✓ استقرار الأسعار المحلية، و عدم ارتفاعها حتى لا تؤثر على تكلفة الإنتاج المحلي،

[89] و للمزيد من المعلومات أنظر:

عبدالمجيد قدي، مرجع السابق، ص ص134-135.

- ✓ عدم قيام الدول المنافسة بتخفيض مماثل لعملاتها حتى لا يزول الأثر الناجم عن التخفيض،
- ✓ توافق السلع المصدرة مع معايير الجودة و المواصفات العالمية،
- ✓ توفر شروط مارشال و ليرنر: $e_x + e_m > 1$

حيث تمثل e_x مرونة الصادرات و e_m تمثل مرونة الواردات، و مجموعهما يجب أن يكون أكبر من الواحد.

و بالتالي هذه الشروط تلعب دورا كبيرا في تحقيق الهدف المنشود من تخفيض العملة الوطنية، ألا و هو ترقية نسب الصادرات بالخصوص الصناعية منها، و في هذا الإطار نجد أن المغرب قد خفض من عملته الوطنية في المتوسط لفترة 2004-2007 بمعدل 0.48، و في نفس الفترة قدرت نسبة السلع المصنعة الموجهة للتصدير ب 0.84، فهذا يدل على وجود استجابة للصادرات لهذا التخفيض (ما دام أن نسبة السلع المصنعة المصدرة هي أكبر من نسبة تخفيض العملة الوطنية ب 1.75 مرة) أمام استقرار معدل التضخم الذي قدر متوسطه خلال هذه الفترة ب 0.96، و كما يمكن أيضا إرجاع أيضا تحسن الصادرات المصنعة للمغرب لكثرة استقطابها للاستثمارات الأجنبية.

و بالمقابل، نجد أن تشيلي قد خفضت من قيمة عملتها الوطنية في المتوسط ب 0.12 في نفس الفترة، و هو معدل أقل من المعدل الذي خفضت به المغرب عملتها الوطنية، لتقدر نسبة السلع المصنعة للتصدير ب 0.14، و هو مؤشر منخفض يدل على ضعف مرونة جهازها الإنتاجي الذي يحول كعائق أمام استجابة الصادرات لتخفيض العملة (أنظر إلى الجدول رقم 31) .

الجدول رقم 31: متوسط معدل تخفيض العملة الوطنية لبعض الدول النامية خلال فترة: 2004-2007.

البيان / الدول	معدل تخفيض العملة الوطنية	نسب المصنعة المصدرة	معدل التضخم
مصر	0,74	0,28	0,48
تونس	0,78	0,84	0,84
المغرب	0,48	0,74	0,94
تشيلي	0,12	0,14	0,86

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص31-33.

3.3.3 قياس القدرة التنافسية للصادرات

يتم قياس القدرة التنافسية للصادرات بواسطة معيار سعر الصرف الحقيقي لمعرفة مدى قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية، و على أساس هذا المعيار يمكننا معرفة ما إذا كانت السلع الوطنية أرخص أو أغلى من السلع الأجنبية، فهذا الأمر يدل على مكانة الأسعار و اتجاهاتها سواء نحو الارتفاع أو الانخفاض في داخل الوطن أو في الخارج، و بذلك سعر الصرف الحقيقي هو يعبر عن نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية مضروبة في سعر الصرف الاسمي[90]:

$$R= e.P_F/P$$

حيث: P_F تمثل الأسعار الأجنبية، و P تمثل الأسعار المحلية، e يمثل سعر الصرف الاسمي.

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو التدهور الحقيقي للعملة الوطنية $R= e . P_F/P$ (الأسعار الأجنبية هي المتغير الوحيد المرشح للزيادة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، يعني أن السلع الأجنبية قد أصبحت أسعارها مرتفعة مما يجعلها أغلى من السلع الوطنية في التجارة الدولية، فهذا الأمر يفسر من خلال ميل أو تفضيل المقيمين و الأجانب للسلع الوطنية، لأنها تتمتع بميزة تنافسية أفضل من السلع الأجنبية.

و على العكس من هذا، عندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي، فيعني أن السلع الوطنية هي أغلى من السلع الأجنبية نتيجة ارتفاع ثمنها في التجارة الدولية، و من ثم أصبحت سلعنا الوطنية أقل تنافسية

[90] تومي صالح، مرجع سابق، ص 295.

من نظيرتها الأجنبية، و منه نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي يكشف لنا عن نقطتين أساسيتين، و هما:

- ✓ درجة التنافسية التي تتمتع بها صادرات أي بلد،
- ✓ العلاقة العكسية التي تجمعه مع قدرة السلع الأجنبية على المنافسة، حيث كلما كان مستوى سعر الصرف الحقيقي مرتفع كلما دل ذلك على غلاء أسعار المنتجات الأجنبية الأمر الذي يجعلها تتمتع بتنافسية أقل في السوق الدولي،

و من خلال ما سبق، نجد أن سعر الصرف الحقيقي في الدول المتقدمة يتجه نحو المغالاة، مثلا متوسط سعر الصرف الحقيقي لكل من ايرلندا و كوريا الجنوبية و المكسيك و ماليزيا خلال فترة 2004-2007 يقدر ب 0.517، فهذا المؤشر يدل بوضوح على القدرة التنافسية العالية التي تتمتع بها صادراتها، حيث هذا ما يؤكده ارتفاع معدل إنتاجيتها، الذي بلغ متوسطه ب 0.847 في نفس الفترة. و بالمقابل نجد متوسط سعر الصرف الحقيقي للسودان معدوم حيث قدر ب 0.000 خلال نفس الفترة، مما يعني أن صادرات هذا البلد لا تتمتع بأي ميزة تنافسية، و يترجم هذا من خلال الضعف الشديد لمعدل الإنتاجية الذي قدر متوسطه ب 0.043 (أنظر إلى الجدول رقم 32).

الجدول رقم 32: متوسط سعر الصرف الحقيقي لبعض الدول خلال فترة: 2004-2007.

البيان / الدول	سعر الصرف الحقيقي- معدل التغير	مؤشر الإنتاجية
ايرلندا	0,394	0,889
كوريا الجنوبية	0,325	0,889
المكسيك	0,725	0,708
ماليزيا	0,625	0,903
السودان	0,000	0,043

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص31-36.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في اختيار السياسات العمومية المتعلقة بترقية صادراتها.

يكمن الهدف من وراء التطرق للتجارب الدولية و اختيارها لسياسات عمومية معينة لترقية صادراتها و بالخصوص الصناعية منها إلى مدى إمكانية الاستفادة منها عند وضع السلطات العمومية إستراتيجية لترقية صادراتنا الوطنية.

إن تجارب الدول حديثة عهد التصنيع تتمثل في تلك السياسات و الاستراتجيات التي سطرتها لهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية سريعة و مرتفعة أين تشهد على إثرها صادراتها الصناعية انتعاشا كبيرا ، و تتمثل هذه الدول على سبيل المثال في بعض دول جنوب شرق آسيا و تركيا. و من ثم سنعرض تجارب هذه الدول وفق الشكل التالي:

1.تجربة كوريا الجنوبية.
2. تجربة ماليزيا.
3.تجربة الصين.
4.تجربة تركيا.

1.تجربة كوريا الجنوبية

لقد كانت طبيعة اقتصاد كوريا الجنوبية تقليديا معتمدا على الزراعة، غير أنه في بداية الستينات حقق انطلاقة سريعة في التصنيع. و لقد أسهمت إستراتيجية التنمية الاقتصادية الكورية إلى حد كبير في التحول الكبير للاقتصاد الكوري، حيث في إطار هذه الإستراتيجية تم اعتبار الصادرات كمحرك للنمو الصناعي. و بذلك تم تنفيذ العديد من برامج التنمية و الخطط الاقتصادية.

و من ثم الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها كوريا الجنوبية في عمليتها التنموية تتمثل في كل من سياسة إحلال الواردات التي تجسدت في الخمسينات، و التي كانت تفضل نمو الصناعات المعتمدة على كثافة اليد العاملة، وسياسة ترقية التصنيع للتصدير بتوجهها نحو الصناعات الثقيلة و التي كانت كنتيجة لوجود خزان من الكفاءات، خاصة في إطار تسير المؤسسات، و كذا مع تطور سياسات التبادل قد سمحت لها بالتحول السريع إلى تصدير المنتجات الصناعية Manufactures.[91]

[91] Chung H.Lee, La transformation économique de la Corée du Sud, OCDE, Paris, 1995, P 45.

1.1 السياسات العمومية الكورية الداعمة للتصدير

لقد سخرت الحكومة الكورية مجموعة من الحوافز المشجعة للتصدير، و تتمثل على النحو التالي[92]:

- ✓ إنشاء المناطق الصناعية،
- ✓ حماية الصناعات المحلية من خلال تقييد الاستيراد،
- ✓ توفير بنية تحتية اقتصادية قوية من خلال الاهتمام بشبكة الطرقات و المواصلات و الكهرباء و غيرها،
- ✓ تقديم الدعم المالي للتصدير سواء على أساس منح قروض بفوائد متدنية و بآجال طويلة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة،
- ✓ الحوافز الضريبية؛ حيث يتم تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من تأسيس المنشأة و لمدة 5 سنوات.
- ✓ تشجيع الابتكار التكنولوجي من خلال إحداث ترابط بين الصناعات و مؤسسات البحث العلمي،
- ✓ الاهتمام باليد العاملة من خلال وضع الحكومة برامج لتأهيل هذه القوى،

و بالإضافة إلى هذه السياسات، تعتبر سياسة سعر الصرف من خلال تخفيض العملة الوطنية من أبرز السياسات التي طبقتها كوريا مع بداية الستينات لترقية صادراتها.

2.1 نتائج السياسات العمومية الكورية في مجال ترقية الصادرات

و بتطبيق كوريا الجنوبية لمجموعة من السياسات العمومية الهادفة لترقية الصادرات الصناعية، قد أصبحت نموذجا مثاليا في مجال التنمية الاقتصادية، حيث يتجلي هذا من خلال آثار و نتائج هذه السياسات على التصدير، و التي سنوضحها من خلال الجدول رقم 33.

---

[92] و للمزيد من المعلومات أنظر:

الوكالة الكورية للتعاون الدولي، المعجزة الاقتصادية على نهر الهان، ترجمة : سمير زهير الصوص ، وثيقة في شكل pdf، 2006، ص 29.

الجدول رقم 33: تطور الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية خلال فترة: 1999-2009.

السنوات	القيمة (مليون دولار أمريكي)
1999	143686
2000	172267
2001	150439
2002	162471
2003	193817
2004	253845
2005	284419
2006	325465
2007	371489
2008	422007,3
2009	363533,555

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة OMC.

و من خلال الجدول أعلاه، نلحظ أن صادرات كوريا الجنوبية قد تأثرت بصفة كبيرة بالسياسات العمومية، حيث بلغ معدل نمو صادراتها في المتوسط خلال فترة الدراسة ب 10.58%، فالصادرات قد شهدت أرقام مهمة و قياسية حيث قدرت سنة 1999 ب 143686 مليون دولار أمريكي، لتستمر في التطور وصولا إلى قيمة 363533.555 مليون دولار أمريكي سنة 2009 و بمعدل نمو قدر 153%، ليعكس طبيعة الرتم السريع لتطور هذه الصادرات و مدى استجابتها للسياسات و الإصلاحات العمومية المتعلقة بالشأن الاقتصادي التنموي في هذا البلد.

و تنكشف أكثر مدى مرونة صادرات كوريا الجنوبية أمام نجاعة و فعالية سياساتها العمومية بالتطرق إلى حجم صادراتها المانوفاكتورية و حصتها في الصادرات العالمية، حيث قدرت ب 412 مليار دولار أمريكي سنة 2010، لترتفع حصتها في الصادرات العالمية من 3.3 % سنة 2000 إلى 4.1% سنة 2010 (أنظر إلى الجدول رقم 34). و وفق إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة OMC، فإن كوريا الجنوبية تعتبر من أبرز المصدرين لسنة 2010 في العالم بعد اليابان التي قدرت صادراتها المانوفاكتورية ب 680 مليار دولار أمريكي.

و بالتالي النتائج الواردة في كلا الجدولين، تدل على مدى التطور الاقتصادي المحقق في كوريا الجنوبية من خلال نمط تخصصها في إنتاج و تصدير سلع كثيفة التكنولوجيا، و بذلك نستنتج أن هذا البلد يأخذ بعين الاعتبار نماذج "التفوق التكنولوجي" المقترنة بنسبة المبالغ المخصصة للإنفاق على نشاط البحث و التطوير.

و خلاصة القول، أن كوريا الجنوبية تعتبر من الدول الصناعية المتقدمة لأنها نجحت في الانتقال من مرحلة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير بفعل إرفاق هذه العملية بمجموعة من السياسات العمومية الفعالة في هذا المجال.

الجدول رقم 34: حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية لكوريا الجنوبية في الصادرات العالمية.

	قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)	حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية في الصادرات العالمية (%)			
السنوات	2010	1980	1990	2000	2010
كوريا الجنوبية	412	1.4	2.5	3.3	4.1

المصدر:

Organisation Mondiale du Commerce, Statistiques du commerce international 2011, P84.

2. تجربة ماليزيا

تعتبر ماليزيا أكثر الدَول نجاحا في تسخير الحوافز لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات نحو صناعات و قطاعات معينة، فقد انتهجت الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل و طبيعة الحوافز في ظل أهداف التنمية الوطنية، و ذلك من أجل ترقية صادراتها.

1.2 السياسات العمومية الماليزية الداعمة للتصدير

و تتمثل السياسات العمومية التي وضعتها ماليزيا لتدعيم صادراتها على النحو التالي[93]:

[93] أحمد عبد العظيم، المعهد العربي للتخطيط، تجارب دولية: تجربة ماليزيا، و ثيقة في شكل PDF، الموقع الالكتروني: www.arab-api.org

- ✓ في 1958 تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية خلال 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كصناعة الأغذية و المشروبات و البلاستيك و صناعة الطباعة و النشر،
- ✓ في 1968 تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع كل من التشغيل و الصناعات كثيفة رأس المال، حيث تمثلت في تلك الإعفاءات من الضريبة على الأرباح لفترة تتراوح مابين 2 إلى 10 سنوات مع استقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت ما بين 25% إلى 40% من تكلفة رأس المال،
- ✓ إنشاء 10 مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات و النسيج في سنوات السبعينات،
- ✓ في عام 1986 تم تحرير القيود المتعلقة بحقوق الملكية في الشركات، و ذلك تحت ستار قانون تشجيع الاستثمارات، حيث تم السماح للأجانب بتملك 100% من حقوق الملكية في شركاتهم، وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات،

و بالإضافة للسياسات أعلاه، قد سخرت الحكومة الماليزية بصفة جد خاصة في إستراتيجية ترقية صادراتها الصناعية بعض المحفزات [94]:

- ✓ إعفاء 50% من الضرائب بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالتصدير،
- ✓ إعفاء ضريبي يعادل 5% من قيمة الصادرات،
- ✓ إعفاء مزدوج على التكاليف المتعلقة بالصادرات، و التي تحتوي على تكاليف تسويقها و تأمينها،
- ✓ إعفاء كامل من الضرائب الجمركية،
- ✓ استرداد قيمة الجمارك على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

2.2 نتائج السياسات العمومية الماليزية في مجال ترقية الصادرات

لقد نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها أين قدرت سنة 1980 ب 12945 مليون دولار أمريكي، لتشهد بعدها نموا متواصلا لتبلغ قيمة 209719 مليون دولار أمريكي سنة 2008، لتنخفض في سنة

---

[94] و للمزيد من المعلومات أنظر:

سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص ص365-366.

2009 إلى مستوى 157516 مليون دولار أمريكي بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، و في 2010 قد عادت للتحسن من جديد لتقدر قيمتها ب 198800 مليون دولار أمريكي دولار (أنظر إلى الجدول رقم 35).

الجدول رقم 35: تطور الصادرات الماليزية خلال فترات زمنية متفرقة.

*مليون دولار أمريكي

السنوات	القيمة
1980	*12 945
1990	29 452
2000	98 229
2005	140 870
2007	176 028
2008	209 719
2009	157 516
2010	198 800

المصدر: إحصائيات CNUCED لسنة 2011، ص 6.

و يرجع سبب ارتفاع الصادرات الماليزية إلى احتواءها و بكثافة المنتجات المانوفاكتورية في صادراتها حيث قدرت سنة 2010 ب 133 مليار دولار، لتعكس مكانتها و مساهمتها في الصادرات العالمية التي بلغت أوجها سنة 2000 ب 1.7%، لتنخفض في سنة 2010 إلى مستوى 1.3 % (أنظر إلى الجدول رقم 36).و بهذه النسب تعتبر ماليزيا من أبرز المصدرين في العالم ، و يمكن تفسير إيجابية هذه النتائج التي تدل على فعالية السياسات العمومية في هذا المجال إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي مكن ماليزيا من تنويع و تنمية صادراتها الصناعية.

الجدول رقم 36: حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية لماليزيا في الصادرات العالمية.

	قيمة الصادرات	حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية في الصادرات العالمية (%)			
السنوات	2010	1980	1990	2000	2010
ماليزيا	*133	0.2	0.7	1.7	1.3

المصدر: * مليار دولار أمريكي

Organisation Mondiale du Commerce, Statistiques du commerce international 2011, P84.

3. تجربة الصين

يتمثل مفتاح تنمية الصادرات الصينية في بناء إستراتيجية تنموية من خلال التوجه التصديري بدلا من سياسة إحلال الواردات، و لقد عملت سياسات تنمية الصادرات على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أهمها؛ تعزيز معدلات النمو و رفع من كفاءة مؤشر تنويع الصادرات.

1.3 السياسات العمومية الصينية الداعمة للتصدير

و من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بتنمية الصادرات، قامت الحكومة الصينية بوضع مجموعة من الإصلاحات التي مست بصفة مباشرة قطاع التجارة الخارجية، و هي كالتالي[95]:

- ✓ إصلاح التجارة الخارجية في الصين خلال فترة 1984- 1985: هناك ثلاث خطوات مهمة في تحرير التجارة الخارجية:

  - تقليل دور خطة التجارة أين كان لها أثر كبير في الواردات عن الصادرات،
  - قيام الحكومة بتطبيق لامركزية نظم سعر الصرف و توفير النقد المطلوب أثناء عملية الاستيراد،
  - إزالة و قلع احتكار شركات التجارة الخارجية،

[95] و للمزيد من المعلومات أنظر:

عبد الحميد رضوان التجربة الصينية في تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير– العدد الثاني، الإمارات العربية المتحدة– وزارة التجارة الخارجية، 2009، ص ص6-7.

- ✓ إصلاح التجارة الخارجية في الصين خلال فترة 1988- 1991: و لعل أبرز النقاط التي تناولها هذا الإصلاح هي كالتالي:

  - تقليل السلع في النظام الإجباري للصادرات،
  - إزالة خطة التصدير الإلزامية،
  - زيادة فاعلية سعر الصرف للمصدرين حيث أصبح مرجح بسعر الصرف الاسمي،
  - تخفيض دعم سلع الاستيراد عام 1991،

- ✓ إصلاح التجارة الخارجية في الصين خلال فترة 1994 و ما بعدها: و قد شمل هذا الإصلاح ما يلي:

  - توحيد سعر الصرف في المبادلات بسعر السوق في يناير 1994، حيث أدى إلى تراجع سعر الصرف الاسمي ب 50%،
  - إلغاء نظام الحصص،
  - طرح تحفيزات ضريبية جديدة من خلال تقديم معدل صفر ضريبة للمنشأة المحلية الحديثة من أجل زيادة مستويات إنتاجها،
  - إلغاء الخطة الإلزامية للاستيراد،
  - خفض مجموعات التعريفة الجمركية و القيود على الواردات.

و إلى جانب هذه الإصلاحات، فقد اعتمدت الحكومة الصينية على آليات مهمة في تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات، أبرزها سياسة الاستهداف التي تستهدف مناطق جغرافية معينة و رأس مال أجنبي و قطاعات سلعية، و بالتالي كان هناك[96]:

- ✓ الاستهداف الجغرافي للمناطق الخاصة يعني استهداف تلك المناطق التي تتمتع بالقوانين و التشريعات الاقتصادية التي هي أكثر انفتاحا مما عليه في البلد الأصلي حيث قد بدأت في الصين عام 1980، و من بين هذه المناطق: المناطق الحرة، و مناطق تجهيز الصادرات، و المناطق الصناعية، و الموانئ الحرة.

[96] عبد الحميد رضوان، نفس المرجع، ص ص8-11.

- ✓ استهداف رأس المال الأجنبي في الصين قد تجلى بعد الإصلاحات التشريعية لعام 1991 التي عملت على تحسين قوانين الاستثمار الأجنبي و بنية الاقتصاد المحلية،
- ✓ الاستهداف السلعي يكون من خلال إقامة شبكات الإنتاج للتصدير عن طريق العناقيد حيث تقوم على فكرة أساسية و هي ربط الشركات الكبرى التي تشتغل في قطاع معين و في إطار عنقود صناعي.

2.3 نتائج السياسات العمومية الصينية في مجال ترقية الصادرات

لقد نجحت الصين في ترقية صادراتها الصناعية حيث أصبحت هي و الولايات الأمريكية المتحدة و ألمانيا تمثل ثلث التجارة العالمية وفق إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2011، فهذا الأمر يدل على مدى نجاعة و دور السياسات العمومية في تفعيل الصادرات الصينية.

و نجد أن الصادرات الصينية قد شهدت نموا متواصل منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2008 أين وصلت إلى مبلغ 1430693 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 1430.693 مليار دولار أمريكي)، لتنخفض سنة 2009 إلى مستوى 1201534 مليون دولار أمريكي بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، و من خلال هذا قد بلغ متوسط نمو الصادرات الصينية خلال فترة 1999 إلى غاية 2009 ب 20.97% (أنظر إلى الجدول رقم 37). و في سنة 2010 بلغت الصادرات الصينية 1578 مليار دولار ، لتحتل المرتبة الأولى ضمن قائمة أبرز المصدرين في العالم، و لعل أبرز ما يميز هذه الصادرات أنها تطغى عليها الصناعات المانوفاكتورية حيث قدرت في نفس السنة ب 1477 مليار دولار أمريكي[97]، لتشكل بذلك نسبة 93.59% من إجمالي الصادرات هذا البلد، و منه نستنتج أن الصين تتخصص في إنتاج و تصدير سلع كثيفة التكنولوجيا.

[97] Organisation Mondiale du Commerce, Statistiques du commerce international 2011.

الجدول رقم 37: تطور الصادرات الصينية خلال فترة: **1999-2009**.

السنوات	القيمة (مليون دولار أمريكي)
1999	194931
2000	249203
2001	266098
2002	325596
2003	438228
2004	593326
2005	761953
2006	968978
2007	1220456
2008	1430693
2009	1201534

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة OMC.

4. تجربة تركيا

لقد شهدت تركيا تغيرا جذريا في سياساتها الاقتصادية منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين، أين تم التحول من اقتصاد موجه قائم على توجيه الإنتاج نحو إشباع حاجيات السوق المحلي إلى اقتصاد يرتكز على آليات السوق و الانفتاح التجاري من خلال تسطير إستراتيجية مهمة تعمل على تنمية الصادرات، و يمكن إرجاع حيثيات هذا التحول إلى تراكم المشاكل الاقتصادية التي تعرضت إليها تركيا في أواخر السبعينات من القرن العشرين من جراء اعتمادها على سياسة صناعية مدعومة بمفهوم إحلال الواردات. [98]

4 .السياسات العمومية التركية الداعمة للتصدير

لقد سطرت الحكومة التركية عدة إصلاحات اقتصادية في عقد الثمانينات التي حملت في طياتها

[98] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الثالث، مرجع سابق،، ص 369.

مجموعة من السياسات العمومية بغرض تجاوز المصاعب الاقتصادية التي كانت تواجهها مسبقا، و هذا من خلال تنمية صادراتها، و تتمثل هذه السياسات على النحو التالي[99]:

- ✓ الحوافز الجمركي؛ و تتمثل في منح إعفاء جمركي كامل لمستلزمات و متطلبات السلع المخصصة للتصدير و حتى مواد التعبئة و التغليف، مع تسخير أيضا الحكومة التركية عدة تسهيلات فيما يخص إجراءات التصدير من حيث استرداد الضرائب الجمركية طبقا لنظام الدروبال و التاكس ربيت،
- ✓ الحوافز الضريبية؛ و تتمثل في إعفاء ضريبي شامل لكافة الأنشطة و الصفقات المتعلقة بالتصدير،
- ✓ توفير إطار مؤسساتي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين، وذلك من خلال إنشاء مركز تنمية الصادرات التركي سنة 1960 فضلا عن إنشاء إتحاد الغرف التجاري التركي و إنشاء مجلس للعلاقات التجارية الخارجية لتنمية تبادل المعلومات التجارية عام 1986،
- ✓ تمويل و ضمان الصادرات الصناعية؛ حيث تم إنشاء بنك التصدير و الاستيراد التركي عام 1987،
- ✓ إصلاح السياسة النقدية من خلال خفض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية،
- ✓ إصلاح سياسة سعر الصرف من خلال تخفيض العملة الوطنية من أجل تأثير في الطلب العالمي بما يسمح بزيادة الصادرات التركية،
- ✓ الحوافز الاستثمارية؛ و تتمثل في عدم فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو على إعادة تحويل رأس المال المستثمر.

و بالإضافة إلى هذه الإصلاحات فقد خصصت الحكومة التركية نفقات و برامج موجهة إلى مختلف القطاعات، حيث خصص أكثر من 40% من مجموع البرامج (31 برنامج) نحو تشجيع الاستثمارات في إطار القطاع الصناعي، و كما مثلت الإعانات المرخصة لصالح الاستثمارات المادية أكثر من 70% من مجموع الإعانات المعلومة سنة 1992، فهذه الإعانات هي في صالح الصادرات و

[99] بلقلة براهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و نقود و بنوك ،جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، السنة الجامعية 2008-2009، ص ص126- 129.

التجارة الخارجية، لأنها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية و التي تهدف بالأساس إلى دعم أسعار المنتجات المصدرة، فترقية الصادرات هي الهدف الثاني ذات الأولوية في ظل الإعانات العمومية التي تصب في صالح الصناعة المانوفاكتورية، حيث قدرت النفقات المخصصة للصادرات منذ سنة 1989 إلى غاية 1995 على التوالي ب(مليار ليرة تركية): 1283، 917، 941،912، 305، 402،593[100] .

2.4 نتائج السياسات العمومية التركية في مجال ترقية الصادرات

و من خلال دراسة النتائج المترتبة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التركي الذي تضمن حزمة من السياسات العمومية، فإن النجاح المهم الذي حققه هو تحقيق دفعة قوية للصادرات التركية، حيث وصلت إلى أوجها سنة 2008 بتحقيقها مبلغ قدر 132027 مليون دولار أمريكي، لتنخفض بعدها في سنة 2009 على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم لتعود للارتفاع من جديد في سنة 2010 أين قدرت 113883 مليون دولار أمريكي (أنظر إلى الجدول رقم38). و لعل أهم ما يميز الصادرات التركية هي سيطرة المنتجات الصناعية أو مانوفاكتورية على حصة كبيرة فيها، حيث قدرت الصادرات الصناعية ب 88 مليار دولار أمريكي سنة 2010 (إحصائيات OMC لسنة 2011)، مشكلة بذلك نسبة 77.27% من إجمالي الصادرات، و لنفس السنة قدر مؤشر تنويع الصادرات ب 0.457 (كلما كان مؤشر التنويع أقرب من الصفر كلما كانت الصادرات تتمتع بتنويع أكبر) أين قابله تصدير 258 منتج (إحصائيات CNUCED لسنة 2011) .

الجدول رقم 38: تطور الصادرات التركية خلال فترات زمنية متفرقة.

السنوات	القيمة (مليون دولار أمريكي)
1980	2 910
1990	12 959
2000	27 775
2005	73 476
2007	107 272
2008	132 027
2009	102 143
2010	113 883

المصدر: إحصائيات CNUCED لسنة 2011، ص 6.

[100] Les aides publiques à l'industrie au grand jour, Ibid, P 173.

و من خلال تناولنا لأربعة تجارب مهمة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين، تركيا) في مجال إختيار السياسات العمومية المناسبة لتنمية الصادرات، و التي يمكن أن تستفيد منها مختلف الاقتصاديات النامية، قد خلصنا ببعض السياسات التي من شأنها أن ترقي كما و نوعا صادرات هذه الدول، و التي تتمثل في الشكل التالي:

- ✓ التحفيز الضريبي و الجمركي؛ فمن خلال تسخير إعفاءات ضريبية و جمركية على المدخلات الإنتاجية المستوردة من أجل إنتاج سلع موجهة للتصدير، فإن هذا التحفيز من شأنه أن يعزز تنافسية هذه المنتجات في كل سوق خارجي،
- ✓ إعادة توجيه السياسة النقدية نحو تشجيع الاستثمار؛ و هذا من خلال خفض أسعار الفائدة للمصدرين (أسعار فائدة تفضيلية) لتشجيع الاقتراض مع المحافظة على استقرار معدلات التضخم في الهامش المسموح به،
- ✓ التحفيز المالي؛ و هذا بواسطة منح إعانات إنتاجية مباشرة للمصدرين، أو منح قروض بالعملة الأجنبية، أو تحمل الجهات المعنية بأمر ترقية الصادرات جزء من تكاليف الشحن و النقل، و كذا منح إعانات مالية لأجهزة نشاط البحث و التطوير خصوصا و أن الصادرات العالمية أصبحت تتميز بكثافة تكنولوجية عالية،
- ✓ تعديل سياسة سعر الصرف؛ و هذا على أساس تخفيض العملة الوطنية لتحفيز الصادرات الوطنية ما دام أنها ستصبح أرخص في السوق العالمي بفعل هذا الإجراء،
- ✓ توجيه السياسة الصناعية نحو بناء بنية أساسية (تعبيد الطرقات، توسيع الموانئ، خلق مصانع جديدة تعمل على توفير المدخلات الإنتاجية التي تستورد) التي من شأنها أن تسهل من عملية التصدير،

خلاصة الفصل

لقد أحيط موضوع التصدير بأهمية بالغة نظرا للمكانة التي يحظى بها في اقتصاديات الدول، لهذا قد تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى ماهية التصدير لتحليل منظومته مبرزين الدَور الذي يلعبه كمحرك لعملية النَمو الاقتصادي، و ذلك من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة له في مجال التجارة الخارجية و التي كشفت أن التخصص في الإنتاج هي أداة ذات فعَالية في دعم و ترقية الصادرات.

و ما دام التصدير يمثل المكون الرئيسي للتبادل الدولي فقد حظي باهتمام المؤسسات الدولية، فصندوق النقد الدولي يعمل على منح قروض و مساعدات للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها على أمل ترقية صادراتها و إصلاح هياكلها الاقتصادية، و كما تعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة الخارجية بما يسمح بإعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات التصديرية، و بهذا كان لزاما على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يعتبر الممول الرئيسي للقطاع التصديري، و ذلك من أجل ترقية نشاطه عبر آلية السياسات الاقتصادية بنوعيها الظرفية و الهيكلية؛ ففعالية السياسات الاقتصادية الظرفية ودورها في ترقية الصادرات تتضح أكثر عندما تكون هذه السياسات دالة في سعر الصرف، بالمقابل تبرز فعالية السياسات الاقتصادية الهيكلية و إستراتيجيتها في ترقية الصادرات بالاعتماد على سياسة التصنيع، فهذه الفعالية تتجلى أكثر في ظل وجود إستراتيجية صناعية ذات توجه خارجي (سياسة التصدير) أين تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية تحت ستار النَفاذ إلى الأسواق الدولية بدلا من تقييدها في ظل إستراتيجية ذات توجه داخلي (سياسة إحلال الواردات).

و مع تنامي أهمية تواجد الدولة في قطاع التجارة الخارجية من خلال دورها المتمثل في تفعيل شق الصادرات، قد ظهرت بذلك عدة نظريات تهتم بهذا الشأن، و التي عرفت باسم السياسات التجارية الإستراتيجية أو إستراتيجيات السياسات العمومية في مجال التجارة الخارجية، فهذه النظريات قد أشارت كلَها إلى الدور الرائد الذي تشغله الدولة في مجال ترقية الصادرات في ظل المنافسة غير الكاملة، و ذلك عبر قناة السياسات التجارية المعتمدة على الدعم و الحماية و المقترنة بمفهوم اقتصاديات الحجم الخارجية و الديناميكية. فإذا كان هذا من الجانب النظري، فإن الجانب التطبيقي في هذا الفصل قد حظي بحيز مهم أين تم عرض بصدوده تجربة بعض الدول حديثة عهد التصنيع (مثل: كوريا الجنوبية ، ماليزيا، الصين، تركيا) الناجحة في ترقية صادراتها الصناعية. و تكمن الغاية من وراء قراءة تجارب هذه الدول من بين الاقتصاديات النامية في مجال ترقية و تنمية الصادرات في استخلاص السياسات

الإستراتيجية التي انتهجتها في مسيرتها التنموية، و بذلك تكون قد أشادت تجارب هذه الدول بأن السياسات العمومية هي المحدَد الرئيسي للنمو و التنمية.

و عليه تطبيق السياسات العمومية التي لها علاقة بالتصدير في اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من شأنها أن تحوَلها من اقتصاديات مصدرة لسلع نمطية (سلعة ريكاردو: السلع الأولية –البترول) إلى اقتصاديات مصدرة لسلع مصنعة كثيفة التكنولوجيا، فهذا التحول قد يساهم في تحسين الإنتاج و التصدير كما و نوعا، و بذلك نكون قد تناولنا في هذا الفصل واقع التصدير بين ما هو نظري و تطبيقي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدور و فعالية السياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

مقدمة الفصل

لقد تجلت بوضوح أهمية الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني خاصة بعد الضرر الذي لحق به عقب أزمة 1986، و من ثم بات من الضروري الاهتمام بهذا الجانب من الصادرات بعدما طَغت عليه المحروقات، و ذلك من خلال إرساء مجموعة من الاستراتيجيات في إطار سياسات عمومية محددة تعمل على تشجيع و تحفيز التصدير من غير المحروقات عبر قناة الإصلاحات التي تمس جميع المنظومات الاقتصادية، فالصادرات خارج المحروقات و ترقيتها أصبحت حتمية اقتصادية تقع تحت مسؤولية الدولة خاصة مع دخول الجزائر معترك اقتصاد السوق الذي يفرض عليها تحرير تجارتها بعد تقييدها لفترة من الزمن، و عليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: تحليل إحصائي لأداء الصادرات في الجزائر خلال فترة: 1990- 2010.

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: تحليل مدى فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: تحليل إحصائي لأداء الصادرات في الجزائر خلال فترة: 1990– 2010.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010، حيث نعرّج أولا على تطور كل من الصادرات و الواردات خلال هذه الفترة مع الإشارة إلى تطور الميزان التجاري و معدل التغطية، وثانيا نتطرق إلى تطور هيكل الصادرات من صادرات نفطية و غير نفطية مع التركيز أكثر على منتجات هذه الأخيرة، و أخيرا نتناول نقطة التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية. و يمكن ذَكر هذه النقاط في شكل مبسط و على النَحو التالي:

1. اتجاه التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة: 1990- 2010.
2. هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة: 1990- 2010.
3. التركَيز الجَغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة: 1990- 2010.

1.اتجاه التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة: 1990– 2010.

إن دراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر على مدار 20 سنة يوجب علينا أن تناولها في عدة نقاط، و هي كالتالي:

1.1 تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال فترة (1990– 2010)

سنوضح من خلال الجدول التالي تطور كل من الواردات و الصادرات الجزائرية الفترة الممتدة ما بين (1990- 2010) كما يلي:

الجدول رقم 39: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	الصادرات	الواردات
1990	11304	9684
1991	12101	7681
1992	10837	8406
1993	10091	8788

1994	8340	9365
1995	10240	10761
1996	13375	9098
1997	13889	8687
1998	10213	9403
1999	12522	9164
2000	22031	9173
2001	19132	9940
2002	18825	12009
2003	24612	13534
2004	31713	18199
2005	46001	20357
2006	54613	21456
2007	60163	27631
2008	79298	39479
2009	45194	39294

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS.

و من خلال الجدول أعلاَه، قد انتقلت حصيلة الصادرات من 11304 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 57053 مليون دولار سنة 2010، حيث تطوَرت بمتوسط معدل سنوي 11.77%، فحصيلة الصادرات خلال فترة الانفتاح التجاري (1990- 2010) لم تكن مستقرة بل متذبذبة من فترة إلى أخرى، و يرجع ذلك إلى سيطرة الصادرات من المحروقات على إجمالي الصادرات، و من ثم عدم استقرار أسعار هذه الأخيرة يجعل حصيلة الصادرات في تذبذب دائم، حيث هذا ما يوضَحه الشكل البياني رقم 24.

الشكل رقم 23: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990-2010.

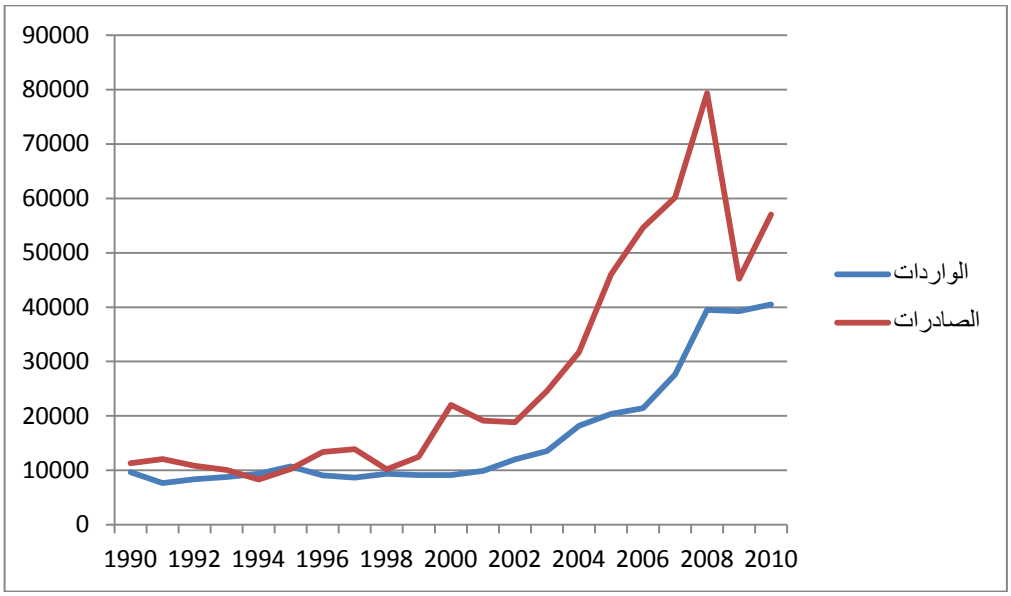

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم **39**.

و من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن هناك ثلاثة فترات تعكس كل المجريات التي ساهمت في تطور الصادرات في الجزائر، و هي كالتالي:

أ.**الفترة الأولى (1990- 1998)**: لقد شهدت هذه الفترة تذبذب في حصيلة الصادرات، حيث أنها ترتفع تارة و تارة أخرى تنخفض، فسنة 1990 سجّلت فيها حصيلة تقدر ب 11304 مليون دولار أمريكي، بينما سنة 1991 قد سجلت فيها زيادة محسوسة قدرت بنسبة 7.05% بالمقارنة مع سنة 1990 و ذلك لارتفاع أسعار المحروقات، ثم لتنخفض هذه الحصيلة خلال سنتي 1992 و 1993 أين تم تسجيل ما قيمته 10838 و 10091 مليون دولار أمريكي على التوالي. و قد تم تسجيل أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 ب8340 مليون دولار أمريكي لانخفاض أسعار البترول، لتعود بعدها للارتفاع خلال سنوات 1995 و 1996 و 1997، و مع طلوع الأشهر الأولى من سنة 1998 تم تسجيل تراجع حاد لأسعار النفط أين وصلت إلى أدنى مستوى لها، حيث قدرت ب 12.3 دولار للبرميل، و بالتالي قيمة الصادرات الإجمالية كانت مرتبطة بحجم عوائد الصادرات النفطية التي كانت متواضعة في النَصف الثاني من التسعينات.

ب. الفترة الثانية (1999-2007):

و لقد تميزت المرحلة الثانية بالعودة القوية للصادرات نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على الطَاقة التي ساهمت بشكل كبير في زيادة سعر البرميل من البترول، فالسنوات الأولى أي كل من سنة 1999 و 2000 قد عرفتا نموا في حجم الصادرات بالنسبة لسنة 1998، حيث قدرا على التوالي بالنسب التالية: 22.60% ، 115.71%، ثم لتشهد بعدها سنة 2001 انخفاضا في حصيلة الصادرات و بمعدل قدَر ب13.15% بالنسبة لسنة 2000، و في نفس الاتجاه سارت سنة 2002 أين شهدت تراجعا طفيفا في حجم الصادرات و بنسبة 1.60%، ثم لينعطف منحى الصادرات نحو الصعود المتواصل من جديد بداية من سنة 2003 وصولا لسنة 2007، حيث قدَرت نسبة نمو حصيلة الصادرات بنسبة 144.44% ، و ترجع هذه الزيادة إلى تطور أسعار المحروقات.

ج. الفترة الثالثة (منتصف سنة 2008- 2010): فبداية هذه المرحلة قد تزامنت مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت سلبا على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، و ذلك من خلال قناة أسعار المواد الأوَلية التي شَهدت انخفاضا كبيرا، فتراجع أسعار النفط من 133.19 دولارا للبرميل إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز الستة أشهر من منتصف 2008 إلى بداية 2009، كان له أثر على حجم التجارة الجزائرية بصفة عامة و على حصيلة الصادرات بصفة خاصة[1]، حيث تراجعت هذه الأخيرة بنسبة 43% بالنسبة لسنة 2008، غير أن سنة 2010 عرفت تحسنا في عوائد الصادرات فقد قدرت ب 57053 مليون دولار أمريكي[2]، و بمعدل نمو بالنسبة لسنة السابقة ب 26.24%.

و أما فيما يخص الواردات فقد انتقلت حصيلتها من 9684 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 40473 مليون دولار أمريكي سنة 2010، و ذلك بمتوسط معدل سنوي قدرَه 8.41%. فحصيلة

[1] قايشي فايزة، الأزمة الاقتصادية و تداعيتها على التجارة الخارجية الجزائرية، حوليات جامعة بشار – العدد 08، 2010، ص 58.

[2] و بهذا الصدد قد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 2010، أن الطلب على النفط يتزايد بسرعة خاصة مع توسع قاعدة التعافي العالمي، علما أن احتياطات النفط لا تزال كبيرة. و بذلك إنتاج النفط يرتفع و ترتفع أيضا معه الأرصدة المالية، و بالتالي الحيَز المالي لهذه الدول المصدرة للنفط يعمل على إعطاءها دفعة تنشيطية. و مع توفر الأرصدة المالية وجب على هذه الدول أن تنظم سياساتها بحسب الأولوية أي وجوب تعديل و جهة الصادرات نحو قاطرات النمو الجديدة. و للمزيد من المعلومات أنظر:

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي_ الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، تقرير سنة 2010.

الوَاردات هي الأخرى متذبذَبة نتيجة وجود سياسة تنموية وطنية، فقد سجلت حصيلة عالية سنة 1990 التي تزامنت مع فترة تحرير التجارة الخارجية، و بمقارنة هذه الحصيلة مع أربعة سنوات الموالية فإن هذه الأخيرة شهدت تراجع في حصيلتها إلى غاية بداية سنة 1995 أين ارتفعت فيها قيمة الواردات إلى 10761 مليون دولار أمريكي، ثم بعدها قد عرفت قيمة الواردات تذبذب فتارة ترتفع و تارة أخرى تنخفض و صولا إلى سنة 2000. ففي إطار الفترة الممتدة ما بين 2000- 2010 فقد شهدت قيمة الواردات نموا مستمرا حيث يرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر بداية من سنة 2000 و التي تهدف به إلى دعم و تعزيز النمو الاقتصادي، فالواردات من بين العوامل التي تم اعتمادها و العمل على تفعيلها بناءا على مخطط يخص تنمية القطاع الخاص من جانب، و من جانب آخر على أساس الاستثمارات الحكومية. و بحسب حصيلة تطور الواردات طيلة فترة الدراسة (1990-2010) يتبيَن أن الجزائر هي رهينة السوق الدَولية و بذلك هي تعاني من تبعيَة كبيرة، و يتجلى هذا من خلال الارتفاع القياسي لوارداتها[3].

2.1 تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990- 2010)

نوضح على أساس الجدول التالي تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990- 2010)، حيث أن معدل التغطية نحصل عليه من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية = (الصادرات/ الواردات) *100.

[3] لقد ربط صندوق النقد الدولي ارتفاع تكلفة الواردات بالارتفاع الحاد الذي تعرفه أسعار السلع الأولية، و كما قد أشار في إطار هذا السيَاق إلى خضوع أسعار السلع الأولية إلى قاعدة عدم اليقين على المدى القصير. و للمزيد من المعلومات أنظر:

صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، نشرة إحصائية توقعية تم نشرها في إطار آفاق الاقتصاد الإقليمي_ أبريل 2011، و للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/mreo0411.htm

الجدول رقم 40: تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2010).

الوحدة: مليون دولار أمريكى

السنوات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
1990	1620	116,728
1991	4420	157,544
1992	2431	128,919
1993	1303	114,827
1994	-1025	89,054
1995	-521	95,1584
1996	4277	147,010
1997	5202	159,882
1998	810	108,614
1999	3358	136,643
2000	12858	240,172
2001	9192	192,474
2002	6816	156,757
2003	11078	181,853
2004	13514	174,256
2005	25644	225,97
2006	33157	254,534
2007	32532	217,737
2008	39819	200,861
2009	5900	115,015
2010	16580	140,965

المصدر: إحصائيات المركز الوطنى للإعلام و الإحصاء CNIS.

و من خلال الجَدول رقم 40، يَتضح أن رصيد الميزان التجاري و تطوَره على مدى الفترة الحاصلة مابين (1990- 2010) قد أخذ شكل متذبذب نتيجة تأثره بصفة مباشرة بحصيلة الصادرات من المحروقات التي ترتفع تارة و تنخفض تارة أخرى، و من أجل تحليل معالم هذا التطور نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم 24: تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

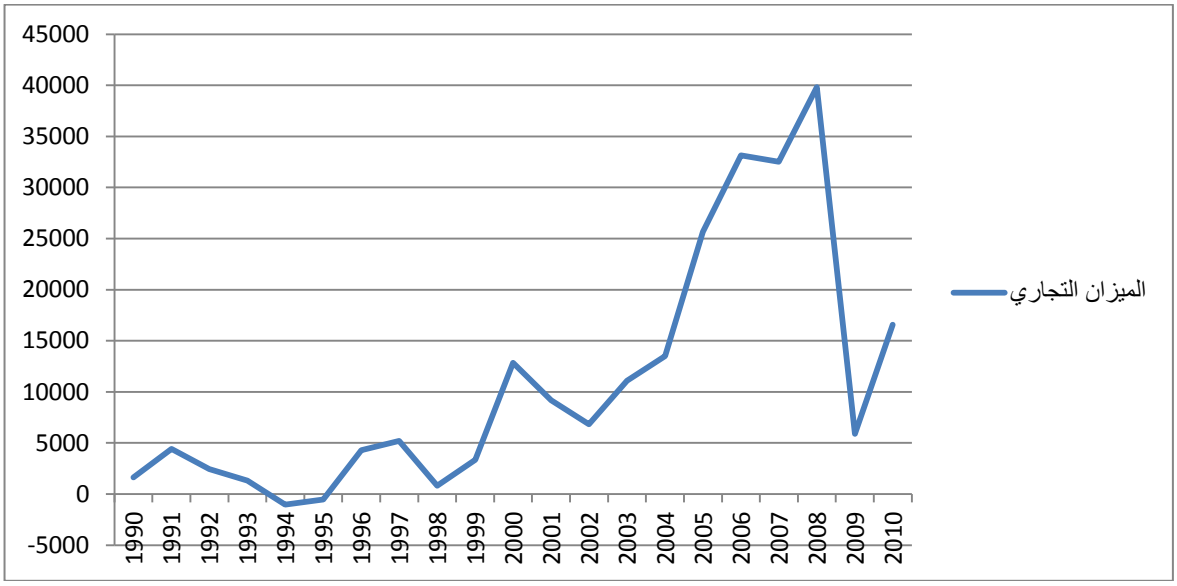

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 40.

و من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن منحنى تطور الميزان التجاري قد سلك نفس منحى الصادرات الذي تم تحليله مسبقا، فالميزان التجاري قد عرف فائضا طيلة السنوات الأربعة الأولى، غير أنه قد شهد تراجع في حصيلته في السنوات التالية فقد انتقل رصيده من 4420 مليون دولار أمريكي سنة 1991 إلى 1303 مليون دولار أمريكي عام 1993، فهذا الانخفاض يرجع إلى تراجع قيمة الصادرات من المحروقات، ثم ليشهد بعدها هذا الرصيد تراجع حاد أين قدر ب 1025 مليون دولار أمريكي سنة 1994 و ذلك تزامنا مع فترة التَحرير التام للتَجارة الخَارجية، ثم لتتراجع قيمة العجز إلى 525 مليون دولار أمريكي عام 1995، فهذا العَجز المسَجل على مدى سنتين قد كان له ما يبرره؛ فتراجع حصيلة الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول من 20 دولار للبرميل عام 1991 إلى 16 دولار سنة 1994 قد كان السبب الأول في تحقيق العجز، و أما السبب الثاني فهو يتعلق بارتفاع معدلات خدمة الديون الخارجية خلال هذه الفترة. و بعد سنة 1995 شهد الميزان التجاري تحسنا

ملحوظا، حيث تم تحقيق فائض تجاري مهم في عام 1997 و ذلك بفضل تحسن أسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة، و كذا بفضل الحدَ من حجم الواردات، فقد قدر هذا الرصيد ب 5202 مليون دولار أمريكي غيَر أنه قد تراجع مع بداية سنة 1998 إلى 810 مليون دولار لتراجع سعر النفط إلى 12.3 دولار للبرميل كما تم ذكره مسبقا، فهذا الانخفاض قد تمَ تجاوزه بدخول سنة 1999 ليَستمر هذا التحسن وصولا إلى سنة 2000 أين قدر الرصيد التجاري ب 12858 مليون دولار أمريكي نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى 28 دولار للبرميل، ثم بعدها قد تراجع هذا الرصيد على مدى السنتين التاليتيَن و ذلك إلى غاية سنة 2003 حيث سجل خلالها انتعاشا في مستوى الفائض التجاري ب 11078 مليون دولار أمريكي ليبقى بعدها هذا التحسن قائم إلى غاية سنة 2008 رغم تراجعه الطفيف عام 2007.

و تعتبر سنة 2009 كاستثناء عن السنوات السابقة، فقد عرف خلالها رصيد الميزان التجاري تراجع كبير في قيمته وصولا إلى 5900 مليون دولار أمريكي، و يرجع هذا إلى تراجع سعر البرميل من البترول إلى مستوى 47 دولار[4]، و إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد بفعل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في العالم، فهذين السببين قد تجسدا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية.

[4] لقد تنبأ صندوق النَقد الدَولي بانخفاض أسعار السلع الأولية لسنة 2009 مقارنة مع الأشهر الأولى لسنة 2008 ، حيث أرجع هذا إلى الأسباب التالية: التقلَص المِستمر في الطَلب العالمي، ارتفاع سعر الدَولار الأمريكي، وقوع الأزمة المالية. فهذه الأسباب ضغطت بشدة على منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى اتخاذ قرار تخفيض الإنتاج، و للمزيد من المعلومات أنظر:

صندوق النقد الدولي، الضغط المتسارع في آفاق اقتصاد يتطلب من السياسات دفعة تنشيطية جديدة، تقرير نشر في إطار آفاق الاقتصاد العالمي_ 6 نوفمبر 2008، ص 2.

الشكل رقم 25: تطور معدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

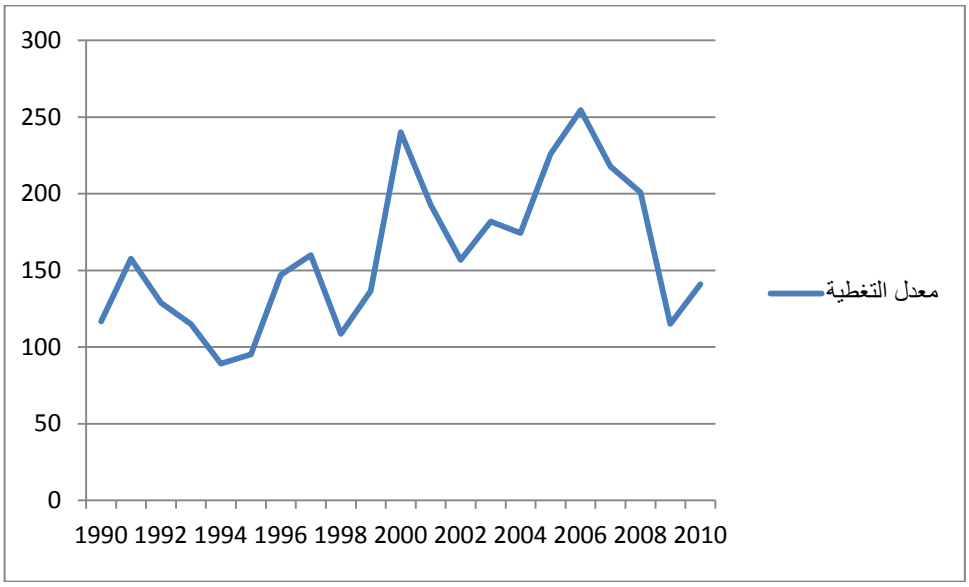

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 40.

و أما فيما يتعلق بمعدل التغطية الذي يكشف عن مدى تغطية الواردات بالصادرات، فإنَه قد عرف خلال فترة الانفتاح التجاري (1990-2010) تذبذب في معدلاته، فتارة يرتفع و تارة أخرى ينخفض، فذلك راجع لتذبذب حصيلة الصادرات الإجمالية المرتبطة أساساً بأسعار النفط، و لعل أبرز معدل تمَ تسجيله و الذي لم تشهد له الجزائر نظير عبر مسار تطور تجارتها الخارجية هو ذلك المعدل المتحصل عليه سنة 2006 و المقدَر ب 254,534%.

2.تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 – 2010)

سنتعرض في بداية الأمر إلى تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2010)، ثم بعدها نعرَج على نسب مساهمة كل من الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام، لنصل بعدها إلى التوزيع السلعي للمنتجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر، و في الأخير نذكر أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات.

1.2 تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1990– 2010)

سنعمل على تحليل تطور هيكل الصادرات الجزائرية على مدار الفترة الحاصلة ما بين (1990-2010) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 41: تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (1990-2010).

الوحدة: مليون دولار امريكى

	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		إجمالي الصادرات	
السنوات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	439	3,88	10865	96,11	11304	100
1991	375	3,09	11726	96,901	12101	100
1992	449	4,14	10388	95,85	10837	100
1993	479	4,74	9612	95,25	10091	100
1994	287	3,44	8053	96,55	8340	100
1995	509	4,97	9731	95,02	10240	100
1996	881	6,58	12494	93,41	13375	100
1997	511	3,67	13378	96,32	13889	100
1998	358	3,5	9855	96,49	10213	100
1999	438	3,49	12084	96,5	12522	100
2000	612	2,77	21419	97,22	22031	100
2001	648	3,38	18484	96,61	19132	100
2002	734	3,89	18091	96,1	18825	100
2003	673	2,73	23939	97,26	24612	100
2004	788	2,48	30925	97,51	31713	100
2005	907	1,97	45094	98,02	46001	100
2006	1158	2,12	53456	97,87	54614	100
2007	1332	2,21	58831	97,78	60163	100
2008	1937	2,44	77361	97,55	79298	100
2009	1066	2,35	44128	97,64	45194	100
2010	1526	2,67	55527	97,32	57053	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: _ إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS،
_ إحصائيات ALGEX.

و من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الصادرات الجزائرية تقوم على سلعة واحدة المتمثلة في المحروقات، حيث قدرت نسبتها طوال الفترة الحاصلة ما بين 1990- 2010 بأكثر من 93% من إجمالي الصادرات، فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2007 ب 97,87 %، و بالمقابل الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى جدَ ضئيلة بما أنَها لم تتعدى 6.58% كحد أقصى لها، و بالتالي هذا يؤكد عدم تمكن السلطات العمومية من تحقيق الهدف الذي تم رسمه في سنة 1994 أي أثناء إعداد اتفاق

الاستعداد الائتماني، و المنشود الوصول إليه في سنة 1998، و المتمثل في تحقيق قيمة 2 مليار دولار أمريكي من الصادرات غير النفطية. و يلاحظ هنا وجود فجوة كبيرة بين التوقعات و الانجازات على الرغم من الحوافز التي تم اتخاذها في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية لزيادة هذه الصادرات، و بمقارنة موقع الصادرات الجزائرية من غير المحروقات مع الدول المجاورة نجد أن كل من المغرب و تونس و مصر قد قامت سنة 1993 بتصدير ما قيمته: 3.9 مليار دولار، 3.5 مليار دولار، 1.550 مليار دولار على التوالي، فهذه الصادرات قد احتوت على منتجات جدَ منوعة (منتجات غير نفطية)، فمثلا مصر في هذه السنة قد قامت بتصدير ما قيمته 1.403 مليار دولار من المنتجات الصناعية.[5]

الشكل رقم 26: تطور الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

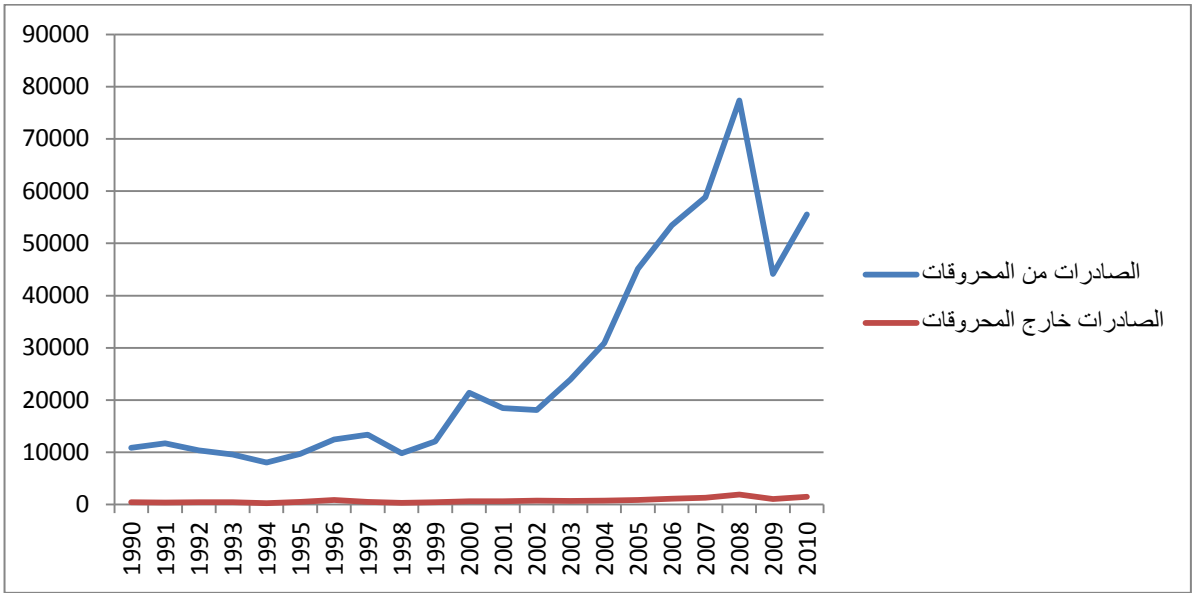

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 41.

و من خلال الشكل أعلاه، نسجل أعلى نسبة للصادرات خارج المحروقات سنة 1996 بنسبة تقدر ب 6,58% من إجمالي الصادرات و بقيمة 881 مليون دولار أمريكي، لتتراجع بعدها مباشرة

[5] Kouider Boutaleb, Les restructurations industrielles et l'objectif d'exportation, Cahiers du CREAD n°41, 3ème trimestre 1997, pages 39-46.
http://cread-dz.com/data/data/doc/index.html?newdate=11032009

هذه الحصيلة في سنة 1997 و 1998 إلى 511 و 358 مليون دولار أمريكي على التوالي، فتفسير هذا التراجع يعود إلى توقف الصادرات الجزائرية نحو روسيا التي كانت بعنوان تسديد الديون[6]، و مع بداية سنة 2005 تحسَنت حصيلة الصادرات خارج المحروقات ببلوغها قيمة 907 مليون دولار أمريكي، ثم لتصل بعدها في سنة 2008 إلى 1937 مليون دولار أمريكي و يرجع السبب الأول وراء هذا التحسن إلى ارتفاع حصيلة الصادرات من المنتجات نصف المصنعة التي قدرت ب 1384 مليون دولار أمريكي. و في إطار هذا التحليل قد صنَف صندوق النقد الدولي الجزائر على أنَها من الاقتصاديات الصاعدة و النَامية، و ذلك بحسب معيار المنطقة و المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، فهذا المعيار يشمل فئتين: فئة الوقود، و فئة غير الوقود.ففئة الوقود في إفريقيا تضم كل من: الجزائر، أنغولا، تشاد، جمهورية الكونقو، غينيا الاستوائية، غابون، نيجيريا، السودان[7]. و بذلك الجزائر تعتبر من الدول التي تعتمد إيرادات تصديرها بشكل أساسي و كبير على الوقود.

و عليه نستنتج من كل ما تم التطرق إليه على أساس النتائج المحققة من خلال الإحصائيات الواردة أعلاه على هشاشة كل من القطاع الصناعي و الزراعي رغم تكفل الدولة بهما، مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي في توفير عرض قابل للتصدير، و بالتالي تبقى الصادرات الجزائرية كمتغير تابع لأسعار النفط، و بذلك سيكون للصادرات الإجمالية نفس منحى الصادرات من المحروقات(أنظر إلى الشكل رقم 28) .

[6] Mustapha Mekideche, L'Algérie entre économie de rente et économie émergente, Editions Dahlab, Alger,2000, P162.

[7] صندوق النقد الدَولي، آفاق الاقتصاد العالمي_ دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 185.

الشكل رقم 27: تغير قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر بالنسبة لتغير قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

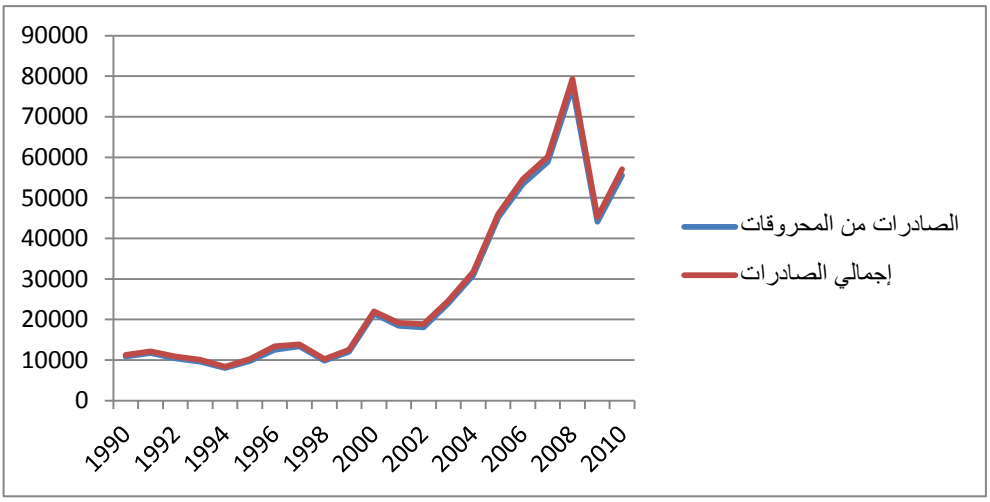

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 41.

2.2 نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال فترة: 1990-2010

سنوضح نسب مساهمة كل من الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الناتج المحلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 42: تطور نسب مساهمة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

البيان / السنوات	نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في PIB %	نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في PIB %
1990	0,7	17,51
1991	0,82	25,65
1992	0,93	21,64
1993	0,95	19,24
1994	0,67	18,92
1995	1,21	23,29
1996	1,87	26,61
1997	1,06	27,76

1998	0,74	20,45
1999	0,9	24,84
2000	1,11	39,09
2001	1,17	33,49
2002	1,28	31,77
2003	0,98	35,19
2004	0,92	36,37
2005	0,88	44,06
2006	0,98	45,62
2007	0,98	43,32
2008	1,13	45,24
2009	0,75	31,39
2010	0,95	34,82

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات CNIS و إحصائيات البنك العالمي.

و من خلال الجدول أعلاه، يتجلى بوضوح مدى مساهمة الصادرات من المحروقات في الناتج المحلي الخام بنسب معتبرة، فقد تراوحت ما بين 17.51% و 45.62% كحد أقصى لتطورها، و بذلك حصة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الخام قد أخذت رقم مهم و متزايد خاصة خلال فترة الدراسة، و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في الفترة الحاصلة ما بين 2000-2008، و من ثم تطور النَاتج المحلي الخَام للجزائر ينطوي فقط على مورد واحد و الذي يشغل في إطاره على حيَز مَهم ممَا يجعل اقتصاد البلد أكثر حساسية و تأثرا بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط. و على هذا الأساس فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بهذا النمط سيعكس هشاشة الاقتصاد الوطني و مدى إمكانية إصابته بالعلة الهولندية. و في المقابل، تبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام جدَ ضئيلة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1996 ب 1,87% ، فهذه النسبة تعكس مدى ضعف الهيكل الإنتاجي على طرح منتجات منافسة لنظيرتها في السوق الدولية، و بالتالي سيكون الإنفاق الأجنبي على السلع المحلية شبه معدوم.

الشكل رقم 32: نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990-2010

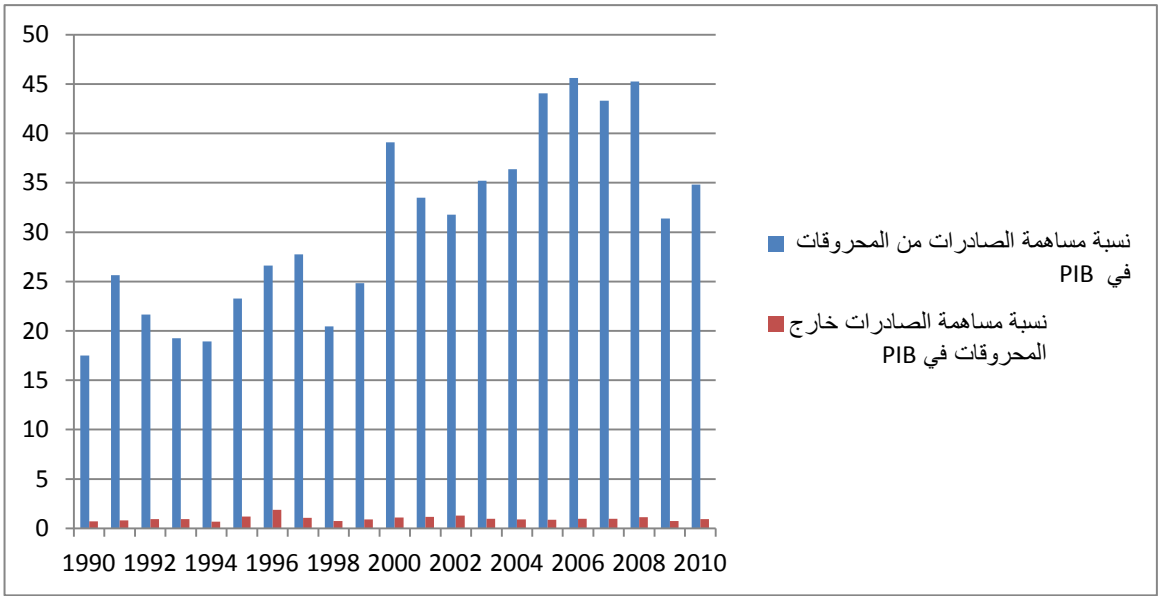

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 21.

3.2 التوزيع السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 – 2010)

سنقوم بتحليل هيكل المنتجات غير النفطية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 22: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة الحاصلة ما بين (1990-2010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية		مواد خام		منتجات نصف مصنعة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	50	11,38	32	7,28	211	48,06
1991	55	14,66	43	11,46	169	45,06
1992	79	17,59	32	7,12	226	50,33
1993	99	20,66	26	5,42	287	59,91
1994	33	11,49	23	8,01	198	68,98
1995	110	21,61	41	8,05	274	53,83
1996	136	15,43	44	4,99	496	56,29
1997	37	7,24	40	7,82	387	75,73

1998	27	7,54	45	12,56	254	70,94
1999	24	5,47	41	9,36	281	64,15
2000	32	5,22	44	7,18	465	75,98
2001	28	4,32	37	5,7	504	77,77
2002	35	4,76	51	6,94	551	75,06
2003	48	7,13	50	7,42	509	75,63
2004	65	8,24	102	12,94	552	70,05
2005	67	7,38	134	14,77	656	72,32
2006	73	6,16	195	16,46	828	69,93
2007	88	6,6	169	12,68	993	74,54
2008	119	6,14	334	17,24	1384	71,45
2009	113	10,6	170	15,94	692	64,91
2010	315	20,64	94	6,15	1056	69,2

تابع

	سلع التجهيز الفلاحية		سلع التجهيز الصناعية		سلع استهلاكية غير غذائية		المجموع	
السنوات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	3	0,68	76	17,31	67	15,26	439	100
1991	5	1,33	61	16,26	42	11,2	375	100
1992	2	0,44	66	14,69	44	9,79	449	100
1993	0		17	3,54	50	10,43	479	100
1994	2	0,69	9	3,13	22	7,66	287	100
1995	5	0,98	18	3,53	61	11,98	509	100
1996	3	0,34	46	5,22	156	17,7	881	100
1997	1	0,19	23	4,5	23	4,5	511	100
1998	7	1,95	9	2,51	16	4,46	358	100
1999	25	5,7	47	10,73	20	4,56	438	100

100	612	2,12	13	7,67	47	1,79	11	2000
100	648	1,85	12	6,94	45	3,39	22	2001
100	734	3,67	27	6,81	50	2,72	20	2002
100	673	5,2	35	4,45	30	0,14	1	2003
100	788	2,03	16	6,59	52	0,12	1	2004
100	907	1,54	14	3,96	36			2005
100	1184	3,63	43	3,71	44	0,08	1	2006
100	1332	2,62	35	3,45	46	0,07	1	2007
100	1937	1,65	32	3,45	67	0,05	1	2008
100	1066	4,59	49	3,93	42	0		2009
100	1526	1,96	30	1,96	30	0,06	1	2010

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: _ إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS.

_ إحصائيات ALGEX.

من خلال الجدول أعلاَه، يتبيَن أن الصادرات خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف تختلف كل منها من حيث نسبة مساهمتها، حيث هذا ما يكشفه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 29: حصة المنتجات غير النفطية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

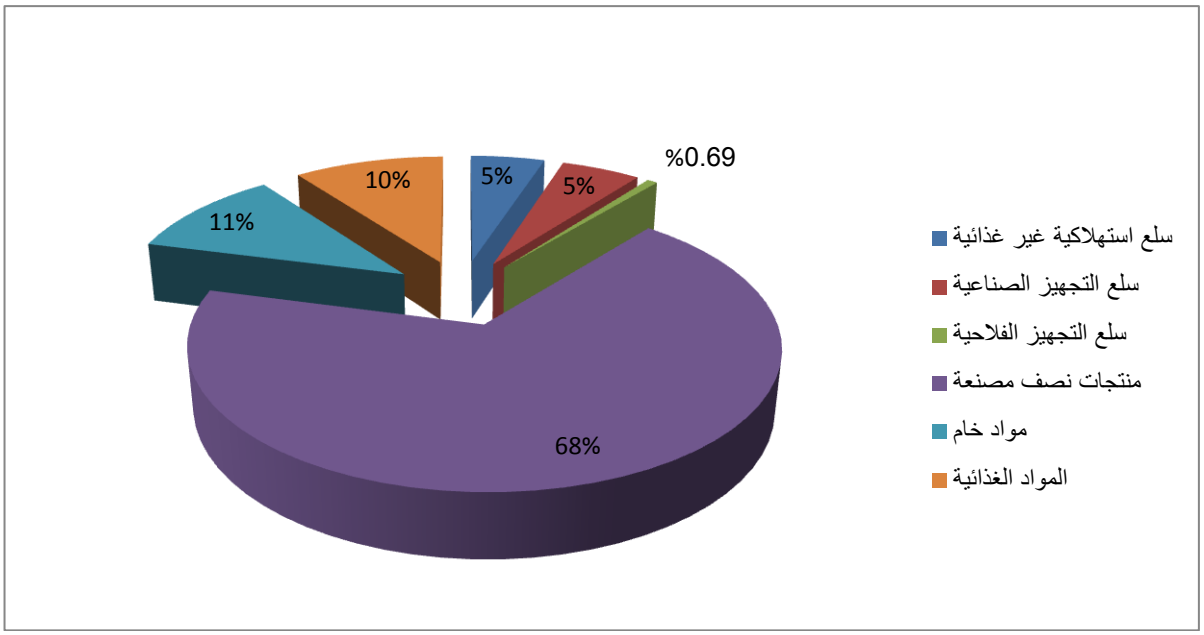

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في رقم43 .

وبناءا على الشكل أعلاه، تحتل المنتجات نصف المصنعة المركز الأول من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات، و ذلك بنسبة 68.02% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010، حيث تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت و المواد المشابهة الآتية من تقطير الزفت، فهذه المنتجات قد شهدت نموا مهما أين قفزت من 211 مليون دولار أمريكي سنة 1990 و بنسبة 48.06% إلى 1384 مليون دولار أمريكي سنة 2008 و بنسبة 71.45%، ثم بعدها قد تراجعت هذه النسبة إلى 64,91% سنة 2009 لتتحسن في سنة 2010، و يرجع السبب الرئيسي لنمو هذه المنتجات بهذه الطريقة لارتباط أسعارها بأسعار النفط.

ثم لتأتي المواد الخام في المركز الثاني و بنسبة 10.83% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات على مدى الفترة الحاصلة ما بين 1990-2010، و يأتي على رأس قائمة هذه المواد الفوسفات و الكالسيوم و النفايات الحديدية و الزنك و النحاس، حيث تم تسجيل أعلى حصيلة سنة 2008 بقيمة 344 مليون دولار أمريكي و بنسبة 17.24%، ثم لتنخفض بعدها هذه النسبة في سنة 2010 إلى أدنى معدل قدر ب 6.15% حيث يرجع هذا التراجع إلى منع السلطات الجزائرية تصدير النفايات

الحديدية و غير الحديدية إلى الخارج، و ذلك بحسب ما وَرد في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

و يأتي في المركز الثالث المنتجات الغذائية بنسبة 10.12% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الحاصلة ما بين 1990 - 2010، فهذه المنتجات تتمثل أساسا في التمور ذات النوعية العالية و بعض المنتجات الغذائية كالمياه المعدنية و الغازية و العجائن الغذائية و الكحول غير الحلقية، بالإضافة إلى منتجات فلاحية أخرى، فقد شهدت هذه المنتجات زيادات متتالية خلال السنوات الممتدة ما بين 1990 – 1993 لتتراجع قيمتها عام 1994، و بصفة تدريجية عادت حالة حصيلتها إلى التحسن حيث استحوذت هذه المنتجات خلال عام 1996 على 15.43% من مجموع الصادرات خارج المحروقات أي ما يعادل 136 مليون دولار أمريكي لتعرف بعدها و إلى غاية 2002 حالة تذبذب، و مع انطلاق عام 2003 وصولا إلى سنة 2008 فقد شهدت الصادرات من هذه المنتجات على مدى هذه الفترة نموا مستمرا، ثم لتعرف بعدها انخفاضا طفيفا عام 2009. و في سنة 2010 عادت الصادرات من هذه المنتجات للارتفاع من جديد لتصل أوَجها أين وصلت قيمتها إلى 315 مليون دولار أمريكي و بنسبة 20.64%، و على الرغم من هذه الحصيلة المحققة سنة 2010 إلا أنَها لا تعكس مدى فعالية برامج و خطط التي سخرتها الدولة لخدمة القطاع الزراعي و المطبقة بالتتابع بسبب انخفاض مردود الإنتاج الزراعي، و هو الأمر الذي تزامن مع تطور الاحتياجات الغذائية التي تم سدَها من خلال تعويض المنتج الزراعي غير الكافي لذلك بواردات ثقيلة و مكلفة، و هنا تتجلى أهمية اهتمام الدولة بهذا القطاع من أجل تصريف فوائضه نحو الخارج.

بعد المنتجات الغذائية تأتي سلع التجهيز الصناعية في المركز الرابع بنسبة 5.33% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات على مدى الفترة الحاصلة ما بين 1990 إلى غاية 2010، حيث تتمثل هذه المنتجات أساسا في منتجات التجهيز و الميكانيك و بعض الوسائل المطلوبة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، فهذه المنتجات شهدت أعلى حصيلة لها في سنة 1990 بقيمة 76 مليون دولار أمريكي و بنسبة 17.31%، لتشهد بعدها هذه الحصيلة حالة تذبذب غلب عليها طابع الانخفاض، و لعل السبب الرئيسي لهذا التذبذب قد يرجع إلى تحرير التجارة الخارجية التي دعمت آنذاك المنافسة المتأتية من المستوردين، بالإضافة إلى ظاهرة حلَ المؤسسات العمومية و غلقها و التي أثرت سلبا على

صناعات التجهيز في الجزائر، و بذلك كل هذا يؤكد على مدى محدودية فعالية السياسات العمومية في خلق قاعدة تصنيعية تصديرية.

و تأتي في المركز الخامس السلع الاستهلاكية غير الغذائية و بنسبة 5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بينما المركز السادس و الأخير كان من نصيب سلع التجهيز الفلاحية و بنسبة 0.69% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

4.2 أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنتي 2009 و 2010.

لقد شكلت صادرات النفط معظم مبيعاتنا نحو الخارج في عام 2010 بحصة بلغت 97.33% من إجمالي حجم الصادرات، و بزيادة قدرها 26% تقريبا مقارنة بعام 2009. و بذلك الصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية و بمعدل 2.67% من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.53 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك زيادة قدرها 43% مقارنة بعام 2009[8].

و تتكون مجموعة المنتجات المصدرة خارج المحروقات أساسا من المنتجات المصنعة و السلع الغذائية و المنتجات الخامة و معدات التجهيز الصناعية و الفلاحية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية. و بطريقة مفصلة سنعرض أبرز المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنتي 2009 و 2010 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 44: أبرز المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال سنتي 2009- 2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكى

	سنة 2009		سنة 2010	
أبرز المنتجات المصدرة	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت وغيرها من منتجات التقطير	312	29,26	558	36,56
قصب السكر أو البنجر	7	0,65	231	15,13
أمونياك خال من الماء	147	13,78	196	12,84
الزنك في شكل خام	76	7,12	61	3,99

[8] CNIS, les Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Année 2010.

فوسفات الكالسيوم	37	3,47	44	2,88
الهيدروجين والغازات النادرة	46	4,31	43	2,81
النفايات والخردة من الحديد الزهر	83	7,78	34	2,22
الكحول لا حلقية	17	1,59	28	1,83
المياه (بما في ذلك المياه المعدنية)	22	2,06	27	1,76
الهيدروكربونات الحلقية	24	2,25	23	1,5
آلات الإضاءة و أجزاءها	62	5,81	67	4,39
المجموع الجزئي	833	78,14	1312	85,97
المجموع الكلي	1066	100	1526	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للجمارك (CNIS) .

و من خلال الجدول أعلاه، تكون قد اتضحت أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال فترة 2009- 2010. في سنة 2009، الزيوت و غيرها من منتجات التقطير قد حظيت بالمرتبة الأولى مع حصة قدرت ب 29.25% أي ما يعادل 312 مليون دولار أمريكي. و أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب منتج الأمونياك (غاز مركب من الأزوت و الهيدروجين) و بحصة 13.78% أي ما يساوي 147 مليون دولار، و بعدها تأتي كل من النفايات و زنك في شكله الخام و آلات الإضاءة و أجزاءها مع الحصص التالية: 7.78%، 7.12%، 5.81%.

و في سنة 2010، الزيوت و غيرها من منتجات التقطير قد بقيت في المقدمة و بحصة 36.56% أي ما يعادل 558 مليون دولار أمريكي، فحصيلة تصدير هذا المنتج قد شهدت نموا بمعدل 78.84% بالنسبة لسنة 2009. و في حين المرتبة الثانية، قد حظي بها منتج قصب السكر و بحصة 15.13% أي ما يعادل 231 مليون دولار مسجلا بذلك ارتفاعا مذهلا في حصيلة صادراته بالمقارنة مع سنة 2009، و يلي هذا كل من منتج الأمونياك و آلات الإضاءة و أجزاءها التى شهدت حصصها تراجعا مقارنة بسنة 2009.

3.التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1990- 2010.

سنناول في إطار هذه النقطة كل من التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010، و أهم الدول المستوردة لسلعنا و ذلك من خلال ما يلي:

1.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين: 1990- 2010.

يعتبر الهدف الأساسي من دارسة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية هو دارسة اتجاه الصادرات نحو التكتلات الاقتصادية و الأقاليم و المناطق الاقتصادية، بحيث هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 45: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (1990- 2010).

المناطق الاقتصادية / السنوات	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	بلدان أوربية أخرى	**الوحدة:** مليون دولار أمريكي أمريكا الجنوبية	أسيا دون البلدان العربية
1990	7543	2733	311	231	185
1991	8308	2433	200	831	101
1992	7223	2693	202	345	153
1993	6952	1929	245	519	244
1994	5734	1867	140	226	118
1995	6638	2521	325	299	195
1996	8059	3376	740	734	186
1997	8663	3702	150	897	227
1998	6643	2538	109	726	34
1999	8058	3095	78	903	145
2000	13792	5825	181	1672	210
2001	12344	5149	77	1037	276
2002	12100	4602	130	951	456
2003	14503	7631	123	1220	507
2004	18325	10068	174	1480	699
2005	25593	14963	15	3124	1218
2006	28750	20546	7	2398	1792
2007	26833	25387	7	2596	4004
2008	41246	28614	10	2875	3765
2009	23186	15326	7	1841	3320
2010	28 009	20 278	10	2 620	4 082

تابع

	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان الباسفيك	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
1990	29		265	7	11304
1991	31		180	17	12101
1992	2		207	12	10837
1993	14		176	12	10091
1994	7		231	17	8340
1995	18		226	18	10240
1996	16		251	13	13375
1997	21		215	14	13889
1998	22		136	5	10213
1999	80		127	36	12522
2000	55		254	42	22031
2001	65	3	175	6	19132
2002	248	38	250	50	18825
2003	355		260	13	24612
2004	604		337	26	31713
2005	621		418	49	46001
2006	591		515	14	54613
2007	479	55	760	42	60163
2008	797		1626	365	79298
2009	564		857	93	45194
2010	694		1281	79	57053

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS.

الشكل رقم 30: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010

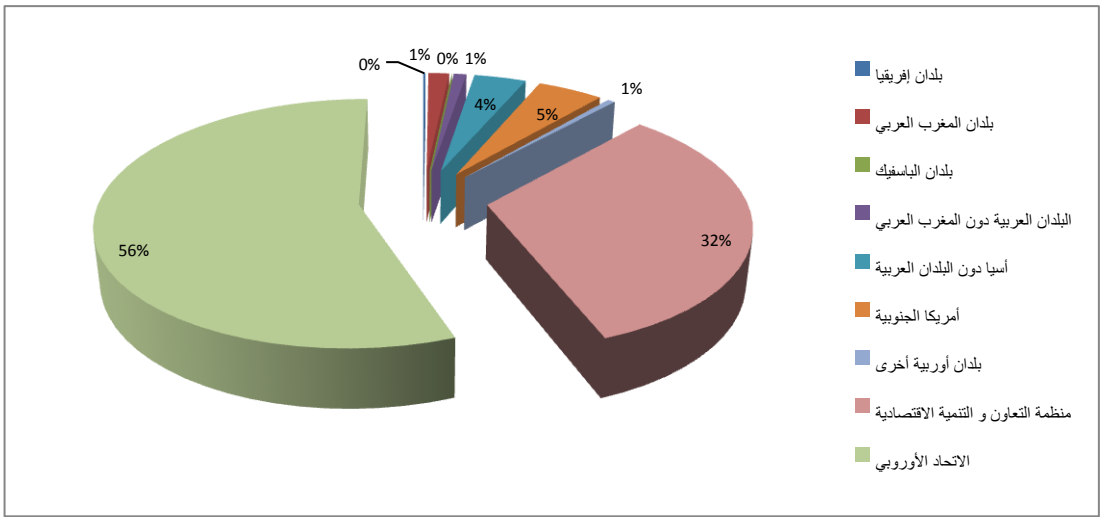

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 45.

و من خلال الشكل رقم 31 تتضح لنا مكانَة دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاقتصادية OCDE كمنفذ أو سوق لتصريف المنتجات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 – 2010، حيث استحوذت على حصة 55.72% و 32.41% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية، فإذا تمعنا جيدا نجد سبب ارتفاع هذه النَسب يعود إلى العوامل المؤثرة في الجاذبية الحاصلة بين صادراتنا و هاتين المنطقتين الاقتصاديتين حيث تتمثل في القرب الجغرافي للجزائر من الأسواق الأوروبية، و كذا باعتبار الجزائر من أبرز الدول المصدرة للنفط فإن هاتين المنطقتين بحكم أنهما تحتويا على عدد مهم من الدَول الصَناعية المتقدَمة ستعمل على استيراد المواد الأولية التي تعتبر كمدخلات جدَ مهمة في مشاريعها الإنتاجية و الصناعية، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات ثنائية تربط الجزائر بهذه الدول. و بذلك يمكن القول بأن التدفقات التجارية الحاصلة بين الجزائر و هاتين المنطقتين الاقتصاديتين أنها تخضع لنموذج الجاذبية[9].

[9] يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، فهو يعمل على جعل التوقعات التي تخص تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة و التفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول، و من ثم هذا النموذج هو يحاكي نموذج نيوتن للجاذبية. علما أنه تم عرض هذا النموذج في المجال الاقتصادي عن طريق ايزارد (1954) و تنبرجن (1962) و بوهنن (1963) ليصبح بعدها كأداة مهمة في تحليل التجارة الدولية، غير أن في السنوات الأخيرة قد ارتكز هذا النموذج على الاقتصاد القياسي الحديث. و للمزيد من المعلومات أنظر

و من ثم تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول لاستحواذها على حصة الأسد من إجمالي صادرات الجزائر، و لعل أبرز نسبة هي التي تم تسجيلها عام 1993 ب 68.89% من إجمالي صادراتنا، لتتراجع بعدها هذه النسبة طيلة الفترة المتبقية باستثناء سنة 2010 أين سجَلت نسبة 49.09% لارتفاع أسعار النفط.

و تأتي في المركز الثاني منظَمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاقتصادية OCDE، حيث تم تسجيل نسبة مهمة من الصادرات اتجاه هذه الدول قدَرت سنة 2007 ب 42.19% من إجمالي صادراتنا، و يأتي في قمة هذه المجموعة كل من الولايات الأمريكية المتحدة و كندا.

و بعد منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاقتصادية OCDE تأتي أمريكا الجنوبية في المركز الثالث بمعدل متوسط قدَر ب 4.81% من إجمالي صادراتنا طوال الفترة الحاصلة ما بين 1990- 2010، فقد تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2000 و التي قدرت ب 7.58% لتنخفض بعدها إلى 4.59% سنة 2010. و بالنسبة لدول آسيا (دون البلدان العربية) فإنها تأتي في المركز الرابع من حيث انسياب الصادرات الجزائرية نحوها و بنسبة 3.83%. و أما فيما يتعلق بمجموع الصادرات الجزائرية اتجاه المناطق العربية (البلدان العربية، بلدان المغرب العربي) فهي لا تمثل مجتمعة سوى 2.45% في متوسط إجمالي الصادرات الجزائرية طيلة الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010، و هذا بالرغم من الجهود العربية الحثيثة لتطوير و تعزيز أداء التجارة البيَنية.

و في الأخير تبقى نسبة الصادرات الموجهة لباقي الدَول الإفريقية و الأوروبية و بلدان الباسفيك جدَ ضئيلة فهي لا تتعدى مجتمعة نسبة 0.736% في متوسط إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

2.3 أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات خلال فترة (2005- 2010)

و على ضوء ما سبق فإن أبرز عملاء الجزائر خارج المحروقات ينتمون إلى قارة أوروبا، حيث هذا ما يوضحه الجدول التالي:

إلى: وليد عبد مولاه، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، إصدارات المعهد العربي للتخطيط_ سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الدول العربية- العدد السابع و التسعون، نوفمبر 2010، السنة التاسعة.

الجدول رقم 46: العملاء العشر الأوائل للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين: 2005-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكى

2005	الدول	فرنسا	إسبانيا	هولندا	المغرب	تركيا	ايطاليا
	القيمة	189,35	135,22	126,97	77,09	68,12	62,53
	%	20,87	14,9	13,99	8,49	7,5	6,89
2006	الدول	فرنسا	إسبانيا	ايطاليا	تركيا	المغرب	هولندا
	القيمة	207,54	185,16	114,68	110,48	98,79	70,73
	%	18,66	16,65	10,31	9,93	8,88	6,36
2007	الدول	فرنسا	ايطاليا	هولندا	إسبانيا	المغرب	بلجيكا
	القيمة	353.35	150.40	139.22	125.45	107.55	93.60
	%	26.53	11.29	10.45	9.42	8.07	7.03
2008	الدول	فرنسا	ايطاليا	هولندا	إسبانيا	تركيا	و. أ. م
	القيمة	434,68	240,17	237,34	222,02	140,19	94,65
	%	22,44	12,4	12,25	11,46	7,24	4,89
2009	الدول	فرنسا	إسبانيا	ايطاليا	تركيا	بلجيكا	تونس
	القيمة	216,29	156,18	93,28	69,77	69,75	41,03
	%	20,29	14,65	8,75	6,55	6,54	3,85
2010	الدول	إسبانيا	فرنسا	هولندا	ايطاليا	بلجيكا	سوريا
	القيمة	300,4	223,98	168,88	118,22	109,56	74,12
	%	19,68	14,67	11,06	7,74	7,17	4,85

تابع

2005	الدول	برتغال	تونس	و. أ. م	بريطانيا	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	القيمة	38,78	36,32	24,93	18,93	778,24	907,24
	%	4,27	4	2,74	2,08	85,78	100
2006	الدول	تونس	بلجيكا	و. أ. م	برتغال	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	القيمة	40,94	40,29	39,47	35,69	943,77	1112,39
	%	3,68	3,62	3,55	3,21	84,84	100
2007	الدول	تركيا	تونس	برتغال	الهند	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	القيمة	70.10	59.64	26.34	25.50	1 260.72	1 332
	%	5.26	4.48	1.98	1.91	26.53	100

2008	الدول	تونس	المغرب	بلجيكا	الهند	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	القيمة	69,94	56,14	50,65	48,29	1594,08	1936,96
	%	3,61	2,9	2,62	2,49	82,3	100
2009	الدول	هولندا	و. أ. م	سويسرا	الهند	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	القيمة	40,4	36,27	33,39	26,87	783,22	1066
	%	3,79	3,4	3,13	2,52	73,47	100
2010	الدول	تونس	السودان	تركيا	ليبيا	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	القيمة	60,08	52,44	34,64	30,74	1173,06	1526
	%	3,93	3,43	2,26	2,01	76,87	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات ALGEX (www.Algex.dz) .

من خلال تتبَع المعطيات الواردة في الجدول رقم 46 يلاحظ أن فرنسا احتلت صدارة قائمة العملاء العشر للجزائر خارج نطاق المحروقات على مدى أربعة سنوات (2005- 2009) لتحتل بعدها في سنة 2010 المرتبة الثانية، و ذلك بعد اسبانيا التي ضفرت بالمركز الأول، حيث قدَرت وارداتها خارج المحروقات من الجزائر ب 300.4 مليون دولار أمريكي.

و على هذا الأساس، فإنَ الدول الأوروبية بحكم قربها الجغرافي و وجود روابط تاريخية ، و كذا اتفاق الشراكة المبرَم معها،كلَها أسباب قد سَاهمت في احتلال هذه الدَول للمراكز الأولى ضمن أبرز عملاء الجزائر خارج مجال المحروقات، في حين يبقى أداء الصادرات الجزائرية (خارج المحروقات) تجاه الدَول العربية جدَ ضعيف ما عدا المغرب و تونس، حيث يعدَ أحسن مركز احتلته المغرب ضمن عملاء العشر الأوائل للجزائر خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة هو المركز الرابع عام 2005، حيث استوردت في غضون هذه السنة ما قيمته 77.09 مليون دولار أمريكي من الجزائر، أما تونس فقد كانت أفضل متعامل تجاري عربي خارج المحروقات مع الجزائر عام 2009 أين حظيت بالمركز السادس و قدرت وارداتها آنذاك ب 41.03 مليون دولار أمريكي من الجزائر، و رغم هذه المراكز المتقدمة إلا أنَ نسب الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لهذه الدول تبقى جدَ محتشمة، فقد قدرت عام 2005 بالنسبة للمغرب ب 8.49% من إجمالي هذه الصادرات و ب 3.85% بالنسبة لتونس عام 2009.

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السَلطات العمومية الجزائرية، و لهذا الغرض عمَلت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتجيات التي من شَأنها أنَ تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما أجبَر السَلطات بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا و هو القطاع غير النفطي. و عليه سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

1. إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية.
2. إستراتيجية سعر الصَرف و تخفيض العملة.
3. إستراتيجية الإصلاحات النقدية و الضريبية و الجمركية.
4. إستراتيجية تكوين إطار مؤسساتي.
5. إستراتجية دَعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
6. إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية.

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية عقب أزمة 1986، قد عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي" L'ajustement Structurel" سنة 1989. فهذا البرنامج قد حمل في طيَاته سلسة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية و الجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فتعهد السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير يمثل مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقد الدولي. و تتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي[10]:

- تخفيض عجز الميزانية: في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات،
- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة،
- إعادة النظر في سياسة الدعم و تحديد الأسعار،

[10] Abdelkader Derbal, L'exportation et l'entreprise algérienne : passé, présent, futur, Cahiers du CREAD n°43, 1er trimestre 1998, pages 41-46.
http://creaddz.com/data/data/doc/index.html?newdate=11032009

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

و على أساس التدابير أعلاه، تهدف اتفاقية ستاندباي Stand by التي تم عقدها في إطار سرَية تامة إلى تحقيق ما يلي[11]:

- تراجع تام لتدخل الدَولة في الحياة الاقتصادية،
- ترقية النَمو الاقتصادي من خلال المؤسسات العمومية و الخاصة، حيث يجب عليها أن تعمل على تنويع صادراتها من أجل تقليل من هشاشة التوازنات المالية الخارجية.

و من أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي الرامية لتحرير التجارة الخارجية، قد عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، حيث تتمثل على النحو التالي:

- ✓ القانون رقم 89- 12 المتعلق بنظام الأسعار، حيث أصبح هذا النظام يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض و الطلب (المادة 3 منه).
- ✓ القانون رقم 90-16 [12] المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 يعتبر من أبرز الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية في إطار التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية، و ذلك من خلال ما يلي:

- تبني نظام الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة،
- السماح للوكلاء المعتمدين و تجار الجملة المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من أجل إعادة بيعها على حالها مع إعفاءهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف.

و يمكن إرجاع أسباب صدور هذا القانون إلى نقطتين أساسيتين، وهما:

- وجود تراجع محسوس في موارد قطاع المحروقات،
- وجود ندرة في المواد الضرورية للاستهلاك النهائي والوسيطي،

---

[11] Hocine Benissad, Ibid, P 142 .

[12] القانون رقم 90-16 المؤرخ في 1990/08/07، و الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية- العدد 34.

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 37/91[13] المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، حيث قد عمل هذا المرسوم على تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية على حساب الترخيصات و التدخلات الإدارية، و ذلك من خلال تحديد الشروط التالية:

  - القيد في السجل التجاري بالنسبة لتجار الجملة و الأشخاص المعنويين من أجل ممارسة عمليات التجارة الخارجية،
  - يقوم بعملية الاستيراد كل تجار الجملة الوكلاء، الذين يعتمدهم مجلس النقد و القرض،

و بهذه الشروط، يهدف المرسوم أعلاه إلى نقل الاحتكار من الدولة إلى الوكلاء المعتمدين، فهذا الأمر يدل بوضوح على مدى تقبل السلطات العمومية لفكرة تحرير التجارة الخارجية على أساس ترك مجال للمبادرات الخاصة مع بقاء الدولة كسلطة ضبط و إسناد.

- ✓ التعليمة رقم 625، التي تم إصدارها في 08/18/ 1992 من قبل رئيس الحكومة، و ذلك قصد تنظيم أفضل لقطاع التجارة الخارجية على وجه تحريره في حدود وسائل الدفع المتاحة من العملة الصعبة، فهذه التعليمة عملت على تنظيم عملية تمويل الواردات من خلال ربط تخصيص العملة الصعبة بالمنتجات المستورة و المطلوبة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تتمثل هذه المنتجات فيما يلي [14]:

  - المنتجات التي تساهم في ترقية إنتاج المحروقات و إيراداته،
  - المنتجات المتعلقة بتلبية الحاجات الأساسية،
  - المستلزمات الوسطية،
  - أدوات الصيانة التي تتطلبها الآلات الإنتاجية،
  - المدخلات المطلوبة لدعم الأنشطة التصديرية.

[13] المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 و المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية– رقم: 12، المؤرخ في 1991/03/20.

[14] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 190.

- ✓ إعادة جدولة الديون، فبعد إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي (الأولى في أفريل 1994 و المعروفة بستنادباي و التي تمتد على مدى سنة واحدة، و الثانية في ماي 1995 و المعروفة بعملية تسهيل التمويل الموسع التي تمتد على مدار ثلاثة سنوات) قد أعيدت جدولة الديون الخارجية لدى كل من نادي لندن و نادي باريس، فالاتفاق الذي كان مع نادي لندن فقد اقتصر على إعادة جدولة الديون الخاصة (البنكية)، في حين الاتفاق الذي كان مع نادي باريس قد خصَ فقط إعادة جدولة الديون العمومية المتوسطة و طويلة الأجل.
- ✓ إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 1994/04/12،
- ✓ إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94-90 و المتعلق بمراقبة جودة المواد المعدة للتصدير و مطابقتها، فهذا الأخير كان يشترط أن تكون المواد المعدة للتصدير مرفقة بشهادة التفتيش التي تكشف على مطابقتها و جودتها عند خروجها من الوطن، فالمصدر يمكنه أن يحصل على هذه الشهادة باللجوء إلى مخابر التحليل[15]، غير أنه مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 97-431 المؤرخ في 1997/11/16 لم يعد المصدر مجبرا على استخراج هذه الشهادة.
- ✓ الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها، فهذا الأمر جاء ليكرس مبدأ حرية الاستيراد و التصدير، حيث نص على أن كل عمليات التجارة الخارجية هي مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي، إلا أن هذه الحرية تخضع لبعض الاستثناءات منها ما يتعلق بالمنتجات المخالفة للنظام العام، و الأخرى هي متعلقة بوسائل حماية الإنتاج الوطني عن طريق تدابير وقائية أو مضادة للإغراق المطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

و بالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حرَ يخضع لضوابط السوق.

[15] أنظر إلى المادة 2 و 3 من المرسوم التنفيذي رقم 94- 90 المؤرخ في 1994/04/10، الجريدة الرسمية- العدد 22.

2.إستراتيجية سعر الصرف و تخفيض العملة.

إن اعتماد السلطات النقدية على إستراتيجية سعر الصرف كان الهدف من وراءها التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعد النكسة البترولية لعام 1986، و ذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعديل سعر صرف العملة الوطنية بما يتناسب و الإنتاج الوطني.

و على العموم الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي عاشت المرحلة الانتقالية، فإنه شهد حالة اختلال اقتصادية بوجود اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي. و باعتبار أن أسعار الصرف المغالى فيها لا يمكنها الاستمرارية سوى لفترات قصيرة و ما تترك وراءها سوى انعكاسات سلبية على الاقتصاد، كخروج العملة الصعبة، و انهيار النظم الضريبية، توسع السوق الموازي، كلَها أسباب كانت وراء اتخاذ السلطات النقدية الجزائرية قرار تخفيض العملة الوطنية، و كما كانت تهدف من جراء إتباع هذا الأسلوب تحسين معدلات التبادل الدولي(أنظر إلى الجدول رقم 46) [16] .

الجدول رقم 47: تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لتغيرات سعر الصرف خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2001.

***1**دولار= 8,9648 دج ***مليون دولار أمريكي.

البيان / السنوات	سعر الصرف	نسب التغير %	الصادرات خارج المحروقات	نسب التغير %
1990	*8,9648		*439	
1991	18,4672	105,99	375	-14,57
1992	21,8360	18,43	449	19,73
1993	23,3450	6,76	479	6,68
1994	35,0590	50,12	287	-40,08
1995	47,6630	36,18	509	77,35
1996	54,7490	14,68	881	73,08
1997	57,7070	5,4	511	-41,99
1998	58,7390	1,79	358	-29,94
1999	66,5740	13,43	438	22,34
2000	75,2600	13,01	612	39,72

[16] مبارك بوعشة، السياسة النقدية و أثر تخفيض العملة الوطنية، حوليات جامعة منتوري- قسنطينة، عدد 12، 1999، ص 83.

2001	77,2694	2,59	648	5,88

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: ـ تقرير صندوق النقد العربي الموحد، الفصل العاشر: موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي و نظم الصرف، سنة 2001، ص 300.

ـ إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنه لا توجد أية علاقة تأثيرية لتغيرات سعر الصرف على قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث هذا ما تكشفه نسب التغير لكل من الصادرات خارج المحروقات و سعر الصرف التي لم تكن لها نفس المنحى(أنظر إلى الشكل رقم 32) ، فرغم الانخفاض الحاد و التدريجي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي طيلة فترة الدراسة إلا أن حصيلة الصادرات خارج المحروقات لم تتماشى مع هذه التغيّرات، فالصادرات خارج المحروقات قد انخفضت من مستوى 439 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى مستوى 287 مليون دولار سنة 1994 رغم الانخفاض الحاد الذي عرفه الدينار الجزائري، و الذي انخفض مستواه من 8.9648 دينارا للدولار سنة 1990 إلى 35.0590 دينار للدولار سنة 1994، لترتفع بعدها حصيلة الصادرات خارج المحروقات إلى 881 مليون دولار أمريكي سنة 1996 متزامنة مع الانخفاض الذي شهده الدينار الجزائري، و الذي وصل إلى مستوى 54.7490 دينار للدولار، غير أن السبب الحقيقي وراء ارتفاع حصيلة الصادرات خارج المحروقات لا يعود إلى انخفاض قيمة الدينار بقدر ما يعود الفضل إلى الطريقة التي سددت بها الجزائر ديونها نحو روسيا، و التي أخذت شكل تصدير بضائع.

و مما سبق يتبيّن أن إجراء تخفيض العملة الوطنية الذي طبقته الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية لم يحقق الشيء المرجو منه وهو رفع حصيلة الصادرات خارج المحروقات، حيث يمكن إرجاع هذا الإخفاق إلى الأسباب التالية:

- ✓ تعتبر المحروقات من أبرز مخرجات الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، فهذا الأمر يجعل هذا الاقتصاد غير قادر على الاستجابة للتخفيضات التي تطرأ على العملة الوطنية،
- ✓ الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لم يتجاوب مع سياسة تخفيض العملة الوطنية نتيجة اعتماد صادراتنا بشكل كبير على المحروقات،

- ✓ عدم تحقق شرط استقرار الأسعار المحلية في ظل تطبيق سياسة تخفيض العملة الوطنية، و بذلك السعر الذي يشتري به المستورد الأجنبي المنتجات الوطنية لم يتغير.

الشكل رقم 31: تطور نسب تغير الصادرات خارج المحروقات و سعر الصرف خلال فترة: 1990-2001.

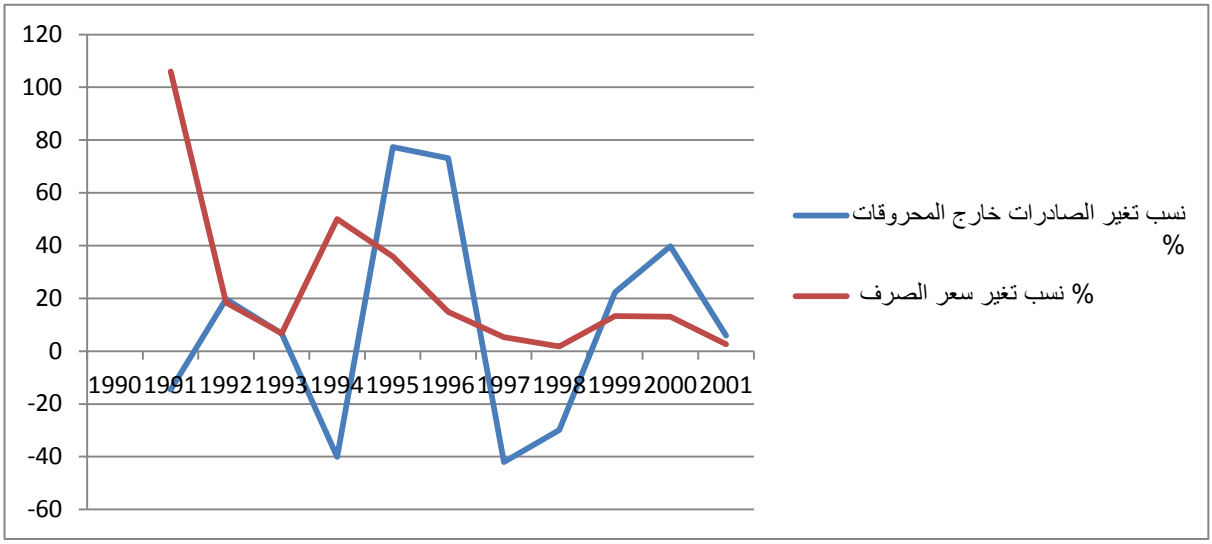

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 47.

3. إستراتيجية الإصلاح النقدي و الضريبي و الجمركي

1.3 إستراتيجية الإصلاح النقدي

لقد أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف و أشكال التحصيل، وذلك من أجل تسهيل عملية مراقبة الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل إيرادات التصدير في هذا المجال:

- ✓ النظام رقم 90_02 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، فهذا النظام يعمل على تمكين المتعامل الاقتصادي من استلام مداخيل التصدير من خلال ما يلي:[17]

  - يسمح هذا النظام للأشخاص المعنويين الجزائريين الذين يخضعون للقانون الجزائري من فتح حساب و تشغيله بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري،

[17] أنظر إلى المادة 1 و 2 من النظام رقم 90-02، الجريدة الرسمية- العدد 45.

- يسمح هذا النظام بالتحويل الجزئي و الكلي لإيرادات التصدير إلى حساب المتعامل الاقتصادي وفق الأشكال التالية:

– نسبة 10% من مداخيل التصدير، إذا تعلق نشاط المتعامل الاقتصادي بالخدمات المصرفية، خدمات النقل و التأمين.

– نسبة 20% من مداخيل التصدير، إذا تعلق نشاط المتعامل الاقتصادي بالسياحة و تجارة الخمور،

– نسبة 50% فيما يتعلق بالصادرات الزراعية (مواد القطف الزراعي: فواكه، تمور، خضر) و مواد الصيد البحري،

–نسبة 100% بالنسبة للمنتجات غير المذكورة أعلاه (التحويل الكلي)،

✓ نظام رقم 90-03 المؤرخ في 1990/09/8 يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاط الاقتصادي و إعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها، فهذا النظام يعمل على توجيه أحسن لرؤوس الأموال القابلة للانتقال إلى الجزائر من أجل[18]:

- تمويل النشاطات الإنتاجية التي تسمح بزيادة العملة الصعبة،
- تقليل من حجم الاستيراد،
- دعم قطاع الخدمات العامة في مجال النقل و الاتصالات وتوزيع المياه و الكهرباء بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة مردوديتها،

و فيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، فإنه يجب أن يسبق كل تحويل تأشيرة من بنك الجزائر(المادة 14 من النظام رقم 90-03).

✓ نظام رقم 91-13 المؤرخ في 1991/08/14 المتعلق بالتوطين و التسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، فعملية التوطين توجب على المصدر أن يختار بنك وسيط قبل تصدير السلع و الخدمات، حيث يلتزم لديه بالقيام بمختلف العمليات المصرفية. و أما فيما يخص التسوية المالية للصادرات، فإنه يجب على المصدر أن يرحل ناتج صادراته عند تاريخ استحقاق الدفع، كما

[18] أنظر إلى المادة 3 من النظام رقم 90-03، الجريدة الرسمية- العدد 45.

- ✓ يجب أن لا تتعدى فترة تسديد قيمة الصادرات 120 يوما من تاريخ شحن البضائع إلا في حالة التي يمنح فيها بنك الجزائر ترخيص.[19]
- ✓ نظام رقم 07-01 المؤرخ في 2007/02/3، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة، فهذا النظام يسمح بمجرد ترحيل الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات للسلع و الخدمات للبنك الوسيط من أن يضع[20]:

  - حصة بالعملة الصعبة في حساب المصدر،
  - مقابل القيمة بالدينار لرصيد الإيرادات الناجمة عن التصدير الخاضعة لإلزامية التنازل،
  - إيرادات التصدير من غير المحروقات، و التي تم ترحيلها بعد الآجال المحددة لا تمنح صاحبها الحق في الاستفادة من الحصة من العملة الصعبة.

و تتم مراقبة عملية ترحيل ناتج الصادرات خارج المحروقات من قبل البنك المعتمد على أساس الوثائق التي يرسلها كل من المصدر و المصالح الجمركية (المادة 69 من النظام أعلاه).

2.3 إستراتيجية الإصلاح الضريبي.

لقد تميَز النظام الضَريبي الجزائري بالثَقل و التَعقيد في فترة احتكار الدولة للتَجارة الخارجية حيث كان من الصَعب التَحكم فيه و تسيره، فقد شهد هذا النَظام آنذاك تعدد في الضرائب و الرسوم بمعدلات مختلفة. و مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بتحرير تجارتها الخارجية قد أدخلت إستراتيجيات ضريبية جديدة في إطار سياسة الميزانية التي تبنَتها الدولة ضمن قانونها المالي لسنة 1991، حيث احتوت بداخلها إصلاحات عميقة للنظام تهدف بها إلى ترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات، و هكذا أنشأت ضرائب جديدة بإلغاء الضرائب السابقة، و قد تمثلت هذه الضرائب في الضريبة على الدخل الإجماليIRG و الضريبة على أرباح الشركات IBS، و الرسم على القيمة المضافة TVA.

[19] أنظر إلى المادة 4 و 11 من النظام رقم 91-03، الجريدة الرسمية – العدد 30.

[20] أنظر إلى المادة 67 من النظام رقم 07- 01، الجريدة الرسمية- العدد 31.

1.2.3 الضريبة على الدخل الإجمالي IRG[21]

لقد تم تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي في إطار قانون المالية لسنة 1991، حيث تم تناولها في أحكام المادة 38 منه، و التي نصت على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"[22]، و من خلال هذا المفهوم نصل إلى ما يلي:

- ✓ أن ضريبة IRG تتميز بالشفافية و البساطة كونها ضريبة وحيدة و سنوية و تصريحية تفرض على الدخل رغم تنوع مصادره،
- ✓ إن اعتماد ضريبة IRG على سلم متصاعد قد يقربها أكثر من تحقيق العدالة الضريبية،
- ✓ أن ضريبة IRG قد جاءت لتبسيط النظام الضريبي، حيث قد حلت محلَ مختلف الضرائب التي كانت تفرض على المداخيل لتحقق بذلك مبدأ الشمولية في الجباية.

و تتمثل المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي في كل من:[23] الأرباح الصناعية و التجارية، أرباح المهن غير التجارية، الإيرادات الفلاحية، المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية، ريوع رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات و الأجور و المنح، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و غير المبنية.

و تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية بحسب الجدول الآتي:

الجدول رقم 48: السلم الضريبي على الدخل الإجمالي.

الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة
لا يتجاوز 120000	0
من 120001 إلى 360000	20
من 360001 إلى 1440000	30
أكثر من 1440000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008 (قانون رقم 07-12 المؤرخ في 2007/12/30، الجريدة الرسمية- رقم 82).

[21] IRG: impot sur le revenu global

[22] القانون رقم 90-36 الصادر في 31 ديسمبر سنة 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية- العدد 57.

[23] للمزيد من المعلومات حول المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي انظر إلى القانون رقم 90- 36.

انطلاقا من الجدول رقم 48 نضع الملاحظات التالية:

- ✓ يعتبر الحد الأدنى للدخل المعفى من ضريبة IRG (الشريحة رقم 1) هو مبلغ زهيد و جد منخفض،
- ✓ تعتبر المعدلات المدرجة في السلم الضريبي على الدخل الإجمالي مرتفعة، و غير مشجعة على الاستثمار بالنسبة للشريحة الثانية و الثالثة و الرابعة،

و رغم المزايا التي تتميز بها الضريبة على الدخل الإجمالي إلا أن معدلاتها العالية لا تحفز كل من الاستثمار و الإنتاج في مختلف المجالات الاقتصادية، فارتفاع هذه المعدلات يشير إلى عدم استنادها على دراسات ميدانية واقعية للوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد عند صياغتها.

2.2.3 الضريبة على أرباح الشركات IBS

لقد تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 من الباب الثاني للقانون رقم 90-36، حيث نصت على ما يلي:" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136"، و من خلال هذا التعريف نجد أن الضريبة على أرباح الشركات هي:

- ✓ ضريبة سنوية، حيث تفرض على المداخيل المحققة خلال السنة،
- ✓ ضريبة عامة، حيث تفرض على مجمل الأرباح المحققة من قبل الشركات دون تمييز طبيعتها،
- ✓ ضريبة وحيدة، كونها تفرض مرة واحدة على مداخيل و أرباح الشركات،
- ✓ ضريبة نسبية، أي أرباح الشركات تخضع لمعدل ثابت،
- ✓ ضريبة تصريحية، حيث يقوم المكلف بتقديم تصريح سنوي عن الأرباح المحققة،

و بهذه الخصائص، يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات إلى عصرنة جباية الشركات من خلال تخفيف العبء الضريبي عليها، و في هذا المجال جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ليحدد معدلات جديدة لضريبة IBS[24] بمعدل عادي يقدر ب 25% و معدل مخفض ب 12.5 %، فهذه المعدلات من شأنها أن تحفز المؤسسات على التوسع و زيادة حجم الاستثمار.

[24] IBS : L'Impôt sur les Bénéfices des Sociétés.

و من أجل تفعيل قطاع التصدير خارج المحروقات قد استفادت من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات كل عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير (أنظر إلى المادة 6 من القانون رقم 05-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2006.

3.2.3 الرسم على القيمة المضافة TVA

لقد تم تأسيس هذا الرسم بموجب القانون رقم 90-36، فالمادة رقم 65 منه قد نصت على تأسيسه بنص صريح، فهذا الرسم قد عوض كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP [25] و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS [26]، و بالتالي هذه الإستراتيجية الضريبية الجديدة قد عملت على إصلاح و تبسيط الجباية غير المباشرة عن طريق إلغاء الرسوم التي كانت سائدة و التي لا تتماشى و المستجدات الاقتصادية العالمية، فالرسم على القيمة المضافة يختلف عن الرسوم السابقة له كونه لا يمس إلاَ القيمة المضافة من الإنتاج، و بذلك هو يفرض فقط على الثروة الجديدة.

و قد تضمَن الرسم على القيمة المضافة TVA [27] وفق قانون المالية لسنة 1992 أربعة معدلات 7%، 13%، 21%، 40%، حيث كل معدل من هذه المعدلات يطبق على قائمة معينة من المنتجات، غير أن سنة 1995 قد حملت معها الجديد بحسب ما ورد في قانونها المالي أين تم إلغاء المعدل المضاعف (40%)، و كما تم تعديل المعدل المخفض إلى 14% وفق قانون المالية لسنة 1997، ثم بعدها تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة و ذلك في إطار قانون المالية لسنة2001 حيث أصبح يشمل فقط معدلين؛ المعدل المخفض 7%، و المعدل العادي 17%، و يندرج هذا التعديل في إطار زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة و تخفيض تكلفة الاستثمار[28].

و بذلك إدراج الرسم على القيمة المضافة في المنظومة الضريبية يعد إصلاح جبائي بجميع أبعاده سواء على مستوى العمليات التي تتم في الداخل أو في الخارج، و في هذا المجال يمنح هذا الرسم المزايا التالية لقطاع المصدرين:

[25] TUGP: La Taxe Unique Globale à la Production.
[26] TUGPS: La Taxe unique Globale sur les Prestations de Service.
[27] TVA: La Taxe sur la Valeur Ajoutée
[28] ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992- 2003) ، منشورات بغدادي، الجزائر، 2004، ص 98.

- ✓ تعفى كل عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة (المادة 13 من الرسوم على رقم الأعمال)،
- ✓ يمنح نظام الشراء بالإعفاء الحق للخاضعين للضريبة (أي الذين ليس بإمكانهم إدراج الرسم المدفوع على الشراء) في الاقتناء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة كل السلع و الخدمات المخصصة للتصدير (المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة)،
- ✓ حق استرجاع TVA إذا تعلق الأمر بعمليات التصدير أو تسليم المنتجات التي يرخص شراءها بالإعفاء (المادة 50 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

4.2.3 الرسم على النشاط المهني TAP

لقد أنشأ الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 أين عوض كل من "الرسم على النشاط الصناعي و التجاري، و الرسم على النشاط المهني غير التجاري"، و بذلك أصبح هذا الرسم من بين أبرز الضرائب المحصلة لصالح الولايات و البلديات و الصناديق المشتركة للجماعات المحلية.

و يعتبر الرسم على النشاط المهنيTAP[29] ضريبة مباشرة حيث تستحق دوريا بحسب تصريح المكلف بمبلغ رقم أعماله أو إيراداته المهنية الإجمالية (المادة 224-1 من قانون الضرائب المباشرة)، و من ثم هو يطبق على رقم الأعمال المحقق (أي كل الإيرادات الناتجة عن مختلف النشاطات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف: الأرباح غير التجارية و الأرباح الصناعية، و عن الضريبة على أرباح الشركات- المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة) و بمعدل 2% (وفق قانون المالية لسنة 2004).

و تعد معفية من الرسم على النشاط المهني (النشاطات التي لا تدرج ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم) كل مبالغ البيع و التسليم و السمسرة التي تشمل المواد أو السلع الموجهة مباشرة للتصدير (المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة).

[29] TAP:La Taxe sur l'Activité Professionnelle

5.2.3 الدفع الجزافي VF

يعتبر الدفع الجزافي VF[30] الذي تم استحداثه و فق قانون المالية لسنة 1996 من الضرائب المباشرة و المحصلة لصالح الولايات و البلديات و الصناديق المشتركة للجماعات المحلية، حيث يعفى في إطاره كل المؤسسات التي تقوم ببيع السلع الموجهة للتصدير (المادة 209 من قانون الضرائب المباشرة المعدلة بواسطة المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006).

و بناءا على ما سبق، فإن إستراتيجية الإصلاح الضريبي كان الهدف منها تنمية الإنتاج الوطني بما يسمح بترقية و تفعيل الصادرات خارج المحروقات، و من أجل قياس فعالية النظام الضريبي في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 49: تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة: 2006-2010.

الوحدة: مليار دج.

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
الجباية العادية	751,92	829,616	953,8	1158,1	1245,7
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	4632,6	5277,3	6092,4	6925,2	7869,1
الضغط الضريبي خارج المحروقات %	16,23	15,72	15,65	16,72	15,83

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: - مختلف قوانين المالية (من 2006 إلى غاية 2010)،
- الإحصائيات الواردة في تقرير بنك الجزائر سنة 2010.

نلحظ من خلال الجدل أعلاه، أنه هناك ضعف في مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر، حيث انحصر تطور معدل هذا الضغط في مجال ضيق ما بين 15.65% و 16.72% دون الوصول إلى المعدل الأمثل الذي حدده الاقتصادي كولن كلارك ب 25% [31]، و بذلك عند مقارنة هذه النتائج بالمعدل الأمثل نستنتج عدم فعالية الجهاز الضريبي في الجزائر بعد الإصلاحات، و يمكن إرجاع هذا إلى الأسباب التالية:

- ✓ تدهور القدرة التكلفية للدخل الوطني،

[30] VF :Le Versement Forfaitaire

[31] و للمزيد من المعلومات حول المعدل الأمثل لكولن كلارك أنظر إلى:
عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 163.

- ✓ ضعف مردودية الجباية العادية لسبب هيكلي، و هذا نتيجة المساهمة الضئيلة للقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للبلد، فمثلا في الدول الصناعية المتقدمة نجد معدل الضغط الضريبي يفوق المعدل الأمثل لوجود قيمة مضافة معتبرة تطرحها القطاعات الإنتاجية، وذلك لتنوع الأنشطة الاقتصادية القائمة على أساس كبر حجم السوق الذي يساهم بدوره في وفرات الحجم،
- ✓ ارتكاز الإيرادات العامة في الجزائر على الجباية البترولية و بنسبة فاقت 60%،
- ✓ وجود أوعية ضريبية غير ملائمة للوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

3.3 إستراتيجية الإصلاحات الجمركية.

1.2.3 الأنظمة الجمركية و تحفيز التصدير

يعتبر النَظام الجمركي من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية و مراقبتها، لهذا قد شهد هذا النظام تعديلات هامة في أحكامه بالخصوص مع صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10، فهذه التعديلات تعمل على تكييف التشريعات و القواعد الجمركية بحسب متطلبات اقتصاد السوق الذي أصبح بمثابة الاتجاه الرئيسي الذي تسلكه الدولة، و لعل الهدف المرجو تحقيقه من هذه التعديلات هو تسطير سياسة جمركية فعالة تتماشى و التطورات الاقتصادية.

و في هذا الإطار، يميز القانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22 بين عدة أنظمة جمركية اقتصادية التي تهتم بالأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير أهمَها نظام القبول المؤقت و نظام إعادة التمويل بالإعفاء، و نظام التصدير المؤقت، حيث هذا ما يوضحه الجدول رقم 50.

الجدول رقم 50: المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين.

نظام القبول المؤقت	نظام إعادة التمويل بالإعفاء	نظام التصدير المؤقت
ـ يسمح بدخول البضائع المستوردة و المعدة لإعادة التصدير إلى الإقليم الجمركي و ذلك خلال فترة زمنية معينة. ـ تستفيد البضائع التي تدخل الإقليم الجمركي من امتياز وقف الرسوم و الحقوق التي تفرض عند الاستيراد و لكن دون المساس بالمحظورات الاقتصادية.	ـ يسمح بأن تستورد، بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد، بضائع متجانسة من حيث نوعيّتها وجودتها وخصائصها التّقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية المحلية و استعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.	ـ يسمح هذا النظام بالتصدير المؤقت للبضائع التي سيعاد استيرادها لهدف معين و في فترة زمنية معينة، و دون تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي، و ذلك إما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير أو بعد تحويلها (أي بعد تصنيعها أو تصليحها)، ـ يسمح هذا النظام للمصدرين بالمشاركة في المعارض و التظاهرات الدولية

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المادة 174 و 186 و 193 من قانون الجمارك.

2.2.3 تخفيض الحقوق الجمركية و ترقية الإنتاج الوطني.

و من أجل بعث قطاع الصادرات خارج المحروقات تم استحداث تقنية جديدة تتمثل في التعريفة الجمركية التي تحتوي على قائمة أو جدول يضم كافة البضائع والرسوم التي تفرض عليها عند الاستيراد و التصدير، فهذه القائمة توجد في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق (le Système harmonisé) لتعيين و ترميز البضائع المحررة في 14 يونيو سنة 1983، فهذه الاتفاقية انضمت إليها الجزائر بموجب القانون رقم 91_09 المؤرخ في 27/04/ 1991، و الذي تضمَن الموافقة على هذه الاتفاقية الدولية، و من ثم التقنية الجديدة التي تم استحداثها في إطار إستراتيجية الإصلاح الجمركي كان الهدف منها أكثر تسهيل المبادلات التجارية الدولية.

و في إطار العمل على تحرير قطاع التجارة الخارجية قامت السلطات الجزائرية بتخفيض الرسوم الجمركية طبقا للاتفاقات التي أبرمتها مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي FMI)، حيث هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 51: تطور المعدلات الجمركية المطبقة في الجزائر خلال فترة: 1992-2002.

الوحدة: النسبة المؤوية

السنوات	المعدلات الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	3	7	15	25	40	60	6
1996	3	7	15	25	40	50	6
1997		5	15	25	45		4
1998	3		15	25	45		4
1999		5	15	25	40		4
2001		5	15	25	40		4
2002		5	15	30			3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مختلف القوانين المالية و التكميلية التي تناولت التعديلات التي طرأت على المعدلات الجمركية.

ومن خلال الجدول أعلاه نلحظ، أن التعريفة الجمركية التي جاءت على إثر الإصلاح الجمركي سنة 1992 من جراء انضمام الجزائر للاتفاقية العالمية للنظام المنسق، قد كانت أعلى نسبة ضريبية فيها هي 60% مع احتواءها ل6 معدلات. و بعد هذا الإصلاح قد طرأت على التعريفة الجمركية عدة تعديلات التي خلصت كلها في تخفيض المعدلات الجمركية، فالتعديل الأخير للتعريفة الجمركية سنة 2002 قد قلص عدد معدلات التعريفة إلى 3 معدلات (المعدل المخفض: 5%، المعدل الوسيط: 15%، المعدل المرتفع: 30%)، فالمعدل الأول (المعدل المنخفض) يفرض على المواد الأولية و مواد التجهيز، و المعدل الثاني(المعدل الوسيط) يفرض على المواد نصف المصنعة، و أما المعدل الثالث (المعدل العالي) فهو يفرض على السلع المصنَعة أو المنتجات الموجهة نحو الاستهلاك النهائي.و بذلك تكون السلطات العمومية قد سعت إلى تطبيق سياسة إحلال الواردات.

و من خلال الجدول رقم 51، تتضح نية السلطات العمومية في ترقية الإنتاج الوطني و بالخصوص الصناعي منه من خلال فرض معدل منخفض عند استيراد المدخلات الضرورية و المطلوبة

في مختلف العمليات الإنتاجية، فهذه السياسة قد يتجلى أثرها بالتطرق إلى مدى تأثير هذا المعدل على تطور ناتج الصناعات المصنعة les industries manufacturés (أنظر إلى الجدول رقم 52).

الجدول رقم 52: تطور ناتج الصناعات المصنعة في الجزائر خلال فترة: 2001- 2006.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الصناعات المصنعة	المعدل المخفض %
2001	312,7	5
2002	336,6	5
2003	350,5	5
2004	377,7	5
2005	400,6	5
2006	426	5

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات التقرير الإحصائي رقم 1 الصادر عن بنك الجزائر سنة 2007.

و على أساس الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 52، نلاحظ أنه رغم تطبيق السلطات العمومية لمعدل منخفض و ثابت على ورادات البلد من المستلزمات الإنتاجية إلا أن ناتج الصناعات المصنعة لم يتأثر بالشكل المنتظر، فقد بلغ متوسط نمو هذا الناتج 5.28% خلال فترة 2001-2006، فهذه النسبة تعكس مدى ضعف تأثير المعدل المخفض على حصيلة ناتج الصناعات المصنعة. و تتمثل أبرز العوامل التي تقف وراء ذلك في:

- ✓ غياب استراتيجيه صناعية واضحة إزاء ترقية الإنتاج الصناعي الوطني،
- ✓ قيام الهياكل الصناعية الوطنية على صناعات تركيبية دون الصناعات التحويلية،
- ✓ عدم قدرة الصناعات الوطنية على التكيف مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم لعدم وجود مراكز بحث علمية في البلد،
- ✓ تدهور مخرجات عوامل الإنتاج في المجال الصناعي إلى السلبية،
- ✓ عدم توافق الإنتاج الصناعي الوطني و قواعد التنافسية في السوق العالمي،
- ✓ خضوع الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات،

3.2.3 التسهيلات الجمركية.

و تتجلى التسهيلات الجمركية بشكل واضح في إطار اتفاقية كيوطو المعدلة سنة 1999 التي تعمل على تبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية، و التي من شأنها أن تسرع من عملية الجمركة، و أن تقلل أيضا من التكاليف اللوجستيكية.

و الجزائر بمصادقتها على تعديل الاتفاقية، تكون بذلك قد وضعت الإطار القانوني الذي سيشتغل فيه قطاعها الجمركي على أساس تطبيق إجراءات حديثة و فعالة.

1.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل.

تلزم المادة 75 من قانون الجمارك التصريح المفصل بالبضائع المستوردة، أو التي أعيد استيرادها أو المعدة للتصدير، أو التي أعيد تصديرها، تصريحا مفصلا، و في هذا الإطار نجد مجموعة من التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين، حيث هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 53: خصائص التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل.

التصريح المسبق	التصريح المؤقت	إلغاء التصريحات	رخصة الفحص
ـ يتمثل التصريح المسبق في إيداع بيان الحمولة من البضائع قبل وصولها إلى الإقليم الجمركي. ـ التصريح المسبق هو استثناء عن القاعدة العامة التي ترتكز على التصريح البعدي. ـ التصريح المسبق ليس له أي أثر قانون كونه قابل للتعديل قبل وصول البضاعة. ـ لدى المتعامل الاقتصادي الحق في الاستفادة من هذا الإجراء إذا تعلق الأمر بالبضائع سريعة التلف.	ـ يمنح هذا الإجراء للمصرح الجمركي حق إيداع تصريح غير كامل بعد أن يتعهد بتقديم كل الوثائق الناقصة في الآجال المحددة من طرف إدارة الجمارك.	ـ يمنح هذا الإجراء للمصرح حق طلب إلغاء التصريح الجمركي عند التصدير في حالة ما إذا أثبت أن البضائع لم تغادر الإقليم الجمركي أو لم تستفد من الامتيازات المرتبطة بالتصدير.	ـ يسمح هذا الإجراء للمصرح حق فحص البضاعة قبل التصريح بها في حالة عدم توفر لديه كل المعطيات المطلوبة لإعداد تصريح جمركي. ـ هذا الإجراء يسمح بالكشف الدقيق على البضاعة لمعرفة مدى تطابقها مع الطلبية. ـ هذا الإجراء يمكن المصرح من تفادي الأخطاء عند التصريح.

المصدر: من إعداد الطالب بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم 98-10.

2.3.2.3 التسهيلات الممنوحة أثناء فترة انتظار البضاعة

إن وضع البضاعة تحت نظام جمركي معين يمكن أن لا يتجسد مباشرة، و بذلك ستبقى البضائع في حالة انتظار، و في هذا المجال هناك مجموعة من الإجراءات الجمركية التي تسمح بأداء كفء لإدارة الجمارك مع ضمانها لحقوق المتعامل الاقتصادي. و تتمثل هذه الإجراءات على النحو التالي:

أولا: مخازن و مساحات الإيداع المؤقت

عندما لا تكون البضائع موضوع تصريح مفصل فور وصولها إلى مكتب الجمارك، يجوز تفريغها في مخازن و مساحات الإيداع للمكوث فيها تحت المراقبة الجمركية، في انتظار إيداع التصريح لدى الجمارك، و كما يمكن أن تستقبل أيضا هذه المخازن الإيداع المؤقت للبضائع المعدّة للتصدير أو لإعادة التصدير و التي تم التصريح بها بالتفصيل و فحصها في انتظار إرسالها[32]، علما أن مدة مكوث البضائع في مخازن و مساحات الإيداع هي 21 يوما طبقا للنص المادة 71 من قانون الجمارك.

وتخضع عملية وضع البضائع في المخازن و المساحات لبعض المعايير، و التي تتمثل بالخصوص في كل من نوع البضاعة و حجم البضاعة.

و قصد تخفيف الضغط على الموانئ من جهة، و تسريع عملية الجمركة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، قد أجاز القانون الجمركي الجزائري حسب المادة 67 منه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين من إنشاء مخازن و مساحات الإيداع المؤقت.

ثانيا: الإيداع الجمركي

توضع تلقائيا قيد الإيداع الجمركي كل البضائع التي لم يصرح بها بالتفصيل عند انقضاء الأجل القانوني المحدد ب 21 يوما. و في المقابل، البضائع المصرح بها بالتفصيل و التي لم ترفع من قبل المصرح (أي بعد حصوله على رخصة رفع اليد في أجل 15 يوما الموالية) ستخضع مباشرة لنظام الإيداع الجمركي، حيث أن مكوث هذه البضاعة في ظل هذا النظام سيكون في أجل أقصاه 4 أشهر، و في حالة انقضاء هذا الأجل و لم يتم رفع البضاعة سيتم بيعها من قبل إدارة الجمارك[33].

[32] أنظر إلى المادة رقم 66 من قانون الجمارك رقم 98-10.

[33] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى المواد التالية: المادة 109، المادة 205، المادة 209، المادة 2010 من قانون الجمارك رقم 98-10.

3.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بالفحص في المحل

تمثل مخازن و مساحات الإيداع المؤقت أماكن عادية لفحص البضائع، إلا أنه يجوز لإدارة الجمارك، أن تمنح ترخيص بتفتيش البضائع المصرح بها في محلات المعني بالأمر، بناءا على طلب من المصرح ولأسباب مقبولة. و في كل الظروف، يتم نقل البضائع إلى أماكن الفحص، و تداولها تحت مسؤولية و نفقة المصرح[34].

و تخضع البضائع للفحص المادي في المحل الذي يخضع للرقابة الجمركية (المستودع الخاص)[35]، و المحدد من قبل المعني بالأمر.

و بالتالي الفحص في المحل، هو إجراء مادي عملي يسمح للمستفيد من تقليص مدة وقوف البضائع في الموانئ و المعابر الحدودية، و كما يسمح أيضا هذا الإجراء بضمان السلع من التلف و الضياع في حالة ما إذا تم فحصها في الأماكن العادية.

4.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بتقنية تسيير المخاطر

تعتبر تقنية تسيير المخاطر من أبرز الوسائل التي أوجدتها اتفاقية كيوطو لتليين شروط المراقبة الجمركية، و هذا من خلال تمرير البضائع عبر أحد المسارات التالية[36]:

- ✓ **المسار الأخضر Le circuit vert**: فهذا المسار يمنح حق رفع البضائع فورا بمجرد دفع الحقوق و الرسوم المستحقة دون أن تكون هناك رقابة مادية على هذه البضائع.
- ✓ **المسار البرتقالي Le circuit orange**: يسمح هذا المسار برفع البضاعة بعد: إجراء الرقابة الإدارية، و دفع الرسوم المستحقة.
- ✓ **المسار الأحمر Le circuit rouge**: يخضع رفع البضائع في إطار هذا المسار للرقابة الجزئية أو الكلية لهذه البضائع مع دفع الرسوم المستحقة.

5.3.2.3 التسهيلات المتعلقة بالإعفاء من الكفالة

و من أجل تفعيل عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يعفى من الكفالة[37]:

---

[34] أنظر إلى المادة رقم 94 من قانون الجمارك رقم 98-10.

[35] و للمزيد من المعلومات حول المستودع الخاص أنظر إلى المادة 154 من قانون الجمارك رقم 98-10.

[36] و للمزيد من المعلومات انظر إلى الموقع الالكتروني التالي:

http://www.douane.gov.dz/pdf/Brochures/sigadfr.pdf

تاريخ الزيارة: 2012/01/01.

- ✓ البضائع المخصصة للتصدير بعد تحويلها،
- ✓ البضائع المصدرة بصفة مؤقتة لتحسينها جزئيا لإعادة تصديرها،
- ✓ التعليب الفارغ الموجه للسلع المعدة للتصدير،

4.إستراتيجية تكوين إطار مؤسساتي

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة مسبقا من قبل السلطات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، قد عملت كذلك هذه السلطات على تشجيع القطاع العام و الخاص عن طريق خلق إطار قانوني تعمل على تنفيذه مؤسسات جديدة استحدثتها الدولة لهذا الغرض، و تتمثل كما يلي:

1.4 الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX

لقد تم إنشاء بموجب المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في 3 مارس 1987 الديوان الوطني للأسواق و التصدير[38]، و الذي تم تغيير تسميته في ديسمبر 1990 إلى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX [39]، و لقد كان الهدف الأول و الأساسي لهذه الشركة هو ترقية الصادرات من خلال ما يلي[40]:

- ✓ تنشيط التصدير و تشجيعه لدى المتعاملين في مجال التجارة الخارجية، و بذلك هو يساهم في تحديد المنتجات المرشحة للتصدير مع الكميات القابلة لذلك،
- ✓ تقديم مجموعة من المقاييس الاقتصادية و المالية التي تتناسب و نوعية المنتج المطلوب تصديره،
- ✓ تزويد المتعاملين في مجال التجارة الخارجية بالخدمات الكافية لإيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بالتصدير،
- ✓ تنظيم بعثات المتعاملين الاقتصاديين سواء في الجزائر أو في الخارج،
- ✓ تنظيم فهرس منتجات التصدير بضبطها و تسيرها باستمرار.

---

[37] أنظر إلى المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية– العدد 85.

[38] المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في 3 مارس سنة 1987 و المتعلق بإنشاء الديوان الوطني للأسواق و التصدير، الجريدة الرسمية – العدد 10، السنة الرابعة و العشرون، المؤرخة في 4 مارس سنة 1987.

[39] SAFEX : La Société Algérienne des Foires et Exportations.

[40] أنظر إلى المادة رقم07 من المرسوم رقم 87- 63.

2.4 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

لقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX[41] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_174 المؤرخ في12 يونيو 2004[42]، و بذلك تكون هذه الوكالة قد حلت محل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX[43] الذي أنشئ سابقا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 01/ 10/1996[44]. و تعتبر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وفق المرسوم المؤسس لها بأنها مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي، غير أنها توضع تحت وصاية وزارة التجارة[45]، و كما أنها تسهر على تنفيذ المهام التالية[46] :

- ✓ تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية مع وضع حيز لتنفيذها بعد موافقة الجهات المعنية عليها،
- ✓ تسيير و تنظيم وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة،
- ✓ إجراء دراسات على الأسواق الخارجية،
- ✓ إعداد تقرير سنوي تقييمي حول سياسات التصدير و برامجها،
- ✓ تأطير و متابعة مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية و المعارض و العروض و الصالونات المختصة و المنظمة بالخارج.

3.4 إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI

لقد أنشأت الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI[47] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 3 مارس عام 1996[48]، فقد تم اعتبار هذه الغرفة وفق المادة 2 من هذا المرسوم مؤسسة

---

[41] ALGEX: L'agence Nationale de Promotion du Commerce Extèrieur.

[42] مرسوم تنفيذي رقم 04_174 المؤرخ في 2004/06/12 و الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- العدد39.

[43] PROMEX: Office Nationale de Promotion du commerce Extèrieur.

[44] مرسوم تنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 01/ 1996/10 الذي يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية- العدد 58، السنة 33، المؤرخة في 1996/10/06.

[45] أنظر إلى المادة الثاني و الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 04-174.

[46] أنظر إلى المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 04-174.

[47] CACI: La Chamber Algérienne de Commerce et d'Industrie.

عمومية لها طابع صناعي و تجاري، و تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي، و لكنها تكون تحت وصاية وزارة التجارة، و بذلك تضطلع الغرفة بعدة مهام منها؛ تزويد السلطات العمومية بالتوصيات و الآراء التي تتعلق بالمسائل المقترنة بصفة مباشرة وغير مباشرة بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات، و إنجاز الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، و تقديم اقتراحات تساهم في تسهيل عمليات تصدير المنتجات و ترقيتها، و كما يمكن لها أن تبرم اتفاقات دولية مع هيئات أجنبية مماثلة لها، و بذلك تسعى هذه الغرفة إلى القيام بأي عمل يمكّن من ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في إطار الأسواق الخارجية، و لتحقيق هذه المهمّات على أكمل وجه فهي تفتح تحقيقات اقتصادية و اجتماعية لتحقيق هدفها[49].

4.4 إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX

لقد تأسست الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX[50] بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-235 تطبيقا للمادة 4 من الأمر رقم 96-06 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير،[51] حيث تشتغل هذه الشركة في حيز محدد خاضع لنصوص هذا الأمر، و تحدد وظائفها وفق الشكل التالي:

- ✓ وظيفة لحسابها الخاص، فيما يتعلق بتغطية الأخطار التجارية (عندما لا يفي المشتري بدينه) ،
- ✓ وظيفة لحساب الدولة و تحت رقابتها، فيما يتعلق بتغطية الأخطار السياسية (عند وقوع حروب أهلية أو أجنبية أو ثورات شعبية)، و أخطار عدم التحويل (عند وجود مصاعب اقتصادية في بلد المشتري تحول دون تحويل الأموال)، و أخطار الكوارث،

---

[48] مرسوم تنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 3 مارس عام 1996 الذي يتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، الجريدة الرسمية- العدد 16.

[49] أنظر إلى المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 96-94.

[50] CAGEX: La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations.

[51] الأمر رقم 96-06 في 01/10/ 1996 و الذي يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية- العدد3.

5.4 إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE

لقد تأسس الصندوق الخاص لدعم الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 (المرسوم التنفيذي رقم 96-205)[52]، حيث شهد هذا القانون إصلاح كامل لأبوابه عقب صدور قانون المالية لسنة 2007، ليتبع هذا الإصلاح تدخل من خلال إصدار قرار رسمي ما بين الوزارات في 2009/07/12 الذي عدل و كمل القرار الصادر في 2002/06/01 المحدد لمدونة إيرادات و نفقات الصندوق.

و تحدد منح الدعم التي يمنحها FSPE[53] تحت العناوين التالية[54]:

- ✓ بعنوان المشاركة في المعارض و الأسواق التجارية في الخارج،
- ✓ بعنوان تحمل جزء من تكاليف العبور و النقل و مناولة البضائع الموجهة للتصدير،
- ✓ بعنوان تحمل جزء من تكاليف دراسات الأسواق الخارجية، من أجل توفير المعلومات للمصدرين و تحسين جودة المنتجات و الخدمات الموجة للتصدير،
- ✓ بعنوان تحليل و تشخيص التصدير و خلق خلايا داخلية،
- ✓ بعنوان دعم تكاليف التنقيب عن الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرين، و المساعدة على التوطين الأولي للمؤسسات التجارية في الأسواق الخارجية،
- ✓ بعنوان نشر و توزيع دعائم ترويجية للمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير، و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة،
- ✓ بعنوان إنشاء علامات تجارية، و الحماية الأجنبية للمنتجات الموجهة للتصدير، و كذا التمويل المتعلق بالميداليات و الأوسمة التي تمنح للمصدرين،
- ✓ بعنوان تنفيذ برنامج تكويني متعلق بمهن التصدير،

---

[52] مرسوم تنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 06/05/ 1996 المتعلق بإنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية- العدد 35.

[53] FSPE :Le Fond Spécial pour la Promotion des Exportations.

[54] و للمزيد من المعلومات حول نسب منح الدعم التي يمنحها صندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي:
http://www.algex.dz/content.php?artID=67&op=4
تاريخ الاطلاع: 2011/12/12.

6.4 الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين ANEXAL: لقد أنشئت بتاريخ 10 جوان 2001 بموجب القانون رقم 90-31 المؤرخ في 1990/31/24، فهذه الجمعية تعمل على تشكيل قوة اقتراح و استشارة من أجل معالجة مختلف المشاكل التي تواجه المصدريين في الميدان، و لعل أبرز أهداف ANEXAL[55] هي على النحو التالي[56]:

- ✓ جمع و توحيد المصدريين الجزائريين،
- ✓ دعم و مساعدة المتعاملين الاقتصاديين،
- ✓ المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية الصادرات،
- ✓ ترقية بحث الشركاء من خلال شبكات المعلومات،
- ✓ تليين برامج التدريب التقني للمصدريين،
- ✓ تنظيم و المشاركة في المعارض و الفعاليات الاقتصادية الخاصة في الجزائر و الخارج،
- ✓ المشاركة في تطوير مرافق الإنتاج لتنمية القدرات التصديرية،
- ✓ تحديد و تنفيذ تدابير لتعزيز كفاءة و فعالية الدعم، و الإشراف على الشركات المصدرة للاستكشاف و اختراق الأسواق الخارجية،

7.4 المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE

لقد تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE[57] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_173،[58] حيث نصت على تأسيسه بنص صريح المادة الأولى منه، ليتولى هذا المجلس بعدها المهام الآتية[59]:

- ✓ المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها،
- ✓ القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات،

---

[55] ANEXAL : L'Association Nationale des Exportateurs Algériens.

[56] للمزيد من المعلومات حول أهداف و أنشطة ANEXAL، أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي:
http://www.exportateur-algerie.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5&Itemid=45
تاريخ الاطلاع في: 2011/12/12.

[57] CNCPE: Le Conseil National Consultatif de Promotion des Exportations.

[58] مرسوم تنفيذي رقم 04_173 المؤرخ في 2004/06/12، و الذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات و سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية– العدد39.

[59] أنظر إلى المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04_173.

- ✓ اقتراح كل تدبير سواء ذو طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

8.4 برنامج Optime export

لقد أطلقت كل من الجزائر و فرنسا برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات في جوان 2008، حيث أطلقت عليه تسمية "أوبتيم إيكسبورت" أين يعمل على تعزيز و تقوية قدرات التصدير للمؤسسات الجزائرية و بالخصوص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فهذا البرنامج يندرج ضمن عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، و بينما عملية تمويله تقتصر على كل من وزارة التجارة الجزائرية و الوكالة الفرنسية للتنمية، علما أن تكلفة هذا البرنامج قدرت ب 2.1 مليون دولار أمريكي، و بهذه الكلفة يهدف هذا البرنامج إلى منح الصادرات الجزائرية من غير المحروقات مكانة حسنة في الأسواق الدولية مع تقديم دعم تقني للمصدرين من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير و استكشاف الأسواق الخارجية. و رغم قصر فترة هذا البرنامج التي انتهت في 2010/12/30، إلا أنه تمكن من تأهيل 44 مؤسسة صغيرة و متوسطة[60].

و من خلال ما تقدم من إستراتيجيات مؤسساتية التي استحدثتها الدولة لتحقيق أهداف معينة و بالخصوص النهوض بالقطاع التصديري من غير المحروقات، تعدَ سياسة عامة ذات طابع مؤسساتي محفزة للتصدير ما دام أنَها تتماشى و المستجدات الاقتصادية العالمية و بذلك تكون السلطات العمومية قد سعت من وراء هذا الإطار المؤسساتي على خلق جوَ مساعد على التصدير خاصة من خلال توفير فضاء قانوني و إداري و مالي مساعد لذلك.

5.إستراتجية دَعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تشغل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيزا مهمَا في التنمية الاقتصادية نظرا لدَورها الرائد في تطوير صادرات الدَول كما و نوعا، حيث هذا ما جعلها تحظى باهتمام كبير لدى السلطات العمومية للدَول، و الجزائر كغيرها من الدَول قد عملت في هذا المجال على استحداث إستراتيجيات

---

[60] و للمزيد من المعلومات انظر:

نوري منير. لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و إشكالية التصدير خارج المحروقات، ملتقى الوطني الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8 و 9 نوفمبر 2010.

تعمل أولا على ترقية نشاط إنتاج مؤسساتها الاقتصادية (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و ثانيا على تصريف منتجاتها نحو الخارج و هذا في إطار سياسة اقتصادية تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1.5 مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعرَف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات تعمل على إنتاج سلع و خدمات، حيث تشغل من 1 إلى 250 عامل، و كما لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار[61]. و تعتبر مؤسسة اقتصادية مؤسسة متوسطة إذا كانت تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل، و يكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة مليون و خمسمائة مليون دينار جزائري[62]، و أما المؤسسات الصغيرة فهي تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل دون أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو أن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار[63]، و كما تعتبر كذلك كل مؤسسة تشغل ما بين 1 عامل إلى تسعة عمال مع تحقيقها لرقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو أن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار مؤسسة مصغرة[64].

2.5 آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد قامت الدولة بإطلاق عدة برامج إصلاحية تعمل على دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الآليات التالية:

1.2.5.آلية ترقية الاستثمار: و لقد تم تفعيل هذه الآلية من خلال إصدار مرسوم تشريعي يخص ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 الذي أعطى امتيازات مهمة للقطاع الخاص في مجال الاستثمارات، حيث حدَد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة

[61] أنظر إلى المادة 4 من القانون رقم 01-18 الصادر في 2001/12/12 و المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية- العدد 77.

[62] أنظر إلى المادة 5 من القانون رقم 01-18.

[63] أنظر إلى المادة 6 من القانون رقم 01-18.

[64] أنظر إلى المادة 7 من القانون رقم 01-18.

و على الاستثمارات الأجنبية التي تنجز في إطار أنشطة خاصة بإنتاج السلع و الخدمات غير المخصصة للدولة أو لفروعها[65]، و كما منح هذا المرسوم الحرية التامة أثناء إنجاز الاستثمارات مع مراعاة التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالأنشطة المقننة[66]، و بهذا الصدد تم إنشاء وكالة متخصصة سميت بوكالة الترقية و دعم الاستثمارات APSI سنة 1994. و لكن في سنة 2001 جاء الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 ليراجع المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993، حيث حمل في طيَاته تحسين المحيط الإداري و القانوني للاستثمار بغية التأثير على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإيجاب. و في إطار تفعيل أحكام الأمر رقم 01-03 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/09 و الذي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيَره، فهذا المجلس يعمل على ترقية تطوير الاستثمار من خلال تسطير إستراتيجية مناسبة لذلك و بحسب أولوياته، و كما يدرس أيضا مدى مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة، فهذا المجلس يدرس أي مسألة لها علاقة بالاستثمار[67].

2.2.5 آلية الخصخصة: و لقد تم الاستعانة بهذه الآلية في إطار تحقيق مساعي برنامج التعديل الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و الانتقال إلى اقتصاد السوق، و لقد تم تنفيذ برنامج الخصخصة وفق الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 1995/08/26[68]. و بتطبيق هذا البرنامج قد أحصت وزارة الصناعة و الاستثمار العمليات المنجزة في الجدول التالي:

الجدول رقم 54: محصلة عملية الخصخصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001_ أوت 2008.

عدد العمليات المنجزة طبقا لنوع الخصخصة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008 أوت	المجموع
الخصخصة الإجمالية	-	1	5	7	50	62	68	18	210
الخصخصة الجزئية	-	-	1	2	11	12	7	1	34

[65] أنظر إلى المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 10/05/ 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية- العدد 64.

[66] أنظر إلى المادة 2 من الرسوم التشريعي رقم 93-12.

[67] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، قانون الاستثمار، سنة 2007، للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي: www.jordap.dz/trv/ainv.pdf

[68] الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 و المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية-العدد48.

الخصخصة الكلية	-	-	3	1	1	6	2	13
الاستعادة بواسطة الأجراء	-	-	8	23	29	9	-	7	76
الشراكة	5	3	4	10	4	2	9	1	38
التنازل عن الأصول للخواص الذين يستردونها مجددا	1	1	2	13	18	30	20	7	91
المجموع	6	5	20	58	113	116	110	36	458

المصدر: وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات - أنظر إلى الموقع الإلكتروني التالي: **www.mipi.dz**

و من خلال الجدوَل رقم 54، يتضح أن خصخصة قطاع العام من خلال حلَ مؤسساته و تحويلها نحو القطاع الخاص في إطار تقنيات محددة، تهدَف من وراءها السلطات العمومية إلى تدعيم كفاءة و فعَالية هذه المؤسسات في الأسواق المحلية و الخارجية، و كذا إلى تشجيع المبادرة الخاصة بخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة، و بالتالي الحوصلة الرقمية للخصخصة في الجزائر قد ساعدت على تنامي عدد هذه المؤسسات.

3.2.5 آلية التمويل

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل رفع قدرَاتها التنافسية في ظل اقتصاد السوق، قد يتطلب البحث عن آلية تمويلية فعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لهذا بادرت السلطات العمومية لإيجاد مصادر تمويلية و ذلك على مستويين المحلي و الدولي.

1.3.2.5 المصادر التمويلية على المستوى المحلي

يعتبر مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي تقف كعقبة أمام نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة مع غياب بنوك متخصصة في هذا المجال، فهذا الجانب قد حظي باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية و بصفة أدق قد عملت الوزارة الوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم استحداثها سنة 1994 على تهيئة الأرضية من خلال إقامة هياكل مالية تقوم بتمويل هذه المؤسسات من أجل دعم برامج تأهيلها بصفة موسعة، و تتمثل الهياكل المالية التي تم خلقها على النحو التالي:

أولا:صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 2002/11/11[69]، حيث نصت المادة الأولى منه بنص صريح على تأسيس هذا الصندوق، و من ثم أصبح يتمتع باستقلالية مالية و شخصية معنوية أين يعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[70]. و يهدف الصندوق إلى ضمان كل القروض المتطلبة ضمن الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[71]، و كما يعمل أيضا على متابعة كافة المخاطر التي تنجم عن منح الضمان[72].

ثانيا:صندوق رأسمال المخاطر

لقد تأسس هذا الصندوق في سنة 2004، و برأسمال قدره 3.5 مليار دينار جزائري و ذلك في إطار البرنامج التكميلي للنمو خلال الفترة الحاصلة ما بين 2005-2009 و الذي كان يهدف إلى إنشاء 100000مؤسسة صغيرة و متوسطة، حيث يتدخل هذا الصندوق فقط لصالح هذه المؤسسات التي لم تتمكن من تعبئة مواردها في السوق المالية[73].

ثالثا:التمويل عن طريق القرض الإيجاري

و قد تجلى أكثر هذا النوع من التمويل من خلال إقامة مؤسسة "مغرب قرض إيجار الجزائر" التي هي برأسمال مشترك تونسي_أوروبي أين قدَر ب1 مليار دينار، حيث اعتمدها مجلس النقد و القرض قي أكتوبر 2005، و بدأت نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006، فهذه المؤسسة تعمل على إيجار الوسائل المنقولة و غير المنقولة لزبائنها لمدة تتراوح ما بين 3 و 7 سنوات، و عند نهاية المهلة المحدَدة في العقد يمكن للزبون أن يمتلك الأصل في حالة ما إذا كان دفع ثمن الإيجار بانتظام[74].

---

[69] مرسوم تنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية-العدد74.

[70] أنظر إلى المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

[71] أنظر إلى المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

[72] أنظر إلى المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

[73] بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 357.

[74] بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام، نفس المرجع، ص 375.

2.3.2.5 المصادر التمويلية على المستوى الدولي: لقد عملت الحكومة جاهدة على توفير و تنويع مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث قامت بإبرام عدة اتفاقيات أبرزها[75]:

- ✓ برنامج الميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، و الذي يندرج ضمن التعاون الأورو_متوسطي، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تأهيل محيطها، فقد تم تحقيق في جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل و تشخيص و ذلك في إطار محدد في الدعم المباشر و تغطية الضمانات المالية التي قدَرت ب 20 مليون أورو.
- ✓ التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: يعتبر هذا البنك الذي تأسس في ديسمبر عام 1973 بتوقيع 22 دولة من المؤتمر الإسلامي من بين أطراف التعاون الدولي التي اتخذتها الجزائر كوسيلة للنهوض بمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة، فقد قام البنك بتوقيع اتفاقيتين يقدم على أساسهما مبلغ بقيمة 9.9 مليون دولار لتمويل المشروعات الإنمائية في الجزائر، و تنص إحدى الاتفاقيتين على منح قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية يعمل على تحسين قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، علما أن تسديد هذه القروض سيكون خلال 20 سنة مع وجود فترة السماح قدَرت بخمسة سنوات.
- ✓ التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية: فقد قامت هذه الوكالة المتواجدة في الجزائر منذ 1967 من خلال فروعها بمنح أول قرض طويل الأجل سنة 1998 بقيمة 15مليون دولار لصالح CPA و الذي وجه لتمويل استثمارات توسيع و تجديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية، و أمام ظاهرة تنامي عدد هذه المؤسسات قامت الوكالة بمنح قرض ثاني ل CPA في سنة 2003 و ذلك بقيمة 40 مليون أورو.

و بالإضافة إلى هذا، هناك أطرف أخرى قد تعاونت معها الجزائر لترقية أداء مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة منها؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ONUDI التي بدأت العمل في الجزائر سنة 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية و إعادة الهيكلة الصناعية التي خصت 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة، و كما تم تعامل أيضا مع البنك العالمي الذي استحدث برنامج تقني

[75] بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام، نفس المرجع، ص ص358- 359.

مهم يتابع كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على وضعيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات"، و كما قد كان هناك تعاون ثنائي جزائري ألماني في مجال التكوين و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الحاصلة ما بين 2003-2007.

3.5 أهداف برامج دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و تعمل التدابير و المساعدات الموجهة لترقية أداء و تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق جملة من الأهداف، أبرزها ما يلي:

- ✓ إنعاش النمو الاقتصادي،
- ✓ تشجيع عملية خلق مؤسسات جديدة مع توسيع ميدان نشاطها،
- ✓ العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق حركية التطور التكنولوجي،
- ✓ ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4.5 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن دراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الصادرات و تنويعها من غير المحروقات يتجلى من خلال دراسة ما يلي:

1.4.5 مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

و تتضح هذه المكانة بالتطرق إلى نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج الصناعي الوطني من غير المحروقات بالمقارنة مع القطاع العام، و كذا بالتطرق أيضا إلى مدى مساهمة هذا القطاع بمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام بواسطة نواتجه الصناعية (أنظر إلى الجدول رقم 55).

الجدول رقم 55: مدى مساهمة القطاع العام و الخاص في تكوين الناتج الوطني الصناعي (ن و ص) خارج المحروقات خلال الفترة الحاصلة ما بين: 2000-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	ن و ص* خارج المحروقات للقطاع العام		ن و ص خارج المحروقات للقطاع الخاص		ن م ص خارج المحروقات لجميع القطاعات	
السنوات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	197554,5	67,94	93195,1	32,05	290749,6	100
2001	209001,3	66,3	106229,2	33,69	315230,5	100
2002	220149,1	65,21	117407,1	34,78	337556,2	100
2003	225978,4	63,58	129392,2	36,41	355370,6	100
2004	239513	61,69	148680,4	38,3	388193,4	100
2005	247610,9	59,19	170684	40,8	418294,9	100
2006	257508,5	57,28	191979,5	42,71	449488	100
2007	268745,8	56,01	211065,3	43,98	479811,1	100
2008	289531	55,73	229970,1	44,26	519501,1	100
2009	311952,1	54,43	261114,5	45,56	573066,6	100
2010	324014,5	54,19	273895,1	45,8	597909,6	100

ن و ص *: الناتج الوطني الصناعي

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

و من خلال الجدول أعلاه، تتبين مكانة القطاع العمومي في الصناعة حيث كانت له نسب مهمة من مجموع النواتج الصناعية أين حقق نَسب فاقت 60% طيلة الفترة القائمة ما بين 2000 _ 2004، ثم لتنخفض بعدها هذه النَسب لتنامي عدد و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بفعل الخصخصة و لبروز مؤسسات جديدة، و بذلك شهد القطاع الخاص نوعا ما استفاقة في السنوات الأخيرة نتيجة تسخير الدولة لعدة آليات تنظيمية و تشريعية و مالية لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

غير أن الأرقام تشير إلى ضعف القطاع الخاص في المجال الصناعي ما دام أن نسب مشاركة نواتجه الصناعية في الناتج المحلي الخام للبلد لم تتعدى نسبة 3% طيلة الفترة الحاصلة ما بين: 2000-2010(أنظر إلى الجدول رقم 56).

الجدول رقم 56: مدى مساهمة الناتج الصناعي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000_2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	ن و ص للقطاع الخاص		الناتج المحلي الخام	
السنوات	القيمة	%	القيمة	%
2000	93195,1	2,5	3698683,7	100
2001	106229,2	2,8	3754870,8	100
2002	117407,1	2,9	4023413,8	100
2003	129392,2	2,7	4700040,4	100
2004	148680,4	2,6	5545851,5	100
2005	170684	2,1	7836997,6	100
2006	191979,5	2,4	7836997,6	100
2007	211065,3	2,4	8567941,8	100
2008	229970,1	2,2	10002133,7	100
2009	261114,5	2,9	8808700,8	100
2010	273895,1	2,6	10428714,5	100

ن و ص *: الناتج الوطني الصناعي

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

فرغم تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل مهم إلا أنها لم تؤثر بطريقة فعالة في تطوير نسبة مشاركتها في تكوين الناتج المحلي الخام للبلد، و بهذا نعتقد أنه يجب بناء إستراتيجية رائدة لتنمية القطاع الصناعي، و ذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ الاستثمار في المورد البشري من خلال تحسين نوعية التكوين و التأهيل،
- ✓ الاستثمار في مجال التكنولوجيا من خلال دعم نشاطات البحث و التطوير، و كذا تفعيل الشراكة مع الدول الصناعية لنقل و تحويل العنصر التقني للبلد،
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تأهيلها و تحديث آليات إنتاجها،
- ✓ اختيار الاستثمارات الصناعية التي تمتلك فرص نجاح معتبرة، و ذلك من خلال إجراء دراسات بحثية علمية في هذا المجال (معايير انتقاء الاستثمارات)،

2.4.5 دراسة العلاقة بين تنامي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات

تعتبر إستراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية مهمة للدولة التي من خلالها تعمل على تنمية صادراتها، و لذلك تواجد عدد كبير من هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من شأنه أن يحسن من الأداء التصديري للبلد، غير أن هذا الفرض لم تستطع السلطات العمومية الجزائرية تحقيقه حيث هذا ما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم 57: نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين: 2000- 2009.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسب التغيّر%	الصادرات خارج المحروقات	نسب التغيّر%
2000	159507		612*	
2001	179893	5,8	648	12,7
2002	189552	13,2	734	5,3
2003	207949	-8,3	673	9,7
2004	225449	17	788	8,4
2005	245842	15,1	907	9
2006	269806	27,6	1158	9,7
2007	293649	15	1332	8,8
2008	321387	45,4	1937	9,4
2009	345902	-44,9	1066	7,6

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات CNIS و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (www. Pmeart-dz.org).

***مليون دولار أمريكي**

و من خلال الجدول رقم 57، يتضح أن تطور نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتماشى و تطور الصادرات خارج المحروقات، حيث نلاحظ أن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين 2000 و 2001 قد كان بمعدل 12.7%، و الصادرات خارج المحروقات بمعدل 12.3%، غير أن بين سنتي 2001 و 2002 قد سجلنا انخفاض في معدل نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أين قدَر المعدل ب 5.3%، و قابل ذلك ارتفاع في معدل نمو الصادرات خارج المحروقات ب 13.2% ، فهذا التباين بين معدل نمو المؤسسات و معدل نمو الصادرات قد تم تسجيله تقريبا طيلة فترة الدراسة مما يوجب القول عدم وجود أي علاقة تأثيرية لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، فتفسير هذا الأمر يرتبط أساسا بضآلة نسب مساهمة الناتج الصناعي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الخام للبلد.

6.إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي

لقد سطرت الحكومة الجزائرية سلسلة من الاستراتيجيات لإرساء سياسات عمومية تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أن هذه الاستراتيجيات لم تتمكن من الوصول إلى هدفها المنشود بفعل عدم مرونة جهازها الإنتاجي الصناعي ، و بذلك كان لابد على الجزائر أن تفكر في إستراتيجية جديدة أكثر نجاعة من سابقتها و التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف المسطر في إطار تحرير تجارتها الخارجية[76]، و ذلك في إطار جغرافي متعاون في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية و غيرها من المجالات، فهذا التعاون يوفر مزايا و مكاسب تعجز الدول عن تحقيقها بمفردها، خاصة و أن هذا التعاون و لو بشكل ما يساهم في خلق تجارة رائدة مابين الدول الأعضاء و هو الأمر الذي يسمح بالتخصص في الإنتاج وفق منهج اقتصاديات الحجم، و من ثم بات على الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي.

[76] و بهذا الصدد قد أشار صندوق النقد الدولي أنّه يتعين على السلطات الجزائرية تنويع صادراتها التي تسيطر عليها صناعة النفط و الغاز، و كما أشار أيضا في إطار تقيمه للاقتصاد الجزائري بجودة أداءه مع تلميح إلى الارتباط الشديد لهذا الاقتصاد بالنفط و الغاز و الإنفاق العام، خاصة و أنه قد تمكن من تخفيض الدين العام الخارجي. و للمزيد من المعلومات أنظر:

* نشرة صندوق النقد الدولي، الجزائر ينبغي أن تحدَ من الاعتماد على النفط و تنشئ المزيد من فرص العمل، 26 يناير2011، ص 1.

1.6 ترقية الصادرات خارج المحروقات من منظور الشراكة الأورومتوسطية

1.1.6 تقديم اتفاق الشراكة

بعد نهاية المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 2001/12/19 ببروكسل و التوقيع الرسمي عليه يوم 2002/04/22 بفالونسيا الاسبانية [77]، و بذلك يكون هذا الاتفاق قد حل محل اتفاق التعاون الموقع عليه في أبريل 1976 مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فاتفاق التعاون كان مدعما ببرتوكولات مالية، الهدف منها هو ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبي.

2.1.6 محتوى اتفاق الشراكة

لقد احتوى اتفاق الشراكة للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي على9 أبواب (احتوت على 110 مادة)، و 6 ملاحق و 7 بروتوكولات ، و يغطي هذا الاتفاق الجوانب التالية:

- ✓ الحوار السياسي (الباب الأول).
- ✓ التنقل الحر للسلع (الباب الثاني).
- ✓ تجارة الخدمات (الباب الثالث).
- ✓ المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة و أحكام اقتصادية أخرى (الباب الرابع).
- ✓ التعاون الاقتصادي (الباب الخامس).
- ✓ التعاون الاجتماعي و الثقافي (الباب السادس).
- ✓ التعاون المالي (الباب السابع).
- ✓ التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية (الباب الثامن).
- ✓ الأحكام المؤسساتية العامة و الختامية (الباب التاسع).

غير أن الجانب الذي يهمنا من اتفاقية الشراكة، يتمثل في الباب الثاني و المتعلق بحرية تنقل السلع، و الذي ينص على إقامة منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، و ذلك طبقا للإجراءات المعمول بها في المنظمة العالمية للتجارة (المادة 6 من الاتفاقية).

[77] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 2005.

فاتفاق الشراكة يعتبر كجيل ثاني من التعاون المشترك بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، فهذا الاتفاق قد شمل كل المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، و لعل أبرز ما نتج عنه هو إقامة منطقة التبادل الحر، فهذه الأخيرة تمثل جوهر التعاون المشترك و عكس اتفاق سنة 1976 الذي اعتبر كجيل أول من التعاون الذي اقتصر فقط على منح معاملة تفضيلية للمنتجات الجزائرية المصدرة نحو السوق الأوروبي.

3.1.6 التفكيك الجمركي في اتفاقية الشراكة

يقصد بالتفكيك الجمركي الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق و الرسوم الجمركية ذات الأثر المتبادل على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر، من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

4.1.6 ما هي أهداف اتفاق الشراكة

و تتمثل أهداف هذا الاتفاق في:

- ✓ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين،
- ✓ تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات المتعلقة بالسلع و الخدمات و رؤوس الأموال،
- ✓ تشجيع الاندماج المغاربي من خلال تشجيع التبادل التجاري داخل المجموعة، و بين هذه الأخيرة و دول الاتحاد الأوروبي،
- ✓ تعزيز التعاون في كل الميادين سواء الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،

5.1.6 انعكاسات التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر خلال فترة الدراسة، حيث قدَرت نسبة صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي ب 49.09% من إجمالي صادراتها سنة 2010، و كما قدَرت أيضا في نفس السنة نسبة واردات الجزائر المتأتية من الاتحاد الأوروبي ب 51.15% من إجمالي وارداتها، حيث هذا ما يوضحه الجدول رقم 58.

الجدول رقم 58: تطور التجارة البينية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2010.

البيان / السنوات	الصادرات الموجة للاتحاد الأوروبي (1)	الصادرات الإجمالية (2)	(2)/(1)	الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (1)	الواردات الإجمالية (2)	(2/(1)
2005	*25593	46001	**55,63	11255	20 357	55 ,28
2006	28750	54613	52,64	11729	21 456	54,66
2007	26833	60163	44,6	14427	27 631	52,21
2008	41246	79298	52,01	20985	39 479	53,15
2009	23186	45194	51,3	20722	39 294	52,73
2010	28009	57053	49,09	20704	40 473	51,15

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات CNIS. *** مليون دولار أمريكي، ** النسبة المئوية.**

و من خلال الجدول رقم 58، نكتشف أن الاقتصاد الجزائري هو شديد التبعية للاتحاد الأوروبي خاصة مع ارتفاع فاتورة الاستيراد، حيث أخذ تطور الواردات المتأتية من دول الاتحاد شكلا متصاعدا خلال فترة الدراسة: 2005-2010، مما جعلها تحتل نسب مهمة و معتبرة من إجمالي وارداتنا، و التي فاقت نسبة 50%، و يمكن تفسير ارتفاع هذه النسب إلى الأمور التالية:

- ✓ انفتاح قطاع التجارة الخارجية للجزائر؛ حيث أصبحت كل عمليات الاستيراد و التصدير حرة أمام الأشخاص الطبيعية و المعنوية،
- ✓ القرب الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي،
- ✓ عدم وصول الجزائر لمرحلة الاكتفاء الغذائي،
- ✓ ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في السوق العالمي،

و في المقابل جلَ صادراتنا يوجه نحو دول الاتحاد الأوروبي و بنسب مهمة التي تراوحت ما بين 44% و 55% ، غير أن هذه الصادرات كما نعلم تطغى عليها المحروقات بنسبة فاقت 95%، و بالتالي رغم كثافة المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلا أن استفادة القطاع التصديري

خارج المحروقات للجزائر من هذا الاتفاق هي جدَ محدودة، بل الاستفادة طالت بشكل واضح الصادرات من المنتجات الصناعية ذات الطابع المحروقاتي (كالغاز الطبيعي المصنع، المنتجات المصنعة من المشتقات البترولية) و بعض المواد المعدنية الخام كالحديد و النحاس و الرصاص وغيرها من المنتجات التي تتميز بمرونة طلب عالية في السوق الأوروبي، و بالإضافة إلى هذا تصدر الجزائر كذلك بعض المنتجات الزراعية نحو أوروبا و التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها كالخضر و التمور، غير أن هذه الصادرات تبقى محتشمة.

و من خلال هذه القراءة، نصل إلى أن الحصص التعريفية التي منحتها الجزائر للاتحاد الأوروبي قد استعملت أو استهلكت لارتفاع فاتورة الاستيراد، و بهذا النمط الاستيرادي تكون الجزائر قد منحت حصة سوقية كبيرة لدول الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للحصص التي منحها الاتحاد الأوروبي للصادرات الجزائرية، فيتضح أنها لم تستغل بالقدر المنتظر و المطلوب، و بذلك نستطيع القول بأنه هناك عدم تساوي في المكاسب المحققة من قبل الطرفين في ظل هذا الاتفاق، فهذه النتائج الناجمة عن اتفاق الشراكة حول المبادلات التجارية هي ذات مصداقية خاصة بعد نفاذ فترة 7 سنوات، و هي مدة ضرورية و كافية من أجل تفاعل السوقين بالامتيازات الجمركية.

و على هذا الأساس، فإن منطقة التبادل الحر تطرح مشكل اللاتكافئ بين الطرفين في الاتفاق، فهي تؤدي إلى خسائر و تكاليف فورية و مؤكدة في المدى القصير، و إلى أرباح و مكاسب غير مؤكدة في المدى المتوسط و الطويل.

فتحرير المبادلات التجارية له أثر على الإنتاج في المدى المتوسط و الطويل، حيث بإمكانه أن يقوي القطاعات الإنتاجية المصدرة للبلد من خلال تحقيق وفرات الحجم خاصة إذا ما اقترنت بالتطور التكنولوجي.

و خلاصة القول، أن التفكيك الجمركي بدون إرفاقه بسياسات عمومية ذات طابع اقتصادي (سياسات ظرفية: سياسة الميزانية، سياسة الصرف، و سياسات هيكلية: سياسات تأهيل المؤسسات العامة و الخاصة) ، فإنه سيؤدي إلى ممارسة ضغط رهيب على الميزان التجاري بسبب ارتفاع حجم الواردات من السلع الصناعية و الغذائية من أوروبا، أمام عدم استفادة الجزائر من مزايا هذا التفكيك للأسباب التالية:

- ✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي،
- ✓ خضوع المنتجات الوطنية المصدرة نحو دول الاتحاد الأوروبي لعدة معايير صحية و أمنية، فهذا الأمر يمثل قيدا أمام قطاع المصدرين الجزائريين،
- ✓ وجود دول الاتحاد الأوروبي في المنظمة العالمية للتجارة، سيخضع المنتج الجزائري في الأسواق الأوروبية إلى منافسة شرسة خاصة من قبل المنتجات الأسيوية،

2.6 آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

1.2.6 علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

لقد أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام لنظام التجارة متعدد الأطراف (الاتفاقية العامة حول التجارة و التعريفات الجمركية) منذ سنة 1987، حيث تم تنصيب في هذه السنة مجموعة عمل القائمة على انضمام الجزائر للاتفاقية العامة حول التجارة و التعريفات الجمركية، و في سنة 1995 تحولت هذه المجموعة إلى مجموعة عمل للمنظمة العالمية للتجارة مكلفة بمشروع انضمام الجزائر إليها.[78]

و لقد تقدمت الجزائر للمرة الثانية بطلب الانضمام سنة 1996، حيث اشترط عليها آنذاك تقديم وثيقة تحتوي على كافة المعلومات الخاصة بالحالة الاقتصادية و القوانين الجزائرية، فهذه الوثيقة حسب وزارة التجارة عبارة عن مذكرة تحتوي على 70 صفحة، علما أنه قد طرح على الجزائر من 1996 إلى غاية سنة 2003، 1200 سؤالا عبر مراحل. و بالإضافة إلى هذا ، قد أكدت الوزارة أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يعني إلغاء الحماية الجمركية باعتبار أن هذه المنظمة تشترط تحديد مستوى معين لهذه الحماية فقط، عكس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إقامة منطقة حرة للتبادل بإزالة كافة الحقوق و الرسوم الجمركية[79].

---

[78] و للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التجارة:

http://web.archive.org/web/20081222185407/http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema

تاريخ الاطلاع في: 2012/01/28.

[79] ملتقى حول مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، المنعقد بتاريخ 28 أبريل 2003، بالمجلس الشعبي الوطني، و للمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي:

http://www.apn.gov.dz/arabic/omc.htm

تاريخ الاطلاع في: 2012/01/29.

و نشير أن المجموعة المكلفة بمشروع انضمام الجزائر قد عقدت عدة اجتماعات إلى يومنا هذا لدراسة نظام التجارة الجزائري لتقديم تقرير عن أعمالها و برتوكول الانضمام، و حاليا لا يزال مشروع بروتوكول انضمام الجزائر للمنظمة في طور الإعداد، حيث هذا الانضمام لن يتم إلا بعد مصادقة البرلمان الجزائري عليه، و هذا شرط أساسي من شروط المنظمة العالمية للتجارة.

2.2.6 الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الصادرات السلعية

إن الجزائر في المدى القصير لا يمكنها في ظل السياسات الاقتصادية الحالية، بأن تحدث تغيير هيكلي و قيمي للصادرات، ما دام أن المواد الطاقوية تشكل نسبة كبيرة و معتبرة من الحصيلة الإجمالية للصادرات، و التي قدرت سنة 2010 بنسبة 97.32%، و لما كانت سوق المنتجات الأولية خارج إطار المعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات المنظمة، و بحكم محدودية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي لا تتعدى 3% في أحسن الظروف، فإن الصادرات السلعية لن تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى OMC في المدى القصير و المتوسط.

3.6 آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار المنطقة العربية الحرة للتجارة

1.3.6 تقديم اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة

لقد نتج عن القمة العربية[80]: التي تم عقدها في القاهرة خلال فترة 21-23 يونيو سنة 1996 قرار مهم يكلف بصدوده المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ إجراءات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحسب برنامج عمل و جدول زمني متفق عليه.

و أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره رقم 1318 المؤرخ في 1997/02/19 البرنامج التنفيذي و جدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، و ذلك وفقا لأحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1982، و التي تتوافق و أحكام منظمة التجارة العالمية.

[80] إعلان منطقة التجارة الحرة العربية، قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1318 المؤرخ في 1997/02/19، ص 12.

2.3.6 أداء التجارة البينية العربية

و من أجل تحليل أدق لحجم التجارة البينية العربية، نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 59: تطور بعض مؤشرات التجارة البينية للدول العربية خلال فترة: 2005-2009.

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات العربية الإجمالية	569	692,5	807,4	1067,8	726,1
الواردات العربية الإجمالية	350,2	400,8	535,3	705	603,3
الصادرات البينية العربية	48,3	58,6	71	93	74,7
الواردات البينية العربية	44,1	53,6	64,2	83,8	67,5
متوسط التجارة البينية العربية	46,2	56,1	67,6	88,4	71,1
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية %	8,48	8,46	8,79	8,7	10,28
نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية %	12,59	13,37	11,99	11,88	11,18

المصدر: من إعداد الطالب بناءا: – على تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، سنة 2010.

و من خلال الجدول أعلاه، نلحظ ما يلي:

- ✓ أن متوسط قيمة التجارة البينية قد انخفض في عام 2009 بنسبة 19.57% ليبلغ قيمة 71.1 مليار دولار مقارنة بقيمة 88.4 مليار دولار عام 2008، لانخفاض قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.67% و قيمة الواردات البينية بنسبة 19.45% في نفس الفترة، و يعود هذا الانخفاض إلى سببين رئيسين:
  - انخفاض أسعار البترول بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية،
  - تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العربي،

- ✓ انخفاض نسب مشاركة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية، حيث لم تتعدى نسبة 12% طيلة فترة الدراسة، و نفس الشيء بالنسبة للصادرات البينية، فهذا الأمر يؤكد مدى تبعية الدول العربية لتكتلات اقتصادية أخرى، فمثلا نجد تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، و تجارة دول مجلس التعاون الخليجي تتجه في غالبيتها نحو آسيا (اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، الصين) و دول الاتحاد الأوروبي.

و بالرغم من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005، إلا أن أداء التجارة البينية العربية لم يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث لم تتمكن الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة من تعميق الأداء التكاملي لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي نسبة 6% (وفق تقرير صندوق النقد العربي سنة 2010)، و بحسب اعتقادنا يمكن إرجاع أسباب ضعف هذا المؤشر إلى ما يلي:

- ✓ ضعف القاعدة الإنتاجية العربية،
- ✓ انخفاض معدلات التجارة و الاستثمارات البينية للدول العربية،
- ✓ مشكلة الاستثناءات السلعية و قواعد المنشأ التفصيلية التي لم تكتمل بعد،
- ✓ عدم الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية، حيث نجد بعض الدول تمنح معاملة تمييزية لسلعها الوطنية مقابل فرض رسوم و ضرائب على السلع المستوردة،
- ✓ عوائق انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء،
- ✓ تطبيق الدول العربية العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة في المنطقة، مثل: القيود غير الجمركية،

و للتخلص من هذه المشاكل، يجب على الدول العربية في المنطقة أن تقوم بإصلاح سياساتها الداخلية من أجل إحداث تكامل تجاري بجميع أبعاده، حتى يتسنى لها الاستفادة أكثر من مكاسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يؤدي إلى تخصيص كفء للموارد الاقتصادية مع تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية.

4.3.6 آثار اتفاق التبادل الحر على قطاع الصادرات السلعية للجزائر

1.4.3.6 تقديم الاتفاق

لقد صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 2004/08/03[81]، و الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2005، في حين الإعلان الرسمي للانضمام قد كان في قمة الرياض سنة 2007، ليتم بعدها إرسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية. و قد انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه اتفاقية بداية من فاتح جانفي 2009.

2.4.3.6 آثار اتفاق التبادل الحر على الصادرات خارج المحروقات

و مع تنفيذ الجزائر لشروط البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل الحر في بداية سنة 2009، قد سجلت الصادرات خارج المحروقات خلال السداسي الأول من هذه السنة قيمة 48.873 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 8.35% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (585 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة، حيث هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 60: الصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر _ السداسي الأول 2009.

الوحدة: مليون دولار

البيان	القيمة	النسبة %
المنتجات الصناعية	32,96	67,44
المنتجات الزراعية	15,86	32,45
منتجات الصيد البحري	0,053	0,1
المجموع	48,873	100

المصدر: إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية.

[81] و للمزيد من المعلومات حول بنود اتفاق التبادل الحر بين الجزائر و دول المنطقة أنظر إلى:
المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 2004/08/23، و الذي يتعلق بتصديق الجزائر على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الجريدة الرسمية- العدد 49.

و من خلال الجدول رقم 60، نلحظ أن المنتجات الصناعية قد حظيت بحصة الأسد و بنسبة 67.44% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات الموجهة لمنطقة التبادل الحر، حيث كان لمشتقات الهيدروكربونات و زنك و الاسمنت و نفايات الحديد و الصلب نصيب مهم ضمن هذه المجموعة السلعية. و تأتي في المرتبة الثانية المنتجات الزراعية بنسبة 32.45%، فمنتج البطاطا أعتبر في هذه الفترة من أبرز الصادرات الزراعية نحو المنطقة. و أما المرتبة الثالثة و الأخيرة، فهي تعود لمنتجات الصيد البحري (أبرزها الأسماك الطازجة) و بنسبة 0.1%.

و على أساس ما سبق، يتضح أن حجم الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى منطقة التبادل الحر هي جد محدودة بالمقارنة مع حجم الواردات العربية البينية التي قدرت سنة 2008 ب 83.8 مليار دولار، و بحسب اعتقادنا ترجع ضآلة هذه الحصيلة إلى ما يلي:

- ✓ درجة التمركز الكبيرة للصادرات الجزائرية اتجاه الدول المجاورة (تونس، المغرب، ليبيا)،
- ✓ تعتبر المنتجات الصناعية المشتقة من المحروقات من أبرز الصادرات الجزائرية الموجهة نحو المنطقة،

و بالتالي تحليل آثار اتفاق التبادل الحر على القطاع التصديري غير النفطي للجزائر لفترة السداسي الأول من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ليس له مصداقية لأن هذه المدة غير كافية لبروز آثار خلق التجارة التي تؤدي إلى تخصيص كفء لعوامل الإنتاج، بما يسمح بزيادة حجم الإنتاج كما و كيفا لتصدير الفائض منه نحو دول المنطقة، غير أنه في ظل ضعف أداء التجارة العربية البينية، قد يجعل استفادة قطاع الصادرات الجزائري خارج المحروقات من المزايا التي تمنحها هذه المنطقة في المدى القصير و المتوسط شبه معدومة.

المبحث الثالث: تحليل مدى فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة: 1990-2010.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل مدى فعالية السياسات العمومية التي وضعتها الدولة في مجال تحفيز و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و هذا باستخدام مؤشر التنافسية الذي من خلاله نستطيع تحديد حجم المزايا التي تكتسبها الصادرات الجزائرية غير النفطية، و في نفس الوقت نكتشف مدى قدرة و كفاءة القطاعات الاقتصادية (قطاع الزراعة و الصناعة) في التصدير، و على هذا الأساس نستطيع تحديد فشل أو نجاح السياسات العمومية في الجزائر، و هذا بغية الوصول إلى إستراتيجية إنمائية للصادرات يمكن إتباعها في المستقبل. و على هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

1. قياس فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة:1990-2010.
2. أسباب فشل السياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

1. قياس فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة:1990 -2010.

إن خصوصيات الاقتصاد الجزائري (اقتصاد مديونية، اقتصاد ريعي، اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد) تؤكد من سنة لأخرى على عدم تحقق تنمية اقتصادية بجميع أبعادها، حيث نلاحظ بعد تطبيق أي برنامج تنموي عدم حدوث أي تغيير في مستوى المؤشرات الاقتصادية، بل في بعض الأحيان تزداد سوءا، و يمثل مؤشر المزايا النسبية المحققة أو مؤشر التنافسية كمقياس مهم لتقييم على مدى 20 سنة مدى فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات للبلد.

1.1 قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الزراعية

سنقوم بتحليل أهمية الصادرات الزراعية في الاقتصاد الوطني، باستعمال مؤشر المزايا النسبية أو مؤشر التنافسية RCA، وفق المعادلة التالية:

$$RCA= (xi-mi)/(xi+mi)$$

حيث: xi: قيمة الصادرات لنفس السلعة، أو لمجموعة من السلع المتجانسة،

mi: قيمة الواردات لنفس السلعة، أو لمجوعة من السلع المتجانسة،

فعندما تساوي قيمة المعادلة 1+ معنى ذلك أن الواردات تساوي الصفر، و من ثم توجد هناك مزايا نسبية كاملة لصالح الصادرات، و بالعكس عندما تكون قيمة الواردات 1- حينما تكون قيمة الصادرات مساوية للصفر، فمعنى هذا عدم توفر أي مزايا للصادرات على الإطلاق، و نوضح هذا المؤشر للصادرات الزراعية و فق الجدول التالي:

الجدول رقم 61: قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الزراعية خلال فترة: 1990-2010.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	المزايا النسبية المحققة
1990	50	2 140	-2 090	-0,95
1991	55	1 938	-1 883	-0,94
1992	79	2 092	-2 013	-0,92
1993	99	2 177	-2 078	-0,91
1994	33	2 816	-2 783	-0,97
1995	110	2 753	-2 643	-0,92
1996	136	2 601	-2 465	-0,9
1997	37	2 544	-2 507	-0,97
1998	27	2 533	-2 506	-0,97
1999	24	2 307	-2 283	-0,97
2000	32	2 415	-2 383	-0,97
2001	28	2 395	-2 367	-0,97
2002	35	2 740	-2 705	-0,97
2003	48	2 678	-2 630	-0,96
2004	65	3 597	-3 532	-0,96
2005	67	3 587	-3 520	-0,96
2006	73	3 800	-3 727	-0,96
2007	88	4 954	-4 866	-0,96
2008	119	7 813	-7 694	-0,96
2009	113	5 863	-5 750	-0,96
2010	315	6 058	-5 743	-0,9

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات CNIS.

و من خلال الجدول أعلاه، نجد أن الميزان التجاري الجزائري للمنتجات الزراعية في وضع صعب جدا، فنلاحظ أن هناك تدهور مستمر و متزايد للواردات و العجز خلال فترة الدراسة، حيث قدرت

واردات الجزائر في سنة 2010 ب 6.058 مليار دولار، فهذا الرقم القياسي يوجب علينا طرح تساءل مهم حول كيفية تغطية الواردات مستقبلا في حالة انخفاض أسعار المحروقات.

فهذا العجز الذي يشهده الميزان التجاري الجزائري على مدى عشريتين، نعتبره شيء جد منطقي نظرا للتوجهات الخاطئة للسياسات الاقتصادية في هذا المجال التي فرطت في أهمية توفير الأمن الغذائي خلال هذه الفترة، و كذا إلى عدم فعالية سياسات الإصلاح التي طبقتها الجزائر في المجال الزراعي.

و باستعمال مؤشر المزايا التنافسية تتضح أكثر مدى قدرة القطاع الزراعي على تلبية حاجيات البلد، حيث نجد المزايا المحققة في سنوات الدراسة كما هو ظاهر في الجدول رقم 61 أنها قريبة من 1-، فهذا يعني أن صادرات القطاع الزراعي هي شبه معدومة، أي عدم توفر مزايا للصادرات على الإطلاق، و بالتالي نقول أن القطاع الزراعي في الجزائر له طبيعة هشة و ضعيفة، و بحسب اعتقادنا أن هذا الأمر يرجع إلى الأسباب التالية:

- ✓ فشل السياسات العمومية في مجال الإصلاح الزراعي، قد أثرت سلبا في تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث قدرت نسبة نمو الصادرات الزراعية في المتوسط ب 0.42%، مقابل نسبة 17.34% كمعدل نمو في المتوسط لواردات نفس السلعة،
- ✓ تدهور الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر إلى مستويات جد ضعيفة، حيث قد انخفضت من نسبة 0.53% سنة 2005 إلى نسبة 0.3% سنة 2007، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 62: الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الجزائر خلال فترة: 2005-2008.

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008
الكفاءة الاقتصادية %	0.53	0.45	0.34	0.30

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 330.

و يمكن أن نرجع سبب تراجع معدلات الكفاءة الاقتصادية و تدهورها إلى عاملين أساسيين، و هما:

- ✓ تدني نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام للبلد، حيث قدر وفق إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2009 ب 9.2%،
- ✓ انخفاض نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي إلى قوى العاملة الكلية، فهذا الأمر حسب اعتقادنا يفسر على أساس تفضيل الفئة النشيطة العمل في الإدارات العمومية غير المنتجة،
- ✓ الانفتاح التجاري قد أثر سلبا على حجم الواردات الجزائرية،
- ✓ الصعوبات التسويقية التي تواجهها الصادرات الجزائرية الزراعية لعدم مطابقتها للمواصفات العالمية،

و خلاصة القول، أنه بعد تحليل المزايا المحققة في الصادرات الزراعية اكتشفنا أن التنمية الزراعية في الجزائر لم تكن يوما من أولويات التنمية الاقتصادية، فالمتأمل لسياساتنا العمومية في هذا المجال يلاحظ وجود ضبابية كبيرة في شأن التنمية الزراعية منذ الاستقلال، لعدم وجود أي سياسة فعالة تعمل على ترقية الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه، و السؤال الذي يطرح هو كيف يمكن أن نعتبر قطاع الزراعة كحل أو بديل عن قطاع المحروقات في ظل هذه الشروط المتدهورة ؟

2.1 قياس المزايا النسبية المحققة للصادرات الصناعية

تتكون الصادرات الصناعية في الجزائر، أساسا من المنتجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية و الزراعية، غير أنه تسيطر على هذه المجموعة السلعية المنتجات نصف المصنعة بنسبة فاقت 90% عند تصديرها، و يرجع سبب اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا النوع من السلع عند التصدير إلى سببين مهمين، وهما:

- ✓ عدم توافق السلع الصناعية الجزائرية مع معايير الجودة العالمية،
- ✓ عدم وجود أي علاقة بين الصناعة الجزائرية و نشاط البحث و التطوير.

و قبل أن نتطرق لدراسة المزايا التنافسية المحققة للصادرات الصناعية، سنعرج أولا على تطور الميزان التجاري الصناعي، حيث هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 63: قياس المزايا النسبية المحققة في الصادرات الصناعية خلال فترة: 1990- 2010.

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	المزايا النسبية المحققة
1990	290	5 577	-5 287	-0,9
1991	235	4 357	-4 122	-0,89
1992	294	4 429	-4 135	-0,87
1993	304	4 696	-4 392	-0,87
1994	209	4 604	-4 395	-0,91
1995	297	5 350	-5 053	-0,89
1996	545	4 851	-4 306	-0,79
1997	411	4 418	-4 007	-0,82
1998	270	4 885	-4 615	-0,89
1999	353	4 838	-4 485	-0,86
2000	523	4 808	-4 285	-0,8
2001	571	5 462	-4 891	-0,81
2002	621	6 907	-6 286	-0,83
2003	540	7 941	-7 401	-0,87
2004	605	10 957	-10 352	-0,89
2005	692	12 700	-12 008	-0,89
2006	873	13 558	-12 685	-0,87
2007	1040	15 785	-14 745	-0,87
2008	1452	23 281	-21 829	-0,88
2009	734	25 537	-24 803	-0,94
2010	1087	26 215	-25 128	-0,92

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات CNIS.

و من خلال الجدول رقم 63، نلاحظ أن الميزان التجاري يشهد عجزا من سنة لأخرى، ليصل سنة 2010 إلى مستوى 25128 مليون دولار أمريكي، و يمكن تفسير ضخامة هذا العجز لارتفاع وتيرة الاستثمارات العمومية في الجزائر من جراء تطبيق بالخصوص كل من:

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي أعطي الأولوية للأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية،

- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي أعطى الأولوية لأهمية تطوير المنشآت الأساسية و دعم التنمية الاقتصادية في البلد،

و على أساس العجز المستمر في الميزان التجاري يتضح مدى ضعف الصادرات الصناعية الجزائرية في اكتساب مزايا مهمة تمكنها من الظفر بحصص سوقية أجنبية، حيث هذا ما يؤكده مؤشر المزايا النسبية المحققة التي كونتها هذه الصادرات، لأنه قد أخذ على مدى 20 سنة قيم سالبة قريبة جدا من 1- و التي انحصرت ما بين 0.82- و 0.92-، و بذلك نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من هذه المنتجات لا تتمتع بأي ميزة نسبية مقارنة بالواردات لنفس المنتجات. و عليه يمكن القول أن صادرات السلع الصناعية هي شبه معدومة، و بحسب اعتقادنا يرجع هذا الضعف التصديري إلى الأسباب التالية:

- ✓ فشل التجربة الإنمائية في الجزائر لفترة الستينات والسبعينات، و التي كانت قائمة آنذاك على مجموعة من المخططات الاقتصادية، حيث كانت تهدف السلطات العمومية من وراءها إلى بناء قطاع صناعي عمومي، غير أن هذا الأمر لم يتحقق رغم المخصصات المالية التي وجهت نحو تنمية هذا القطاع الذي كان يحظى دائما بالأولوية عند توزيعها، و يرجع هذا بحسب رأينا إلى اعتماد الجزائر على أسلوب الاشتراكية في التنمية الاقتصادية، و كذا إلى ضعف كفاءة الهياكل الصناعية في تلبية المتطلبات المحلية، و كما أخذت الهفوات التطبيقية لهذه البرامج نصيبا مهما في تعثر التنمية في الجزائر خلال هذه الفترة، نتيجة غياب اللامركزية القرار،
- ✓ فشل إجراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الذي تم استحداثه في الثمانينات (في إطار المخطط الخماسي الأول: 1980- 1984)، و الذي كان ينتظر منه أن يمنح تسهيلات في التسيير و الإدارة للتخلص من البيروقراطية بهيكلة هذه المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة، غير أن هذا الهدف لم يتحقق لتدهور الأوضاع الاقتصادية في النصف الثاني من الثمانينات خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات، و تراجع قوة الشرائية للدولار، و ارتفاع معدلات التضخم، فهذه الأسباب كلها قد أثرت سلبا على مسار التنمية الاقتصادية للبلد،

- ✓ عدم تحقق الأهداف المنتظرة من إجراء استقلالية المؤسسات العمومية لسنة 1988، حيث كانت السلطات العمومية تهدف من هذا الإجراء منح المزيد من الحرية و المبادرة للمؤسسات العمومية في إطار تجسيد مبدأ اللامركزية، غير أن النتائج المالية لهذه المؤسسات لم تكن بصفة مرضية لعدم تحسن مردوديتها الإنتاجية، و هذا بفعل وجود بعض الشروط السيئة التي عرقلت الإصلاح الهيكلي للمؤسسات العمومية، نذكر منها التوزيع غير المنتظم و السيئ لذمم المؤسسات المهيكلة، و بطء السلطات في إعداد الإجراءات القانونية التنفيذية لإجراء الاستقلالية، و بالتالي هذه الأسباب قد عرقلت عملية تأطير المؤسسات العمومية.

- ✓ فشل سياسة التطهير المالي التي سطرتها الدولة وفق المرسوم التنفيذي رقم 91-75 المؤرخ في 1991/03/16، و ذلك من أجل تسوية المشاكل المالية التي كانت تواجهها المؤسسات الاقتصادية العمومية من جراء المديونية اتجاه البنوك التجارية و الخزينة العمومية، و يرجع هذا الفشل بحسب اعتقادنا إلى عدم قدرة السلطات العمومية على تكييف سياسات التمويل مع البرامج الاستثمارية لهذه المؤسسات، و كذا إلى جمود نظام التسيير السابق،

- ✓ عدم تحقق الأهداف المرجوة من إجراء الخصخصة، حيث أن جل المؤسسات التي تم خصخصتها تبقى كقطاعات هشة و قليلة الخبرة و غير متطورة، و ليس بإمكانها التكيف مع المحيط العالمي، فكل هذا جعلها في إطار تخضع فيه لمنافسة تجارية غير متكافئة، و ستزيد الأوضاع سواء مع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،

- ✓ تدني مستويات القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر، حيث قدرت سنة 2009 ب 5.814 مليون دولار و بنسبة 4.2% من الناتج المحلي الخام (إحصائيات صندوق النقد العربي حسب تقريره الاقتصادي لسنة 2010) ، و بحسب اعتقادنا يرجع ضعف قيمة المضافة لهذه الصناعة إلى ضآلة عدد المناطق الصناعية في البلد مع توفرها على أجهزة و معدات بعيدة كل البعد عن التكنولوجيا الحديثة مما جعل منتجاتها غير متوافقة مع مقاييس الجودة العالمية، و كذا إلى افتقار الارتباط بين قطاعات الصناعة الجزائرية.

و صفوة القول، أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بالهشاشة لأسباب سالفة الذكر، و لكن يمكن للجزائر أن تتجاوز هذه المشاكل من خلال ما يلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الناشئة كدول جنوب شرق آسيا، لنقل عنصر رأس المال لندرته في بلدنا، و ذلك من أجل:
  - رفع الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي،
  - تقليل من فاتورة استيراد المنتجات الصناعية،
  - تمكين الصناعة الجزائرية من اكتساب مزايا نسبية جيدة،
- ✓ تطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة،
- ✓ تطوير الصناعات من خلال زيادة حجم المصانع و تشجيع اندماجها بما يكفل زيادة إنتاجيتها و قدرتها على خلق فرص للإبداع و الاختراع،
- ✓ إنشاء تجمعات صناعية كبرى في شكل عناقيد صناعية، من شأنه أن يساهم في تقليل من تكاليف التصنيع، خاصة عند وجود ترابط رأسي ما بين الصناعات في هذه المجمعات، أي كل مجمع صناعي يكمّل نشاط المجمع الآخر،
- ✓ إعداد برنامج لدعم و تحفيز التصنيع في الجزائر، و ذلك في إطار مخطط عمل حكومي يختار الصناعات القادرة على النمو و الانطلاق و المنافسة في الأسواق الأجنبية وفقا لقاعدة كثافة توافر عناصر الإنتاج، و ما دام الجزائر تتمتع بمزايا طبيعية، فإنها لا بد عليها أن تركز على الصناعات التالية لتوجيهها نحو التصدير:
  - الصناعات التي ترتكز على الغاز الطبيعي،
  - الصناعات التي ترتكز على المواد الخام،
  - الصناعات البتر وكيماوية التي تتميز مرونة طلب عالمية في السوق العالمي، لأن الجزائر لها ميزة نسبية و تنافسية فيها، حيث تمتلك مجمعات صناعية مهمة مع توفرها على المواد الخام،

و من أجل تأهيل القطاع الصناعي و جعله كبارون ضبط للاقتصاد الوطني لتمكينه من أن يكون البديل الأنجع عن قطاع المحروقات، لابد على الجزائر أن تضع في إستراتيجيتها الصناعية أهمية

إنشاء صناعات إنتاجية ممتازة، أين تتوفر فيها مجموعة من الشروط منها بالأخص مستوى الدراية الفنية، و بذلك وجب على السلطات العمومية أن تتجه عكس مسار التنمية المتبع عقب فترة الاستقلال، أي التوجه نحو الصناعات الخفيفة أولا، ثم بعد ارتفاع مستوى الفن الإنتاجي نقوم بتوجيه استثماراتنا نحو الصناعات الثقيلة، و بذلك ستكون الصناعات المعتمدة في المدى القصير كصناعات إحلال واردات، و في أجل الطويل كصناعات تصديرية.

و بالتالي أمر تأهيل القطاع الصناعي يوجب على السلطات العمومية للبلد بأن تواجه التحديات المستقبلية للاندماج في السوق العالمية بفعالية لتحقيق استفادة مهمة من المزايا التي يتيحها هذا السوق.

2.أسباب فشل السياسات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

و من خلال تناولنا لإستراتيجية الجزائر في تنمية صادراتها غير النفطية، و لمؤشر المزايا التنافسية لأبرز القطاعات وهي كل من قطاع الصناعة و الزراعة، التي تعد من أساسيات التنمية الاقتصادية، لاحظنا عدم تمكن السلطات العمومية من تحقيق الأهداف المسطرة و لو بنسبة معينة، حيث لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات في أحسن الظروف و الأحوال نسبة 6.58%، فهذا الأمر يطرح أكثر من مشكل حول دور الدولة في تفعيل مؤسساتها الاقتصادية، التي لم تساهم في تنويع المنتجات الموجهة نحو التصدير، و بحسب اعتقادنا أن فشل السياسات العمومية رغم وجود إصلاحات اقتصادية و سياسية قد يرجع للأسباب التالية:

1.2 الأسباب المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية و السياسية

✓ الوضع الأمني المتأزم الذي مرت به الجزائر طيلة عشرية التسعينات، قد أثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فالأمن يمثل محور أساسي في قضايا الأمة، و بذلك توفره يعني الحد أو التقليل من مخاطر الاستثمار، و بالتالي عدم وجود استقرار سياسي و أمني في البلد خلال هذه الفترة قد عرقل و أخر عدة مشاريع تنموية.

✓ صعوبة التخلص إلى حد الاستحالة من التبعية اتجاه المحرقات، حيث يعتبر النفط في الجزائر من أبرز مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فدوما كانت الصادرات النفطية مصدرا مهما لجذب العملة الصعبة، و مع تحسن أسعارها في مطلع العشرية الأخيرة قد أصبحت الرافعة المالية الوحيدة لاقتصاد البلد، مما أدى إلى تحسن وضعية ميزان المبادلات التجارية كنتيجة ارتفاع أسعارها في السوق

العالمي، فصادرات المحروقات هي كثيفة بالمقارنة مع الصادرات الأخرى طبقا للميزة الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث أنها شكلت نسبة 98.02% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2005، و بالتالي التحليل الاقتصادي لواقع التصدير في الجزائر يشير إلى هشاشة الهياكل القاعدية لهذا الاقتصاد في الإنتاج والاستثمار خارج المحروقات، و بذلك وجب على السلطات العمومية أن تأخذ في عين الاعتبار الشروط التالية لمواجهة التحديات المستقبلية:

- محدودية طاقة النفط، فهي طاقة غير متجددة حيث يجمع الخبراء على نفاذها في غضون 40 سنة أو 60 سنة ، و ذلك نظرا للكمية العالية التي تنتجها الجزائر يوميا، و التي قدرت سنة 2010 ب 1.199.400 برميل في اليوم وفق تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2011.
- تقلبات أسعار النفط، و خير مثال على ذلك أزمة 1986 التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري،
- قيام الإنتاج الوطني على الصناعة الاستخراجية، الأمر الذي لا يمكّن الصناعة الوطنية من اكتساب مزايا تنافسية، حيث تساهم هذه الصناعة بنسب مهمة في الناتج المحلي الخام و التي فاقت 45%، حيث هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 64: تطور نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الخام خلال فترة:2006-2010.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة %	45,69	43,77	45,83	30,98	34,69

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مجموعة من تقارير صندوق النقد العربي (من 2007 إلى غاية 2011).

و ما دام أن هيكل الصادرات الجزائرية تسيطر عليه المحروقات بالأغلبية الساحقة، فإن البدائل التنموية لم تحقق.

✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري الذي لا يتوفر على المرونة الكافية و المدعمة له على اكتساب مزايا تنافسية في المدى القصير و المتوسط، بما تسمح له بزيادة الإنتاج في حالة زيادة

الطلب، و كما أنه لا يستطيع التكيف مع التغيرات الحاصلة في أساليب الفن الإنتاجي، نظرا للتكنولوجيا العالية و المطلوبة عند إدخال تعديلات على هذه الأساليب، فهذا ما لم نجده في الصناعة الجزائرية التي تقوم على آلات ذات تكنولوجيا متقادمة مر عليها دهر من الزمن، قد تآكلت و لم تعد لها أي مردودية، علما أن مرونتها على التكيف هي معدومة عند إجراء أي تعديل في العملية الإنتاجية، حيث هذا ما تعكسه نسبة مشاركة الصناعة التحويلية الضئيلة في الناتج المحلي الخام للبلد، و التي لم تتعدى نسبة 6% في الآونة الأخيرة.

الجدول رقم 65: تطور نسب مساهمة القيم المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال فترة: 2006-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان \ السنوات	2007	2008	2009	2010
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	5,502	5,658	7,889	8,036
النسبة %	4,074	3,29	4,2	4,96

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير صندوق النقد العربي لسنة2011.

- ✓ ثقل المديونية الخارجية، حيث تمثل قيدا على طبيعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية في مجال تنظيم شؤونها الاقتصادية، فرغم انخفاض معدلات خدمة الدين العام و الذي يعود فيه الفضل إلى ارتفاع أسعار المحروقات و التسديد مسبق لها، إلى أنها قد أثرت سلبا على التوازنات الخارجية للبلد، ما دام أن معدل العائد الناتج عن توظيف هذه القروض في الاقتصاد الوطني لم يفق معدل خدمة الدين، فهذا الأخير كان له نصيب معتبر في الناتج المحلي الخام حين قدر ب 16.7% سنة 2005، في حين سجلت نسبة خدمة الدين العام إلى إجمالي الصادرات من السلع و الخدمات أعلى نسبة سنة 2006 ب 23.2% (وفق إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2010).

و بالرجوع إلى معطيات فترة التسعينات التي اقتضاها الانفتاح التجاري، يمكن القول أن آثار المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري تعود إلى هذه فترة و بنسبة كبيرة، و

بالخصوص على كل من الإنتاج و الاستثمار التي تجلت بوضوح من خلال ضعف معدلات نمو هذه القطاعات، فقطاع الصناعة قد شهد أعلى معدل نمو ب 4.6% سنة 1998، و أما قطاع الفلاحة فقد شهد أعلى معدل ب 19.5% سنة 1995، في حين أعلى معدل شهده قطاع الأشغال العمومية هو 4.5% سنة 1996 (أنظر إلى الجدول أدناه).

الجدول رقم 66: نسب النمو القطاعي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1993 – 1998).

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة %	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الفلاحة %	3.7-	9.0-	15.0	19.5	14-	11.4
البناء و الأشغال العمومية %	4.0-	0.9	2.7	4.5	2	2.4

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري– حدود السياسات الظرفية، ترجمه أم الحسن إلى اللغة العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 41.

و من خلال الجدول رقم 66، نلحظ تذبذب معدلات نمو قطاعات الاستثمار و الإنتاج، حيث يمكن إرجاع هذا أيضا لوجود ضعف في القدرة الاستيرادية الذاتية للمنتجات الوسيطة في العمليات الإنتاجية للبلد نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل هذه الفترة.

و الأثر الثاني للمديونية الخارجية على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد، فهو يتعلق بالمستوى العام للأسعار، حيث يتضح من خلال ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية خلال فترة التسعينات و التي وصلت أوجها سنة 1995. و من ثم نستنتج أن المديونية الخارجية لم تكن يوما في صالح التنمية الاقتصادية بل زادت من تعميق جراح هذا الاقتصاد، و أكبر دليل على هذا هو قيام السلطات العمومية بإعادة جدولة ديونها سنة 1994.

- ✓ التحرير الفوضوي للتجارة الخارجية في الجزائر لغياب مفهوم موحد للإصلاحات المتعلقة بهذا القطاع، حيث نجد كل إصلاح لا يأخذ بعين الاعتبار نتائج الإصلاح السابق، فهذا الأمر قد أدى إلى ارتفاع حاد في فواتير الاستيراد و بشكل خطير خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى

استنزاف الاحتياطات من العملة الصعبة، و بذلك وجب على السلطات العمومية للبلد بأن تقوم بإعادة توجيه هذه الاحتياطات نحو القطاعات الاستثمارية لتحقيق على أقل مفهوم إحلال الواردات في المدى القصير،

- ✓ عدم كفاية التحفيز الضريبي في الجزائر،
- ✓ تكلفة الانتقال إلى اقتصاد السوق، و ذلك من جراء قيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، و بالخصوص منها الإصلاحات الضريبية و الجمركية التي عملت على تخفيض معدلات الضريبة، و بالتالي انجر عن هذه العملية حدوث خسارة معتبرة في الجباية العادية، فهذا الأمر قد أخل بتوازن الميزانية العامة للدولة، خاصة و أنها كانت تحتاج إلى موارد مالية لتعزيز إصلاحها الهيكلي خلال هذه الفترة، و كما كان لإجراء خصخصة المؤسسات العمومية أثر بالغ على عنصر التشغيل أين ارتفعت معدلات البطالة بصورة مؤثرة في سوق العمل، و كما يعتبر إجراء التطهير المالي للمؤسسات العمومية من قبل الخزينة العمومية عبئ و تكليف مالي وقع على كاهل الدولة.
- ✓ العجز الكبير في تلبية الحاجات الوطنية أو الطلب المحلي قد جعل من البيع الداخلي أكثر ربحية من التصدير، و لنفس السبب أصبح الاستيراد مجالا خصبا لتحقيق الأرباح مع مخاطر أقل بالمقارنة مع التصدير، لهذا نجد عدد كبير من المستوردين في الجزائر مقابل عدد ضئيل من المصدريين رغم الامتيازات التي توفرها الدولة في هذا المجال، و بالتالي هذا الأمر يعكس مدى غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين و ميلهم أكثر لممارسة عملية الاستيراد،
- ✓ تدهور معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية لدى المؤسسات العمومية الصناعية، قد أثر سلبا على إنتاجيتها الكلية، و بذلك تكون طبيعة هذا الاستغلال قد تميزت بعدم الرشاد الاقتصادي،
- ✓ تسخير الصادرات لسداد الدين الخارجي نحو روسيا، قد أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى نسبة 6.58%، و بذلك أصبحت أعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة، فهذا الأمر تجسد نتيجة إجبار السلطات العمومية المؤسسات الوطنية على المشاركة في سداد هذا الدين (اتفاق سنة 1992) في شكل تصدير منتجات صناعية المقدرة بمبلغ 1300 مليون دولار، و بذلك نجد أن الصناعة الوطنية لسلع التجهيزات قد ساهمت بنسبة مهمة في سداد هذا الدين و بقيمة 563 مليون دولار أي أكثر من 35% من قيمة الظرف المالي. غير

أن هذا الاتفاق بحسب رأينا لا يمكن إدراجه ضمن سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، بل قد عرض المؤسسات الوطنية لصعوبات عدة خاصة في مجال الحصول على المواد الأولية و نصف المصنعة مما أثر سلبا على توازنها المالي، و بالإضافة إلى هذا قد فرضت أوكرانيا رسوم جمركية مرتفعة على الواردات التي تمر عبر أراضيها إلى روسيا[82]. و بالتالي ما يسعنا إلا القول بأن قضاء الدين بهذا النمط هو سياسي أكثر مما هو اقتصادي رغم شح الموارد المالية التي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة لانخفاض أسعار البترول،

- ✓ تميز النظام القانوني الجزائري المؤطر للتجارة الخارجية ببيروقراطية عالية نظرا للعدد الكبير من القوانين و الأوامر و المراسيم التنفيذية و المقررات الوزارية و الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر (أنظر إلى الجدول رقم 67).

الجدول رقم 67: تطور تشريعات التجارة الخارجية في الجزائر.

	عدد النصوص ما بين 1988 إلى 1993
قوانين و أوامر، قوانين المالية	9
المراسيم التنفيذية	32
المناشير الوزارية	41
المقررات الوزارية	63
الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر	11
العدد الإجمالي	156

المصدر: عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الطبعة الأولي، 2007، الجزائر، ص 260.

و بالتالي خصائص السياسات العمومية في الجزائر من ارتجالية و جزئية و انفصالية عن بعضها البعض، و كذا غياب إستراتيجية طويلة الأجل لهذه السياسات التي لا تتعدى دورة حياتها حدود

[82] Kamel Behidji, Les exploitations de biens d'équipement industriels dans le cadre du remboursement de la dette, Cahiers du CREAD n°43, 1er trimestre 1998, pages 99-110.

المرحلة التي تطبق فيها، كلها عوامل قد ساهمت في تقليل من فعاليتها في ميدان دعم و ترقية النشاط التصديري خارج المحروقات، و بذلك نجد أن هذه السياسات التي قامت على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و التي تبنتها الجزائر في مرحلتها الانتقالية هي ناقصة و ليست بمغرية في مجال بناء و ترحيل المصانع إليها، فهذا ما جعل الصناعة الجزائرية تبقى بعيدة كل البعد عن أجواء المنافسة العالمية و غائبة بصفة شبه تامة في القطاع التصديري للبلد.

2.2 الأسباب المتعلقة بالمحيط التصديري

- ✓ قلة اهتمام المؤسسات العمومية و الخاصة في الجزائر بالتسويق الدولي، الذي أصبح حاليا أداة مهمة في إيجاد أماكن لتصريف المنتجات الوطنية، غير أنه يستوجب أن تتوفر مجموعة من الشروط في هذه المنتجات، أبرزها مدى قدرة المنتج على التكيف مع طلبات الزبائن المرغوب فيها، و بحسب اعتقادنا ترجع أسباب قلة الاهتمام بجوانب التسويق للأسباب التالية:
  - وجود نقص كبير في المختصين في مجال التسويق،
  - عدم توفر الشروط الملائمة لإدماج وظيفة التسويق بشكل فعال في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر،
  - يعتبر نشاط ممارسة بحوث التسويق في الجزائر مكلف و غير منتج،
- ✓ جهل أغلب المؤسسات الجزائرية سواء العامة أو الخاصة بإستراتجيات التصدير،
- ✓ عدم تطابق المنتج الوطني مع معايير الجودة العالمية المعمول بها، و يرجع هذا إلى النطاق الضيق الذي تشتغل فيه المؤسسات الجزائرية مما جعل منتجها يخضع إلى مقاييس وطنية بحتة،
- ✓ عدم تنافسية المنتج الوطني من حيث السعر بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية التي تستفيد من وفرات الحجم الاقتصادية، و كما يمكن أيضا إرجاع هذا إلى تدهور قيمة العملة الوطنية التي أثرت سلبا على قيمة المدخلات المستوردة مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج،
- ✓ التوجيه الخاطئ للادخار الوطني نحو تمويل قطاع الواردات على حساب الاستثمار المنتج و المدعم لقطاع الصادرات، فهذا الأمر من شأنه أن يخل بتوازن سوق السلع و الخدمات للبلد، و كما نلحظ أيضا عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،

- ✓ عدم توفر جهاز معلوماتي فعال في الجزائر يوفر كافة المعلومات للمصدريين عن أسواق التصدير، و هذا لضعف تواجد المؤسسات التي سخرتها الدولة لترقية صادراتها خارج المحروقات عبر كامل التراب الوطني، فنجد مثلا غرفة التجارة و الصناعة CACI متواجدة في أغلب ولايات الوطن، بينما الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير لا تتواجد سوى في ثلاثة ولايات على الأكثر (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة)، و بالمقابل كل من SAFEX و ALGEXلا تمتلك أي فرع.
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل الدولي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التسويق، فهذا الأمر يؤثر سلبا على تنافسية المنتج الوطني في الأسواق الخارجية،
- ✓ تشابك و تداخل المهام بين الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX قد أدى إلى غياب عنصر التنسيق فيما بينهما، و كذا إلى تدنى مستوى أداءهما في دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات،
- ✓ ضعف أداء الجمعية الوطنية للمصدريين ANAXEL في تنظيم و الإشراف على قطاع التصدير للبلد، حيث تجلى هذا في شتات المصدريين الجزائريين و عدم إتحادهم،
- ✓ سوء تنظيم و متابعة مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في التظاهرات الاقتصادية و الصالونات و المعارض الدولية من قبل المؤسسات التي سخرتها الدولة في هذا المجال،
- ✓ ضعف القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أولا لمحدودية مواردها المالية، و ثانيا لعدم إطلاعها على الأسواق الخارجية، وثالثا لعدم امتلاكها للعنصر التقني، و رابعا لضعف أداءها محليا،
- ✓ و جود خلل في توزيع الصادرات في الجزائر، حيث تتمركز في كل من ميناء أرزيو و سكيكدة و بنسبة فاقت 70%، و هذا لوجود ناقلات نفط و مصانع تكرير البترول. و في المقابل، تتمركز الواردات في كل من ميناء الجزائر و وهران و بنسبة فاقت 50%، و ذلك لتوفر هذه المناطق على كثافة سكانية و صناعية، و بصفة عامة نلاحظ وجود خلل في توزيع مكاتب التجارة الخارجية التي تعتبر كممر إلى العالم الخارجي، فهذا الأمر يشكل قيدا كبيرا أمام قطاع المصدريين. فالموانئ المعتمدة في التجارة الخارجية تصل إلى 13 ميناءا، منها 2 مخصصة للتصدير بصفة وحيدة، و هذا ما يجعلها غير قادرة على تلبية حاجات المصدريين في ظل الانفتاح التجاري، خاصة مع ضعف طاقتها التخزينية،

- ✓ غياب النقل الجوي في ساحة المعاملات التجارية مع الخارج،
- ✓ في إطار التصدير لا يوجد أي قرار أو قانون أو مرسوم تنفيذي خاص يطبق على كل منتج أو خدمة باستثناء المرسوم التنفيذي رقم 07-102 الذي يحدد شروط تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية، أو المقررة المشتركة عن الوزارات رقم 130 (المؤرخة في 2002/12/10) التي تخص شروط تصدير التمور، و بالمقابل نجد عدة مراسيم تنظم و تحدد شروط استيراد السلع و الخدمات،
- ✓ تفعيل نظام التجارة الخارجية للبلد على أساس مفهوم الاستيراد، نظرا للانفتاح التجاري الكبير الذي ساهم في زيادة تعداد المستوردين، قد أثر على قطاع الإدارات العمومية خاصة منها الموانئ و البنوك و شركات التأمين و الجمارك حيث أصبحت تشتغل وفق هذا المعنى، لغياب شبة التام لقطاع المصدريين، و بالتالي شركات تصدير/ استيراد يمكن إطلاق عليها تسمية شركات استيراد/ استيراد في الجزائر،
- ✓ ضعف النشاط الاختراعي للمؤسسات الجزائرية، قد يرهن مستقبلها التصديري أمام التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، حيث هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 68: توزيع الشهادات المودعة من قبل المخترعين على أساس التصنيف لفترة الممتدة ما بين: 1989- 1993.

الهيئات المخترعة	عدد الاختراعات
الوزارات	2
مؤسسات عمومية اقتصادية EPE	23
مراكز بحث و تنمية	17
مؤسسات خاصة	20
لجان بحث	14
جامعات و معاهد	8
مؤسسات ولائية	1
اختراعات معزولة	283
المجموع	363

المصدر:

Abdelaziz Salem, Exportation et innovation, Cahiers du CREAD n°43, 1er trimestre 1998, pages 67-77.

و من خلال الجدول رقم 68، تتضح ضآلة الاختراعات التي تقدمها مختلف الهيئات المخترعة في الجزائر، و التي قدرت حصيلتها في الجزائر خلال فترة: 1989-1993 ب 363 اختراع، فهذا العدد هو جد ضئيل، إذا ما قمنا بمقارنته بعدد الاختراعات المحققة في تونس سنة 1989، و التي قدرت ب 1374 اختراع، و أما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى نجد فرنسا قد سجلت في نفس السنة 74942 اختراع (هذه الإحصائيات قد أخذت من الدراسة التي قام بها الباحث عبدالعزيز سالم) ، و بذلك نلحظ أن الدول الصناعية قد اعتنت بأنشطة البحث و التطوير لأنها تعد كمصدر مهم في تحسين جودة المنتجات مع تقليص تكلفتها، و من ثم وجب على الجزائر و الدول السائرة في طريق النمو عند إعدادها لإستراتيجية تنمية الصادرات أن تربط بين نشاط مؤسسات البحث العلمي و نشاط التصدير الذي تمارسه مؤسساتها الاقتصادية، فهذه العلاقة تعزز من خلال مدى مساهمة مؤسسات البحث في حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات التصدير.

✓ على مستوى إدارة الجمارك نجد عدة أمور تعرقل عمليات التجارة الخارجية و التصدير بصفة خاصة منها:

- ضعف تكوين أعوان الجمارك، قد يؤثر سلبا على المتعامل الاقتصادي سواء كان مصدر أو مستورد، و على الخزينة العمومية في حالة وجود ضرر مالي، ، حيث أن القانون الجمركي أصبح يطبق على أساس التجربة و ليس على أساس ما ينص عليه،
- تبقى الإجراءات المطبقة خارج الرواق الأخضر جد ثقيلة و غير ملائمة للمتعامل الاقتصادي، لأن عمليات التجارة الخارجية في هذا المجال تكون خاضعة لفحص مادي شبه إجباري، أين يستلزم هذا الأخير وقت كبير،
- بقاء السفن في حالة انتظار على مستوى الموانئ، و في بعض الأحيان تبقى في عرض البحر (في إطار عملية الاستيراد) نظرا لسوء تمركز الواردات بنسبة كبيرة في ميناء وهران و الجزائر، فهذا الأمر سيؤثر سلبا على الاقتصاد الصناعي للبلد في حالة استيراد المدخلات الإنتاجية خاصة مع ثقل الإجراءات الجمركية. و كما أن بقاء الناقلات لمدة طويلة في الموانئ ستكلف المتعامل الاقتصادي تكاليف إضافية، فهذه الأمور اللوجيستيكية ستنعكس سلبا على تنافسية المنتج الوطني في أسواق التصدير.

و تدعيما لما سبق ذكره، نستعين بالدراسة التي قام بها الباحث توباش، و التي تحمل عنوان إستراتيجيات المؤسسات و التصدير (Stratégies d'entreprises et exportation)، حيث قدم فيها جدول مختصر يبين فيه كافة العوائق التي تواجهها المؤسسات المحلية عند التصدير، و في إطار هذا الجدول نجد مثلا أن الجهل بالأسواق الخارجية يعمل على عرقلة 17 مؤسسة محلية و بنسبة 7.20% من إجمالي العراقيل التي تواجهها عند التصدير، و كما أن الأحكام التنظيمية تعمل على عرقلة 14 مؤسسة محلية و بنسبة 17.1%، في حين ثقل و بطئ الإدارات تساهم في عرقلة 24 مؤسسة محلية و بنسبة 29.3% (أنظر إلى الجدول رقم 68).

الجدول رقم 69: عوائق التصدير.

العراقيل	عدد المؤسسات المعنية	النسبة %
الأحكام التنظيمية	14	17,1
ثقل و بطئ الإدارات (الجمارك، الموانئ، العبور.... الخ)	24	29,3
غياب الحوافز	9	11
مشكل التمويل	14	17,1
عدم تحصيل الديون	5	6,1
تأمين	9	11
الأمور اللوجستيكية	13	15,9
التغليف	9	11
التموين	12	14,6
الجهل بالأسواق	17	20,7

المصدر: Ali Toubache, Stratégies d'entreprises et: essai d'analyse à partir des résultats d'une enquête, Cahiers du CREAD n°43, 1er trimestre 1998, pages 79-98.

و في نفس السياق قدم الباحث قويدر بوطالب دراسة مهمة بعنوان إعادة هيكلة الصناعات و هدف التصدير Les restructurations industrielles et l'objectif d'exportation، أين قدم فيها

مجموعة من العوامل الشارحة لركود التصدير خارج المحروقات في الجزائر، و ذلك على أساس وجود نظام إنتاجي صناعي معوق هيكليا للأسباب التالية:[83]

- ✓ توجهه شبه مقتصر على إشباع السوق الداخلي، لغياب إستراتيجية تصديرية، و عند تأكدنا من هذه الحجة في إطار قياس أو تغطية الطلب الوطني، وجدنا تطبيقيا أن هذا لم يتحقق يوما على الرغم من القدرات الإنتاجية المتوفرة، و التي يمكنها على الأرجح من تخفيض الواردات الجد مكلفة، أين نلاحظ وجود فائض تصديري متزايد،
- ✓ شدة اعتماده على التموين الخارجي من قطع الغيار خاصة منها ما يستعمل في الاستهلاك الوسيطي، فهذا يدل على الدرجة المتدنية من التكامل بين الصناعات، حيث يعتبر التكامل بين الصناعات جوهر الإستراتيجية الصناعية للبلد،
- ✓ الغياب شبه التام للهياكل التي تأخذ على عاتقها وظيفة التصدير في المؤسسات الجزائرية (التسويق الدولي، خدمات قانونية متخصصة.....)،
- ✓ ضعف خدمات البيع في السوق الوطني، الذي نفسره تاريخيا من خلال ما حدث في الماضي، أين نجد أن الطلب دائما كان أعلى من العرض، الأمر الذي أدى إلى غياب أهمية تطوير خدمات فعالة،
- ✓ الغياب شبه التام لقنوات التوزيع النوعية، و خدمات ما بعد البيع،
- ✓ غياب المحاسبة التحليلية قد يعيق المؤسسات على إدراك سياسات السعر و الترويج،

و بحسب هذه الدراسة أن المشاكل المذكورة أعلاه، و المشاكل الأخرى (التمويل، النوعية و التغليف) كلها قد أدت إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

و من خلال كل الأسباب التي تم ذكرها ، نجد أن سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ما هي سوى حلول ترقيعية و ظرفية، و هذا ما يتنافى و طبيعة مشكل التصدير في الجزائر، الذي هو مشكل هيكلي ما دام أنه يتعلق بالمنظومة الإنتاجية للبلد، و بذلك وجب على السلطات العمومية أن تقوم بإصلاح هياكل الاستثمار و الإنتاج من خلال الاستفادة أكثر من أثر الاستثمار

[83] Kouider Boutaleb, Op.cit, pages *39-46.*

الأجنبي المباشر على زيادة الصادرات، و هذا عن طريق تحسين محددات بلدنا لاستضافة هذه الاستثمارات، و كذا من خلال إصلاح السياسة الصناعية لضمان كفاءة اقتصادية جيدة للقطاع الصناعي التحويلي، غير أنه قبل كل شيء يجب تحديد قائمة المؤسسات التي لها قابلية للاستثمار، و بحسب رأينا يجب على الجزائر أن تختار المنهج الصحيح لنسيجها التصنيعي، و ذلك من خلال اختيارها للصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية معتبرة.

خلاصة الفصل

لقد تم تسليط الضوء في هذا الفصل على الاستراتيجيات التي استحدثتها الدولة لترقية قطاعها التصديري خارج المحروقات، حيث قد انكشف لنا من خلال الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء و الإعلام التابع لمصالح الجمارك و المتعلقة بالمبادلات التجارية الجزائرية للفترة الحاصلة ما بين 1990-2010 عن اعتماد الصادرات الإجمالية على سلعة وحيدة و هي ذات شكل نمطي و التي تتمثل في المحروقات، فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 2 مليار دولار طيلة فترة الدراسة (أي على مدار 20 سنة) رغم المجهودات التي قدَمتها الدولة لتحقيق مستويات مثلى من هذه الصادرات.

فالسلطات العمومية للبلد قد سطَرت كل ما هو متاح من سياسات عمومية لخدمة هذا القطاع، و ذلك على أمل ترقيته و تنويع المنتجات الداخلة فيه من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية تعكس بحق مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية الوطنية سواء الزراعية أو الصناعية في تكوين الناتج المحلي الخام، فهذه الاستراتيجيات قد مسَت كل الجوانب التي تحيط بالقطاع التصديري، بداية من إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية و سعر الصرف التي تعمل على تخفيض قيمة العملة الوطنية للتأثير على الطلب العالمي، و الاستراتيجيات النقدية و الضريبية و الجمركية التي وجهتها الدولة نحو تحفيز و تشجيع المصدرين، و الاستراتيجيات المؤسساتية التي توفر السند القانوني لتسهيل و دعم عمليات التصدير في البلد، و كذا إستراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تأهيلها و ترقية نشاطها حتى تتمكن من المساهمة بنسبة جيدة في الصادرات خارج المحروقات، و أخيرا إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل خلق تجارة رائدة مع تكتلات اقتصادية معينة .

و رغم ما سخَرته الدولة من إمكانيات و وسائل لتنويع و ترقية صادراتها من غير المحروقات إلا أن هذه الأخيرة لم تتأثر بتاتا و ضلَت جدَ هامشية طيلة فترة الدراسة أين طَغت عليها الصادرات من المحروقات بشكل كبير.

و من خلال قياسنا لفعالية السياسة العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لفترة 1990-2010 على أساس مؤشر التنافسية، قد توصلنا أن الصادرات الصناعية و الزراعية لا تتمتع بأي مزايا تنافسية على الإطلاق بالمقارنة مع وارداتها، حيث هذا ما يؤكد فشل السياسات العمومية في هذا المجال، و يدل أكثر على مدى حاجة إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر إلى المزيد من التفعيل،

و ذلك من خلال إدخال آليات جديدة تقوم على نشاطات البحث و التطوير لإحداث ربط قوي بين المؤسسة الجزائرية و التصدير.

إن اعتماد الجزائر على المحروقات بنسبة كبيرة، قد ساهم بنسبة مماثلة في عدم فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات غير النفطية، أين أصبحت كحقن تهدئة ظرفية لاقتصاد البلد.

الخـاتمـة العامة

الخاتمة العامة

لقد استهدفت هذه الدراسة تحليل كل الجوانب التي تخص دور و فعالية السياسات العمومية التي استحدثتها الجزائر في مجال تحسين شروط تجارتها الخارجية من خلال العمل على ترقية صادراتها خارج المحروقات. و على هذا الأساس، قد تطرقنا في بداية بحثنا إلى ماهية السياسات العمومية و تطورها حيث خلصنا من خلال المفاهيم التي تم تقديمها حول السياسات العمومية أن للدولة دور مهم في تنظيم قطاعاتها و بالخصوص القطاع الاقتصادي، فدور الدولة الاقتصادي يستنبط من خلال دراسة تطور الفكر الاقتصادي الذي كشف لنا جليا أشكال الدولة من دولة حارسة و متدخلة و دولة الرفاهة، و كما أن هذا الدور قد اختلف من نظام اقتصادي لآخر، فموضوع التدخل قد حظي أيضا باهتمام فكري فكينز قد أكد دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية من إنفاق حكومي و تحويلات و ضرائب، و بهذا الصدد أيضا قد كانت هناك أطروحات و دراسات أخرى قد عرضناها و التي تبين حجم الدولة في الاقتصاد أبرزها ما يعرف بقانون فاقنر Wagner الذي عزز العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام. فالدولة عبر مرَ الزمن قد شهدت عدة تطورات مهمة تعكس بحق دورها في تسير الشؤون الاقتصادية بواسطة أداة مهمة و هي السياسة الاقتصادية التي تأخذ شكلين مهمين و هما؛ السياسة الاقتصادية الظرفية التي تعمل على التأثير في الطلب الكلي من خلال كل من السياسة المالية و النقدية و السياسة التجارية، و أما السياسة الاقتصادية الهيكلية فهي تعمل على التأثير في سياسة العرض الكلي من خلال كل من سياسة التصنيع و سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و إجراء الخصخصة و إصلاح القطاع المالي الذي يعمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد ككل، و بذلك تكون أبرز نقطة تم الوصول إليها في هذه الفصل أن الدولة تلعب دور متميز بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

و أما النقطة الثانية في هذا البحث فقد عرضنا في إطارها ماهية التصدير ومدى تأثره بالسياسات العمومية، حيث قد أبرزنا الدَور الذي يلعبه التصدير كمحرك لعملية النمو الاقتصادي، و كما تبيَن أيضا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن التخصص في الإنتاج يعتبر كآلية مهمة لتحسين مستوى صادرات الدول المشاركة في التجارة الدولية، و بذلك التصدير يعتبر كحجر زاوية في قطاع التجارة الخارجية مما يستوجب تدخل الدولة من أجل تليين شروط تدفق السلع و الخدمات في إطاره، و ذلك من خلال السياسات الاقتصادية الظرفية و الهيكلية، و بذلك قد توصلنا إلى أن السياسة الاقتصادية الظرفية تكون أكثر نجاعة و فعالة عندما تكون دالة في سعر الصرف، في حين تكون

السياسة الاقتصادية الهيكلية ذات فعالية عند اعتمادها على سياسة ذات توجه خارجي قائمة على مفهوم التصنيع بدلا من سياسة ذات توجه داخلي قائمة على مفهوم الحماية، و استكمالا لدور الدولة في تنشيط القطاع التصديري قد أشرنا أيضا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بالتصدير وفق شروط جديدة تقوم على مبدأ المنافسة غير التامة التي جاءت في إطار أعمال كل من براندر و سبانسر و برترو و بول كروقمان أين أشارت كلها إلى الدور الرائد الذي تشغله الدولة في دفع و ترقية صادراتها من خلال حجز حصص سوقية لصالح منشآتها المحلية في كل سوق يقدم احتكار ثنائي. و كما عرضنا أيضا الجانب التطبيقي للسياسات العمومية في مجال ترقية التصدير على أساس تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا التي نجحت إلى حد ما في تنويع صادراتها، حيث أصبحت تحتوي أكثر على السلع الرأسمالية التي تعني السلع الالكترونية، و بالتالي يعود نجاح هذه الاقتصاديات إلى السياسات التي اتبعتها حكوماتها، حيث أن هذا النجاح قد كان مرتبط بسياسة التوجه الخارجي التي بنيَت على أساس متين و هو التصنيع الحديث الذي أصبح من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي اقتصاد قوي و منافس.

وفي الأخير، النقطة الثالثة من هذا البحث قد عرضنا في صدودها لمحة عامة حول أداء الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2010، و التي خلصنا من خلالها عن مدى عمق اعتماد الاقتصاد الجزائري في صادراته على سلعة وحيدة، و المتمثلة في سلعة النفط المعروفة في أدبيات الاقتصاد الدولي بسلعة ريكاردو، حيث احتلت هذه السلعة نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية أين فاقت 95% في أغلب فترات الدراسة. و بذلك سيكون معدل نمو الاقتصاد الوطني مرهون بأسعار النفط المتذبذبة، و بذلك نخلص إلى النسبة الضئيلة للصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز نسبة 6.58% المحققة سنة 1996. ثم بعدها قمنا بتقديم عرض دقيق للإستراتيجيات التي سطرتها الجزائر لترقية قطاعها التصديري خارج المحروقات؛ من إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية و سعر الصرف، و إستراتيجية الإصلاح النقدي و الضريبي و الجمركي، و الاستراتيجيات المؤسساتية، و كذا إستراتيجية الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي. و بذلك تكون الجزائر قد سطرت عدة استراتيجيات منذ دخولها اقتصاد السوق لترقية صادراتها خارج المحروقات و بالخصوص بعد أزمة 1986 التي كشفت و بحدة عن هشاشة الاقتصاد الوطني. و عليه نلاحظ أن كل الاستراتيجيات التي استحدثتها الجزائر سواء المحلية أو الإقليمية لم تستطع إحداث أي تغيير على مستوى الصادرات خارج المحروقات لعدم

مرونة جهازها الإنتاجي، و هذا ما يؤكد عدم وجود أي قطاع مصدر خارج قطاع المحروقات. و لتأكيد هذا الأمر، ، قمنا في الأخير بتحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج الحر وقات بالاعتماد على مؤشر التنافسية الذي دل بوضح على أن الصادرات الزراعية و الصناعية الجزائرية لا تتمتع بأي ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

➢ نتائج البحث

بعد الدراسة و التحليل لموضوع فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج التي نذكر أهمها كما يلي:

- ✓ السياسات العمومية تعكس دور الدولة في تنظيم و تسيير مختلف شؤون قطاعاتها،
- ✓ لقد تجلت بوضوح مكانة الدولة في الاقتصاد رغم اختلاف آراء المذاهب الاقتصادية في ذلك، إلاَ أن الأطروحات الفكرية الاقتصادية و التي تأتي في مقدمتها الأطروحة الكنزية أكدت على هذا الدور عقب أزمة 1929،
- ✓ تعد السياسة الاقتصادية بنوعيها الظرفية و الهيكلية مظهرا من مظاهر السياسات العمومية،
- ✓ يعتبر التصدير كحلقة وصل للاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الدولية، فهو بذلك يمثل الدافع الأساسي لزيادة و تنويع الإنتاج المحلي بما يكفل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مهمة، و من أجل تحقيق هذا الهدف يرتكز التصدير على عنصر التخصص في الإنتاج،
- ✓ يعتبر التصدير من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تصنف الدول على أساسها من قبل المؤسسات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي،
- ✓ تتأثر الصادرات بمنحى السياسات الاقتصادية سواء الظرفية أو الهيكلية، فالسياسات الظرفية يكون لها أثر إيجابي على الصادرات في حالة ما إذا كانت هذه السياسات دالة في سعر الصرف، و أما السياسة الاقتصادية الهيكلية تكون ذات فعالية في ترقية حجم الصادرات في حالة ما تم الاعتماد على سياسة ذات توجه خارجي.
- ✓ لقد حظي التصدير باهتمام كبير في إطار النظريات الحديثة و المفسرة للسياسات العمومية في مجال التجارة الخارجية، حيث قد أشادت كل من إستراتيجيات أو نظريات براندر و سبانسر و برترو و بول كروقمان بالدور المهم الذي تشغله الدولة

في ترقية مستوى صادراتها عن طريق تقديم دعم أو حماية لمؤسساتها المحلية وفق مبدأ المنافسة غير التامة و بمفهوم اقتصاديات الحجم المتزايدة و الديناميكية.

- ✓ تعتبر تجارب الأربعة لدول جنوب شرق آسيا (مثل: كوريا الجنوبية ، ماليزيا، الصين، تركيا) أحسن نموذج للتنمية الاقتصادية التي هي مقترنة بسياسة ذات توجه خارجي مرتكزة على التصنيع،
- ✓ ضآلة نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين 1990-2010 تكشف عن ضعف الجهاز الإنتاجي الصناعي، خاصة و أن أعلى نسبة ساهمت بها الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام للبلد طيلة هذه الفترة هي 1.87% سنة 1996،
- ✓ إن تحديد فعالية السياسات العمومية التي استحدثتها الجزائر في مجال ترقية صادراتها خارج المحروقات تبقى رهينة جمود الجهاز الإنتاجي،
- ✓ يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يعتمد على المحروقات كمادة أساسية في التصدير، و بذلك الاقتصاد الوطني سيكون عامل تابع لتغيرات أسعار النفط، و من ثم سيكون هذا الاقتصاد أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم،
- ✓ معاناة الاقتصاد الجزائري من التبعية للخارج حيث قدَرت فاتورة الاستيراد لعام 2010 ب40473 مليون دولار أمريكي، فهذه الفاتورة لا يمكن تغطيتها بواسطة حصيلة الصادرات خارج المحروقات حتى و لو كانت مجتمعة طوال فترة الدراسة (1990-2010) و التي تقدر ب 16107 مليون دولار أمريكي، و بذلك هذه الإيرادات الناتجة عن التصدير خارج قطاع المحروقات لن تغطي سوى 39.79% من فاتورة الاستيراد لعام 2010، و هنا يطرح سؤال مهم في حالة نفاذ النفط (الطاقات غير المتجددة) حول كيف و عن طريق ماذا سيتم تغطية الفواتير الاستيرادية المستقبلية للجزائر ؟و من خلال هذه النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا إجراء اختبار لمدى صحة فرضيات هذا البحث وفق الشكل التالي:

- النتيجة الثانية و الثالثة و الرابعة تؤكد صحة الفرضية الأولى مدام أنها كلها تقرَ بدور الدولة في الاقتصاد بواسطة سياساتها الاقتصادية التي هي مظهر من مظاهر السياسات العمومية، و التي تعمل على تنظيم و ترقية النشاط التصديري الذي يمثل أبرز النشاطات الاقتصادية،

- النتيجة الثامنة تؤكد صحة الفرضية الثانية حيث أن سياسة التوجه نحو الخارج المرتكزة على التصنيع هي من أبرز السياسات التي ساهمت بدرجة كبيرة إلى وصول اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا (مثل: كوريا الجنوبية ، ماليزيا، الصين، تركيا) إلى مصاف الدول المتقدمة أين حققت بذلك معدلات نمو اقتصادية مهمة بفعل التطور الكبير الذي عرفته صادراتها الصناعية الالكترونية،
- النتائج الأربعة الأخيرة كلها تؤكد صحة الفرض الثالث، فجمود الجهاز الإنتاجي الصناعي هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء ضآلة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات، حيث ما انكشف بعد تطبيق مختلف الترتيبات سواء المحلية أو الإقليمية لترقية و تحسين أداء القطاع التصديري.

➢ **اقتراحات و توجيهات:**

بعد تحديد أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة التحليلية سنقترح بعض الاقتراحات و التوجيهات التي نراها مهمة في رسم السياسات العمومية، و التي من شأنها أن تكون أكثر فعالية و تحكما في النشاط التصديري أين تتوافق و التطورات الحالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، و تتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- ✓ ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء الخاصة أو العامة من أجل تقويتها و تهيئتها أمام المنافسة الأجنبية،
- ✓ إعادة هيكلة تركيبة الصادرات خارج المحروقات بتنويع المنتجات الداخلة فيها من منتجات صناعية و زراعية،
- ✓ الاهتمام أكثر بإنتاج السلع الغذائية مدام أن فاتورة استيراد هذه السلع لعام 2010 قد أخذت نسبة 14.96% من إجمالي واردات هذه السنة، و بذلك وجب أن ينصب الاهتمام بصفة أدق على تحسين الإنتاج المحلي للقمح الذي يعتبر كمادة أساسية ضمن وردات السلع الغذائية،
- ✓ الاهتمام أكثر بكل من قطاع السياحة و قطاع الخدمات؛ بالنسبة لقطاع السياحة فهو من أبرز القطاعات التي تساهم في جلب العملة الصعبة وخير مثال على ذلك السياحة التونسية التي تدر بعوائد مالية مهمة، فالجزائر لها إمكانيات طبيعية و سياحية خلابة في حالة ما تم استغلالها استغلالا أمثل فمن شأنها أن تغطي على الأقل نسبة معينة من فاتورة

- ✓ الاستيراد المتزايدة عبر مرَ الزمن، في حين قطاع الخدمات هو الآخر يلعب دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي غير أن الجزائر لابد أن لا تتسرع لفتح هذا القطاع إلا بعد تأهيله لضمان بقاءه و استمراره،
- ✓ توفير كل العوامل التي من شأنها أن تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و العمل على نقل و نشر التكنولوجيا في البلد المستثمر فيه،
- ✓ تثمين اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال الاستفادة من الخبرات الميدانية في مجالات الإنتاج و التصنيع، و كذا الاستفادة من الأموال التي تمنحها هذه الدول للجزائر على سبيل تأهيل و دعم مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة، و كذا من أجل تحسين أداءها الإنتاجي، و بهذه الطريقة ستكون هناك مصالح متوازنة للدول في إطار هذا الاتفاق بما يسمح باندماج حسن في الاقتصاد العالمي،
- ✓ يجب على السلطات العمومية الجزائرية أن تقوم بالفحص الدقيق و الجيد و المتأني للوائح المنظمة العالمية للتجارة ، و ذلك من أجل معرفة كل التبعات التي ستلحق بالاقتصاد الوطني عقب هذا الانضمام،

➢ **آفاق البحث:**

نرجو من خلال هذا البحث الذي تم تقديمه في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات أن يفتح مجال آخر لدراسة ما يلي:

- ✓ تحليل دور و فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،
- ✓ تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين أداء الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،
- ✓ إنشاء المناطق الحرة و دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،
- ✓ العلاقة بين النمو و الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **أولا- المراجع باللغة العربية:**

1.الكتب:

1) أحمد بدر، الرأي العام . طبيعته و تكوينه و قياسه ودوره في السياسة العامة، دار قباء للطباعة و التوزيع، القاهرة، 1998.

2) أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

3) أرنولد ج. هايدنهايمر و آخرون. السياسات العامة المقارنة . سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا و أوروبا و اليابان، ترجمه من الانجليزية إلى العربية أمل الشرقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1999.

4) إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1987.

5) الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

6) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

7) القاضي أنطوان الناشف، الخصخصة . مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2000.

8) بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000.

9) بريبش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة،2007.

10) بن حمو سكينة، الاقتصاد السياسي، دار الملكية والإعلام، الطبعة الأولى، الجزائر، الإيداع القانوني: 3687 _2006.

11) بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

12) تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،2004.

13) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

14) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

15) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمه عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2002.

16) حازم الببلاوي، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.

17) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، 2000.

18) حامد عبد المجيد دراز و آخرون، المالية العامة، الدر الجامعية، بيروت، 1986.

19) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001.

20) خبابة عبد الله، أساسيات في الاقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

21) زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران، 2006.

22) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1998.

23) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة.

24) سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية- مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، 2005.

25) سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصادي الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثالث، 2005.

26) سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

27) سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.

28)ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1994.

29) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

30) عبد الرحمان يسري و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

31) عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

32) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006.

33) عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، 1992.

34) عبدالمجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري- حدود السياسات الظرفية، ترجمة جريب أم الحسن، الجزائر، دار موفم للنشر و التوزيع، 1999.

35) عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

36) عبد السلام أبوقحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

37) عبد السلام محمد الشريف العالم، نظرية السياسة الشرعية . ضوابط وتصنيفات، دار الكتب الوطنية . بنغازي، الطبعة الأولى 1996.

38) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي- نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

39) عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.

40) فريد النجار، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

41) فريديريك بولون، الاقتصاد العام، ترجمه شمس الدين الأمير، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1991.

42) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة – منظور كلي في البنية و التحليل، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2001.

43) قادة بلقاسم ، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2002.

44) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 2007.

45) محمد ابراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي و التجارة الكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

46) محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008.

47) محمد الصغير بعلي، يسري أبو علا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابه، 2003.

48) محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008.

49) محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

50) محمد عبد العزيز عجمية. إيمان عطية ناصف. على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق- النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

51) محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

52) محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

53) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

54) محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

55) مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.

56) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

57) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي _ النظرية العامة في مالية الدولة _السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.

58) ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992- 2003)، منشورات بغدادي، الجزائر، 2004.

59) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، الناشر _ مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

60) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي) ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2005.

2. مجلات و دوريات و تقارير و مصادر:

1.2 مجلات و دوريات:

1) أحمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق و تدخل الدولة ، المعهد العربي للتخطيط _ سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 69- جانفي/2008.

2) أحمد الكواز، السياسات التنموية، المعهد العربي للتخطيط _ سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 71- مارس 2008.
3) أحمد كواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت – سلسلة دورية تعتني بقضايا الدول العربية/ العدد81 . مارس 2009.
4) الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، جوان 2008.
5) الوكالة الكورية للتعاون الدولي، المعجزة الاقتصادية على نهر الهان، ترجمة : سمير زهير الصوص ، وثيقة في شكل pdf، 2006.
6) براق محمد. عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا/ العدد 4.
7) براق محمد.عدمان مرزيق، التجربة التنموية في ماليزيا، حوليات جامعة بشار، العدد- 08، 2010.
8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، ديسمبر 2008.
9) بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006.
10) عبد الحميد رضوان، التجربة الصينية في تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير–العدد الثاني، الإمارات العربية المتحدة- وزارة التجارة الخارجية، 2009.
11) عبد الله مولة، التحكم في التبادل الحر و التنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية، مجلة التواصل – عدد 24 – جوان 2009.
12) عبد النور زوامبية، دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة في الجزائر، مداخلة ألقيت في إطار ملتقى وطني حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ، جامعة سعيدة، 2009.
13) فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية، جامعة باتنة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44 . 2010.
14) قايشي فايزة، الأزمة الاقتصادية و تداعيتها على التجارة الخارجية الجزائرية، حوليات جامعة بشار – العدد 08، 2010 .

15) كامل العضاض، نظام الحسابات القومية لعام 1993 الصادر عن الأمم المتحدة . سماته الرئيسية، أغراضه التحليلية، أهم محاوره، و هياكل منظوماته و تطبيقاته و تحديثاته الراهنة، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان . الأردن، 13 نوفمبر 2007.

16) كريم نعمه، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشرات قياس و مدركات الفساد و الشفافية، مؤشرات قياس الأداء و الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر)، مجلة العلوم الإنسانية . العدد 30 . سبتمبر 2006.

17) كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث العدد 5/ 2007.

18) مبارك بوعشة، السياسة النقدية و أثر تخفيض العملة الوطنية، حوليات جامعة منتوري- قسنطينة، عدد 12، 1999.

19) منير حمش، العولمة و دولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة و الدول النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2005.

20) مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية – العدد 50 – فبراير 2006.

21) نوري منير. لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و إشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الوطني الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8 و 9 نوفمبر 2010.

22) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر – واقع و تحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد، 2002/01.

23) وليد عبد مولاه، الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، إصدارات المعهد العربي للتخطيط- سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الدول العربية- العدد السابع و التسعون، نوفمبر 2010.

24) هيثم حمود الشبلي .محمود عواد ازيادات، استراتيجيات التسويق التصديري الدولي في الشركات الأردنية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009.

25) صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2004، المجلد 41، العدد رقم 4.

26) صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2006، المجلد 43، العدد رقم 1.

2.2 تقارير:

1) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، الإصدار الثالث، الكويت.

2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.

3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة **2010.**

4) صندوق النقد الدَولي، آفاق الاقتصاد العالمي_ دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية، الملحق الإحصائي، الطبعة عربية- سبتمبر 2011.

5) صندوق النقد الدولي، الضغط المتسارع في آفاق اقتصاد يتطلب من السياسات دفعة تنشيطية جديدة، تقرير نشر في إطار آفاق الاقتصاد العالمي_ 6 نوفمبر 2008.

6) صندوق النقد العربي: تقرير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، سنة 2008.

7)صندوق النقد الدَولي، آفاق الاقتصاد العالمي_ دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية، الملحق الإحصائي، الطبعة عربية- 2009.

8) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي_ الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، تقرير سنة 2010.

9) نشرة صندوق النقد الدولي، الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط و تنشئ المزيد من فرص العمل، 26 يناير 2011.

3.2 مصادر إحصائية:

- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام CNIS.
- إحصائيات ONS.
- إحصائيات بنك الجزائر.
- إحصائيات وزارة التجارة الخارجية،
- إحصائيات صندوق النقد الدولي،
- إحصائيات صندوق النقد العربي،
- إحصائيات المعهد العربي للتخطيط،
- إحصائيات OCDE،
- إحصائيات CNUCED.
- إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة OMC.

3. أطروحات الدكتوراه و الماجستير:

1.3 أطروحات الدكتوراه:

- ✓ صوايلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، جامعة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، السنة الجامعية 2005 – 2006.
- ✓ عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه: جامعة حاج لخضر- باتنة، .2011

2.3 أطروحات الماجستير:

- ✓ بلقلة براهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و نقود و بنوك ،جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، السنة الجامعية 2008-2009.
- ✓ زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- فرع التخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- ✓ صونيا بغتة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية – أفاق و تحديات – دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2007 – 2008.
- ✓ كلثوم كبابي، التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي – دراسة حالة: الجزائر، المغرب، تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية 2007 – 2008.
- ✓ نادية بونوة، دور المجتمع في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر مابين 1989 إلى 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، السنة الجامعية 2009 – 2010.

4.الجرائد الرسمية:

1.4 القوانين:

- القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 يوليو سنة 1989 و المتعلق بالأسعار، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية.
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- العدد 16.
- القانون رقم 90-16 المؤرخ في 1990/08/07، و الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية –العدد 34.

- القانون رقم 90-36 الصادر في 31 ديسمبر سنة 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية- العدد 57.
- القانون رقم 91- 25 المؤرخ 18/ 12/ 1991، و المتضمن لقانون المالية لعام 1992، الجريدة الرسمية – العدد 65.
- القانون رقم 97-02 المؤرخ في 1997/12/31، و المتضمن لقانون المالية لعام 1998، الجريدة الرسمية- العدد 89.
- القانون رقم 98-12 المؤرخ في 1998/12/31، و المتضمن لقانون المالية لعام 1999، الجريدة الرسمية- العدد 98.
- القانون رقم 01-12 المؤرخ في 2001/07/17، و المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية- العدد 38.
- القانون رقم 01-18 الصادر في 2001/12/12، الجريدة الرسمية- العدد 77.
- قانون الجمارك رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22.

2.4 المراسيم:

1.2.4 المراسيم الرئاسية

- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 2005.
- المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 2004/08/23، و الذي يتعلق بتصديق الجزائر على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الجريدة الرسمية- العدد .49

2.2.4 المراسيم التشريعية

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 10/05/ 1993 ، الجريدة الرسمية- العدد 64.
- المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في 3 مارس سنة ،1987 الجريدة الرسمية – العدد 10، السنة الرابعة و العشرون، المؤرخة في 4 مارس سنة 1987.
- المرسوم رقم 88/ 167 المؤرخ في 6 /09/ 1988 ، الجريدة الرسمية-العدد 36.

- مرسوم تنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ، الجريدة الرسمية- رقم: 12، المؤرخة في 1991/03/20.

3.24 المراسيم التنفيذية

- مرسوم تنفيذي رقم 94- 90 المؤرخ في 1994/04/10، الجريدة الرسمية- العدد 22.
- مرسوم تنفيذي رقم 94- 207 المؤرخ في 1994/07/16 ، الجريدة الرسمية – العدد 47، السنة 31، المؤرخة في 20/ 1994/07.
- مرسوم تنفيذي رقم 94- 208 المؤرخ في 1994/07/16، الجريدة الرسمية – العدد 47، السنة 31، المؤرخة في 20/ 1994/07.
- مرسوم تنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05/06/ 1996 ، الجريدة الرسمية- العدد 35.
- مرسوم تنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 3 مارس عام 1996 ، الجريدة الرسمية- العدد 16.
- مرسوم تنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 01/ 1996/10 ، الجريدة الرسمية- العدد 58، السنة 33، المؤرخة في 1996/10/06.
- مرسوم تنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 2002/11/11 ، الجريدة الرسمية-العدد74.
- مرسوم تنفيذي رقم 04_173 المؤرخ في 2004/06/12، و الذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات و سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- العدد39.
- مرسوم تنفيذي رقم 04_174 المؤرخ في 2004/06/12، و الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- العدد39.

3.4 الأوامر و الأنظمة:

1.3.4 الأوامر

- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 ، الجريدة الرسمية-العدد48.
- الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30/12/ 1995 و الذي يتضمن قانون المالية لعام 1996، الجريدة الرسمية- العدد 82.
- الأمر رقم 96-06 في 10/01/ 1996 ، الجريدة الرسمية- العدد3.
- الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 1996/12/30 ، الجريدة الرسمية- العدد85.
- الأمر رقم 01-02 المؤرخ في 2001/08/20 ، الجريدة الرسمية- العدد 47.

2.3.4 الأنظمة

- النظام رقم 90-02، الجريدة الرسمية- العدد 45.
- النظام رقم 90-03، الجريدة الرسمية- العدد 45.
- النظام رقم 91-03، الجريدة الرسمية – العدد 30.
- النظام رقم 07- 01، الجريدة الرسمية- العدد 31.

- **ثانيا– المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Les ouvrages:

1) Achille Hannequart, Economie internationale , Edition de Boeck Université, Paris, 2008.
2) Agnès Bénassg- Quéré- Benoit Coeuré- Pierre Jacquet- Jean Pisani- Ferry, Politique économique, Edition de beock université : Rue des minimes 39. B-1000 Bruxelles, ISBN 2-8041-4653-7, 2004.
3) Arcangelo Figluizz, Economie internationale, Ellipes édition, paris, 2006.
4) Bernard Bernier . Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 8e édition, Dunod, paris, 2001.
5) Bernard Guillochon- Annie Kawecki , Economie internationale commerce et macroéconomie, 4 e edition, DUNOD-2003.
6) Claude Ménendian, Fiches de macroéconomie, Ellipses / 2 édition, 2003.
7) Claude Sobry. Jean – Claude Verez, Eléments de Macroéconomie, Edition ellipses, paris, 1996.
8) Claude-Daniéle. Stéphane Bécuwe. Christian Elleboode. Sabine Ferrand-Nagel. Lucien Orio. Arnaud Parienty.Robert Soin, Economie, Edition de Nathan, 2007.
9) Corinne Pasco, Commerce international, 6 édition, Dunod, Paris, 2006.
10) David Begg. Stanly Fischer. Rudiger Dornbusch, Microéconomie, 2 Edition, Dunod. Paris, 2002.
11) Dominik Salvator. Traduction de la 9 édition American par : Fabienne Leloup – Achille Hannequart, Economie internationale, Edition de Boeck Université, Paris, 2008.
12) Dominique Vollet. Farid Hadjab, Manuel de l'évaluation des politiques publiques, Edition quae _ Versailles cedex. France, ISBN : 978-2- 7592-0165-5, 2008.
13) Elsa Assidon, Les théories économiques du développement, Troisième édition : la découverte, paris, 2002.

14) Emmanuel Nyahoho pierre. Paul Proulx, Le commerce international- Théories politiques et perspectives industrielles, 3 édition, Presses de l'université du Québec, 2006.
15) Gilles Massardier , Politiques et action publiques, Armand colin, 2003.
16) Hocine Benissad, Algérie : Restructuration et réformes économique (1979-1993), Office Publication Universitaires, Alger, 1994.
17) Isabelle Waquet, Marc Montoussé, Macroéconomie, Breal 2006.
18) J. Paveau. F. Duphil. A. Barelier. J. Duboin. F. Gervais. L. Grataloup. G. Kuhn. J. Lemaire. C. Lévy. M. Pauveau. J. Sarhan, Exporter, Les éditions Foucher, Vanves, 2007.
19) Jacques Brasseul, Les nouveaux pays industrialisés et l'industrialisation du tiers monde, Edition Armand Colin, 1993.
20) Jacques Généreux, Introduction a la politique économique , 3 édition. Pocket. Coll Agora, 2000.
21) Jaime de Melo. Jean. Marie Grether, commerce international - Théories et applications, Edition de Boeck, Paris,1997.
22) Jaques Fontanel, Analyse des politiques économiques, Office des Publications Universitaires, Université Pierre Mendès France, Grenoble, 2005.
23) Jacques Fontanel, Evaluation des politiques publiques, Office des publications universitaires – Université Pierre Mendés France, Editions/ 4 .O1.4801, I.S.B.N : 99961.0.O878.2, Dépôt légal : 22. 12. 2005.
24) Jean José Quilés. C- Lavaille. Marc Montoussé. J- Bailly. G. Caire, Macroeconomie, 2 Edition, Bréal 2006.
25) J-L. Bailly. G. Caire. C. Lavialle. J-J. Quilès, Macroéconomie, Bréal 2006 .
26) J-Y Capul . B. Martory, Economie générale, Edition Nathan – 9, paris, 1989.
27) Kim Huynh. Damien Besancenot, Economie industrielle, Edition Bréal, 2004.
28) Lemieux.Vencent .l'étude des politiques publiques : les acteurs et leurs pouvoirs, Les presses de l'université Lavel 2002.
29) Les aides publiques à l'industrie au grand jour, Edition de l'OCDE, Paris, 1998 .M.E. Benissad, Economie internationale, Office des publications universitaires, 1983.
30) Maya Bacache. Beauvallet Florian Mayneris, Le rôle de l'état. Fondements et reformes, Bréal 2006.
31) Michel Rainelli, La nouvelle théorie du commerce international, 3édition : la découverte ,Paris.
32) Mustapha Mekideche, L'Algérie entre économie de rente et économie émergente, Editions Dahlab, Alger,2000.
33) Olivier Meier, Ghillaume Schiet , entreprises multinationals (stratégie restructuration gouvernance) ,DUNOD – 2005.

34) Paul Krugman . Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7 édition, Pearson Eduction France, 2007.
35) Philppe Abecassise. Philippe Batifoulier. Sylvain Zeghni, Le rôle de l'état dans la vie économie et sociale, ISPN 2-7298-4689-1ellipses/edition, Paris, 1996.
36) Robert Pindyck . Danial Rubinfeld, Microéconomie, 6 Edition, Pearson Education. Paris, 2005.
37) S. dagostino. P. Deubel. M. Montoussée. G. Renouad, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Edition Bréal, 2008.
38) Simon Manassa, Initiation a l' analyse économique, Presses Universitaire de Rennes , 2001.
39) Sylvie Javelot. Layauté dans le commerce international, Edition Economica, 1998, Paris.
40) Ulrich Kohli, Analyse macroéconomique, Edition de boeck université : Bruxelles. ISBN 2-8041-3261-7, 1999.

2. Revues et périodiques :

1) Abdelaziz Salem, Exportation et innovation, Cahiers du CREAD n°43**,** 1er trimestre 1998, pages 67-77.
2) Ali Toubache, Stratégies d'entreprises et: essai d'analyse à partir des résultats d'une enquête, Cahiers du CREAD n°43, 1er trimestre 1998, pages 79-98.
3)Celine Chatelin, privatisation et gouvernance partenariale enjeux théorique et méthodologique, UFR droit économie et gestion- IAE université d'Orléans, article n° 103- 01.
4) Cholé Vlassoupoulou, Une évaluation constructiviste des politiques publiques, Revue espace temps, 2005.
5) Chung H.Lee, La transformation économique de la Corée du Sud, OCDE, Paris, 1995.
6) Evangelos Ioannidis . Paul Schreye**r,** Déterminants technologiques et non technologiques de l'accroissement des parts de marche à l'exportation, Revue ´économique de l'OCDE, □□□□28, 1997, PP 187- 227.
7) Francois-Xavier Borel, Karine Themejian, Patrick Velay, Débats récents autour de la Politique Commerciale Stratégique, Séminaire de Politique Commerciale Internationale l'Université de Lyon, Soutenu le Mardi 7 janvier 2003.
8) Jean. Francois Fortin, Analyse de la politique commerciale : Etat des travaux théorique, Etude internationale. Vol.36. N° 3, 2005, P 339- 360.

9) Médard J.-F., Le modèle unique d'« État en question », Revue internationale de politique comparée 2006/4, Volume 13.

10) Patrice Durban, Légitimité , Droit et action publique, presses universitaires de France, 2009.
11) Patrick Gibert, L'évaluation de politique : contrôle externe de la gestion publique ? Lavoisier / revue française de gestion, 2003 /6 _n° 147, ISSN 0338_4551/ page 256 a 273.
12) SABINE Saurugger, Les groupes d'intérêt entre démocratie associative et mécanisme de contrôle, Presses de Sc.Po/Raisons politique, 2003.

3. Rapports :

- OMC, rapport sur le commerce mondial _ 2003.
- banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel, septembre 2007.
- CNIS, les Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Année 2010.

ثالثا- المراجع باللغة الانجليزية:

Books :

1) Larry N. Gerston, Public policy making, 3 Edtion, Copyright 2010 by M.E. Sharpe. Inc, ISBN : 978 – 0 – 7656 – 2534 – 2.

2) Marke. Rushefsky, Public policy in the United states, 4 Edition, Copyright 2008 by M.E. Sharpe. Inc, ISBN : 978 – 0 – 7656 – 1664 – 7.

Reviews :

1) Avinash K. Dixit and Gene M. Grossman , Targeted export promotion with several oligopolistic industries, Journal of International Economics 21 (1986), North-Holland , PP 233 – 234.
2) Evert Vedung, New Brunswick, public policy and program Evaluation, American journal of Evaluation,1999.
3) Luis Filipe, Lages Graça Silva, Chris Styles, Zulema Lopes Pereira, The NEP Scale: A measure of network export performance, International Business Review 18 (2009) 344–356.
4) M. Benarroch, Scale economies, wage differentials, and North-South trade, Journal of Development Economics Vol. 51 (1996) 327-342.
5) Mary M. Johnston, Sara J. Finney, Measuring basic needs satisfaction : Evaluation previous research and conducting new psychometrie evaluations of the basic needs in general scale, Contemporary Educational Psychology 35(2010) 280 – 296.
6) Michael Porter, International Competitive Strategy from a Perspective European , European Management Journal vo19 no 4 December 1991.

7) R. Salais, Keyenesianism and State Intervention , Copyright, 2001Elsevier Science LTD, ISBN : 0-08-043076-7.
8) Shih-Ying Wu, Jenn-Hong Tang, Eric S. Lin, The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development? Journal of Policy Modeling 32 (2010) 804–817.
9) Sohrab ABIZADEH, Mahmood YOUSEFI, AN EMPIRICAL RE-EXAMINATION OF WAGNER'S LAW, Economics Letters 26 (1988) 169-173 North-Holland.
10) Terje Andeas Eikemo. Clare Bambra. Ken Judge. Kristen Ringdal, WeLfare state regimes and diffrences in self percevived health in Europe : A multilevel analysis, Social science. Medicine, 66 (2008) 2281 – 2295.
11) Thushyanthan Baskaran, Florian Blöchl, Tilman Brück , Fabian J. Theis, The Heckscher–Ohlin model and the network structure of international trade, International Review of Economics and Finance 20 (2011) 135–145.

مواقع الانترنت:

http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/GC.XPN.TOTL.GD.ZS
www.jordap.dz/trv/ainv.pdf
http://alwaei.awkaf.net/economy/article.php?ID=27
www.mipi.dz
www.ONS.DZ
www. Pmeart-dz.org
www.Algex.dz
www.arab-api.org
http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-3.pdf
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/1/MPRA_paper_14980.pdf
http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/mreo0411.htm
http://www.algex.dz/content.php?artID=67&op=4
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS
http://www.exportateur_algerie.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5&Itemid
http://web.archive.org/web/20081222185407/http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatem
http://www.apn.gov.dz/arabic/omc.htm
http://creaddz.com/data/data/doc/index.html?newdate=11032009
http://cread-dz.com/data/data/doc/index.html?newdate=11032009
http://cread-dz.com/data/data/doc/index.html?newdate=11032009
http://www.douane.gov.dz/pdf/Brochures/sigadfr.pdf

ملخص

تتمركز الصادرات الجزائرية بصفة شبه تامة حول المحروقات، والمتمثلة في كل من البترول و الغاز بالدرجة الأولى، فهذا الأمر يجعل الاقتصاد الوطني في موقع أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية العالمية، فاعتماد الجزائر على مادة واحدة عند التصدير سيترتب عنه عدة آثار سلبية على هياكلها الاقتصادية خاصة الاستثمارية والإنتاجية منها.

و تأتي هذه الدراسة لتحليل فعالية السياسات العمومية التي اتخذتها الجزائر في مجال ترقية صادراتها خارج المحروقات، و بغية وصول الهدف المرجو من البحث قد تضمن الموضوع ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول مختلف الجوانب النظرية للسياسات العمومية، و أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة ماهية التصدير و مدى تأثره بالسياسات العمومية، والفصل الثالث قد تعرض إلى تحليل فعالية السياسات العمومية التي اتخذتها الجزائر من أجل أن تحسن كما و نوعا من صادراتها غير النفطية، و بدراستنا لخصوصيات هذا الموضوع نستطيع القول أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من جراء تطبيق سياساتها العمومية لجمود جهازها الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية:

الفعالية؛ السياسات العمومية؛ دور الدولة؛ السياسة الاقتصادية؛ سياسة إحلال الواردات؛ سياسة تشجيع الصادرات؛ أحادية التصدير؛ الصادرات خارج المحروقات؛ العلة الهولندية؛ المزايا التنافسية للصادرات.